السوق العربية المشتركة

٣


بسم الله الرحمن الرحيم

السوق العربية المشتركة

(المجلد الثالث)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ٣	السوق العربية المشتركة (المجلد الثالث)		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
جهود مبارك والأسد لإقامة سوق مشتركة			
-----	الاهرام المسائى	٤١٠	٩٧-٠٦-٢٨
د.يوسف والى : مشروعات للتعاون الثنائى بين الدول العربية لدعم مشروع السوق المشتركة			
محمد الهوارى	الاخبار	٤١١	٩٧-٠٦-٢٩
صباح الخير			
سعيد سنبل	الاخبار	٤١٢	٩٧-٠٦-٢٩
أسواق المال والخطوة الأولى نحو السوق العربية المشتركة			
-----	الاهرام المسائى	٤١٣	٩٧-٠٦-٢٩
كيف التنسيق بين مشاريع التعاون العربى !			
رغيد الصلح	الحياة	٤١٤	٩٧-٠٦-٢٩
الشرع : السوق العربية المشتركة تحتاج الى اعداد وتشريعات جديدة			
-----	الكفاح العربى	٤١٦	٩٧-٠٦-٣٠
المسيرة التكاملية الاقتصادية العربية ... لماذا توقفت ؟			
صليب بطرس	الاخبار	٤١٧	٩٧-٠٦-٣٠
إسرائيل وأمريكا ... وسيناريو القضاء على السوق العربية المشتركة			
-----	العالم اليوم	٤١٩	٩٧-٠٦-٣٠
نحو سوق عربية مشتركة ندوة قومية لكبار المفكرين العرب تنظمها شبكة صوت العرب			
-----	الاهرام الاقتصادى	٤٢٠	٩٧-٠٦-٣٠
صباح الخير			
سعيد سنبل	الاخبار	٤٢٢	٩٧-٠٦-٣٠
مصر تطرح ورقة عمل بشان السوق العربية المشتركة فى اجتماعات اللاذقية لدول إعلان دمشق			
-----	الاهرام المسائى	٤٢٣	٩٧-٠٦-٣٠
البنك الدولى يروج للتطبيع والشرق أوسطية على حساب السوق العربية المشتركة			
صبحى بحيرى	الشعب	٤٢٤	٩٧-٠٧-٠١
السوق المشتركة			
-----	الاحرار	٤٢٥	٩٧-٠٧-٠١

مجلد رقم ٣ السوق العربية المشتركة (المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خدام :خطوات عملية للسوق العربية المشتركة			
-----	الكفاح العربى	٤٢٧	٩٧-٠٧-٠١
من الحياة : التحديات الاقتصادية العربية			
عرفان نظام الدين	الحياة	٤٢٨	٩٧-٠٧-٠١
روشتة لإحياء السوق العربية المشتركة			
حسام زايد	الاهرام	٤٣٠	٩٧-٠٧-٠٢
البدء بدول إعلان دمشق			
-----	الاهرام	٤٣١	٩٧-٠٧-٠٢
حرية انتقال العمالة ورءوس الأموال			
-----	الاهرام	٤٣٢	٩٧-٠٧-٠٢
إحياء فكرة السوق العربية المشتركة أمر ضرورى فى الظروف الراهنة			
هادية الشربينى	اخر ساعة	٤٣٣	٩٧-٠٧-٠٢
حتى تتجاوز السوق العربية المشتركة منطقة أحلام اليقظة !			
مجدى عبيد	العالم اليوم	٤٣٧	٩٧-٠٧-٠٢
من الحياة : صعوبات التعاون الاقتصادى			
عرفان نظام الدين	الحياة	٤٤٠	٩٧-٠٧-٠٢
أهم توصيات المؤتمر			
-----	اخر ساعة	٤٤٢	٩٧-٠٣-٠٢
عبد المجيد يوجه كلمة لندوة السوق العربية المشتركة			
-----	الاهرام	٤٤٣	٩٧-٠٧-٠٢
السوق العربية ...هل ترى النور ؟			
جمال شوقى	الوفد	٤٤٤	٩٧-٠٧-٠٣
السوق العربية المشتركة ضرورة تنموية			
-----	الكفاح العربى	٤٤٧	٩٧-٠٧-٠٣
السوق العربية المشتركة وخطوات التنفيذ			
احمد حرك	المساء	٤٤٨	٩٧-٠٧-٠٤
السوق العربية المشتركة الأهداف والنتائج			
عادل دندراوى	الاهرام	٤٤٩	٩٧-٠٧-٠٥
مصر تتقدم بورقة حول دور التعاونيات فى السوق العربية المشتركة			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٤٥٠	٩٧-٠٧-٠٥
مجلس الشعب يؤكد امكانية نجاح السوق المشتركة فى تحقيق التكامل العربى			
صالح شلبى	الاحرار	٤٥١	٩٧-٠٧-٠٥

العنوان			
المؤلف	**المصدر**	**رقم الصفحة**	**التاريخ**
في الطريق الى حلم السوق المشتركة : مجموعة "إعلان دمشق " تدخل مرحلة التفاصيل			
عاطف صقر	الأهرام العربي	٤٥٢	٩٧-٠٧-٠٥
السوق العربية المشتركة بدأية واقعية لدول إعلان دمشق			
مريم روبين	اكتوبر	٤٥٥	٩٧-٠٧-٠٦
الاردن يؤيد مبادرة مصر لاقامة السق العربية			
-----	الاخبار	٤٥٧	٩٧-٠٧-٠٧
المناطق العربية الحرة تضع مصر على طريق العالمية			
فاتن عبد الرازق	الاخبار	٤٥٩	٩٧-٠٧-٠٧
قرارات البرلمانيين العرب تمهد الطريق لإقامة السوق العربية المشتركة			
حامد محمد حامد	الاهرام المسائى	٤٦٢	٩٧-٠٧-٠٧
خواطر : السوق والديمقراطية			
حسنين كروم	الاسبوع	٤٦٣	٩٧-٠٧-٠٧
السوق العربية المشتركة ... أمل .. هل يتحقق ؟			
خالد حسن	الاهرام الاقتصادى	٤٦٤	٩٧-٠٧-٠٧
السوق المشتركة قائمة والصادرات البينية قفزت بنسبة ١٢٥٩ % !			
-----	العربى	٤٧٠	٩٧-٠٧-٠٧
المؤتمر السابع للمستثمرين العرب فى لبنان يناقش أثار المتغيرات الاقتصادية			
-----	الاهرام الاقتصادى	٤٧٢	٩٧-٠٧-٠٧
ندوة عن السوق لعربية المشتركة			
عمرو محمد	العالم اليوم	٤٧٣	٩٧-٠٧-٠٨
السوق العربية المشتركة ... الواقع والآفاق			
-----	الاهرام	٤٧٤	٩٧-٠٧-٠٨
السوق العربية ضرورة قومية			
عربى اصيل	المساء	٤٧٥	٩٧-٠٧-٠٨
السوق العربية المشتركة هل تخرج من دائرة المستحيل ؟ ٣			
-----	الاهرام	٤٧٦	٩٧-٠٧-٠٩
إذاعة صوت العرب تنظم ندوة حول "السوق العربية المشتركة "			
-----	الاهرام	٤٨٠	٩٧-٠٧-٠٩
مصر وتونس تؤكد ان أهمية قيام السوق العربية المشتركة			
مجدى الحسينى	الاهرام	٤٨١	٩٧-٠٧-١١
نحو تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى			
-----	الحياة	٤٨٢	٩٧-٠٧-١١

مجلد رقم ٣ السوق العربية المشتركة (المجلد الثالث)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
السوق العربية المشتركة العمالة المصرية فى الكويت أسرى الكويت فى العراق			
عبد الفتاح الديب	اخبار اليوم	٤٨٤	٩٧-٠٧-١٢
فى ندوة صوت العرب : نحو سوق عربية مشتركة			
محمد مسعد	الاذاعة والتليفزيون	٤٨٨	٩٧-٠٧-١٢
الاستراتيجية الإعلامية العربية الموحدة . . . والأحلام المؤجلة			
مجدى مهنا	العالم اليوم	٤٩١	٩٧-٠٧-١٣
السوق العربية المشتركة وحلم التكامل المنشود			
جمال غالى	روزاليوسف	٤٩٣	٩٧-٠٧-١٤
من الحياة : حتى لاتفشل السوق المستركة			
عرفان نظام الدين	الحياة	٤٩٥	٩٧-٠٧-١٥
لجان التعاون الثنائية هل هى بديل عن السوق العربية المشتركة ؟			
اسامة عجاج	اخر ساعة	٤٩٦	٩٧-٠٧-١٦
أول نواة للسوق العربية المشتركة تولد بين مصر وليبيا			
حسن القمحاوى	الشعب	٤٩٨	٩٧-٠٧-١٨
المشروع السورى حول السوق المشتركة يولد قبل نهاية العام			
-----	الحوادث	٥٠١	٩٧-٠٧-١٨
تأييد دعوة مبارك لإنشاء السوق المشتركة والمطالبة بتحقيق الوحدة والحفاظ على الأمن القومى			
عبد الواحد عبد القادر	الاهرام	٥٠٢	٩٧-٠٧-٢١
وزير الاقتصاد اللبنانى : مصر وسوريا ولبنان ودول الخليج نواة السوق العربية المشتركة			
ابراهيم خليل	روزاليوسف	٥٠٣	٩٧-٠٧-٢١
مصر تسعى للتضامن وتعزيز التعاون العربى المناطق الحرة بداية لإقامة السوق المشتركة			
-----	الاهرام	٥٠٥	٩٧-٠٧-٢٢
المطالبة بتكثيف الجهود للإسراع بإقامة السوق العربية			
-----	الاهرام	٥٠٦	٩٧-٠٧-٢٣
جبهة الاتحادات والنقابات المهنية تدعو للإسراع فى تنفيذ دعوة مبارك لإنشاء السوق العربية			
عبد الواحد عبد القادر	الاهرام	٥٠٧	٩٧-٠٧-٢٣
تجاهل التفاصيل واهدار المراحل ظاهرة عربية			
رفعت لقوشة	العالم اليوم	٥٠٨	٩٧-٠٧-٢٣
موقع السوق فى الوحدة العربية			
عبد القادر ياسين	العالم اليوم	٥١٠	٩٧-٠٧-٢٤
الفكر والمعرفة والإنسانيات على طريق التعاون الاقتصادى العربى			
-----	الاهرام	٥١٢	٩٧-٠٧-٢٥

مجلد رقم ٣ السوق العربية المشتركة (المجلد الثالث)

المؤلف	العنوان / المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
-----	حلمنا العربى لمصلحة شعوبنا رؤية ... للسلام ! — الاهرام	٥١٧	٩٧-٠٧-٢٥
-----	السوق العربية المشتركة تبدأ بالمنظمات التعاونية — الاهرام المسائى	٥١٨	٩٧-٠٧-٢٥
محمد محمود الامام	خدعونا فقالوا : إن المنطقة الحرة عاية المراد — العربى	٥١٩	٩٧-٠٧-٢٨
محمود القصاص	السوق العربية المشتركة ضرورة لا اختيارا — الاهرام الاقتصادى	٥٢٠	٩٧-٠٧-٢٨
نادر احمد	تأييد دعوة مبارك لإنشاء سوق عربية مشتركة — الجمهورية	٥٣٤	٩٧-٠٧-٢٨
نهلة حميد	السوق العربية المشتركة .... والحصار — الاهرام	٥٣٥	٩٧-٠٧-٣٠
-----	حول العلاقات الاقتصادية العربية الأمريكية — الاهرام	٥٣٦	٩٧-٠٧-٣١
-----	المنطقة الحرة ... من هنا نبدأ — الأهرام العربى	٥٣٧	٩٧-٠٨-٠٢
-----	السوق العربية المشتركة ... وواقع المستقبل — الاهرام	٥٣٨	٩٧-٠٨-٠٢
-----	مطلوب تنفيذ مشروع المنطقة الحرة للتجارة العربية — الاهرام المسائى	٥٣٩	٩٧-٠٨-٠٣
-----	دعوة للتكامل الاقتصادى بين الدول العربية والإسلامية — الاهرام	٥٤٠	٩٧-٠٨-٠٦
-----	إقامة أول معرض بدمشق فى أكتوبر القادم فى مجال الصناعات الكهربائية — الاهرام	٥٤١	٩٧-٠٨-٠٦
سعيد حافظ	ماذا أعددنا لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية ؟ — الاهرام	٥٤٢	٩٧-٠٨-٠٧
-----	الجنزورى : السوق العربية المشتركة تحتاج إلى توافر الإرادة والتنفيذ يكتمل بمعاونة القطاع الخاص — الاهرام	٥٤٣	٩٧-٠٨-٠٩
محمد محمدين	إنشاء كيانات تجارية عربية قوية يحقق مستقبلا أفضل — المساء	٥٤٥	٩٧-٠٨-١٠
-----	١٠مليارات دولار حجم الفجوة الغذائية فى الدولة العربية — العالم اليوم	٥٤٦	٩٧-٠٨-١٠

العنوان			
المؤلف	**المصدر**	**رقم الصفحة**	**التاريخ**
أسواق عربية مشتركة بعد أربعين سنة ؟!			
-----	المجلة	٥٤٧	٩٧-٠٨-١٠
وقاحة : اسرئيل تطالب بالإنضمام للسوق العربية المشتركة !			
-----	العربى	٥٥٠	٩٧-٠٨-١١
الوصايا العشر لإقامة سوق عربية مشتركة ... تولد لتعيش !!			
ماجدة حسن	العالم اليوم	٥٥١	٩٧-٠٨-١٣
تشجيع الاستثمارات العربية وزيادة التبادل التجارى			
محمد مبروك	الاهرام	٥٥٤	٩٧-٠٨-١٤
إرادة عربية لسوق مشتركة			
عبد الرحمن عقل	الاهرام	٥٥٥	٩٧-٠٨-١٤
مبارك اعطى اشارة البدء لتحرير التجارة وقيام التكتل العربى			
بدرالدين ادهم	الاخبار	٥٥٦	٩٧-٠٨-١٤
انشاء اتحاد جمركى موحد ركيزة السوق العربية المشتركة			
ماجد على	العالم اليوم	٥٥٧	٩٧-٠٨-١٤
العمل على خلق جبهة عربية ـ اسلامية			
-----	الحوادث	٥٥٨	٩٧-٠٨-١٥
لا اتوقع قيام السوق العربية المشتركة فى المستقبل المنظور			
اسامة عجاج	الحوادث	٥٦٠	٩٧-٠٨-١٥
عمال مصر وسوريا يؤكدون دعمهم لإقامة السوق العربية المشتركة			
-----	الاهرام المسائى	٥٦٣	٩٧-٠٨-١٦
السوق العربية المشتركة ... لاتزال حبرا على ورق !			
على محمود	الاهرام المسائى	٥٦٤	٩٧-٠٨-١٦
كيف يمكن إحياء السوق العربية المشتركة ؟ (١-٢)			
محمد عز الدين	الأهرام العربى	٥٦٥	٩٧-٠٨-١٦
مسألة حياة أو موت !			
رجب البنا	اكتوبر	٥٧٣	٩٧-٠٨-١٧
المغرب وتونس وليبيا وافقت على السوق العربية			
محمد علام	الحياة	٥٧٥	٩٧-٠٨-١٨
مصر : محادثات مع ٤ دول عربية لانشاء مناطق حرة تمهد للسوق المشتركة			
-----	الحياة	٥٧٦	٩٧-٠٨-١٨
٧٦٢ مليار دولار : حجم صادرات واستثمارات			
مديحة عزب	الاخبار	٥٧٧	٩٧-٠٨-١٩

مجلد رقم ٣ السوق العربية المشتركة (المجلد الثالث)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
السوق المشتركة ... البديل الصحيح أمام العرب			
محمود عبد الشكور	اكتوبر	٥٧٩	٩٧-٠٨-٢٤
هجرة العمالة فى مرحلتها الجديدة ... السوق العربية (٣)			
امينة شفيق	الاهرام	٥٨٤	٩٧-٠٨-٢٤
السوق المشتركة ... فعلها الأفارقة ... والعرب محلك سر !			
مجاهد مليجى	العالم اليوم	٥٨٦	٩٧-٠٨-٢٦
التكتل الاقتصادى .... هل يأتى فعلا ؟!			
-----	العالم اليوم	٥٨٩	٩٧-٠٨-٢٨
السوق العربية المشتركة وتفعيل آليات التعاون العربى			
سامى متولى	الاهرام	٥٩٠	٩٧-٠٨-٢٩
التكامل الاقتصادى العربى يرتفع لمواجهة العولمة والشرق اوسطية واسرائيل			
-----	الحوادث	٥٩١	٩٧-٠٨-٢٩
المناطق الحرة ضمان لنجاح السوق العربية المشتركة			
-----	السياسى المصرى	٥٩٤	٩٧-٠٩-٠٧
تنسيق عربى ـ خليجى لتفعيل السوق العربية المشتركة			
العزب الطيب الطاهر	الاهرام	٥٩٥	٩٧-٠٩-١٠
إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية للوطن العربى			
-----	الاهرام	٥٩٦	٩٧-٠٩-١٥
اجراءات للإسراع بإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى			
نصر زعلوك	الاهرام	٥٩٧	٩٧-٠٩-١٥
هل تنضم اسرائيل للسوق العربية المشتركة ؟ الدعوة مرفوضة ولاتتوافق مع مقومات السوق			
طلعت المغربى	الوفد	٥٩٨	٩٧-٠٩-١٥
إقرار ١٥ بنداً فى جدول اعمال المجلس الوزارى غدا			
نصر زعلوك	الاهرام	٦٠١	٩٧-٠٩-١٦
خريطة جديدة : للإستثمار بالوطن العربى وتنشيط التبادل التجارى			
احمد عصمت	الاهرام	٦٠٢	٩٧-٠٩-١٧
الاتفاقيات الثنائية هل تدعم الفكر أم تقيدها ؟			
-----	الاهرام	٦٠٤	٩٧-٠٩-١٧
فى ختام أعمال مجلس وزراء الاقتصاد العرب : إصدار القوانين الإدارية لإقامة المنطقة الحرة العربية و			
محمد عبد الغنى	الاهرام المسائى	٦٠٥	٩٧-٠٩-١٨
السوق العربية المشتركة ... وحلم التكامل المنشود			
-----	روزاليوسف	٦٠٧	٩٧-٠٩-١٨

مجلد رقم ٣	السوق العربية المشتركة (المجلد الثالث)		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الخلافات السياسية والسوق العربية المشتركة			
-----	الحوادث	٦٠٨	٩٧-٠٩-١٩
الكيان الصهيونى ... والسوق العربية المشتركة			
-----	العربى	٦٠٩	٩٧-٠٩-٢٣



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٦ / ١٩٩٧

□مسئول بالجامعة

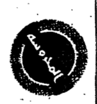
جهود مبارك والأسد لإقامة سوق مشتركة تتكامل مع مساعى الجامعة العربية

أكد السفير محمد زكريا اسماعيل الامين العام المساعد للشئون السياسية بالجامعة العربية أن الجهود التى يقوم بها الرئيسان حسنى مبارك والسورى حافظ الأسد لاقامة نواة لسوق عربية مشتركة تتوازى وتتكامل مع خطة الجامعة العربية لاقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية.

ووصف الخطوات الرامية للاسراع باقامة السوق المشتركة بين بعض الدول العربية ذات المستويات والنظم الاقتصادية المتشابهة والمتقاربة مثل مصر وسوريا وليبيا والمغرب بأنها تحركات تدل على وعى جديد لدى الدول العربية جميعا لضرورة التكامل والتعاون العربى من الناحية الاقتصادية الأمر الذى يشكل أساسا قويا لتكامل سياسى لاحق.

وأوضح السفير محمد زكريا اسماعيل أن طول الفترة التى تم تحديدها لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وهى عشر سنوات أمر يفرضه الواقع المتمثل فى اختلاف معدلات النمو والنظم الاقتصادية بين الدول العربية بشكل عام لكن هذا لايمنع من انشاء سوق مشتركة او منطقة حرة خلال فترة زمنية اقل بين هذه الدول بما يسمح بأن تلحق بها بقية الدول العربية كما هو مطروح الان بالنسبة لدول اعلان دمشق.

وحول الدور الاوروبى المطلوب لدعم عملية السلام قال الامين العام المساعد للشئون السياسية بالجامعة ان الجامعة العربية تعمل بالتنسيق مع عدد من القادة العرب على تطوير وتفعيل الدوز الاوروبى ليكون له تاثير حقيقى على حكومة إسرائيل بما يرغمها على اعادة النظر فى سياساتها المتعنتة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٩ / ٦ / ١٩٩٧

د. يوسف والى: مشروعات للتعاون الثنائى بين الدول العربية لدعم مشروع السوق المشتركة

تطوير التدريب بالمركز الدولى للزراعة لاستيعاب ١١ ألفا من مختلف دول العالم

كتب محمد الهوارى:

أكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى ان مشروعات التعاون الثنائى بين الدول العربية فى المجالات الاقتصادية المختلفة تشكل دعما حقيقيا لمشروع السوق العربية المشتركة ومسيرة السلام فى الشرق الأوسط.

جاء هذا خلال اجتماع نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة صباح أمس وبدر الحميدى مدير الصندوق الكويتى للتنمية والذى حضره فيصل الخالد سفير الكويت فى القاهرة حيث تم بحث مشروعات التعاون بين مصر والكويت فى القطاع الزراعى وأعرب بدر الحميدى عن اعتزاز بلاده بالمشاركة فى مشروعات التنمية فى مصر.. ومشروع تنمية سيناء بشكل خاص تعبيرا عن العلاقات الوطيدة بين البلدين الشقيقين..

كما قام الدكتور والى بتوزيع شهادات التخرج على المتدربين من ابناء ٦ دول من الكومنولث الجديد.. أتموا تدريبهم فى المركز المصرى الدولى للزراعة فى مجال الألبان وتصنيع منتجاتها.

وأشار الدكتور والى إلى الخطة التى نفذها المركز لتطوير برامجه التدريبية بمشاركة عدد من اساتذة الجامعات المصرية لتواكب التطور العلمى فى مختلف مجالات الانتاج الزراعى حفاظا على دور المركز فى توفير الفرص التدريبية الزراعية لابناء افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية بالتعاون مع وزارتى الخارجية والزراعة فى مصر حيث بلغ عدد المتدربين ١١ ألف متدرب وهو انجاز غير مسبوق لأى مركز تدريبى اقليمى.

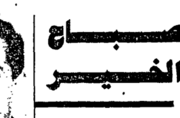
شهد الحفل الختامى للدورة سفير أرمينيا بالقاهرة وعدد من كبار المسئولين بوزارة الزراعة.

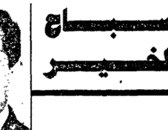
د. يوسف والى



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٧





صباح الخير

من جديد.. عاد الحديث في العالم العربي، يتردد عن ضرورة اقامة سوق عربية مشتركة.. وأثار الحديث حماس الكثيرين.. وبالذات الحالمون بالوحدة العربية.! وتحمست بعض الاقلام وراحت تلح وتطالب بالاسراع في اقامة هذه السوق!

والسوق العربية المشتركة.. حلم قديم! ظهر في منتصف الخمسينات.. وتبنى فكرته على ما اذكر مجلس الوحدة الاقتصادية التابع للجامعة العربية.. وكانت الفكرة تقوم على اساس ازالة الحواجز والاسوار الجمركية القائمة بين الدول العربية وبعضها.. حتى تنشأ سوق عربية كبيرة.. بدلا من مجموعة الاسواق الصغيرة المبعثرة.. لأنه كلما كبر حجم السوق.. زادت قوتها وفاعليتها.. بعكس الاسواق الصغيرة، التي يسهل تحطيم اقتصادها.

وفي الوقت الذي بدأت فيه الجامعة العربية، سعيها لاقامة السوق العربية المشتركة.. ظهرت في أوروبا دعوة إلى اقامة سوق اوروبية مشتركة بين كل من فرنسا، وألمانيا، وايطاليا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورج.

ووقتها.. شكك المراقبون والمعلقون في امكانية قيام سوق اوروبية مشتركة.. بينما توقعوا قيام السوق العربية المشتركة.. وكانت الاسباب والدوافع التي جعلتهم يتوقعون نجاح السوق العربية، وفشل السوق الاوروبية كثيرة ومتعددة.

ان العرب يتحدثون لغة واحدة.. وبالتالي يسهل التفاهم، والتخاطب بينهم.. وهذا امر يساعد على قيام السوق المشتركة.. بينما الدول الاوروبية الست.. تتحدث كل واحدة منها لغة تختلف عن لغة البلاد الاخرى.. وبالتالي يصبح التفاهم بينها صعبا، مما يعوق قيام السوق المشتركة.

وتمثل الدول العربية كتلة جغرافية متماسكة.. وتشترك البلاد العربية مع بعضها البعض في الحدود.. مما يجعل انتقال الافراد والبضائع والسلع، سهلا وميسرا.. وهذا بدوره أمر يساعد على نجاح السوق المشتركة.. بينما تمثل الدول الاوروبية الست.. كتلة جغرافية ممزقة.. مما يجعل انتقال السلع والبضائع بينها يواجه مشاق، وصعوبات.!

واهم من كل ذلك .. تفيض قلوب الشعوب العربية بالتآخي، وتتمنى الوحدة.. بينما تعاني قلوب الاوروبيين من العداوة والمرارة.. بسبب الحرب الدامية التي كانت دائرة بين ألمانيا وايطاليا من ناحية.. وبقية الدول الاوروبية من ناحية أخرى.. لكل هذه الاسباب وغيرها توقع المراقبون نجاح السوق العربية.. وفشل السوق الاوروبية.!

واليوم.. وبعد اربعين سنة.. اختلفت التوقعات تماما.! فشل العرب في اقامة سوق عربية مشتركة.! بينما اصبحت السوق الاوروبية المشتركة حقيقة وواقعا.. ولم تعد مجرد سوق مشتركة.. بل اصبحت سوقا موحدة.! ولم تعد تقتصر عضويتها على ست دول.. بل على ١٤ دولة.

وبعد عامين.. وعلى وجه التحديد في عام ١٩٩٩.. يصبح لها عملة موحدة.. هي عملة: يورو..!

كيف حدث ذلك؟ وهل تغيرت الظروف العربية، عما كانت عليه من اربعين سنة بحيث اصبحت مهيأة الآن لقيام سوق عربية مشتركة.. وربما موحدة ؟! هذا حديث آخر..!

سعيد سنبل



المصـدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ / ٦ / ١٩٩٧

□ حجم نشاطها بلغ ٣٣ مليار دولار عام ١٩٩٦:

أسواق المال والخطوة الأولى نحو السوق العربية المشتركة

القرار الذى اتخذه مجلس وزراء خارجية دول إعلان دمشق الذى أنهى أعماله فى العاصمة السورية أخيرا والخاص بسرعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بقيام السوق العربية المشتركة - يعكس بصورة واضحة الأهمية القصوى لهذه السوق، حتى تتمكن الدول العربية من أداء الدور المناسب لإمكاناتها المادية والبشرية فى عصر التكتلات الاقتصادية.

وقد تنبهت عدة دول عربية - وفى مقدمتها مصر - إلى أهمية هذه التغيرات بعيدة المدى، وعملت على تقوية علاقاتها مع التكتلات الاقتصادية الكبرى من ناحية، والعمل على وجود تكتل اقتصادى عربى فى مواجهة التكتلات العالمية والإقليمية من ناحية أخرى، حفاظا على مصالح الدول العربية، وقد وافقت الدول العربية على قيام منطقة التجارة الحرة العربية خلال عشر سنوات اعتبارا من ١٩٩٨، بحيث يتم تحرير كل السلع العربية المتبادلة وفقا لمبدأ التحرير التدريجى بنسب متساوية حتى عام ٢٠٠٧.

وإذا كان الهدف من هذه التحركات هو العمل على قيام السوق العربية المشتركة التى وافقت الدول العربية على إنشائها فى عام ١٩٦٤، فإن التطورات التى تشهدها أسواق المال العربية، خاصة البورصات بعد اتجاه معظم الدول العربية لإقامة بورصات لتداول الأوراق المالية بها، يجعل هذه الأسواق عاملا رئيسا ضروريا ومهما لضمان قيام سوق عربية مشتركة كاملة، خاصة أن إجمالى حجم النشاط داخل هذه السوق يزيد على ٣٣ مليار دولار وفقا لإحصائيات عام ١٩٩٦.

وفى تقرير اقتصادى أعده الدكتور محمد هانى الحلوانى الخبير فى أسواق المال العربية، أشار إلى أنه منذ مطلع التسعينات ازدادت أهمية أسواق المال فى العالم العربى، بعد أن بدأت الدول العربية فى وضع برامج للإصلاح الاقتصادى التى تعتمد أساسا على تحويل المؤسسات الاقتصادية التى تملكها الحكومات إلى القطاع الخاص عبر ما سمى «بعملية التخصصية» وتم تطوير عدد من الأسواق المالية العربية على نحو يخدم عمليات التنمية الاقتصادية ويساعد فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدول وجذب المستثمرين العرب والأجانب. إلا أن عقبات عديدة مازالت تعترض طريق التطوير منها مشكلة انتقال الأفراد ورءوس الأموال بين عدد من الدول العربية، وعدم سماح بعض الدول لغير رعاياها بحرية التعامل فى السوق المالية.

وأشار إلى أنه نظرا لنزوح مبالغ كبيرة من رأس المال العربى للاستثمار فى الأسواق المالية الأجنبية، فقد بدأت بعض أسواق المال العربية بمحاولات جادة لجذب رأس المال العربى والأجنبى، كما بدأت بالتنسيق فيما بينها على شكل ثنائى كالاتفاق المبرم بين السوق المالية فى سلطنة عمان والبحرين والاتفاقية المبرمة بين سوق عمان المالية وسوق البحرين المالى، ورغم عدم التقليل من أهمية هذه الاتفاقيات الثنائية، فإن الإنصاف يقتضى الاعتراف بأن أهم اتفاقيات التنسيق بين أسواق المال العربية كانت اتفاقية التعاون الموقعة بين بورصات مصر والكويت ولبنان عام ١٩٩٧ التى أشرف على وضع أساسها وتوقيعها اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية.

وأكد التقرير أن الوسطاء العاملين فى أسواق المال العربية عليهم دور كبير للمساهمة بإيجابية فى نجاح أسواق المال العربية حتى تكون النواة الحقيقية لقيام السوق العربية المشتركة بالصورة الأكبر والأشمل، وذلك من خلال العمل على توفير المعلومات الكاملة والبيانات المهمة عن الشركات المدرجة فى الأسواق المالية العربية، وتبادل المعلومات حول ما يصدر من تشريعات جديدة، ومحاولة دعم جهود التنسيق والتوحيد للأنظمة المعمول بها فى أسواق المال العربية وتبادل المعلومات حول ما يصدر من تعليمات جديدة والعمل على تعديل الأنظمة والتشريعات بما يسمح بإدراج الشركات المساهمة العامة العربية فى مختلف أسواق المال العربية، والمشاركة فى تأسيس شركات هدفها تقديم استشارات مالية عن أوضاع الأسواق المالية ونتائج الاستثمار فيها وتقييم وتصنيف الشركات المساهمة المدرجة فى الأسواق المالية العربية خدمة للمستثمر العربى، والعمل على توحيد المصطلحات المالية المستعملة فى أسواق المال العربية.

محمود الشندويلى

كيف التنسيق بين مشاريع التعاون العربي؟

رغيد الصلح *

توجد حالياً ثلاثة دعوات تستهدف تطوير العلاقات العربية البينية: الأولى هي الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي، الثانية هي الدعوة إلى إقامة او تفعيل السوق العربية المشتركة، والثالثة هي اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

الدعوة إلى القمة تبنتها أطراف عدة، رسمية وأهلية، كانت آخرها القيادة الليبية التي ترى أنه لا بد للقيادات العربية من تدارس الأوضاع الراهنة ومن استشراف آفاق المستقبل من أجل الخروج باستتراتيجية تقود خطى العرب تجاه القرن الواحد والعشرين. تاكيداً على أهمية هذه الدعوة ارسلت القيادة الليبية وفوداً إلى الدول العربية لشرح وجهة نظرها، واقترحت أن تنعقد القمة في ١٨ تموز (يوليو) المقبل. وعادت هذه الوفود إلى طرابلس الغرب مقتنعة بان جميع الحكومات العربية تؤيد هذه الدعوة، وان القمة العربية الشاملة يمكن أن تبصر النور في الموعد المقترح.

الدعوة الليبية تستحق الدعم لأسباب عديدة قد يكون من اهمها أن المطروح ليس مجرد عقد مؤتمر قمة عربي أولاً، بل هو مستقبل القمة العربية في حد ذاتها. فالقمة إما ان تكون مؤسسة او لا تكون. إذا كانت القمة مؤسسة، فإنه من الضروري أن تجتمع بصبورة سنوية ودورية، وان تبرمج نشاطها واعمالها وفقاً لهذا الترتيب كما جاء في اعلان تاسيس القمة العربية عام ١٩٦٤.

وإذا كانت هناك نية في تطبيق مبدا دورية المؤتمرات وسنويتها، فإنه قد مضى على قمة القاهرة الأخيرة ما يزيد عن السنة، فلا بد إذن من عقد قمة جديدة في اقرب وقت وبصرف النظر عما إذا كانت هناك أسباب «طارئة» و«ملحة» و«داهمة» لتلاقي القادة العرب ولتداولهم في شؤون البيت العربي.

بالمقابل، فإن القمة قد لا تجتمع بصورة دورية بل لاعتبارات استنسابية يتفق عليها الممسكون بمفاتيح السياسة العربية. عندها لا تكون القمة مؤسسة، ويضعف هامش القرار الجماعي العربي، وينكمش امكان التعاون والتنسيق بين الدول العربية.

على رغم الفوائد البديهية من عقد مؤتمر قمة عربية قريبة، والمنافع الكبير التي تحققها الدول العربية إذا ترسخ الطابع المؤسسي للقمة، فإنه من الأرجح الا تحقق الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي قريب النتائج الملموسة. من المؤشرات على صعوبة عقد مثل هذا المؤتمر في وقت قريب موقف القيادة السورية من هذه المسالة، إذ انها هي الأخرى كانت تدعو إلى عقد مؤتمر للقادة العرب في دمشق وفي موعد لا يتجاوز شهر حزيران (يونيو) الحالي للنظر في التحديات الدولية والاقليمية التي تواجة الدول العربية. غير ان دمشق توقفت عن الدعوة إلى عقد المؤتمر منذ فترة، وهذا التبدل في الموقف السوري كان، على الاغلب، نتيجة الشعور بأن هناك صعوبات عربية ودولية جدية تعوق انعقاد القمة المرجوة. هذا لا يعني، بالضرورة، تعطيل القمة إلى الأبد، ولكنه يعني صعوبة انعقادها خلال الأشهر المقبلة.

الدعوة الثانية تتبناها القاهرة ودمشق ومعهما لبنان، وكانت آخر فصولها ما جاء على لسان الرئيس المصري حسني مبارك في حديث صحافي، إذ قال إن السوق العربية المشتركة هي طريق الأمة العربية الوحيد لتنمية اقتصادها. كان من بين هذه الفصول ايضاً الدعوة السورية إلى إقامة السوق او تفعيلها، والجولات التي قام بها نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام في العواصم العربية حاملاً معه المقترح نفسه. يضاف إلى ذلك، المبادرة المشتركة المصرية - اللبنانية لاستصدار قرار من مؤتمر البرلمانيين العرب بتبني قيام السوق مع انشاء آليات لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

في سياق التحرك من أجل تنفيذ مشروع السوق طرح السؤال الآتي: ماذا يكون مشروع السوق إذا لم تجمع عليه القيادات العربية؟ هل يحال إلى الثلاجة كما احيلت فكرة عقد مؤتمر عربي قريب، أم يتجه الذين اقروه إلى المضي في تنفيذه حتى تظهر منافعه فينضم إليه الآخرون؟

اجاب الرئيس المصري عن هذا السؤال، من الناحية النظرية، قائلاً إن قيام السوق مهم «حتى ولو بعدد محدود من الدول العربية». رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري زاد على ذلك قائلاً في

حديث إعلامي ان الرئيسين مبارك والاسد اتفقا على عرض مشروع السوق على دول إعلان دمشق في اجتماع وزراء خارجيتهما الشهر الجاري. فإذا تبنته، اقلعت السوق بثمانية اعضاء، وإلا فإن مصر وسورية ستبدآن بها على امل ام ينضم إليها الآخرون. من الأرجح في هذه الحال ان تتسع دائرة الراغبين في التعاون مع نواة السوق لكي تشمل لبنان الذي أعلن رؤساؤه الثلاثة تاييدهم للمشروع، وكذلك العراق الذي يامل بتطوير علاقاته مع مصر وسورية. تبدو القاهرة ودمشق كانهما تسيران، ولو بحذر، على هذا الطريق، إذ أن اللجنة العليا المشتركة بين البلدين التي عقدت دورتها التاسعة في القاهرة في شهر ايار (مايو) الماضي برئاسة رئيسي وزراء البلدين وقعت على اتفاقات عديدة في شأن إقامة منطقة تجارة حرة مصرية - سورية وتبسيط التبادل التجاري بين البلدين وإقامة مشاريع مشتركة بينهما. كذلك تم الاتفاق، تاكيداً على اهمية الموضوعات التي تعتزم اللجنة بحثها في دورتها العاشرة المقبلة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، ان تنعقد اجتماعاتها



برئاسة الرئيسين مبارك والاسد. يدرك البلدان، بالطبع، ان بعض ردود الفعل الدولية، خصوصاً الاميركية والإسرائيلية، قد تكون سلبية تجاه إقامة نواة تكتل اقتصادي عربي حقيقي، ولكن لدمشق وللقاهرة خبرة في التعامل مع مثل هذه المواقف وفي التغلب عليها. ثم ان المنافع التي تتحقق نتيجة التطوير الجاد للعلاقة بين دول اعلان دمشق، او مصر وسورية وبعض الاقطار العربية الاخرى، تفوق الخسائر التي قد تتعرض لها من جراء الانزعاج الاميركي - الإسرائيلي من هذا المشروع.

الدعوة الثالثة حول اقامة منطقة التجارة الحرة العربية تحولت، ولو نظرياً، إلى اكثر من مشروع عندما تبنتها القمة العربية الأخيرة، وعندما اناطت مهمة تنفيذها بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية. ووفقاً لهذا القرار، اضطلع المجلس بدرس المشروع وبلورة معالمه. كما انجز في دورته التاسعة والأخيرة التي انعقدت في القاهرة مطلع هذا العام برنامجاً زمنياً لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية. ومن المفروض ان يبدأ تنفيذ هذا البرنامج مطلع العام المقبل وفي كل الدول العربية دفعة واحدة.

إن دعاة السوق العربية المشتركة قد لا يجدون اقامة منطقة التجارة الحرة العربية امراً كافياً، فالاولى تعني التنسيق والتعاون في السياسات التجارية والاقتصادية الداخلية والخارجية، فضلاً عن اطلاق حرية انتقال الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والتجارة بين دول السوق. اما الثانية فإنها تركز على تحرير التجارة البينية فقط. تاسيساً على ذلك قد يتجه دعاة السوق إلى حض الحكومات العربية على قبول دعوتهم بصورة حصرية. ونجاح دعاة السوق هنا ليس مضموناً بدليل انه عندما كانت دعوات التنسيق والتضامن في اوجها عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥، لم تدخل السوق العربية المشتركة إلا سبعة دول فقط بالمقابل نجد ان الدول العربية وافقت، ولو على الورق، في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية.

انطلاقاً من هذه المعطيات، فإنه يستحسن بمن يسعى إلى تطوير العلاقات البينية العربية ان يعمل على مستويين: الاول، هو تجميع من يرغب من الدول العربية في سوق عربية مشتركة، وهذا قد يقتصر في البداية على بلدين عربيين مثل مصر وسورية، كما اشرنا. والثاني، هو السعي، مع سائر الحكومات العربية، إلى تنفيذ مقررات القمة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بصدد اقامة منطقة التجارة الحرة العربية خلال عقد من الزمن. ولعل الشعب البرلمانية التي تقرر تشكيلها في مؤتمر البرلمانيين العرب لمتابعة قضية السوق العربية المشتركة تعمل كاداة للسهر على وضع البرنامج التنفيذي لانشاء منطقة التجارة الحرة موضع التطبيق. وما ينبغي اخذه بعين الاعتبار هنا انه مع كل تقدم تحرزه الدول العربية في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ينفتح الباب امام انشاء السوق العربية المشتركة. وفي مطلق الاحوال يبقى الالحاح على عقد القمة العربية الدورية والسنوية ضرورياً، إذ ان القيادات العربية هي الأكبر قدرة على إزالة الصعوبات التي تعترض مشاريع العمل العربي المشترك وعلى تحويلها إلى واقع راسخ.

---

* كاتب وباحث لبناني.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣/ ٦/ ١٩٩٧

الشرع: السوق العربية المشتركة تحتاج الى إعداد وتشريعات جديدة

أعلن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع أمس الاول ان مصر وسوريا، وزعتا خلال انعقاد مؤتمر دول اعلان دمشق في اللاذقية مشروعين لإقامة سوق عربية مشتركة، وبان الدول العربية الثماني للاعلان ابدت حماساً واهتماماً بالمشروعين.

وأشار الشرع الى انه سيتم ارسال وفدين سوري ومصري الي الرياض (كونها مقر مجلس التعاون الخليجي) من اجل الاطلاع على ما تم التوصل اليه في هذا الصدد لدى دول مجلس التعاون بسبب تجربة الدول الست الخليجية في إقامة منطقة تجارة حرة في ما بينها.

وقال الشرع في تصريح له في جديدة يابوس قبل وصول ولي العهد السعودي الامير عبد الله بن عبد العزيز آتيا من لبنان ان هناك فهماً خاطئاً لموضوع ماصدر في اعلان دمشق حول السوق العربية المشتركة، البعض يعتقد انه بمجرد ان توافق الدول العربية على اقامة السوق، تقوم السوق بشكل آلي، وهذا غير صحيح، وموضوع السوق المشتركة يحتاج الى استعدادات كبيرة، عدا الاتفاق بين الدول العربية يحتاج الي تشريعات خاصة به، واقامة منطقة حرة، وتعديل بعض القوانين، والبحث في الكثير من المعطيات بكل من الاقطار العربية، التي ستكون مشاركة في هذه السوق الاقتصادية وبالتالي يحتاج الامر الى بضع سنوات ولا بد منها، حتى تصبح هذه السوق حقيقة قائمة، على الارض وتمارس نشاطاتها كنواة لسوق عربية اوسع. وبالنسبة لمؤتمر قطر الاقتصادي الشرق اوسطي، قال الشرع: باستثناء قطر لم اجد من الوفود السبعة المشاركة في مؤتمر اللاذقية أي موافقة أو أي اهتمام بالمشاركة.

وعن مفاوضات السلام قال الشرع:

المفاوضات في طريق مسدود ونتنياهو يؤكد على انها في طريق مسدود من خلال ممارساته على الأرض، لا يفعل أي شيء من اجل السلام، وانما يفعل كل ما من شأنه ان يعطي الانطباع بانه لا يريد السلام، مثل اقامة المستوطنات في الضفة الغربية، والقدس، مناورات عسكرية مع تركيا، والاجراء الاخير للكنيست الاسرائيلي بضم المستوطنات في الضفة الغربية لإسرائيل، الامر الذي يؤكد نوايا الحكومة الاسرائيلية الرافضة للسلام.

وحول زيارة ولي العهد السعودي الى سوريا قال الشرع: زيارة الامير عبدالله هامة. وجاءت في الوقت المناسب، وان المباحثات التي اجراها مع الرئيس حافظ الاسد في دمشق ساهمت الى حد كبير في تعزيز العلاقة الثنائية الحميمة بين البلدين، وفي مسيرة التضامن العربي، ونحن في اجتماع اللاذقية لدول اعلان دمشق، شعرنا بأن زيارة سمو الامير ساهمت ايضاً في صدور قرارات جيدة وواضحة عن الدول الثمانية لاعلان دمشق.

وعن احتمال قيام ملف سوري-مصري-سعودي لمواجهة الحلف التركي، رأى الشرع بان الدول الثلاث ركيزة اساسية من اجل تضامن عربي واسع، نحن لا نتحدث عن محاور أو أحلاف ثلاثية او اكثر من ذلك، نحن في سوريا طموحنا ان تكون كل الدول العربية في كتلة واحدة متضامنة، لتحقيق طموحات هذه الامة في استعادة حقوقها المغتصبة واراضيها المحتلة.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠/٦/١٩٩٧

المسيرة التكاملية الاقتصادية العربية .. لماذا توقفت ؟

. عرفت بلدان الوطن العربي الفكر التكاملي الاقتصادي في وقت مبكر منذ ان كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية. فقد كان من الميسور أن تتنقل عوامل الانتاج والسلع والخدمات بين ربوع هذه الامبراطورية فى حرية تكاد تكون تامة دون حواجز جمركية: مالية او كمية أو ادارية. وبجانب ذلك كانت هذه الامبراطورية بأقسامها الجغرافية المترامية تتعامل مع العالم الخارجي فى اطار سياسة جمركية واحدة الى ان زالت هذه الامبراطورية وتفككت أواصرها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى.

وقبيل نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى وجه التحديد فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ـ مع قيام جامعة الدول العربية ـ عادت هذه الأقطار تعرف طريقها الى ممارسة الفكر التكاملي الاقتصادي، ثم جاءت «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» (١٣ ابريل ١٩٥٠) تؤكد هذه الحقيقة عندما قضت أن «... تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية. وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف». وفى ظل هذه المعاهدة وقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية والعربية فى ٣ يونيه ١٩٥٧ التى أنشأت السوق العربية المشتركة.

●●●

وعلى الشاطىء الشمالي للبحر المتوسط اجتمع زعماء ست من دول اوربا الغربية هى: فرنسا وألمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج بالعاصمة الايطالية روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ ووقعوا المعاهدة التى انشئت بمقتضاها فيما بين بلادهم الجماعة الاوربية الاقتصادية التى اشتهرت فى مرحلة لاحقة بالسوق الاوربية المشتركة. وحلت هذه الجماعة محل جماعة الفحم والصلب الاوربية التى قامت بين هذه الدول منذ ابريل ١٩٥٢ بفضل مثابرة جان مونيه الذى كان ايمانه بالفكرة ذاتها عميقا. وانتهت الاربعين سنة الاخيرة بتحول هذه السوق الى «الاتحاد الاوربى» ويضم الآن خمس عشرة دولة يبلغ مجموع عدد سكانها ٣٧٢ مليون نسمة ويفوق بكثير اجمالى الناتج المحلى الخاص بها الناتج المحلى للولايات المتحدة. وهناك قائمة انتظار طويلة للعضوية.

●●●

ان هذه المقابلة بين الصورة التكاملية العربية وبين مثيلتها الاوربية تظهر مع الأسي والأسف مفارقة ضخمة بين نموذجين تزامنت نشأتهما. ولكن تفاوتت سلوكيات الدول الاعضاء فى كل منهما قبالة بعضها البعض. كما اختلفت نظرة شعوب كل منهما لمستقبل ومصير التجمعين.

فبينما رأته الدول الاوربية بداية لمستقبل أوسع وافضل يحقق ارتفاعا فى مستويات معيشة الشعوب، أخذته الدول العربية وسيلة تلهى بها الشعوب. فانطلقت الاولى لتقترب من الوحدة النقدية التى تعتبر اعلى وأدق مراتب التكامل وتليها مباشرة الوحدة السياسية. اما الثانية فقد تجمدت، بعد ان ظلت فترة طويلة تمارس حركة «محلك سر».

●●●

وثمة سؤال يطرح: وما أسباب هذه النكسة الحقيقية بعد ان كنا سباقين (بتشديد الباء) فى حومة الوغى إن جاز التعبير؟

وهاك بعض الأسباب الرئيسية:

(١) وقوف القوى والنزعات السياسية حجر عثرة فى سبيل انسياب التكامل الاقتصادى فى طريقه الصحيح لأسباب عديدة ليس هذا مجال بحثها فهى معروفة. والأمثلة كثيرة عبر تاريخ هذا الوطن. فمن التاريخ الحديث الاتحاد السورى اللبنانى الذى أجهزت عليه النزاعات السياسية فى كل من البلدين على نحو ما جاء فى مقال الاسبوع الماضى. أما أمثلة التاريخ المعاصر فهى معروفة للجميع. فلا يوجد بلد عربى واحد ليس بينه وبين غيره اكثر من خلاف جوهرى كامن أو ظاهر. ولا أقول ان هذه ثمرة ما بذره الاستعمار. فقد كان فى وسع الاقطار العربية ان تتجاوزه وليس من عداوة أقسى مما كان بين فرنسا وألمانيا مثلا. ولا ننسى أن ديجول قرر انسحاب فرنسا من جلسات الجماعة سنة ١٩٦٥ احتجاجا على ادخال مبدأ «الاغلبية» فى معاهدة الجماعة بدلا من «الاجماع». وتجاوز الاعضاء هذا الخلاف الجوهرى فيما سمى «تسوية لوكسمبرج» وهذا مثل واحد.

●●●

(٢) غيبة الشعوب العربية نفسها غيبة تامة عن الحركات التكاملية وفلسفتها. ويرجع ذلك الى رغبة القوى السياسية نفسها من ناحية والى اختلاف نظم الحكم وبخاصة منذ أوائل الخمسينيات عندما بدأت حركات التحرر تجتاح بلدان الوطن العربى من ناحية اخرى واهمال وسائل الاعلام وبخاصة الصحافة الدعوة الى الفوائد التى تعود على الشعوب من جراء نجاح هذه الحركات مرة ثالثة.

(٣) عدم ايمان بعض القائمين على العمل التكاملى بالفكرة نفسها مما عرضها ويعرضها لتيارات تنافسية جارفة تخرجها عن مسارها الحقيقى. ولا تجد الفكرة من يقف بجانبها ليدافع عن جوهرها.

(٤) مع ضعف الايمان يتولد ضعف العزيمة ويأتى معها الصراع على السلطة. فمنذ ان طفت على السطح نجاحات مجلس الوحدة الاقتصادية حتى بدأت فى الظهور الرغبة فى الاستئثار بالسلطة وقيام صراع حاد على مقدرات هذا المجلس من جانب بعض اجهزة الجامعة العربية. حدث هذا فى النصف الثانى من السبعينيات ووصلت الامور الى الرغبة فى استبعاد هذا المجلس كلية من الساحة مع انه الهيئة الشرعية المستقرة والمؤهلة للقيام بهذا العمل من كافة النواحى. ودار نقاش حاد تناول المجلس لا من ناحية درجة كفاءته بل من زاوية مدى تعاونه مع الجامعة العربية ومنظماتها الاخرى فشكلت لجنة فى اكتوبر ١٩٧٥ انتهت الى توصية غريبة تعنى صراحة ان يتخلى العرب عن الفكرة التكاملية ليحل محلها «التعاون وتخطيط البرامج». فقد أوصت اللجنة بانشاء منظمة جديدة يطلق عليها «المجلس الاقتصادى الاجتماعى» يكون اختصاصه «.. رسم السياسة العامة للتعاون (واكرر تأكيد التعاون) الاقتصادى والاجتماعى العربى وتخطيط البرامج اللازمة لذلك». فكان رؤية العمل العربى التكاملى عند اللجنة لاتتعدى التعاون.. وفجوة سحيقة بين التكامل وبين التعاون!!

وتعرض المجلس بعد ذلك لمجابهات شرسة لم يكشف النقاب بعد عن سرها الحقيقى. وانتهت باعتبار الأمين العام للمجلس فى ذلك الوقت المرحوم الدكتور



المصدر : الأخبـــــار

التاريخ : ٣٠/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بقلم الدكتور:
صليب بطرس

عبدالعال الصكبان «شخصية غير مرغوب فيها -PER SON NON GNATI A من جانب الدولة المضيفة مصر فغادرها فى اكتوبر ١٩٧٧، واتبع نفس الاسلوب مع خلفه. فلم ير المجلس بدا من نقل مقره من مصر الى الاردن وكان ذلك قبل صدور قرارات مؤتمر دول الرفض الذى عقد فى بغداد، فى اثر توقيع معاهدات كامب ديفيد فى مارس ١٩٧٩ واركز على هذه الجزئية حتى لا يخلط اصحاب المصالح والاوراق وتتوه الحقيقة.

●●●

واخيرا - وليس هذا اقل النقاط اهمية بل اعظمها - لابد من ان يتذكر العرب جميعا انه لا يقيل الوطن العربى قلب الشرق الاوسط من عثراته الا العرب انفسهم وليست اية قوى خارجية. ولا يمكن ان يتحقق هذا الا مع استقلالية القرار العربى كما عبرت عنه لورادريك رئيسة تحرير «ميدل ايست جورنال» وجاء فى مقال نشرته جريدة الاخبار للكاتبة الفاضلة مها عبدالفتاح. ولا تقتصر الاستقلالية على التخلص من الضغوط الخارجية بل يجب ان يصاحبه ايضا التخلص من المصالح الخاصة.

القضية تتعلق بمصير شعوب بأسرها وتستأهل ان تبحث فى عمق وبخاصة فى هذه الايام التى اعيدت فيها ذكرى فكرة السوق العربية المشتركة لمناسبة ما جاء فى البيان النهائى لوزراء خارجية دول اعلان دمشق. ومع الايمان بفكرة الخلاص تذلل الصعاب.

وبغير هذا تكون الضلالة الثانية أشر

ولكن كيف وهذه قضية اخرى نرجىء بحثها الى مناسبة اخرى.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٦ / ١٩٩٧



إسرائيل وأمريكا.. وسيناريو القضاء على السوق العربية المشتركة

طبقا لما نراه الآن على الساحة السياسية فى منطقتنا العربية، فإنه يمكننا أن نقول إن الولايات المتحدة ومعها إسرائيل قد نجحتا فى ادخالنا فى عدد من الدوائر المغلقة المنفصلة عن بعضها البعض، وصرنا ندور فى متاهات لانعرف لها أول من آخر.

ليس معنى كلامى أن نياس ونصاب بالاحباط، ولكننى أدعو العرب جميعا إلى اليقظة والتنبه إلى مايدور من حولنا من مؤامرات.

البداية كانت اتهام إسرائيل لمصر بأنها تقف وراء التعنت الفلسطينى ودفعهم لعدم التعاون مع إسرائيل والأمر بهذا الشكل يظهر وكأن الفلسطينيين هم الذين يحتلون اراضى إسرائيل ويقيمون عليها المستوطنات!

وجاءت الخطوة التالية والمحسوبة بدقة وهى أن يتولى اعضاء من الكونجرس فى قيادة معزوفة مثل الاسطوانة المشروخة تعاد وتتكرر بلاملل بأن مصر صارت تمارس ادوارا معاكسة للسياسة الأمريكية فى المنطقة ولذلك أصدرت لجنة فرعية تابعة للجنة الاعتمادات قرارا يوصى بالغاء المعونة الأمريكية التى تقدمها الولايات المتحدة وبدأت منذ توقيع مصر لمعاهدة كامب ديفيد واستمرت فى تقديمها إلى يومنا هذا، والخطأ الاكبر هنا يكمن فى أن الاخوة فى الولايات المتحدة لايعرفون مطلقا معدن الشعب المصرى الذى تعود أن يصمد أمام كل المصاعب التى صادفته طوال تاريخه، ولما رأت الإدارة الأمريكية رد فعل الشعب المصرى الرافض لأسلوب رئيس لجنة الاعتمادات صرح المسئولون هناك عن عدم رضاهم عما جاء على لسان مسئول الكونجرس، وأعلنت مادلين أولبرايت أن الدور المصرى فى المنطقة يعتبر من انشط الادوار تجاه موضوع السلام وأنها لن تزور المنطقة الآن لأن الدور الأمريكى غير نشيط، إذن فكيف نفسر الأسباب التى كانت وراء هذه الزوبعة؟

أما الدائرة الثانية التى خططت لها إسرائيل ومعها الولايات المتحدة بقصد إرباك أى خطة عربية شاملة هو تسريب أخبار عن خطة للجيش الإسرائيلى لإعادة احتلال اراضى الحكم الذاتى الفلسطينى وتتضمن الخطة اجتياح الأراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة واعتقال مسئولى السلطة الفلسطينية وفرض حصار اقتصادى على الفلسطينيين وتستطرد المصادر التى قامت بتسريب تلك الاخبار أن قوات الاحتلال الإسرائيلية تستعد لتنفيذ مخططها فى حالة تصاعد انتفاضة الغضب الفلسطينى ضد سياسات الاستيطان.

وتقول إسرائيل وكأنها تعلم تفاصيل الأمور جميعا إن نظام الرئيس عرفات سوف ينهار بالتأكيد فى حالة انتفاضة الاراضى المحتلة ولذلك طالبت وسائل الاعلام الإسرائيلية بسرعة تنفيذ سيناريو إعادة الاحتلال، وفى غضون ذلك ابرزت وسائل الاعلام الإسرائيلية ايضا التقرير الذى بعث به سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة الياهو بن اليسار والذى وضع عليه ختم «سرى جدا» وكتب فيه نقلا عن مادلين أولبرايت قولها: إنه على الرغم من أن عرفات قد أقدم على عدة اشياء حمقاء إلا أنه ليس هناك بديل عنه لأن البديل قد يكون أكثر تشددا.

والسؤال الآن هو كيف يمكن نشر تقرير مفروض أنه سرى جدا للسفير ينقل فيه حوارا جرى بينه وبين وزيرة خارجية أكبر دولة فى العالم إلا إذا كان الهدف منه ادخالنا فى دوامة الدوائر والحلقات المفرغة والعمل على تشتيت جهودنا وصرف انظارنا عما يجرى على الساحة الفلسطينية وأعتقد أن الهدف الرئيسى من وراء كل ذلك هو أن يصرف العرب النظر عن الاقتراح الرائع الذى دعا إليه الرئيس مبارك باقامة سوق عربية مشتركة الذى يعتبر الاساس الوحيد للاعتماد على النفس وخطوة مهمة لوحدة عربية فاعلة ونشطة وهو عكس ما يريده لنا الآخرون تماما!



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/٦/١٩٩٧

نحو سوق عربية مشتركة:

ندوة قومية لكبار المفكرين العرب

تنظمها شبكة صوت العرب

تحت رعاية السيد صفوت الشريف وزير الاعلام تنظم شبكة صوت العرب ندوة قومية بعنوان «نحو سوق عربية مشتركة» يوم الثلاثاء ٨ يوليو يشارك فيها كبار المفكرين والمهتمين بقضايا الامة العربية.

يشارك فى الندوة الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام الجامعة العربية والاستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس الادارة ورئيس تحرير الأهرام، والدكتور اسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ، ود. على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ود. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة والاستاذ مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير المصور والاستاذ عصام رفعت رئيس تحرير الاهرام الاقتصادى ود. حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية والسفير عبد الرحمن السحيبانى أمين عام مساعد الجامعة ألعربية للشئون الاقتصادية والدكتور عيسى درويش سفير سوريا بالقاهرة ود. أحمد يوسف استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

يدير الحوار فى جلسة العمل الاولى د. على الدين هلال وتشمل محاور النقاش افاق التجربة التى مرت بها المحاولات التى بذلت لاقامة سوق عربية مشتركة والعقبات وامكانيات تذليلها وامكانيات الاتفاق علي أرضية مشتركة من واقع التجربة بسلبياتها وايجابياتها ويدير الحوار فى جلسة العمل الثانية الاستاذ عصام رفعت وتشمل محاور النقاش العوامل والاسباب الموضوعية التى تحتم قيام سوق عربية مشتركة وتحرك مصر مع شقيقاتها العربيات ورؤية علمية لعناصر التكامل بين الدول العربية على المستوى الاقتصادى ورؤية سياسية الواقع العربى الراهن ومدى توفر الارادة السياسية العربية الموحدة التى تلتقى حول الاقتناع بجدوى وأهمية قيام سوق عربية مشتركة ثم الاثار الاقتصادية والسياسية المتوقعة لقيام السوق العربية المشتركة.



عصام رفعت

يفتتح د. إبراهيم فوزى رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار يوم الخميس القادم مؤتمر الاستثمار والتجارة مع مصر الذي يقام فى لندن تحت رعاية د كمال الجنزورى رئيس الوزراء وينظمه اتحاد الصناعات البريطانية.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/٦/١٩٩٧

يتحدث فى المؤتمر ايدير تيرنر مدير عام اتحاد الصناعات البريطانية ويشارك فيه رئيس غرف التجارة البريطانية وعدد منكبار رجال الاعمال والمستثمرين البريطانيين والمصريين ، بالاضافة إلى السفير البريطانى ديفيد بالتروك ورئيس البنك البريطانى العربى.

يشرح د. فوزى اثناء المؤتمر مستقبل الاستثمار فى مصر والمشروعات القومية العملاقة فى جنوب الوادى وسيناء والمزايا التى يتضمنها قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الجديد.

بريطانيا ثانى أكبر دولة بعد أمريكا من حيث حجم استثماراتها فى مصر والتى تشارك فى ١٤٨ مشروعا تكاليفها الاستثمارية ٥ مليارات و٤٠٦ ملايين جنيه.



المصدر : الأخبـــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/٦/١٩٩٧

صباح الخير

من منا.. لا يتمنى قيام سوق عربية مشتركة.. تسقط فيها الحواجزوالأسوار بين الدول العربية وبعضها.. وتتحرر فيها التجارة، وحركة رؤوس الأموال، والعمالة؟! إن قيام هذه السوق يحقق فوائد عديدة ومختلفة للشعوب العربية.. وفى نفس الوقت يدعم الدول العربية، ويجعلها قادرة على مواجهة أخطار التكتلات العالمية، والأنظمة العالمية الجديدة.

وفكرة السوق العربية.. فكرة قديمة.. واجراءات إقامة السوق العربية، بدأت منذ أربعين سنة مضت.. وهو نفس الوقت الذى بدأت فيه الاجراءات لاقامة سوق أوروبية مشتركة! واليوم وبعد مرور اربعين سنة.. اصبحت السوق الأوروبية حقيقة وواقعا.. بينما تجمدت اجراءات اقامة السوق العربية، واصيبت بالشلل! ومن جديد.. عاد الحديث فى هذه الايام يدور ويرتفع داعيا الى الاسراع فى اقامة السوق العربية المشتركة.

ومن واجبنا ان نتوقف.. وان نتساءل: هل اصبح العالم العربى مهيئا لاقامة هذه السوق؟!

لقد نجحت اوروبا فى اقامة سوق موحدة .. لأنها لجأت الى تحكيم العقل والى تطبيق الاسلوب العلمى السليم، القائم على الدراسة، والتخطيط، والتدرج فى التنفيذ بينما استسلم العرب لعواطفهم ورفضوا فكرة التدرج، ولجأوا الى اقامة الوحدات الفورية، التى سرعان ما انهارت، لعدم قيامها على اساس سليم متين متجردا من اهواء الزعامة.

واختلف اسلوب الحكام الأوروبيين.. عن اسلوب الحكام العرب..! قامت بين الحكام الاوروبيين خلافات - ولاتزال - ومع ذلك لم يلجأوا الى اسلوب القطيعة أو الصراع.. انما كانوا يعملون على تسوية خلافاتهم واحتوائها.. دون ان يتهموا بعضهم البعض بالخيانة.. أو العماله.! ويختلف الأمر فى الدول العربية.. ما ان ينشأ نزاع بين زعيمين.. حتى تقوم القيامة، وتشتعل الحرب الكلامية.. ويشتد الخلاف، ويصل الى حد القطيعة! وفى ظل هذا المناخ يصعب - بل يستحيل - قيام سوق مشتركة!.

ومن أسباب نجاح السوق الأوروبية.. تشابه الأنظمة السياسية فى الدول الاعضاء بالسوق.. كلها أنظمة ديموقراطية تضع الشعوب فوق الحكام ولا تضع الحكام فوق رؤوس الشعوب.. أنظمة تحترم رأى شعوبها، وتخضع لارادتها.. والكل يذكر كيف تراجعت الدانمرك عن المضى فى اجراءات الانضمام للسوق.. عندما اجرت الحكومة استفتاء شعبيا.. وقال الشعب: لا.. للوحدة الاوروبية! وقتها انسحبت حكومة الدانمرك نزولا على رأى الشعب!

وما حدث فى الدانمرك.. حدث فى جميع البلاد التى انضمت الى اتفاقية الوحدة! قام الرؤساء والحكام باجراء استفتاءات حقيقية.. وليست زائفة.. لمعرفة رأى الشعب.. وخضعوا لارادة الشعوب.

ويختلف الأمر فى العالم العربى.. قرارات الوحدة يتفق عليها الحكام.. وقرارات الإنفصال يتخذها الحكام! والشعوب جالسة فى مقاعد المتفرجين تهلل وتصفق.. ولا تشارك! لقد كان غياب الديموقراطية.. أحد أهم الاسباب التى أدت الى فشل السوق العربية!

واتصور.. قبل ان نغرق فى الحديث عن السوق العربية المشتركة.. ان نبدأ بدراسة الاسباب التى أدت الى فشل قيام هذه السوق حتى اذا كنا جادين فى اقامة السوق.. لا نقع فى نفس الخطأ!

سعيد سنبل



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر تطرح ورقة عمل بشان السوق العربية المشتركة في اجتماعات اللاذقية لدول إعلان دمشق

صرح عمرو موسى وزير الخارجية بان هناك دراسات تجرى حاليا بشان موضوع السوق العربية المشتركة ، وتتم حاليا فى اكثر من عاصمة عربية.

وقال وزير الخارجية : ان مصر قد أعدت دراسة فى هذا الشأن ، ووافق عليها رئيس الوزراء ،وبالتالى ستتم مناقشتها فى الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول اعلان دمشق بعد غد باللاذقية فى سوريا.

وأعلن عمرو موسى أن الأوراق المصرية الخاصة بانشاء السوق العربية المشتركة كلها تستند إلى الاعمال السابقة التى تمت فى إطار الجامعة العربية وقرار المجلس الاقتصادى الاجتماعي التابع للجامعة العربية الذى صدر خلال اجتماعه نهاية العام الماضى بشان اقامة السوق العربية المشتركة.

وأوضح موسى ان قرار المجلس الاقتصادى الاجتماعى يهدف إلى تنشيط التجارة البينية بين الدول التى ستنضم إلى السوق العربية المشتركة كمرحلة أولى وليس شرطا أن تنضم كل الدول، ويمكن ان تنطلق هذه السوق بين عدد من الدول المشاركة.

وأكد عمرو موسى ان جدول اعمال اجتماعات دول اعلان دمشق سيكون مفتوحا لمناقشة جميع القضايا سواء الخاصة بالعلاقات بين دول الاعلان والعلاقات العربية ومسار اعلان دمشق والعمل الجماعى بين دول الاعلان، كما أن هناك موضوعات أخرى يهتم بها العالم العربى وتتعلق بالمنطقة وستكون محلا للنقاش خلال أعمال الدورة القادمة باللاذقية.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٧/١٩٩٧

البنك الدولي يروج للتطبيع والشرق أوسطية على حساب السوق العربية المشتركة

كتب صبحي بحيري:

طالب تقرير للبنك الدولي الحكومات العربية بدفع عجلة التطبيع مع إسرائيل بزعم تحقيق رفاهية اقتصادية لجميع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي هذا الإطار رفض التقرير الجهود المبذولة لإحياء التعاون العربي لإقامة السوق العربية المشتركة.

وقال التقرير الذي جاء تحت عنوان «من أجل مستقبل أفضل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»: إن تحويل هذه الرؤية إلى واقع عملي هو في متناول واضعي السياسة الحاليين، حيث إن خصائص الاقتصاد العالمي تؤكد أنه لا يوجد بلد مكتوب عليه أن يظل فقيراً بسبب ضعف موارده الطبيعية أو موقعه المنعزل أو تركيزه على منتجات معينة.

وزعم التقرير أن السلام مع إسرائيل في المنطقة من شأنه أن يقلل المخاطر السياسية ويفسح المجال أمام جهود أكثر تصميماً على الإصلاح الاقتصادي على المدى الطويل، وقال: إن جماعات المصالح المستفيدة من النظام القديم متغلغلة تغلغلاً عميقاً داخل النظم الاقتصادية، وهي التي سعت خلال السنوات الماضية إلى تأجيل الإصلاحات، وأن هناك أربعة عوامل لابد من تحقيقها حتى يمكن وضع المنطقة على طريق الازدهار أولها: كسر الرابطة الصعبة بين المؤسسات المملوكة للدولة وتشجيع الصادرات غير البترولية، وزيادة كفاءة القطاع الخاص، وتخفيض أعداد الفقراء من خلال إسراع عجلة النمو.

وأشار التقرير إلى أن حجم الصادرات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (التي يبلغ سكانها ٢٦٠ مليون نسمة) أقل من حجم صادرات فنلندا التي يبلغ عدد سكانها خمسة ملايين فقط. وقال: إن رأس المال الهارب من المنطقة إلى الخارج يقدر بـ ٣٥٠ مليار دولار بعد أن فشلت بيئة الاستثمار في المنطقة في اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

وقدر التقرير حجم الاستثمار الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط بـ ٣٪ فقط فيما حصلت دول شرق وجنوب آسيا على ٥٨٪ ودول أفريقيا وجنوب الصحراء على ٣٪ ودول أوربا الشرقية وآسيا الوسطى على ١٠٪ من جملة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما حصلت دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على ٢٦٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية.

وأوضح التقرير أن رأس المال البشري اللازم لتحقيق القدرة على المنافسة الدولية يتطلب تحرير أسواق العمل وتخصيص المزيد من رؤوس الأموال وتوجيهها للإنفاق على التعليم في مراحله المختلفة، حيث يجب أن تبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي ١٠٠٪ بالنسبة للمرحلة الابتدائية، و٧٠٪ للثانوية، و٢٥٪ لمرحلة التعليم العالي.. وهو ما يحتاج إلى ١٧,٥ مليار في مصر وإيران والأردن والمغرب بحلول عام ٢٠١٠ وهو مايعادل ثلاثة أضعاف المنفق على التعليم الآن تقريباً، حيث لا يمكن تحقيق هذه الزيادات في الإنفاق على التعليم إلا إذا نمت اقتصاديات المنطقة نمواً كبيراً.





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : / ٦ / ١٩٩٧

السوق المشتركة

ابدا بتعريف مصطلح «السوق المشتركة» فاقول : السوق المشتركة هي «تجمع او تكتل او اندماج او وحدة او توحيد الاسواق التجارية لعدد من الدول لكي تصبح سوقا واحدة في مواجهة اسواق بقية دول العالم» ، وهو مصطلح محظوظ ومحبوب ، ويبدو ان البشر جميعا ابتداء من الرجل العادي وانتهاء بدهاقنة الاقتصاد والسياسة بمجرد سماعهم للكلمة يصفقون لها ويهللون ويخصونها بقصائد المدح والغزل : فمثلا نقيب الصحفيين الاستاذ مكرم محمد احمد «بالمصور ٩٧/٦/٢٠» يقول : خطوات نحو السوق العربية المشتركة .. يقترب الرئيس حسني مبارك من حلم الامة العربية المؤجل منذ نصف قرن .. قرر الرئيس مبارك الاقتراب من هذا الحلم المستحيل ، لتحويله الي واقع .

والاستاذ ابراهيم السيد النجار «بصفحة الحوار القومي بجريدة الاهرام ٩٧/٦/١٨» يقول : السوق العربية المشتركة هي حلم الامة شعويا وسياسيين ومثقفين ، في الماضي وفي الحاضر ، هذا بينما كاتب هذه السطور يرشق هذا الحلم «الجميل» بالسهام ، ولا حيلة لي ولا مصلحة لي في هذه السباحة ضد التيار ، انما هو ما اعتقد انه الحق ، والمعارضون - من امثالي - متهمون دائما بالهدم ، هذا ويلوح لي ان هناك دائما نوعين من الهدم.

النوع الاول : هدم بلا بناء اي بدون تقديم حلول او بدائل

والنوع الثاني : هدم مع البناء اي مع تقديم الحلول والبدائل

والفرق شاسع بين الامرين ، فرق بين من يخالف ليعرف ومن يخالف لانه مؤمن بشئ مختلف ، فرق بين المعارضة للمعارضة والمعارضة للاصلاح ، فرق بين الهدم للهدم والهدم للبناء ، ولو انكم اكملتم قراءة هذه الكلمة ، لاتضح لكم بسهولة ان كاتبها من الطراز الثاني لا الاول.

ومن الطبيعي ان التعاون بين الدول هو امر مطلوب ومرغوب ، ولكن المشكلة تكمن في كيف يكون ولماذا يكون ؟ هذان هما السؤالان اللذان سوف احاول - في هذه العجالة الموجزة - الاجابة عليهما :

وابدا بالاشارة الي بعض سلبيات الاسواق المشتركة وهي علي نوعين :

النوع الاول : سلبيات داخلية هي التي تحدث في داخل السوق وهي :

١- ان اعطاء ادارة السوق الحق في اصدار القرارات الاقتصادية الخاصة بالسوق ، يعطيها الحق في امرين كلاهما مر : الاول ان يكون لها سلطة التدخل المستمر في الاقتصاد . والثاني ، ان تصير سلطة اقتصادية دكتاتورية ، وتختفي عندئذ ارادات الحكومات المشتركة في السوق.

٢- السوق المشتركة سوف تفرض علي دولها سياسة الاكتفاء الذاتي وبذلك تعزلها عن دول العالم .

٣- هذه العزلة سوف تحتم عليها ان تتحول الي «سوق مقفلة» تقوم علي التوجيه الحكومي والحماية الجمركية واحتكار منتجيها لانتاج وتوزيع السلع ، والنتيجة لذلك هي رداءة السلع وندرتها وارتفاع اسعارها وتفاقم البطالة وتدني مستويات المعيشة.

٤- استوقفني خبر يقول : حتي فلسطين فضلت الاستيراد من امريكا بدلا من مصر .. كشف تقرير صادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية عن ضعف التبادل التجاري بين مصر وفلسطين خلال عام ١٩٩٦ م في حين بلغت الصادرات الامريكية والاوروبية لغزة واريحا درجة مذهلة ، «الحقيقة ١٩٩٧/٦/٢١» وانني اعزو عجزنا هذا الي رداءة سلعنا وارتفاع اسعارها ، فهل نقيم سوقا مشتركة بيننا وبين الاخرين لكى نرغمهم على شراء انتاجنا العاجز ؟ وهذه الغاية هل تصلح بداية لاقتصاد ناجح ؟ ام ان الاجدي من ذلك ان نصلح من انفسنا ونصحح من انتاجنا فنصبح بعد في غير حاجة الي سوق مشتركة؟

والنوع الثاني : سلبيات خارجية اي تحدث نتيجة لعلاقة السوق بالخارج وهي :

١- الدول داخل السوق سوف تعامل بعضها معاملة مغايرة تماما لمعاملتها للدول خارج السوق ، وهذه التفرقة في المعاملة ليس لها مبرر منطقي ، الاقتصاد يخضع للمصلحة لا لاعتبارات الحب والكراهية.

٢- السوق المشتركة سوف تحفز - اكثر من المعتاد - علي التهريب السلعي من والي دول العالم.

٣- الدول داخل السوق سوف تعادي حتما الدول خارج السوق ، ويتبين ذلك من التجربة الاتية :

السوق الاوروبية المشتركة خفضت الرسوم الجمركية تخفيضا كبيرا علي السلع المتبادلة بين دولها ، ونتج عن ذلك ارتفاع الرسوم علي السلع القادمة من الدول الاخري ، مما نتج عنه كساد السلع الامريكية في الاسواق الاوروبية بعد رواج وهددت امريكا اوروبا بالحرب التجارية ما لم تخفض الجمارك علي السلع الامريكية وكادت تحدث المواجهة لولا انهما توصلا الي حل وسط.

في رايي ان الخير الوحيد الذي سوف يتحقق في السوق الاوروبية المشتركة هو «توحيد العملة» وهو امر لا يزال يلاقي رفضا من بعض دول السوق ، وانه - لو تحقق - سيكون انجازا رائعا ، فالعملة هي المقياس العام والوحيد لقيم الاشياء جميعا ومن الخير ان يكون هذا المقياس امنا ومستقرا ويتعامل به اكبر عدد من البشر ، اذ ان المثل الاعلي المنشود هو «عملة واحدة» لكل البشر - وينبغي - لاستقرار اقتصاد العالم - ان يتحقق هذا المثل باسرع ما يمكن خلال القرن القادم .

ان العمل الاقتصادي المطلوب من الحكومات ، ينبغي الا يكون تكتلا وتحديا للدول الاخري ، بل يكون تعاونا لخير الكل دون الاضرار بالغير ، لهذا ينبغي ان يقتصر دور الدولة علي القيام بالتخفيضات الجمركية تمهيدا لالغائها التام ، وايضا تحجيم الاجراءات الجمركية الي ادني حد ممكن ، اما الاتفاقيات الاقتصادية فتقوم بها الشركات المختصة ، اعني ان الشركات التي تصدر السلعة تتفاوض مع الشركات التي تستوردها ، ليتفقا علي شروط تخدم مصلحة الطرفين ولا تضر بالغير.

يتضح لنا من هذا كله ان السوق الاوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تمثلان كلتاهما خطوة الي الوراء لا الي الامام ، وهنا يقوم سؤال هام : اذا رفضنا الاسواق المشتركة فما هو البديل؟

واقول : البديل هو انفتاحنا الكامل علي العالم ، وبدلا من تخفيض الجمارك لعدد محدود من الدول نخفضها لكل دول العالم ، وبذلك نفيد الكل ونستفيد من الكل ، ومن هذه الافادة وهذه الاستفادة يرتقي اقتصادنا ، هذا هو بالتحديد ما حدث لكل من امريكا واليابان.

امريكا وصلت الي «قمة اقتصادية» منذما قبل الحرب العالمية الثانية ، واليابان ايضا وصلت اليوم الي ذات «القمة الاقتصادية» والدولتان حققتا هذا الانجاز الرائع بدون الانغماس في اية تكتلات من اي نوع واذا قيل ان امريكا حققت ما حققت بسبب ثرواتها الطبيعية الضخمة ، فان اليابان حققت الشئ نفسه بدون اية ثروات طبيعية ، الدولتان حققتاه فحسب



المصـدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٧

بالانفتاح الكامل علي العالم وبالتجارة الحرة والسوق الحر والعرض والطلب والمنافسة الحرة ، وبالتخفيضات الجمركية ، وبحرية دخول وخروج الافراد والاموال ، فما الذي يمنع من ان نحذو حذوهما بدون الحاجة الي اية تكتلات اقتصادية ؟

اما كون امريكا تقيم اليوم تكتلات اقتصادية مختلفة مع مجموعات كبري من دول العالم كمجموعة «الجات» فان امريكا تصنع ذلك لمجرد جمع الاتباع حولها باعتبارها الدولة الاعظم في العالم .

لم يبق سوي كلمة قصيرة عن صناعاتنا المحلية ، التي ينبغي عليها - في هذه الظروف : ان تتخصص في الصناعات القادرة علي المنافسة عالميا ، كالصناعات الزراعية ، وصناعة النسيج والملابس ، وصناعة الجلود والاحذية ، وغيرها كثير ، ولاداعي لان تقوم عندنا صناعة للساعات مثلا ، اما بعد سنين طويلة من النضج والاستفادة من الخبرات الاجنبية والتقدم التكنولوجي ورحابة الامكانيات ، فلا شئ يمنع من ان تقوم عندنا بقية الصناعات وخاصة صناعة الساعات ، التي يمكنها عندئذ منافسة كل من اليابان وسويسرا.

أمين محمود العقاد



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٧

خدام: خطوات عملية للسوق العربية المشتركة

أعلن نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ان هناك خطوات عملية يجري الاعداد لها لوضع مشروع السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ بعد ان نام في الادراج حوالى ٤٠ عاماً.

ونقل وزير الدولة لشؤون الاصلاح الاداري بشارة مرهج عن خدام ارتياحه لتطور العلاقات اللبنانية - السورية في مواجهة المخططات المعادية.

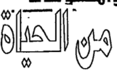
كما أعرب خدام عن ارتياحه لتنامي الاعتراض العربي الشعبي والرسمي على المشاريع التي تسعى تل أبيب الى فرضها على المنطقة، لا سيما الموقف من المؤتمر الاقتصادي المزمع عقده في الدوحة في الخريف المقبل والذي يشكل خروجاً على مقررات القمة العربية ومكافأة لنهج التطرف الصهيوني الذي يعبر كل يوم عن استهتاره بالحقوق والكرامة العربية.

وأوضح ان الظروف التي جرى فيها الاتفاق على عقد مؤتمر الدوحة تختلف كثيراً عن ظروف اليوم، وقال ان التعثر في مسيرة السلام واضح والاستيطان الصهيوني مستمر ومخطط تهويد القدس يجري تطبيقه وسط دعم أميركي واضح عبّرت عنه قرارات مجلس النواب الأميركي الأخيرة والتطرف في مركز القرار الاسرائيلي يكتسب مواقف جديدة.

ودعا حكومة قطر الى إلغاء هذا المؤتمر أو تأجيله لأنها غير ملزمة بتنفيذ تعهد في حين يتنصّل الآخرون من أبسط الالتزامات سواء على مستوى مؤتمر مدريد أو على مستوى المسارات المتفرعة منه.



المصدر : الحيـــــاة
التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



التحديات الاقتصادية العربية

حسناً فعلت سورية بفتح ملفات التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة في هذه المرحلة بالذات، ورداً على كل ما يثار من مشاريع مشبوهة حول «الشرق الأوسط الجديد» والتطبيع مع اسرائيل، لأن الدروس علمتنا ان العرب سيجابهون بتحديات وأخطار لا أول لها ولا آخر اذا لم يسارعوا الى توحيد صفوفهم وتحقيق التكامل والتكافل بدءاً بالاقتصاد الذي هو عصب الحياة وأساس النظام العالمي الجديد.

فهناك جرح نازف يصرخ فينا على شكل سؤال ملح وهو: لماذا أضاع العرب جهودهم وهدروا طاقاتهم وثرواتهم وطبعوا علاقاتهم مع دول العالم جميعاً ونسوا أنهم اخوان يجب ان يتقاسموا رغيف العيش ويتعاونوا في السراء والضراء؟ ولماذا ضيع العرب الفرصة تلو الأخرى وأضاعوا أكثر من نصف قرن في الخلافات من دون ان يحققوا أي انجاز على صعيد التكامل الاقتصادي أو اقامة سوق عربية مشتركة بينما غيرنا، والأوروبيون بالذات، يقيمون وحدة اقتصادية وسياسية بعد تجربة السوق الأوروبية المشتركة على رغم ما بينهم من خلافات واختلافات وما خلفته الحروب من جروح وضحايا بلغت عشرات الملايين؟ ولماذا يطالبنا العالم بالتطبيع مع اسرائيل ويهرول بعضنا لتنفيذ الأوامر فيما نتهرب من مواجهة حتمية قيام سوق عربية مشتركة وتحقيق تطبيع اقتصادي عربي – عربي ان تعذر قيام تطبيع سياسي؟

وكم أريق من الحبر في اعداد اتفاقات وبيانات واعلانات عن قيام المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة، ثم وضعت على الرف ليغمرها غبار التخاذل والتهاون والحزازات والأنانيات والمصالح والمزاجات الشخصية.

ولكن من المسؤول عن هذا التهاون وما هي الصعوبات والتحديات التي تواجه العمل العربي المشترك؟ لا أحد يملك الجواب أو يجرؤ على الجهر به. ولكني اطلعت أخيراً على حلقة نقاشية نظمها مركز الدراسات العربية في لندن حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتحديات التي تواجهها كشفت الكثير من الحقائق في مجال تحليل قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي باعلان «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» لمواجهة تكتلات اقليمية ضخمة. وكما قال رئيس المركز عبدالمجيد فريد فإننا نعيش زمناً جديداً تقوى فيه حركة المنافسة ولا مكان فيه للحركة القطرية امام هذه التكتلات الجديدة التي تزحف بإمكانات ضخمة تحتاج الى قدرات عالية

في عملية المواجهة من أجل التعاون على اسس متكافئة.
وأخشى ما نخشاه ان تفشل هذه الصرخة الجديدة وتلاقي مصير ما سبقها من تجارب لتصبح ملفاً من ملفات قسم الأرشيف في جامعة الدول العربية.

ولكن ما هي الصعوبات وعوامل القلق التي تتجمع للوصول الى هذه النظرية التشاؤمية؟ هذا ما سأعرضه غداً.

●●●

● خلجة

من ابن زيدون:
سأقنع بلحظ البصر
وأرضى بتسليمك المختصر
أصونك من لحظات الظنون
وأُعليك من خطرات الفكر

عرفان نظام الدين

المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢/٧/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية العرب الأولى:

روشتة لإحياء السوق العربية المشتركة

تواصل صفحة اقتصاديات عربية مناقشة اهم قضية اقتصادية مطروحة على الساحة العربية الآن وهى السوق العربية المشتركة . ويرسم الخبراء فى هذه الحلقة روشتة لتفعيل هذه السوق فمنهم من يرى بانشاء دورات تجارية مثل دورات الجات لتقريب الانظمة الاقتصادية وتوحيد التشريعات الاستثمارية والجمركية والضريبية والبدء بانشاء منطقة تجارة عربية حرة تكون نواتها دول اعلان دمشق والتى تضم بلدان مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا حيث ان هذه البلدان تضم ١٠٠ مليون مستهلك ودعا البعض الآخر الى حرية انتقال العمالة ورءوس الاموال والغاء التاشيرات المسبقة وطالب البعض الآخر بعمل مسح صناعى والغاء التشوهات الهيكلية التى تطال بعض الصناعات العربية مؤكدين ان التشابه بين الصناعات يعنى التنافس.. والتنافس ضد التكامل ونادى البعض بانشاء شركة عربية لتسويق السلع والمنتجات العربية لزيادة التجارة العربية البينية وفيما يلى عرض لآراء الخبراء.

عاطف عبدالله ـ حسام زايد
حنان حلوى ـ محمد عبدالرشيد



البدء بدول إعلان دمشق

أكد د. عمر عبد الله كامل رجل الاعمال السعودى ان مصلحة الأجيال القادمة تتطلب إسراع الخطى نحو تنفيذ السوق العربية المشتركة، وحينما نطالب بهذه السوق فنحن لم نات بجديد. فمنذ أكثر من ثلاثين عاما وبالتحديد منذ عام ١٩٦٤م حين وقعت أغلب الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة، وحلم انشاء هذه السوق مازال يراود كل انسان عربى، فنحن على أبواب مرحلة جديدة تشهد قيام العديد من التكتلات الاقتصادية سواء فى أوروبا، أو فى أمريكا، أو فى آسيا، وهذه التكتلات تجمع بين قوميات مختلفة ولغات مختلفة بل وأديان مختلفة

وأضاف : فالوقت لم يعد فى صالحنا وكلما تاخرنا عن قيام هذه السوق اتسعت الفجوة وأصبح من العسير مواجهة هذه التكتلات، خاصة أننا نملك عددا من المؤسسات الاقتصادية التى يمكن أن نسهم بفاعلية فى إقامتها، هذا فضلا عن أن العمل الاقتصادى العربى المشترك يوفر الأساس القانونى والاطار التنظيمى لاقامة السوق العربية المشتركة دون الحاجة إلى اتفاقيات جديدة ، اى باختصار أن ما نملكه من مقومات تلك السوق يفوق تلك التكتلات، هذا بالاضافة إلى تنوع مواردنا الاقتصادية سواء من حيث المواد الخام أو الأيدى العاملة أو القدر الملائم من العلوم والتكنولوجيا .

أما بالنسبة لحدوث تعارض من عدمه بين فكرة السوق العربية المشتركة وبين الالتزامات المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجى السياسية أو الاقتصادية وبين بقية دول إعلان دمشق فيرى د. عمر انه لا يوجد اى تعارض بين التزامات دول مجلس التعاون الخليجى السياسية أو الاقتصادية وبين بقية دول إعلان دمشق، بل ان كلها سوف تصب فى حلقة أكبر، فمن المعلوم اقتصاديا أنه كلما اتسع السوق كلما كان ذلك أفضل للوصول إلى اقتصاديات الحجم الكبير، فلو أضفنا تعداد السكان فى كل من مصر وسوريا البالغ حوالى ٨٥ مليون نسمة إلى تعداد سكان دول مجلس التعاون الخليجى فسوف يصبح الاجمالى ١٠٠ مليون نسمة وهى سوق لا باس بها كنواة لسوق عربية مشتركة، ولا يوجد أية حساسية معاصرة بالنسبة لهذه التكتلات، إذ أن زمن تصدير الايديولوجيات سياسية كانت أم اجتماعية قد ولى وانتهى ، واقتنع الجميع الآن بحرية السوق، ومن ثم فان بناء هذه العلاقة على المصالح الحقيقية وتجاوز المنافع العاطفية أصبح هو الاتجاه العقلانى الذى يقبله المنهج الاقتصادى فى أى زمن .

وفيما يتعلق بانه هل هناك ثلاث رؤى ومواقع اقتصادية مختلفة داخل الاعلان ، فانا لا أظن ولا اعتقد أن دول الخليج ومصر وسوريا تشكل رؤى اقتصادية مختلفة، فجميعنا بحاجة إلى التنمية العلمية المبنية على الأسس الاقتصادية التى تاخذ فى الاعتبار المصلحة المشتركة لجميع مواطنى هذه الدول، أما التهديد الذى نواجهه من سوق شرق أوسطية، أو ما تبقى من ذيول هذه الفكرة المتمثلة فى المؤتمر الاقتصادى المزمع عقده فى دولة قطر، فاعتقد أن هذا المؤتمر قد فقد الأرضية التى تؤهله للاستمرار، فما دام بنى على توقعات عملية السلام ـ المتجمدة حالياً ـ التى لم تتحقق إلى الآن ، فلا أظن أن مثل هذه المؤتمرات قد ينبثق عنها حدوث اى تقارب أو توافق اقتصادى أو ينبثق عنها فكرة تجمع بين النقيضين.

فالحكومة الحالية فى اسرائيل تصر على وجود مصالحها الموهومة فقط، وهى مصالح قصيرة المدى وتنكر مصالح الأطراف العربية أو تتعامى عن مصلحة اسرائيل طويلة المدى، أما الشعور الوطنى القومى والاسلامى العربى فسوف يقف حائلا دون أى تعاون اقتصادى مع اسرائيل ما لم يتحقق الحد الادنى من مطالب العرب فى عملية السلام، وينبغى أن ندرك حقيقة واحدة وهى ان السلام يصنعه الشعوب ، وليس الحكومات، والتعاون يصنعه الشعوب وليس الحكومات، والدليل على ذلك تعثر التطبيع بين الشعبين المصرى والاسرائيلى بالرغم من مرور حوالى عشرين عاما على اتفاقيات السلام بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية، فبالرغم من مرور هذه الفترة الطويلة إلا أن اجراءات التطبيع لم تثمر بينهما اية ثمرة وذلك نتيجة لعدم اقتناع الشعب المصرى بالتطبيع فى ظل الغياب الشامل للتسوية .



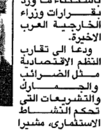
حرية انتقال العمالة ورءوس الأموال

وتساءل د. على السلمى رئيس الجمعية العربية للإدارة قائلا: هل تتوافر مقومات السوق العربية المشتركة أم لا؟ واضاف لكى ننشئ سوقا لابد من توافر مجموعة من المقومات اهمها وجود الارادة السياسية لانشاء هذه السوق.

وذكر انه منذ صدور قرار انشاء السوق قبل ثلاثة عقود لم تصدر اى قرارات سياسية ملزمة من حكومات الدول العربية باستثناء ما ورد بقرارات وزراء الخارجية العرب الاخيرة.



د. على السلمى



د. عادل بشاى

ودعا الى تقارب النظم الاقتصادية مثل الضرائب والجمارك والتشريعات التى تحكم النشاط الاستثمارى، مشيرا الى انه ليس بالضرورة ان تتوحد الآن بحيث يتم فى النهاية تخفيض حجم المعوقات التى تواجه التبادل التجارى بين بلدان السوق المشتركة.

وقال د. السلمى ان النظام الاقتصادى العربى يقوم فى الغالب على اتفاقيات ثنائية بالاضافة الى تكتلات اقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد المغاربى، لكن على مستوى البلدان العربية ككل هناك ما يسمى باتفاقيات ودورات للمفاوضات من دورات الجات، ولفت الانتباه الى ان السوق العربية المشتركة ليست مجرد تبادل سلعى فقط ولا تقتصر على التجارة البينية فقط، ولكنها تشمل ايضا حركة تبادل اموال وعمالة.

ونوه بان التاشيرة المسبقة عقبة امام المستثمرين ورجال الاعمال، معتبرا انها تحد من انتقالهم ومتابعة اعمالهم فى الاسواق العربية. وضرب مثلا انه لو ان هناك معرضا او مشروعا فى اى دولة عربية منعت منح التاشيرات لمواطنى دولة عربية ما فهل يستطيعون متابعة اعمالهم فى ظل هذه التعقيدات؟

وطالب د. السلمى بالغاء نظام الكفيل الموجود فى بعض الدول العربية ومنح المزيد من ضمانات التصدير وتقليل الصعوبات التى يتعرض لها المستثمرون.

ودعا الى توحيد النصوص التشريعية التى تفرق فى المعاملة بين «المواطن»و«الوافد» باعتبارهما سواسية أمام القانون فلا يوجد مواطن درجة اولى ومواطن درجة ثانية، وانما يجب ان يكون مواطنا عربيا فى كل الدول العربية .

واكد محذرا : دون توافر هذه المقومات سنظل نلعب على اطراف القضية، وسيبقى طلب السوق العربية المشتركة مستحيلا.

ومن جانبه دعا د. عادل بشاى استاذ ورئيس قسم الاقتصاد بالجامعة الامريكية بالقاهرة الى دراسة الاسباب والعراقيل التى تحد من تفعيل السوق العربية المشتركة مثل تباين الاقتصادات العربية

. وقال ان نجاح فكرة التعاون الاقليمى يتطلب التضحية بالهوية الوطنية مقابل الهوية العربية ضاربا مثلا بالتجربة الاوروبية حيث توحدت ١٢ دولة فى اتحاد واحد واصبح لديها هوية واحدة.

واشار الى ان هناك مزايا ضخمة من وجود تكتل اقتصادى عربى اهمها مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية فضلا عن التمتع بالمزايا التفضيلية التى منحتها منظمة التجارة العالمية للتجمعات الاقتصادية الاقليمية.

ونوه د. بشاى بان التكتل الاقتصادى العربى فى آخر الأمر تكتل بين دول نامية وتوجد صعاب كثيرة لانه لابد من تكوين قواعد صناعية وزراعية مشتركة وبنية أساسية ومناطق حرة كبداية على الطريق الطويل للتكامل خلال المرحلة القادمة.



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٧/١٩٩٧

الدكتور مصطفى الفقى فى حوار مع "آخر ساعة":

إحياء فكرة السوق العربية المشتركة أمر ضرورى فى الظروف الراهنة

● العرب مطالبون بتقديم نموذج ثقافى للعالم بأفضل صوره

حديث : هادية الشربينى

ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين مازالت هناك العديد من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية ماثلة امام شعوب وحكومات الدول العربية.. وهذا بالطبع يعنى اهمية توافر الارادة العربية الموحدة التى تمكن منطقتنا العربية من مواجهة هذه التحديات للعبور إلى بوابة القرن القادم على أقدام راسخة وثابتة لمواكبة كافة التطورات والمتغيرات الدولية المتلاحقة بما يحقق آمال وطموحات شعوبنا العربية. ومن هذا المنطلق كان لمصر دورها الرائد فى العمل على مواجهة هذه التجديات الماثلة أمام الأمة العربية.

ومن هذا المنطلق كانت دعوة الرئيس محمد حسنى مبارك المستمرة بأهمية ايجاد تجمع اقتصادى عربى يعود بالنفع والفائدة على كل الدول العربية ولاسيما ونحن نحيا فى عصر التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية.

وفى هذا النطاق تاتى أيضا الجهود الدبلوماسية المصرية المكثفة بقيادة الرئيس مبارك لإنقاذ عملية السلام وإعادتها إلى مسارها الصحيح.. ويأتى أيضا الرفض المصرى القوى لاى محاولة لتقسيم أى من الدول العربية.. وفى هذا النطاق أيضا كان نداء الرئيس محمد حسنى مبارك المتكرر ومبادرته التى أعلنها من أجل اخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها.. وذلك فى مجمله يهدف إلى دعم أستقرار منطقة الشرق الأوسط ودعم القوى العربية وتمكينها من مواجهة كافة التحديات الماثلة أمامها.

وحول التحديات الماثلة أمام الدول العربية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو ثقافية دار الحوار مع الدكتور مصطفى الفقى سفير مصر لدى النمسا.

ماذا بشأن السوق العربية المشتركة ؟

مما لاشك فيه أن تدعيم التعاون الاقتصادى العربى فى الظروف الراهنة التى تمر بها المنطقة العربية هو أمر ضرورى ولازم وهو ماتسعى مصر إلى التاكيد عليه بصفة مستمرة من خلال نداءات الرئيس محمد حسنى مبارك المستمرة وسعيه الدائم لدعم العلاقات الثنائية بين مصر والدول العربية على كافة المستويات ودعم التعاون الاقتصادى الثنائى كخطوة هامة على طريق تحقيق السوق العربية المشتركة ولاسيما وان الدول العربية قد تبنت هذه الفكرة فى الوقت الذى بدأ فيه الاوروبيون



المصدر : آخرساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/٨/١٩٩٧

التفكير في الاتجاه لقيام سوق مشتركة بينهم.

وعادت فكرة قيام السوق العربية المشتركة لتطرح نفسها من جديد وكانت من أهم المواضيع المطروحة للنقاش خلال مؤتمر وزراء خارجية إعلان دمشق في اللاذقية أخيرا والذي رأس وفد مصر خلاله عمرو موسى وزير الخارجية..

وحول أهمية السعي لإيجاد تكتل اقتصادي عربي قوي كواحد من أهم التحديات الماثلة أمام المنطقة العربية.. قال الدكتور مصطفى الفقي سفير مصر لدى النمسا في حواره مع آخرساعة : «يجب أن نعترف بأننا بدأنا مبكرا في تبني هذه الفكرة ربما في نفس الوقت الذي بدأ فيه الأوروبيون بشكل جدي الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي.. ولكننا لم نمض في الاتجاه الصحيح وسمحنا للمتغيرات السياسية أن تمارس دورها وتأثيرها على التجمع الاقتصادي العربي».

وأضاف الدكتور الفقي : «وقد بدأت فكرة قيام سوق عربية مشتركة تظهر بشكل ملح وذلك بعد ظهور فكرة التوجه نحو قيام نظام شرق أوسطي وكما رأينا في كل من المؤتمرين الاقتصاديين لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في كل من الدار البيضاء وعمان كان هناك تبن لفكرة الشرق أوسطية إلا أن مؤتمر القاهرة الاقتصادي في العام الماضي وضع الأمور في نصابها الصحيح بحيث لم يجعل من المؤتمر محاولة لافادة طرف واحد على حساب الأطراف الأخرى وتم التركيز من خلال المؤتمر على أهمية تحقيق التعاون الاقتصادي العربي بشكل يسمح أن يكون ذلك مقدمة للحديث عن أوضاع اقتصادية أخرى في المنطقة لأنه حتى يمكن تحقيق شرق أوسط مستقر وقوي لابد وأن تكون البداية من الحديث عن دعم الأوضاع الاقتصادية بين الدول العربية.

معوقات عديدة .. ولكن

وأوضح الدكتور مصطفى الفقي في حواره مع آخرساعة بأن هناك معوقات عديدة أمام قيام تجمع اقتصادي عربي في مقدمتها :

١ـ طبيعة الأوضاع العربية الراهنة وحالة التمزق القومي التي عرفتها المنطقة منذ صيف عام ١٩٩٠ وحتى الآن.

٢ـ كما أن تفاوت مستويات الثروة بين الدول العربية يجعل الأمر أكثر تعقيدا فهناك من يرون أنهم ليسوا بحاجة إلى التكتل الاقتصادي العربي وآخرون يرون بأن مثل هذا الاتجاه يعني تمكين فقراء العرب من أغنيائهم وتبرز هنا على وجه التحديد قضية الثروة العربية.

٣ـ من بين المعوقات أيضا يتأتى التشابه بين الاقتصاديات العربية مما يجعل التكامل فيما بينها أكثر صعوبة وأقل يسرا لأن الاقتصاديات العربية في معظمها اقتصاديات تقوم على مصادر استخراجيه أو الزراعة أو الصناعة غير المتطورة. ومع ذلك وكما يعتقد الدكتور مصطفى الفقي فإن علينا الآن في مثل هذه الظروف الراهنة بالذات أن نعمل على إحياء فكرة السوق العربية المشتركة..

وأضاف الدكتور الفقي : ومما لاشك فيه أن اللجان المشتركة بين الدول العربية على المستوى الثنائي تدعم مثل هذا الاتجاه وتمثل خطوة هامة وصحيحة على المسار المطلوب لوضع الاقتصاديات العربية في مسارها الطبيعي.

جمود عملية السلام

من ناحية أخرى فإن ماتتعرض له عملية السلام في الشرق الأوسط من جمود في الوقت الحالي ولاسيما ومنذ قدوم بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الاسرائيلي إلى الحكم في تل أبيب وتركيزه على دعم سياسة الاستيطان الاسرائيلية وتهويد القدس ضاربا بعرض الحائط كل ماتم الاتفاق عليه في مؤتمر مدريد للسلام واتفاقات السلام.. كل هذه الأمور تهدد عملية السلام وتضعها في مأزق وتتردد المخاوف من أن عدم إمكانية إعادة مسيرة السلام إلى مسارها الطبيعي قد يؤدي إلى اندلاع أعمال العنف وتهديد استقرار منطقة الشرق الأوسط برمتها .. ومن هذا المنطلق تأتي الجهود الدبلوماسية المكثفة لمصر بزعامة الرئيس محمد حسني مبارك من أجل الخروج بعملية السلام من مأزقها الحالي.

ولكن كيف يمكن الخروج بعملية السلام من عنق الزجاجة حتى يمكن دعم الاستقرار السياسي لمنطقة الشرق الأوسط ؟

وهنا قال الدكتور مصطفى الفقي : «لقد تعرضت عملية السلام بالشرق الأوسط منذ الربع الثاني من عام ١٩٩٦ لعملية تقويض زاد



عليها وصول بنيامين نتنياهو رئيس وزراء منتخب لاسرائيل .. فلقد جاء ولديه تصور معين بتجميد كل شيء وإعلان بداية مختلفة لما تم الاستقرار عليه في مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو وهو أمر لم يزعج العرب وحدهم بل أزعج العالم كله.. وذلك في الوقت الذى تزايد فيه الدعم الأمريكى سياسيا للدولة الاسرائيلية».. وأضاف الدكتور الفقى : «انني ممن يعتقدون بأنه بعد اغتيال إسحاق رابين اعتقد البعض في إسرائيل أن هناك مخاطر حقيقية تهدد الكيان الاسرائيلى وتماسكه الامر الذى دعا الاستراتيجية الاسرائيلية التقليدية للعودة مرة أخرى وإعادة النظر وارتجاع عملية السلام والاكتفاء باستهلاك الوقت بمحاولة لكسب المزيد من الأوضاع سواء فيما يتعلق بالعلاقات العربية الاسرائيلية من جانب وتوحيد الجبهة الاسرائيلية من جانب اخر..

وهنا يقول الدكتور الفقى : «ولكن علينا نحن العرب أن نواجه الموقف بالحاح مستمر وهجوم دبلوماسى مكثف والسياسة المصرية برعت في ذلك لحد كبير فمصر لم تترك بارقة ضوء للعملية السلمية إلا وحاولت التركيز عليها حتى يمكن الخروج بها من المأزق الحالي.. وان هذا الجهد المصرى هو محل تقدير من غالبية الدول العربية والادارة الامريكية والمجتمع الدولى والرأى العام الاسرائيلى.. وعلى كافة الاحوال فإن بذل الجهود المكثفة لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح هو أمر واجب لابد وأن يتكاتف فيه الجميع.

رؤية شاملة وكاملة للأمن العربى

من أهم التحديات التى تواجه منطقتنا العربية من وقت لآخر أيضا اثارة النزعات القومية والانفصالية من جانب القوى الخارجية وذلك كما يحدث في شمال العراق وجنوب السودان وإثارة مشكلة الهوية في منطقة المغرب العربى وذلك سعيا نحو تهديد الأمن القومى العربى وجلب المزيد من التوتر في العالم العربى.. ويعتقد الدكتور مصطفى الفقى ان إثارة بعض النعرات الانفصالية والتوجهات القومية المحدودة في العالم العربى في شمال العراق أو جنوب السودان أو في المغرب العربى هى في مجملها مؤشرات لحالة الضعف العام في البناء العربى ولاسيما وان هناك محاولة لتطويق العالم العربى في حدوده الخارجية في نقاط تماس محددة مثل الحدود السورية والتركية أو من خلال نقاط الالتقاء الخليجية الايرانية من جانب أو من جنوب البحر الأحمر حيث يؤثر ذلك على وحدة السودان وذلك بالاضافة إلى مشكلة التشكيك المعروفة بالعروبة الكاملة لمنطقة شمال افريقيا».

ويعتقد الدكتور الفقى بأن إسرائيل تسعى لتطويق الدول العربية من الداخل ومن الخارج عن طريق التخوم أى نقاط التماس لحدود الوطن العربى الكبير مع دول الجوار ومحاولة ايجاد وقيعة دائمة بين العرب وجيرانهم مثل إيران وأثيوبيا وتركيا ودول الجوار الاخرى.

ومن هنا فإن الدكتور مصطفى الفقى يعتقد في أهمية صياغة الرؤية الشاملة والكاملة للأمن القومى العربى وإعادة ترتيبها مؤكدا على أن هناك مصلحة قومية عليا تعلو علي النزاعات والخلافات الثنائية بين الدول العربية.

وأشار الدكتور مصطفى الفقى في حواره إلى أن مصر هي الدولة ذات السلعة الثقافية الرائدة ونحن أصحاب أقدم الحضارات وامتزجت كل الثقافات على أرضها .. وهناك من يحاربون الدور المصرى ويحاولون خلق تناقضات بينه وبين الادوار العربية الأخرى.. وانني أعتقد في أن الحرب الأهلية اللبنانية قد أثرت سلبا على الثقافة المصرية وأن ازدهار القاهرة يؤدى إلى ازدهار بيروت وبغداد وتونس ولايوجد تناقض بين دور ثقافى مصرى رائد وأدوار عربية أخرى مكملة.

فالثقافة العربية عموما هي سياج له تأثير سياسى قوى على تقديم العالم العربى وتحديد انطباع الغير عنهم. وهى ليست كتابا يقرأ أو حديثا يسمع ولكنها أسلوب حياة ومجموعة من القيم ونمط للتقاليد تعبر به الشعوب عن نفسها وتكشف به الامم ذاتها.. وانني ممن يؤمنون بأن مقدمة التكامل العربى تبدأ من العنصر الثقافى ثم الاقتصادى ويتم تتويجه بالغطاء السياسى وليس بالعكس كما تصورنا خلال العقود الخمس الماضية. ونحن مطالبون بأن نقدم للعالم النموذج الثقافى العربى بأفضل صوره بدلا من أن يتناوله الآخرون بطريقة مختلفة لاتفيدنا.

تكريم لمصر

وفى نهاية الحوار مع الدكتور مصطفى الفقى سفير مصر لدى النمسا ومندوب مصر الدائم في وكالة الطاقة الدولية في فيينا تساءلت عن مدى إمكانية تبنى الوكالة لفكرة إعلان منطقة الشرق الأوسط كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وهى المبادرة التى تبناها الرئيس محمد حسنى مبارك منذ عام ٩١ ولاسيما وان المدير الجديد لوكالة الطاقة الدولية هو الدبلوماسى المصرى القدير الدكتور محمد البرادعى؟



وهنا قال الدكتور مصطفى الفقى : «اننى أتصور أن العالم اليوم مهيأ لتبنى هذه الافكار وهذه النداءات ومما لاشك فيه أن مبادرة الرئيس مبارك فى أبريل ١٩٩١ بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل لاتزال تجد أصداءها حتى اليوم فى كافة أروقة المنظمات الدولية المعنية بنزع السلاح ومن الوكالة الدولية للطاقة.

وأضاف الدكتور الفقى : «وأعتقد أن هناك محاولات لإحياء دعوة الرئيس مبارك لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والعقبة الأولى فى هذا النطاق هى إسرائيل وسياستها النووية التى ترفض الانصياع للمجتمع الدولى ولم تنضم لمعاهدة حظر الانتشار النووى وتحاول الحديث عن مخاطر عربية نووية أو مخاطر إيرانية نووية وهذا يعنى أنها ليست صادقة النية فى قبول الاعلان فى السنوات القليلة القادمة وتربط بين ذلك وبين عملية السلام التى حاولت تجميدها فى الفترة الماضية.. ولكننى أرى أن نجاح مصر فى إعلان افريقيا خالية من الأسلحة النووية وتوقيع هذه الاتفاقية فى القاهرة فى ١١ ابريل ١٩٩٦ هى مبادرة يمكن البناء عليها بالقياس بالنسبة للشرق الأوسط وبالإلحاح سوف نحقق نجاحا فى هذا الشأن».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٧

« العالم اليوم » تتجول داخل الملف المفتوح

حتى تتجاوز السوق العربية المشتركة منطقة أحلام اليقظة!

□ تحقيق ـ مجدى عبيد :

ملف هذه القضية مفتوح منذ عدة سنوات.. وبالتحديد منذ صدور قرار انشاء السوق العربية المشتركة والتى لم تتجاوز منذ ذلك الحين وحتى لحظة كتابة هذه السطور منطقة احلام اليقظة.

والجديد فى القضية المثارة فى الوقت الراهن بقوة هو وجود ارادة سياسية عربية قوية لانشاء هذه السوق بعد المتغيرات التى طرأت على الساحتين الاقليمية والدولية، والتى تتطلب من الدول العربية ان تتكتل لكى تتعامل من موقع القوة مع التكتلات الاخرى فى العالم.

وقد التقت «العالم اليوم» بعدد من كبار المسئولين المصريين والعرب للتعرف على رؤيتهم حتى تصبح السوق العربية المشتركة واقعاً حياً يحس به كل مواطن عربى من المحيط إلى الخليج.

ابراهيم فوزى : صندوق لمساعدة الدول الضعيفة اقتصادياً للانضمام للسوق

نوال التطاوى : مطلوب خطوات عملية محسوبة لانشاء السوق فى وقت مناسب

مقومات السوق

فى البداية.. ترى الدكتورة نوال التطاوى وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولى ان هناك حكومات تحبذ التكامل الاقتصادى العربى. من زاوية اتساع نطاق الانشطة المشتركة بين القطاعات الخاصة فى الدول العربية، ووجود تفاعل منذ سنوات طويلة بين المؤسسات العربية، علاوة على وجود اتفاقيات ثنائية تجمع ما بين الكثير من الدول فى مجالات التجارة والاستثمار والازدواج الضريبى.

واضافت ان هناك قاعدة تتسع سريعاً لتشابك المصالح الاقتصادية وترابط الاهداف بين الدول العربية خاصة بعد ان اعلن المجلس الاقتصادى والاجتماعى عن بدء انشاء منطقة تجارة حرة عربية ابتداء من عام 1998 مبنية على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى التى كانت موقعة بين الدول العربية منذ سنوات طويلة.

واكدت د. نوال انه لكى تحقق السوق العربية المشتركة. لابد ان تبذل



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٧

الجهود، وان تتخذ الخطوات العملية والمحسوبة لانشاء السوق العربية المشتركة فى الوقت المناسب والتى تشمل الجميع.
ومن جانبه ذكر الدكتور ابراهيم فوزى رئيس الهيئة العامة للاستثمار ان فكرة السوق العربية المشتركة اصبحت من الافكار التى يجب ان تحظى بكل اهتمام تنفيذى وليس الاهتمام النظرى فقط. لانه من الناحية النظرية الفكرة موجودة منذ الخمسينات. وآن الأوان للتحرك التنفيذى.
واوضح ان العالم كله يتجه لان يعاد تشكيله بحيث لن يكون هناك جدوى إلا للكيانات الضخمة، وأن العالم العربى مؤهل لأن يكون واحداً من هذه الكيانات الضخمة..
وأشار الدكتور ابراهيم فوزى إلى انه لابد ان تزول الحواجز بين الدول العربية بحيث تتحرك المنتجات العربية فى مساحة اوسع وسوق اوسع. وبذلك يستطيع المنتج ان ينتج منتجاته باسعار تنافسية تمكنه من التصدير.
وأشار إلى ان المطلوب لذلك عند الدخول فى موضوع السوق العربية المشتركة ان تتحلى الدول العربية بنظرة مستقبلية مؤداها أنه فى المستقبل سيستفيد الجميع، موضحاً أنه سيكون من المتعين على بعض الدول أن تخسر على المدى القصير نسبياً لكى تحقق مكاسب اكبر على المدى الطويل.
ولذلك يجب ان تدخل الدول العربية فى حوار لخلق آلية لتعويض الآثار السلبية المباشرة الناتجة عن هذا التحول كما حدث فى السوق الاوروبية. موضحاً ان مثل هذه الاثار سوف تظهر حينما يقبل العرب على هذه الفكرة من منطلق تنفيذى وليس من منطلق تنظيرى، وأن من شأن الخروج من مرحلة الشعارات إلى مرحلة الممارسات ان تنتج ايجابيات كبيرة. ولكنها تنطوى على بعض السلبيات. وان القضية هنا ان يقتنع الجميع بأن المزايا ستعم عليهم، وان تتحمل الدول الاكبر الدول الاصغر حتى يصل الجميع لنهاية الطريق.

صندوق لمواجهة الاثار السلبية

ويقترح الدكتور ابراهيم فوزى انشاء صندوق يخصص جزء من موارده لمواجهة الآثار السلبية التى قد تعوق الدول الاضعف من التحرك بالسرعة المطلوبة نحو هدف السوق العربية المشتركة.
وأكد الدكتور ابراهيم فوزى انه لايعيب السوق العربية المشتركة ان تنبع

فكرتها من القيادات، بل على العكس فإن هذه تحسب للقيادات التى تفكرتها التفكير بعيد المدى الذى يقود الشعوب إلى مستويات معيشية أفضل.
وأشار إلى ان الشعوب العربية سوف تحمل هذه المسئولية على عاتقها حينما تستوعب فكرة السوق العربية المشتركة وتفهمها تعدها بالقدر الكافى.
ويشعر كل مواطن ان السوق العربية المشتركة خلقت لكى تفيده هو شخصياً، وان هذا لن يتاتى إلا من خلال خلق وعى كاف باهمية السوق المشتركة.
وحول البنية التحتية للسوق العربية المشتركة.. يقول الدكتور ابراهيم فوزى ان قضية البنية التحتية من المسائل التنفيذية، وانه عند الدخول فى المرحلة التنفيذية للسوق العربية المشتركة، سيتبين ضعف البنية التحتية وبالتالى سيتم توجيه الجهود لتقويتها. لكن لا يمكن تاجيل فكرة السوق المشتركة بسبب ضعف البنية التحتية، فلابد ان يتحدد الهدف وترسم الخطة التنفيذية وبعد ذلك تستكمل الخطوات للوصول إلى الهدف..
ويرى الدكتور ابراهيم فوزى انه من المتعين انشاء منظمات جديدة بسبب نوعية المشاكل التى ستظهر ومن ثم لابد ان يكون لدى الدول العربية القدرة على انشاء المنظمات القادرة على معالجة الآثار الجانبية للسوق المشتركة.
وأضاف ان القطاع الخاص سيكون المستفيد الاكبر من السوق العربية المشتركة، لكونها تحفز على جذب المزيد من رؤوس الاموال العربية للاستثمار المباشر.
وأشار إلى انه من المتعين على الدول العربية ان تزيل العوائق التى تؤثر على مسيرة الاستثمار بداخلها.. وان كل دولة عليها ان تحسن مناخها الاستثمارى وان تتخذ من الاجراءات ما تجد انه ضرورى لزيادة الاستثمارات المباشرة.
واكد الدكتور فوزى على ضرورة قيام عدد من الدول باخذ المبادرة بقيادة السوق وان ينتمى اليها من يريد ان ينضم إلى هذا

التجمع وليس شرطاً ان ينضم الجميع.

البنية الاساسية.. أساسية!!

ومن ناحيته يؤكد السفير فيصل الخالدى سفير الكويت بالقاهرة على ضرورة توافر البنية الاساسية لاقامة السوق العربية المشتركة، موضحاً ان البنية الاساسية المطلوبة تتضمن الربط سواء بالاتصالات أو المواصلات أو سهولة التنقل.

وأضاف ان من بين عناصر البنية الاساسية المطلوب توافرها ازالة الحواجزسواء أكانت حواجز جمركية أو عوائق تعوق انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية.

ويشير إلى ان من بين عناصر البنية الاساسية ايضاً ايجاد المؤسسات القادرة على استيعاب الاموال المنقولة بين الدول العربية لان مثل هذه المؤسسات غير موجودة فى كثير من الدول العربية.

ويؤكد الخالدى ايضاً على ضرورة ازالة الشعارات وعدم القفز إلى النتائج، واقتراح تصفية بعض المؤسسات والمنظمات العربية لانها اصبحت غير مجدية، وان تجرى عملية تقييم ومراجعة للكثير من هذه المجالس، وان يكون التركيز الاكبر على الاجهزة المنتجة.

ومن الاطار ذاته قال مشارى الحميضى مدير عام الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية:انه من الافضل ان تبدأ السوق العربية المشتركة من اسفل، وألا يتم التعامل معها على اساس انها قرار صادر من اعلى فالاقتناع الشعبى هو الاساس للسوق العربية المشتركة..

ويرى المدير العام للصندوق الكويتى انه عند الشروع فى اقامة مثل هذا السوق. يجب عدم البدء بالآمال الكبيرة وإنما يجب البدء بخطوات قليلة وصغيرة.



المصدر : الحيــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٧/١٩٩٧



صعوبات التعاون الاقتصادي

وتبقى الكلمة هي السيدة في كل المجالات، ويبقى الحوار أساس التقدم والتطور ودافع الوصول الى الأهداف المرجوة. ومن هنا فان من واجبنا تشجيع الندوات واللقاءات وجلسات الحوار والمناقشة بين ابناء الأمة الواحدة ومع الآخر للاستفادة من خبراته وفهم نواياه ومخططاته.

وأهمية هذه الندوات، وبينها الندوة التي اشرت اليها بالأمس على شكل حلقة دراسية نظمها مركز الدراسات العربية في لندن حول السوق الحرة العربية الكبرى، انها تضع النقاط على الحروف وتدل على مواطن العلة ثم تحدد وسائل العلاج. وقد خلصت هذه الندوة الى تحديد الصعوبات وعوامل القلق وبينها:

١- ان اقامة منطقة التجارة الحرة العربية من نحو ٢٠ دولة ستكون عملية مليئة بالصعوبات، ولهذا لا بد من ايجاد السبل لتقليل حجم المشاكل أو البدء بعدد صغير متجانس من الدول كما جرى في تجارب دولية سابقة.

٢- عدم وجود البنى الأساسية الاقليمية الملائمة (طرق بحرية وبرية وجوية واتصالات وغيرها) يؤدي الى اعاقة نمو التجارة المتبادلة. ولذلك لا بد من نصوص لتحرير القطاعات الاساسية الاقليمية والاستثمارات المتعلقة بها.

٣- التساؤل عما اذا كانت هناك درجة كافية من التكميلية بين الاقتصادات العربية.

٤- انخفاض مستوى الثقة بين الدول العربية يعتبر حائلاً سياسياً يقف في وجه هذه المشاريع. ويمتد هذا الشأن على المشاريع الاقليمية الكبرى مثل خطوط أنابيب النفط والغاز التي تمر عبر حدود أكثر من دولة.

٥- تشير مراجعة النصوص التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الى أن الاتفاق الذي تستند اليه منطقة التجارة الحرة العربية المقترحة (العام ١٩٨١)، قد لا يتوافق مع الشروط المطلوبة في منظمة التجارة العالمية لترتيبات الاندماج الاقليمي.

- فالاتفاق يقتصر في الاساس على تجارة السلع وان كان يشير اشارات غامضة الى الخدمات.

- والاتفاق لا يتضمن أي تفاصيل تتعلق بموضوعات التجارة العالمية الجديدة مثل تحرير أسواق الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية ومسألة دعم الصادرات، ومستويات العمل والمستويات الفنية للانتاج...

- كذلك يتضمن الاتفاق بعض البنود الحمائية الواضحة (الفقرة ج من المادة الثانية من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية) الأمر الذي لا يتفق مع احكام منظمة التجارة العالمية.

- ليست هناك جداول قاطعة سلعية وزمنية بشأن السلع المستثناة، والنص على انهاء هذه الاعفاءات خلال فترة زمنية محدودة.

- قواعد المنشأ غير واضحة، ولا تزال تمثل مصدراً رئيسياً للنزاعات التجارية حتى بين الدول العربية التي قطعت شوطاً متقدماً في اقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها.

- نظام تسوية المنازعات التجارية، وهيئة التحكيم في المنازعات [illegible]ية، وصفة الالزام في الاحكام الصادرة عن هذه الهيئة، كلها [illegible]ن اما غامضة أو غائبة تماماً.



يضاف الى ذلك معاناة اقتصاديات بعض الدول العربية من مشاكل الحصار والعقوبات الاقتصادية بينما يعاني الاقتصاد الفلسطيني عملياً من حصار اقتصادي اسرائيلي ما يشكل عقبة تواجه اقامة منطقة للتجارة الحرة العربية اضافة الى تبعات الاتفاقات التجارية الثنائية التي عقدتها دول عربية عدة للمشاركة مع الاتحاد الاوروبي. كما أن هناك عقبة رئيسية تحول دون احتفاظ الدول العربية بالمزايا التفضيلية الثنائية المتبادلة لأن ذلك يتعارض مع احكام منظمة التجارة العالمية. وهناك تخوف من توقف تدفق الاستثمارات الاجنبية مع سقوط أسوار الحماية الجمركية اذا لم يتم توسيع السوق المحلية من خلال اقامة ترتيبات اقليمية على المستوى العربي.

ولكن على رغم كل هذه الصعوبات فان علينا ان نخطو الخطوة الأولى ونتفاءل بقدوم عقلانية عربية ترجح كفة التكامل والتكافل وتباشر خطوات عملية لانشاء السوق العربية المشتركة ولو بعد عشر سنين.

●●●

● خلجة

من ابي فراس الحمداني:

أيا جارتا ما انصف الدهر بيننا
تعالي أقاسمك الهموم تعالي
أيضحك مأسور وتبكي طليقة
ويسكت محزون ويندب سال؟
لقد كنت أولى منك بالدمع مقلة
ولكن دمعي في الحوادث غال!

عرفان نظام الدين



أهم توصيات المؤتمر

دعت التوصيات إلى إقامة سوق مالية عربية مشتركة خاصة مع نشوء الاتفاق الثلاثى بين بورصات مصر ولبنان والكويت وهذا يفتح الباب لمواصلة المساعى الرامية إلى إنشاء هذه السوق تتحرك من خلالها أدوات الاستثمار غير المباشر بحرية كاملة بين الدول الأعضاء، والتى تشكل نواه حقيقية لانضمام أعضاء جدد إلى هذه السوق المشتركة مع ما يتطلبه ذلك من إعادة تنظيم البورصات العربية القائمة فى بعض العواصم العربية.. وإنشاء بورصات عربية حديثة وإيجاد الربط فيما بينها من جهة وبين الأسواق المالية من جهة أخرى.. وتبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية وصولا إلى تحقيق الهدف الرئيسى بقيام سوق مالية عربية مشتركة تساهم فى دفع سبل التنمية الاقتصادية العربية وتعزز من دور تلك الأسواق فى تدعيم انتقال رؤوس الأموال بينها بشكل يساهم فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى!!



المصدر : الأهـــرام

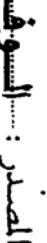
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/ ٧/ ١٩٩٧

عبدالمجيد يوجه كلمة لندوة السوق العربية المشتركة

يوجه الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمة الى ندوة «نحو سوق عربية مشتركة» التى تنظمها اذاعة صوت العرب يوم الثلاثاء القادم بمناسبة عيد ميلادها الرابع والأربعين.

تناقش الندوة المحاولات التى بذلت لاقامة سوق عربية مشتركة والعقبات التى تعترضها والعوامل والأسباب الموضوعية التى تحتم قيام سوق عربية مشتركة، والدور المصرى فى هذا المجال، وكذلك رؤية علمية لعناصر التكامل بين الدول العربية على المستوى الاقتصادى، والاثار الاقتصادية والسياسية المتوقعة لقيام سوق عربية مشتركة. يشارك فى الندوة - التى تقام تحت رعاية السيد صفوت الشريف وزير الاعلام - الدكاترة : اسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية، ومفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة وعبد الرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية وحسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية وعيسى درويش سفير سوريا بالقاهرة، وعلى الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٧



السوق العربية.. هل ترى ال[illegible]ار؟

جمعية «برتلسمان» تكشف مخطط السوق الشرق أوسطية

وتقرير صادر من ٣٠ سنة يحدد ٣١ سببا لفشل السوق العربية!

تحقيق
جمال شوقي

في العام الماضي باعت شركة امريكية عملاقة ماقيمته ١٢٦ مليار دولار من منتجاتها داخل وخارج الولايات المتحدة الامريكية.. وهذا المبلغ يعادل جميع ماصدرته الدول العربية وقدره ١٢٠ مليار دولار بما فيها البترول ومشتقاته حوالي ٨٠ مليار دولار!

واليابان صدرت في العام الماضي ٣ أضعاف ماصدره العرب رغم انها تستورد كل المواد الخام والبترول العربي ولاتمتلك اية مقومات اساسيه مثلما يملك العرب!!

وهناك ١٧٣ شركة عالمية تنتمي الى امريكا وفرنسا والمانيا واليابان وبريطانيا تستحوذ على اكثر من ٧٠٪ من حجم التجارة العالمية وقدره ١٠١١٨ مليار دولار.

وهذا المبلغ الهائل نصيب العرب منه ٣٪ فقط ١٤٨ مليار دولار واردات و١٢٠ مليارا صادرات!!

– وحجم التجارة مؤشر على القوة الاقتصادية اذا زاد كانت الدولة قوية واقتصادها متينا.. والعكس صحيح.

– ورغم ان العرب صدروا واستوردوا من العالم في العام الماضي ماقيمته ٢٦٨ مليار دولار الا ان متوسط ماتصدره وتستورده الدول العربية من بعضها البعض لايزيد على ٢٠ مليار دولار اي حوالي ٧٪ فقط من حجم تجارتها مع باقي دول العالم!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٧

- والعرب يودعون في بنوك اوروبا ٨٠٠ مليار دولار ويستثمرون حوالي ٢٠٠ مليار دولار في امريكا واسيا وباقى قارات العالم بينما لم تتعد قيمة استثماراتهم في باقى الدول العربية ١٥ مليار دولار حتي العام الماضي!!

- وحجم الاستثمارات العالمية وتدفقاتها لدول العالم وصل الى ٢٣٥ مليار دولار العام الماضي نصيب العرب منه اكثر قليلا من ١٪.. اي ان الاستثمارات الاجنبية التى وصلت للمنطقة العربية لاتزيد علي ٣ مليارات دولار فقط!!

- وفى لندن وحدها يوجد ٣٠ بنكا عربيا بينما البنوك العربية المشتركة تقل عن هذا الرقم.. ونقول ايضا ان هناك ٣٤ بنكا امريكيا وكنديا في لندن!!

- وطبقا لاحدث تقرير لصندوق النقد الدولى فان حجم الاستثمارات العربية وحجم التجارة العربية انخفض، كانت تمثل ٥٪ من تجارة العالم سنة ١٩٨٥ واصبحت ٣٪ فى عام ١٩٩٥.

- وحتى السياحة العالمية بلغ نصيب العرب منها ٢٪ فقط من ايرادات تحصل عليها باقى دول العالم وحجمها ٤٢٥ مليار دولار!!

د. عصمت عبد المجيد

- وخلاصة هذه الارقام ان العرب لايستطيعون او لايرغبون في التعامل تجاريا مع بعضهم البعض كما ان رجال الاعمال العرب لايفضلون العمل واقامة المشروعات فى الدول العربية!!

اما النتيجة الطبيعية لذلك فهي وجود اكثر من ٣٠ مليون عربى يعانون من الفقر ومثلهم عاطلون لايجدون عملا كما ان ٣٥٪ تقريبا من اطفال العرب لايجدون فرصة للتعليم و٢٠٪ لايحصلون على مياه نظيفة او صرف صحى و خدمات صحية!

- وفي بعض دول الخليج توجد احياء بكاملها ليس بها صرف صحى وعدد التلاميذ يفوق امكانيات الفصول كما ان بها بطالة مقنعة ومستوردة!!

- وكل عربى عليه ديون للدول الاجنبية ومؤسسات التمويل الدولية قدرها الف دولار.. وهناك فجوة غذائية بل وايضا فجوة ورقية حيث يستورد العرب مايقدر بحوالى ٩ مليارات دولار ورقا كل سنة!!

- و٣٠ ٪ من اموال العرب تذهب للدفاع والامن وتقول التقارير الصادرة عن الجامعة العربية ان ٤٣٪ من ميزانية اليمن و٥٤٪ من ميزانية سوريا و٣٦٪ فى قطر و٢٩٪ من ميزانية الكويت و٢٧٪ من ميزانية ليبيا و٢٥٪ من ميزانية للغرب و١٨٪ من ميزانية مصر!!

- والدول العربية ٢١ دولة تمثل ١٠٪ من مساحة الارض ومسلحتها ١٤ مليون كيلو متر ويقيم بها ٢٤٠ مليون نسمة وتضم ثروات طبيعية هائلة.. جبال من الخامات والمعادن.. وفيضانات من البترول تحت الارض.. واراضي شاسعة قابلة للزراعة وايدي عاملة رخيصة ورؤوس اموال هائلة موجودة فى البنوك!!

- والدول العربية استدانت ٢٥٠ مليار دولار من البنوك العالمية والدول الكبري خلال السبعينيات والثمانينيات ولهذا فقد اضطرت فى التسعينيات لاجراء اصلاحات اقتصادية تشمل زيادات في الاسعار ادت لزيادة عدد الفقراء، وخفضت النفقات العامة ما ادى لتوقف تنفيذ اعداد كبيرة من المشروعات القومية وترتب على ذلك تزايد اعداد البطالة..

تكتلات

والدول العربية تتعامل بشكل فردى مع التكتلات الاقتصادية العالمية بينما تتعامل الدول الاوروبية بشكل جماعى فتحصل بذلك على شروط افضل فى الاتفاقيات الدولية.

- والعرب عليهم - مثل كل دول العالم - الاندماج فى الاقتصاد العالمى ولهم الحرية فى ان يتم ذلك بشكل فردى او بتنسيق جماعى..

حواجز

- والدول العربية تضع حاليا حواجز ضخمة امام البضائع العربية والاجنبية على حد سواء.. هناك رسوم جمركية عالية وهناك حصص محددة لاتتخطاها اى دول - وخاصة العربية - فى صادراتها.. وهناك ايضا شروط ومعوقات صعبة!!

ـ وبعد ٥ سنوات تقريبا وعند تطبيق اتفاقيات «الجات» ومنظمة التجارة العالمية سوف تختفي هذه الحواجز وتصبح الأسواق العربية مثل كل دول العالم مفتوحة للارخص والاجود والاحسن والاكثر تكنولوجيا!

ـ اذن أمام العرب شيء من اثنين لاثالث لهما اما ان يتحولوا لسوق استهلاكي رائج لمنتجات العالم او يتكتلوا لاقامة مشروعات ضخمة مشتركة تنتج سلعا قادرة على المنافسة والصمود امام البضائع الاجنبية!!

ـ بالطبع الحل الثاني هو الاحسن حتي يعيش العرب.. ولكن كيف ومتي؟!

مشروعات

ـ المشروعات الضخمة المشتركة تحتاج لرؤوس اموال ضخمة والى قوانين وتشريعات تسهل عملها الى عمال وفنيين. ومعني ذلك انتقال الاموال وارباح المشروعات بحرية بين الدول العربية وايضا انتقال الخبراء والعمال واقامتهم بدون مشاكل وقبلها انتقال البضائع والآلات بدون حواجز!!

ـ وهذا كله يتطلب ضبط وتنسيق السياسات القانونية والاقتصادية في الدول العربية حتي تسمح بذلك فلا يصح ان يكون هناك قانون في دولة مايميز ابناء هذه الدولة عن باقي المستثمرين العرب وهذا التمييز معناه اعفاءات وحوافز تؤدى في النهاية لخفض اسعار منتجات شركات ابناء البلد وارتفاع اسعار منتجات الشركات التي يمتلكها العرب ومن ثم خسائر للشركات العربية!!

كما لايجب ان يكون هناك قانون يفرق بين عربي وآخر في امتلاك العقارات والاراضي التي تقام عليها المصانع او الشقق التي يعيش فيها العمال.

ـ اما هذا واما يتحول العرب الى «محلات» لبيع منتجات العالم!!

منطقة

ـ والمنطقة الحرة ببساطة تسمح بتدفق رؤوس الاموال والعمال والبضائع دون قيود ودون التزام بالقوانين السارية في كل دولة والتي تتناقض مع التيسيرات المطلوبة لاقامة السوق المشتركة.. وبناء عليه تسمح باقامة المشروعات الكبرى وتمنح لها مميزات ضريبية وجمركية وغيرها.

ـ ولكن هل يمكن ان يكتب النجاح لهذه الخطوات الجديدة؟

ـ الحقيقة تقول انه من ٣٠ سنة والحديث لاينقطع عن هذه السوق.. ولاشيء يحدث ولهذا استهان بها الرأى العام العربي والعالمي الى ان جاءت مبادرة مصر تصاحبها خطوات فعلية فبدأ الرأى العام يغير من وجهة نظره في ظل الاوضاع العالمية الجديدة والقائمة.

وحتى يمكن ان تنجح السوق المشتركة علينا ان نقرأ تقريرين:

ـ الاول لجمعية اسمها «برتلسمان» صدر منذ اسابيع ويتضمن تفاصيل عن المخطط الاوروبي والعالمي لإرساء الشرق أوسطية!

ـ والثاني لفريق عمل عربي قام منذ ٢٠ سنة بجولات ميدانية في الدول العربية واستمع للخبراء ورجال المال واصدر تقريرا يتضمن ٣١ سببا وراء عدم اقامة السوق العربية!!

تقرير

ـ التقرير الاول كتبه «كريستيان هانيلت» من جمعية «برتلسمان» وهي جمعية المانية تضم مجموعة شركات تعمل في مجال المعلومات وحجم عملياتها السنوى ٢٢ مليار مارك أى مايعادل ميزانية مصر عن عام ١٩٩٥ «!!

وهذه الجمعية ارست مبادئ الوحدة الاوروبية ووصفت استراتيجيات تعاملها مع دول العالم وشاركت في المؤتمرات الاقتصادية التي حضرتها اسرائيل في الدار البيضاء وعمان والقاهرة ويقول تقرير «برتلسمان» في احدى فقراته «يعتبر اختلاف القدرات التجارية بين الشركاء إحدي عقبات البداية في اي سيناريو تعاون... ولو طبقنا هذا القول على الدول النواة في المنطقة وهي اسرائيل وفلسطين و الاردن ومصر ـ وفي وقت لاحق لبنان وسوريا، لوجدنا ان ثلث سكانها يعيشون في مصر وان دخل الفرد في اسرائيل اعلي بعشرين مره من دخل الفرد المصري وان التجارة البينية بين دول المنطقة لاتزيد علي ٧٪ من تجارتها الخارجية وان هياكل المنتجات الوطنية في الدول العربية من الشرق الاوسط متشابهة في العديد من القطاعات مما يحد من ربحية التجارة بينها

● اما التقرير الثاني فقد صدر عام ١٩٧٧ واعدته بعثة تابعة للجامعة العربية حدد ٣١ سببا وراء عدم اقامة السوق المشتركة.. وبعدها عقدت لجان ومؤتمرات وندوات طوال السنوات الماضية كانت آخرها ندوة عربية في الجامعة العربية خلال مايو الماضي.. وقدمت نفس الاسباب تقريبا وراء عدم اقامة السوق باستثناء تغييرات طفيفة للغاية في قوانين الاستثمار بالدول العربية «!!

ـ ومن بين هذه المعوقات نقص وتخلف خدمات الطرق والاتصالات والموانئ والمطارات ومصادر المياه حيث تعاني معظم الدول العربية من ذلك

ـ وقال التقرير: إن هناك سياسات اتبعتها مؤخرا الدول العربية لمواجهة القصور منها ضبط معدل التضخم والنفقات وتشجيع الصادرات وتحرير الاسعار ونظم الفائدة واسعار الصرف واوصى التقرير بتنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية وتوفير اطار في الدول العربية لاستقبال الاستثمارات العربية ومؤازرة للمستثمر الوافد.

وحذر التقرير من خطورة نقص المعلومات وعدم كفاية الاتصالات وقال انها اخطر مايواجه رجال الاعمال العرب!!



مبارك: ديميريل سيزور القاهرة قريباً

السوق العربية المشتركة ضرورة تنموية

نسبت صحيفة «الأهرام» إلى الرئيس المصري حسني مبارك ان نظيره التركي سليمان ديميريل قد يزور القاهرة في أيلول (سبتمبر) المقبل، بعد أن تأجل الموعد سابقاً.

وقال انه وجّه رسالة إلى ديميريل إثر الاعلان عن تنظيم مناورات بحرية مشتركة بين اسرائيل وتركيا وتدخل الأخيرة في شمال العراق.

وعلى صعيد آخر، رأى الرئيس المصري ان السوق العربية المشتركة هي الحل المناسب للمشكلات التنموية الراهنة في الوطن العربي على مدى السنوات القادمة.

ونقلت عنه اذاعة صوت العرب أمس الأول في حديث مع رؤساء تحرير الصحف المصرية ان هذه السوق ستضم في البداية عدداً من الدول العربية ثم ينضم إليها لاحقاً من يرغب (أ. ف. ب - سانا)



المصدر : المســـــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٧/١٩٩٧

السوق العربية المشتركة وخطـوات التنفيـذ

البيان الختامى لدول إعلان دمشق .. والحق يقال جاء شاملا لكل القضايا التى تشغل بالنا جميعا بالمنطقة ومؤكداً على ان السلام العادل والشامل يستوجب استعادة الحقوق العربية وفق قرارات الأمم المتحدة ولاسيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٤٢٥ والتى تقضى بانسحاب اسرائيل الكامل من الجولان وجنوب لبنان والاراضى الفلسطينية المحتلة .

كما رفض البيان بقوة المحاولات الاسرائيلية للتنصل من الالتزام بالانسحاب الكامل من الجولان أو التراجع عن الالتزام بمبدأ الارض مقابل السلام .. وطالب وزراء خارجية اعلان دمشق راعيى السلام وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بضمان التقيد التام بالالتزامات والتعهدات التى تم التوصل اليها خلال محادثات السلام باعتبار أن ذلك هو الطريق الوحيد لاحياء عملية السلام وإعادتها الى مسارها الصحيح .

كما أعرب وزراء خارجية إعلان دمشق عن أسفهم البالغ لمواقف الكونجرس الأمريكى المعادية للعرب والمسلمين .. وفى هذا الاطار لم ينسوا التأكيد على قلقهم البالغ إزاء التعاون العسكرى والأمنى بين تركيا وإسرائيل والذى يشكل تهديدا لأمن الدول العربية وللاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ويتناقض مع ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى والروابط التقليدية بين تركيا والدول العربية .

وفى هذا الصدد تدعو تركيا إلى اعادة النظر فى تعاونها مع اسرائيل والعودة إلى علاقات التعاون وحسن الجوار مع الدول العربية بدلا من تعاونها مع دولة مثل اسرائيل التى تعرقل مسيرة السلام وتساعد على اشعال فتيل الارهاب بالمنطقة .

ومن النقاط المهمة التى ركز عليها البيان الختامى لوزراء خارجية إعلان دمشق قضية احتلال ايران للجزر الثلاث «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى» التابعة لدولة الامارات العربية وجدد البيان تأكيده على سيادة دولة الامارات على الجزر الثلاث وان أمن دولة الامارات جزء لايتجزأ من أمن دول الخليج العربية والامن القومى العربى .

أقول أن البيان كان شاملا لمعظم القضايا التى تشغل بالنا فى هذه الفترة الحرجة التى تتطلب تكاتف كل الجهود العربية من أجل إثبات أن العرب قوة وثقل لايستهان بهما وعلى الكونجرس الامريكى أن يعيد حساباته فى الكيل بمكيالين فى تناوله لقضايا المنطقة .. وأن دلال اسرائيل لا يمكن أن يكون بحال من الاحوال على حساب العرب .

لذلك فإننى أعتبر أن أهم نقطة أو ثمرة لمؤتمر وزراء خارجية دول إعلان دمشق هى وضع النواة الاساسية أو اللبنة الأولى فى إنشاء السوق العربية المشتركة

●●●

خلاصة القول ان البيان الختامى لاغبار عليه لكن الذى نريده هو الخطوات الجادة والتنفيذ لتصبح القرارات واقعا ملموسا .. فالوقت الحالى لايحتمل أى تراخ أو تمهيل فالكل يسابق الزمن وان لم نكن جادين ومخلصين فى النوايا فلن نلحق بركب التكتلات الاقتصادية التى يشهدها العالم اليوم .. ولإمكان اليوم للضعيف اقتصاديا فالقوة الاقتصادية هى التى تزيد القوة السياسية والاجتماعية ومن لايملك قوته لايملك حريته .

أحمد حرك



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ / ٧ / ١٩٩٧

السوق العربية المشتركة.. الأهداف والنتائج

البطون الخاوية.. لاتنتج فكرا ولا تملك قراراً.. والبطون المتخمة عقلها كسول وقرارها بطيء.. والحل في استعادة الإرادة والبحث عن منظومة جديدة وعلاج فعال حتى لاتستفحل الأمراض المستعصية. والبداية هو «الانسان العربي» أو كما يقولون الصناعة الثقيلة المفتقدة للأولوية والاهتمام الذى بدونه لن يبدأ صرح التنمية الشاملة والنواة الحقيقية لاقامة السوق العربية المأمولة، وذلك الهدف الذى من شأنه أن يخدم المصالح العليا للأمة العربية بأثرها.

وفى القاهرة... من المقرر أن يجتمع في أقرب فرصة ممكنة فريق من الخبراء العرب لاعداد الخطوات التنفيذية لاقامة السوق العربية المشتركة.. ولعل من أهم القرارات التى اتخذها وزراء خارجية دول اعلان دمشق الثماني في اجتماعهم مؤخرا باللاذقية بسوريا هو انشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول الاعلان كنواة لهذه السوق لمواجهة مستجدات اقتصادية عالمية تستوجب اكساب الأمة العربية القوة الاقتصادية والإرادة السياسية الغائبة.

وأهم دعامات الكيان الجديد هو التنسيق الذى بدأ بين دول اعلان دمشق ودول مجلس التعاون الخليجى الأمر الذى لايخدم فقط المصالح الاقتصادية للكيان العربى والتكتل الجديد وإنما يخدم أيضا التنسيق السياسى فى المنطقة برمتها باعتباره رأبا للصدع القائم سواء داخل الكيان العربى أو علاقة الجوار ببعض دول المنطقة أو مواجهة استراتيجية إسرائيل الاقتصادية فى الشرق الأوسط والمعتمدة على اكتساب التطبيع ومن ثم الاستيطان الاقتصادى داخل السوق العربية، والكيان الاقتصادى لها الأمر الذى يجعل من إسرائيل الدولة الأكفأ والأقوى وصاحبة اليد الطولى جدا فى المنطقة وبتلخيص شديد بلورة جديدة لمفهوم السلام وايهام العرب بتوليد نظام إقليمى جديد معتمدة فى ذلك على دعامات أمريكية واستقطابات أوروبية.

واذا كانت الجهود التى يقوم بها الرئيسان مبارك والسورى حافظ الأسد للإسراع باقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى مدتها عشر سنوات فهو أمر يتطلب تضافرا مماثلا واستجابة سريعة من جانب قادة الدول العربية الأخرى الأمر الذى يؤكد فى مجمله الضرورة الملحة لتكامل اقتصادى ذى أسس معينة بين الدول الفقيرة والغنية يكون نواة وأساسا قويا لتكامل سياسى لاحق ينأى عن كل الخلافات ويقوضها فى إطار الاسرة العربية والبيت الواحد.

ولعل أهم مايمكن أن تحققه أيضا اقامة السوق العربية المشتركة من نتائج هو اكساب قوة وفعالية للسوق الاسلامية المشتركة التى تشكل مصر بها عضوا عربيا وافريقيا مؤثرا وهو مايجعل دول العالم الاسلامى قوة قادرة على الصمود فى عالم تسوده التجمعات والتكتلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وهو مايمكن ان يحقق المبادىء الستة التى وقع عليها المشاركون فى قمة الدول الثمانى باسطنبول مؤخرا وهى السلام والحوار والتعاون والعدالة والمساواة والديمقراطية.

عادل دندراوى



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٥ / ٧ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى اجتماعات الاتحاد التعاونى العربى بالكويت:

مصر تتقدم بورقة حول دور التعاونيات فى السوق العربية المشتركة

كتب ـ عبدالوهاب حامد :

تقدم مصر ورقة عمل حول رؤيتها فى عدد من القضايا الاقتصادية الإقليمية والعالمية والعربية من أهمها دعوة الرئيس حسنى مبارك لإقامة السوق العربية المشتركة ودور التنظيمات التعاونية العربية فى هذا المجال وذلك خلال اجتماع الأمانة العامة للاتحاد التعاونى العربى الذى يعقد بالكويت يومى ٨ و٩ من يوليو الحالى على هامش الاحتفال باليوبيل الفضى للاتحاد التعاونى الاستهلاكى بالكويت.

صرح بذلك الدكتور خالد يونس مدير عام الاتحاد التعاونى العربى وقال : ان اجتماع الأمانة العامة لمناقشة هذه القضايا جاء بمبادرة من السيد براك ناصر النون الأمين العام المساعد للاتحاد وتقديرا منه للدور الذى تقوم به مصر فى قضايا أمتها العربية سياسيا واقتصاديا.

ويمثل مصر فى هذه الاجتماعات وفد من قيادات الحركة التعاونية التعليمية والتنفيذية والاعلامية وهم الدكاترة أحمد عبدالظاهر رئيس الاتحاد العام للتعاونيات ورئيس الاتحاد التعاونى العربى، وكمال أبوالخير عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية التجارية، وفخرى شوشة رئيس الجمعية العلمية للتعاونيين المصريين، ومهدى عصر عميد المعهد العالى للتعاون الزراعى، ومحمد حسن السباعى رئيس الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى والاستاذ محمد رشاد رئيس مجلس الادارة ورئيس تحرير التعاون، وخالد يونس مدير عام الاتحاد التعاونى العربى.

ومن المقرر أن تبدأ اليوم «السبت» احتفالات اليوبيل الفضى للاتحاد التعاونى الاستهلاكى بدولة الكويت، وتضمن الاحتفال تنظيم ندوة تعاونية يشارك فيها نخبة من الاساتذة وخبراء التعاون العربى، وستتقدم مصر باقتراحات محددة حول دور التنظيمات التعاونية فى المشاركة فى النظام العالمى الاقتصادى الجديد وأسلوب التكامل الاقتصادى بين الاتحادات التعاونية.



المصدر : الأحرار

التاريخ : /٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بشرط الفصل بين الخلافات السياسية والتعاون الاقتصادى

مجلس الشعب يؤكد امكانية نجاح السوق المشتركة فى تحقيق التكامل العربى

عصمت عبد المجيد

كتب صالح شلبى:

اكد مجلس الشعب ان اقامة سوق عربية مشتركة يضمن التكامل الاقتصادى ويكفل تفعيل اليات التعاون الاقتصادى العربى المشترك وحماية كياننا والحفاظ على هويتنا والدرع الواقى لامننا العربى ورعاية مصالحنا المشتركة فى ظل عالم يعيش عصر الكيانات العملاقة حيث لامكان فيه للكيانات الضعيفة. واوضح المجلس فى تقرير له ان الواقع العربى الراهن على المستويين السياسى والاقتصادى يبشر بامكانية السير المتدرج فى اتجاه قيام تعاون اقتصادى عربى يستند إلى اسس واقعية تجعله غير قابل للانتكاس يتم الفصل فيه بين الخلافات السياسية والتعاون الاقتصادى. واكد التقرير ضرورة العمل على ازالة كل ما يعوق حركة تداول السلع وحرية انتقال البضائع والافراد ورؤوس الاموال فيما بين الدول العربية والعمل على تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيد التشريعات المنظمة لحركة التجارة وانشاء اتحاد جمركى بين الدول العربية وتوحيد المزايا. ودعا التقرير الدول العربية التى لم تنضم إلى الان لاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية للانضمام إلى هذه الاتفاقية.

واكد مجلس الشعب فى تقريره ان التعاون العربى ايا كان مستواه يمكن ان يمثل ميزة مشتركة لجميع الاطراف كاطار متوازن لتطوير اقتصادياتها ولدعم حركتها فى اتجاه التعاون مع الاطراف الاخرى. واوضح المجلس ان كل التجمعات الاقليمية العربية سواء فى اطار مجلس التعاون الخليجى او اعلان دمشق او اتحاد المغرب العربى ليست الا روافد للعمل العربى المشترك تعمل تحت لواء الجامعة العربية وفى اطار اهداف ميثاقها. وابدى التقرير اهتماما كبيرا بدور البرلمانين العرب فى تمهيد الطريق امام قيام منطقة التجارة الحرة وتحقيق التكامل الاقتصادى مؤكدا ان اى محاولة لتنشيط التعاون العربى لابد ان يكون مركزها العمل على تفعيل دور الجامعة العربية باعتبارها مؤسسة هذا التعاون.



نحن والعالم

فى الطريق إلى حلم السوق المشتركة

مجموعة «إعلان دمشق» تدخل مرحلة التفاصيل

مرحلة جديدة بدأتها مجموعة دول إعلان دمشق فى مسيرتها المشتركة، باجتماعها فى اللاذقية الأسبوع الماضى والذى انتهى بقرارات تنقل دول الإعلان خطوات إلى الأمام، باتفاقها على البدء باتخاذ عدة إجراءات تنفيذية على مستوى الخبراء لبحث تفاصيل فكرة إنشاء سوق عربية مشتركة

دمشق - عاطف صقر



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/ ٧/ ١٩٩٧

دول الخليج عرضت على مصر وسوريا دراسة تجربتها

وعلى عكس المتوقع فقد تم فى الاجتماع احتواء مشكلة اختلاف وجهات النظر حول قمة الدوحة حيث اعتبرت دول الإعلان أن الوقت مازال مبكراً لإصدار حكم نهائى حول القمة.

وعلى الصعيد الاقتصادى كان قد سبق انعقاد الاجتماع إشارات صحفية أشاعت جواً من التفاؤل تجاه امكانة الإعلان عن نواة لسوق عربية مشتركة تضم مصر وسوريا وعدة دول - أخرى من دول الإعلان وفق وثيقة مشتركة أعدتها مصر وسوريا معاً.

المعلومات التى خرجت بعد الاجتماع أكدت أن هناك ورقة مصرية تقترح منطقة للتجارة الحرة العربية منفصلة عن مشروع سورى لإقامة سوق عربية مشتركة بين الدول العربية خلال سنوات وبشكل متدرج، وأشارت المعلومات نفسها إلى استعداد سعودى للنقاش بقلب مفتوح حول أية مقترحات إلى جانب اتجاه خليجى عام لتفعيل التعاون الاقتصادى بين دول الإعلان، وهو اتجاه يعكس ثقة دول مجلس التعاون الخليجى فى قدرة نظمها الاقتصادية التى تعتمد على النظام الاقتصادى الحر فى تلبية أية خطوات للتعاون يتم الاتفاق عليها لتيسير التبادل التجارى أو تيسير انتقال رءوس الأموال، وتطوير الخدمات المصرفية، وإقامة أسواق مالية متطورة وغيرها، اعتماداً على ما قامت به الدول الخليجية الست فيما بينها، واختصاراً فإن البيان الختامى للاجتماع جاء ليعكس رغبة خليجية فى دراسة مسألة السوق بتروٍ قبل البت النهائى فيها.

وقد عبر عن هذا المعنى ما قاله لـ «الأهرام العربى» سفير خليجى بدمشق من أنهم «جاهزون لكل ما يطلب منهم» بما فى ذلك زيادة العمالة السورية والمصرية لديهم، ويبقى أن تطور مصر وسوريا أنظمتهما الاقتصادية بالقدر نفسه، فحتى الآن ليس هناك فى سوريا سعر موحد لليرة مقابل العملات الأخرى، ومازالت هناك معوقات روتينية أمام الاستثمارات الخليجية وهو الأمر الذى انعكس فى المشروع السورى الذى طالب بمراعاة التفاوت فى مستويات الدخل بين الدول الأعضاء وجواز منح أى من الدول تأجيلاً مؤقتاً من تطبيق بعض الأحكام فى حالات الضرورة.

وفى ضوء الورقة المصرية والمشروع السورى والتجربة الخليجية كان تأكيد الوزراء ضرورة اجتماع خبراء من مصر وسوريا مع خبراء من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فى الرياض للاطلاع على القرارات والأنظمة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون خلال مدة أقصاها سبتمبر القادم، ثم يجتمع فريق عمل من الخبراء فى أقرب فرصة ممكنة فى القاهرة لاعداد مشروع الخطوات التنفيذية لإقامة السوق المشتركة ليرفع تقريره الأول إلى وزراء خارجية دول الإعلان ووفق أحد المقربين من الاجتماع فإنه من الواضح أن الاتفاق على لجنة الخبراء وتحديد موعد محدد لإنهاء عملها يعكس جدية فى التعامل مع فكرة السوق العربية المشتركة، وأنه بدلا من التفاؤل المطلق الذى سبق الاجتماع يسود الآن جو واقعى يأخذ فى الاعتبار رؤى وواقع الأطراف الثمانية، وإلى جانب الواقعية تجاه فكرة السوق، ظهرت حلول وسط بشأن المواقف المتباينة



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٧/١٩٩٧

تجاه تمسك قطر بالدعوة لانعقاد قمة الدوحة الاقتصادية في نوفمبر المقبل، فسوريا رأت أن دعوة قطر لإسرائيل معناها، كما ألمح وزير الخارجية السوري، عدم التزام قطر بتوصيات القمة العربية ووزراء الخارجية العرب، والداعية إلى إيقاف المفاوضات المتعددة الأطراف مع إسرائيل، إلى أن

تغير الأخيرة سياستها، وتعيد عملية السلام إلى مسارها الصحيح، حيث يعد مؤتمر قطر تعبيراً عن استمرار المفاوضات (الاقتصادية) المتعددة الأطراف، بينما ترى قطر أن لديها التزاماً تجاه العالم بالدعوة للمؤتمر.

وبدوره قال وزير الدولة العماني للشئون الخارجية يوسف بن علوى لمراسل «الأهرام العربي» أنه لا علاقة بين اجتماعات اللاذقية ومؤتمر الدوحة، في حين رأت مصر والإمارات أنه لم يحن الوقت لاتخاذ قرار تجاه المؤتمر،وانعكس ذلك كله في اكتفاء البيان الختامي بمجرد إشارة إلى هذا الموضوع، مع الاتفاق على استمرار المشاورات بين الوزراء وتقويم الموقف خلال اجتماعاتهم في سبتمبر القادم أي قبل شهرين تقريباً من موعد مؤتمر الدوحة.وكان واضحاً من الصياغة التي كتبت بها هذه الفقرة أن الهدف هو الحفاظ على التضامن القائم بين دول إعلان دمشق، ما دام هناك وقت يحتمل معه تغير المواقف الإسرائيلية والقطرية.

ومثلما اقتصر البيان على التوصية - دون الاشارة إلى أي دولة بالاسم - بالالتزام بالقرارات العربية بمقاطعة إسرائيل، فإنه خلا من المطالبة بالضغط الأمريكي على إسرائيل، باعتبار أنه ثبت أن الراعي الأمريكي لم يعد قادراً على الضغط على حليفته، كما اتسم موقف وزراء دول الإعلان من التحالف التركي الإسرائيلي، واحتلال إيران لجزر الإمارات بدعوة تركيا وإيران إلى إعادة النظر في سياستيهما تجاه هذا الشأن، بما يوجد علاقات ودية بين كل منهما والعالم العربي، ولوحظ أن الانتقادات التي وجهت لإيران كانت مساوية ايضاً للإشارات المتعلقة بإسرائيل عندما تحدث البيان عن اهمية إخلاء الشرق الأوسط بما في ذلك «منطقة الخليج العربي» من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما فسره مصدر دبلوماسي اماراتي على أنه يعني «إيران»، وإن كان الوزراء أعربوا عن أملهم في أن يتم فتح صفحة جديدة في العلاقات العربية - الإيرانية مع تولي خاتمي الرئاسة بعد عدة أشهر.

وفي حين كان الموقف من العراق متشدداً، تجاهل البيان ما يتعلق بالبروتوكول الأمني الذي تم التوافق على العديد من نقاطه مثل مواجهة أي عدوان تتعرض له أية دولة عضو وعدم جوازالاستيلاء على الأراضي.

وكما يقول مصدر سياسي بالخارجية السورية فإن مناقشات اللاذقية حققت خطوة واعدة نحو دفع التعاون الاقتصادي العربي إلى أفق عربي ودولي جديد، وحافظت على حد للتضامن السياسي العربي القابل للتطوير، ووعدت بالتعاون العملي الأمني وفق بروتوكول اقترب من التحقيق، ليلبي بذلك مصالح دول الإعلان الاقتصادية والسياسية والأمنية.. والتي دخلت باجتماعها الأخير مرحلة التفاصيل على الطريق إلى سوق مشتركة. ■



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٧/١٩٩٧

السوق العربية المشتركة بداية واقعية لدول إعلان دمشق

لا نبالغ القول عندما نصف الاجتماعات التى عقدت مؤخرا فى اللاذقية لوزراء خارجية دول إعلان دمشق بأنها بداية جديدة بكل المقاييس لعمل عربى جديد .. إذ أكدت قراراتها أنها قد خرجت من بوتقة الأقوال والشعارات إلى دائرة التفعيل والأفعال لمواجهة التحديات المصيرية التى تواجهها الأمة العربية جمعاء .

مريم روبين

المراقب لقرارات دول إعلان دمشق السابقة وقراراتها فى اللاذقية يلمس بكل وضوح أنها ابتعدت عن البيانات المتكررة التى لا تغنى ولا تسمن من جوع . واتجهت إلى أرض الواقع القائم .. وما يمس مصالح الشعوب العربية .. ويرجع ذلك إلى التحرك السعودى المصرى السورى فى مواجهة الظروف الحرجة البالغة الدقة ، والأخطار التى تحيط بالعملية السلمية التى أصبحت فى مهب الريح .. فالخطر الإسرائيلى مازال قائما وألاعيب حكومة نيتانياهو برفضها احترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الثنائية مازالت مستمرة . وتهويدها لكل ما هو عربى داخل القدس وخارجها بهدف نسف عملية السلام من جذورها ..كذلك برز التحدى الجديد المتمثل فى التحالف الإسرائيلى التركى بدعم ومباركة واشنطن والذى كان من نتائجه الملموسة تصاعد حدة التهديدات لسوريا بفعل السفن الحربية الإسرائيلية والتركية الجاثمة على بعد أميال من اللاذقية ..هذا بالإضافة إلى توقف الدور الأمريكى بالنسبة للعملية السلمية بحجة إعطاء الفرصة للوساطة المصرية وكأن الوساطة المصرية عائق تتعارض مع المساعى الأمريكية !!

أضف إلى ذلك إشارات التهديد والوعيد التى تخرج من واشنطن من آن لآخر بالتلويح بوقف المساعدات الأمريكية عن مصر .. وكذلك الخطر الإيرانى على دول الخليج رغم محاولات إيران إعلان سياسة جديدة تتزامن مع وجود الرئيس الجديد « محمد خاتمى » .. إلى جانب الأزمات الاقتصادية التى تخيم بظلالها حاليا على الدول الغنية وغير الغنية ..

كل هذه الأخطار والتحديات خلقت أجواء عربية جديدة وفرضت تحركات مكثفة للخروج بموقف عربى موحد من عنق الزجاجة والوقوف صفا واحدا يلمسه المواطن العربى حتى يستعيد ثقته فى البيانات الرسمية والقرارات العربية .. إذ ابتعدت بحق القرارات الأخيرة لدول إعلان دمشق عن الشعارات البراقة وكل ما يعوق المسيرة



العربية .. وتقدمت قضية السوق العربية المشتركة بخطوات فعلية .. انطلاقا من إيمان الجميع أنه إذا ما نجح العرب في إيجاد نوع من التكامل الاقتصادى فيما بينهم كان ذلك أكبر ضمان فعلى لاستمرار الأمن العربى .. خاصة بعد ما أصاب المواطن العربى من فقدان الثقة في التصريحات التى يسمعها تخرج من أفواه القادة والمسئولين العرب .. بينما يرى ويسمع ويلمس ضياع الثروة العربية في الاستيراد ، وتوجه الاستثمارات والأموال العربية إلى أوربا وأمريكا .. خاصة أن مشروع المناطق الحرة وزيادة التبادل التجارى بين الدول العربية كان ضربا من الخيال يطفو على طاولة المحادثات الموسمية ويسجل في البيانات الختامية بينما يتم وأده في واقع الأمر .. كل هذا يجعلنا نكرر القول بأن لقاء دول إعلان دمشق في اللاذقية وما خرج عنه من قرارات مرنة يمكن أن يكون بداية جديدة لعمل عربى فعال وملموس .. خاصة بالنسبة لإقامة السوق العربية المشتركة إذ اتفق الوزراء على خطوات عملية لتنفيذها وتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة . من خلال آلية محددة . إذ تم الاتفاق على عقد لقاء مبدئى فى الرياض يتم بين الخبراء الاقتصاديين في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج مع نظرائهم من الخبراء في كل من مصر وسورية وذلك في خلال مدة أقصاها شهر سبتمبر القادم .. وبعد ذلك يتم لقاء آخر في القاهرة على نفس المستوى لإعداد مشروع الخطوات التنفيذية لإقامة السوق العربية المشتركة لرفعه إلى وزراء خارجية دول إعلان دمشق .

والملاحظ من خلال قراءة متأنية للبيان الختامى لقرارات اللاذقية أن موضوع « قمة الدوحة الاقتصادية » لم يأت ذكره من قريب أو بعيد رغم أنه قد شغل مساحات كبيرة من الصحف العربية والخليجية قبل انعقاد الاجتماعات وأثناءها .. ولكن عُلم أن الاجتماعات المغلقة قد سجلت سجالا وجدالا « قطرى سورى » بدا خلاله انقسام واضح بين مؤيد ومعارض لانعقاد تلك القمة .. وقد اكتفى البيان بأنه أبقى على كل الاحتمالات المستقبلية مفتوحة . وفي نفس الوقت اتفق الوزراء على إعادة تقويم الموقف فى اجتماعهم الذى سوف يتم على هامش المجلس الوزارى للجامعة العربية والذى سيعقد فى سبتمبر القادم فى القاهرة .

والملاحظ أيضًا أن سوريه قد خرجت من اجتماعات اللاذقية بنصيب « الأسد » إذ كان الدعم العربى لها كاملا فى مواجهة أية تهديدات واستفزازات تتعرض لها من أى جهة كانت .. حيث أعرب الوزراء عن قلقهم من التعاون العسكرى الأمنى الإسرائيلى التركى لأنه يهدد أمن الدول العربية والاستقرار فى المنطقة ويتناقض كلية مع ميثاق المؤتمر الإسلامى والروابط التقليدية والتاريخية بين تركيا والدول العربية .. وحضوا أنقره على إعادة النظر فيه .. كما حصلت سورية أيضًا على كل الدعم لصمودها ومطالبها العادلة من أجل استرجاع أراضيها المحتلة ولمواقفها المبدئية الثابتة إزاء حقوقها المشروعة .. كما نالت التأييد الكامل لشروطها حول استئناف المفاوضات مع إسرائيل وبدئها من نقطة التوقف .

والملاحظ أيضًا أنه رغم أن بيان اللاذقية قد أكد على عروبة الجزر الإماراتية الثلاث التى استولت عليها إيران ومطالبته لطهران بالاستجابة للدعوات المتكررة الجادة من دولة الإمارات العربية ومن المنظمات الدولية والإقليمية لحل هذا النزاع حلا سلميا .. ورغم أن البيان قد اشترط الدخول فى مفاوضات ثنائية جادة بين إيران ودولة الإمارات للوصول إلى ذلك الحل السلمى حتى يمكن فتح صفحة جديدة فى العلاقات العربية الإيرانية باعتبار أن أمن الإمارات جزء لا يتجزأ من أمن دول الخليج العربية ومن الأمن القومى العربى ذاته .. رغم كل ذلك نجد طهران ولأول مرة تعلن ترحيبها بالبيان وأبدت استعدادها على الفور لمواصلة الحوار الثنائى مع الإمارات .. وأكدت أن المسألة قابلة للحل على أساس اتفاق ١٩٧١ .

وأعلن المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الإيرانية « محمد محمدى » أن بيان اللاذقية لا يتماشى فقط مع اتساع آفاق التعاون بين دول المنطقة ولكنه يعبر بمثابة السبيل الوحيد لتحقيق الأمن فى منطقة الخليج كلها ، بل والمساعدة فى الحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين .

وبعد هذه القراءة المتأنية لبيان دول ميثاق دمشق يمكننا القول إن وزراء خارجية الدول كان لهم هدف واضح هذه المرة وهو تفعيل التضامن العربى ليس فقط لدول الميثاق فقط وإنما لصالح الأمة العربية جمعاء .. فقد اتسمت مباحثاتهم بالعقلانية دون تشنج فى محاولة جادة للململة الوضع العربى خلف قضية حيوية فاعلة .. وأضاءوا بداية الطريق أمام تحقيق آمال الشعوب العربية واستعادة أمجادها وكرامتها واتخاذ قراراتها المصيرية بعيدا عن الضغوط الخارجية .



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧

بعد لقاء مبارك برئيس الوزراء الأردنى وصدور قرارات اللجنة العليا المشتركة:

الاردن يؤيد مبادرة مصر لاقامة السوق العربية

المجالى: نحن مع الموقف العربى الواحد تجاه قمة الدوحة

الجنزورى: الرئيس حريص على قوة العرب سياسيا واقتصاديا

مد المهلة لتعديل أوضاع العمالة المصرية وزيادة الاستثمارات

شركات للنقل البرى وربط شبكتى الكهرباء وسوق المال



استقبل الرئيس حسنى مبارك صباح امس الدكتور عبدالسلام المجالى رئيس الوزراء ووزير الدفاع الأردنى الذى سلمه رسالة من شقيقه العاهل الأردنى الملك حسين تتعلق بدعم مجالات التعاون بين البلدين. وقد حمله الرئيس مبارك رسالة مماثلة للعاهل الاردنى. حضر اللقاء الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء والدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة ونايف القاضى سفير الأردن بالقاهرة. وقد اكد الدكتور عبدالسلام المجالى عقب اللقاء ان بلاده تؤيد مبادرة الرئيس مبارك لاحياء السوق العربية المشتركة. واشار الى تاييد بلاده للجهود المصرية لاحياء عملية السلام.

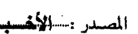
وقال ان الأردن يؤيد أى قمة عربية يكون هدفها الصالح العربى واضاف ان لقاءه مع الرئيس مبارك تناول دعم العلاقات الثنائية التى تتمتع بقوة متجددة والجهود التى تقوم بها مصر لتحقيق التقارب العربى بالاضافة لقضية السلام خاصة بعد التعنت الاسرائيلى. وقال انه لاسلام دائم بدون عودة الأرض العربية لاصحابها. وقال ان بلاده ملتزمة بموقف كل الدول العربية ازاء حضور القمة الاقتصادية بالدوحة واضاف انه اذا قرر العرب ان المصلحة القومية الكبرى تقتضى الا يذهبوا فسيكون ذلك عاما واذا قرروا الذهاب فنحن معهم.

من ناحية أخرى اكد الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء ان الجهود المتواصلة التى يقوم بها الرئيس مبارك لتحقيق السلام والاستقرار بالشرق الأوسط ودعوته لقيام كيان اقتصادى عربى تاتى انطلاقا من حرصه الشديد على قوة العرب سياسيا واقتصاديا. وقال ان قوة العالم العربى هى قوة لمصر والتى ستظل دائما حصنا منيعا للذود عن امتها العربية. جاء ذلك فى ختام اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين البلدين والتى بدأت اعمالها أمس الأول. وقد تم خلال الاجتماعات التوقيع على ٤ اتفاقيات تشمل الربط الكهربائى بين البلدين والتعاون الفنى فى مجال صحة الحيوان والتعاون فى مجال التنمية الادارية والتعاون فى مجال الحوالات البريدية الدولية. كما تم الاتفاق على زيادة الاستثمارات المشتركة ومنع الازدواج الضريبى وتشكيل لجنة مشتركة للتعاون فى مجال الدواء ومد المهلة الممنوحة للعمالة المصرية بالأردن لتعديل اوضاعها ومعاملة الطلبة الاردنيين بمصر معاملة المصريين وانشاء شركات للنقل البرى وربط شبكتى الكهرباء بالبلدين وسرعة مد الأردن باحتياجاته من الغاز.

وقد قررت اللجنة العليا دعوة الجهات المعنية فى البلدين لوضع آلية خاصة للربط بين الهيئة العامة لسوق المال بمصر وسوق عمان المالى كما تقرر عقد اجتماع للجنة التجارية المشتركة لبحث سبل زيادة حجم التبادل التجارى والتعاون بين اتحادات الغرف التجارية والصناعية.

واشارت اللجنة الى ضرورة تشجيع القطاع الخاص بالبلدين لانشاء شركات للنقل البرى بالشاحنات وقررت اللجنة توقيع البرنامج التنفيذى للتعاون الثقافى بين البلدين لأعوام ٩٨-٢٠٠٠.



المصدر :  الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٠

المناطق العربية الحرة تضع مصر على طريق العالمية

الخبراء: خطوة نحو السوق العربية المشتركة وفرص لزيادة التجارة

99 التجارة بين مصر والدول العربية لاتتجاوز ٨٪ من حجم تجارتها مع دول العالم... وهذا الوضع يلفت أنظار الشعوب العربية قبل الحكومات ولأن سمة العصر هى التحرر الاقتصادى والتجارى و«البقاء للأفضل» و«للكيانات الكبرى».. كانت دعوة الرئيس محمد حسنى مبارك بالتوجه لاقامة مناطق تجارة حرة مع الدول العربية كنواه لانشاء السوق العربية المشتركة.. حلم العرب الذى طال انتظاره.

كيف يرى المسئولون والخبراء أهمية مناطق التجارة الحرة والآليات المقترحة لتنفيذها؟ وماهى السلبيات التى يجب ان تتجاوزها؟ وما أثر هذه المناطق على حركة الصادرات والاستثمار فى مصر 66

فى كثير من الأحيان يحدث عدم تفرقة بين المناطق الحرة «العامة».. و«الخاصة».. ومناطق «التجارة الحرة» أو «التبادل السلعى الحر» وكلها أسماء متقاربة ولكن لها دلالات مختلفة.. الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية يفض الاشتباك بين هذه التسميات يقول: المنطقة «الحرة العامة» هى منطقة تقام بمعرفة الدولة لاستيعاب المشروعات الاستثمارية الوطنية والأجنبية وتعد أرضا اجنبية ولا تخضع لقوانين الدولة المقامة بها.. والمشروعات داخل هذه المنطقة معفاة من الجمارك والضرائب طوال فترة اقامتها ويخصص انتاجها بالكامل للتصدير وتتم جميع المعاملات معها أو بداخلها بالنقد الأجنبى وتعد المناطق الحرة بمدينة نصر والعامرية وبورسعيد نماذج لها.. أما المنطقة «الحرة الخاصة» فينطبق عليها نفس التعريف ولكن كمشروع استثمارى واحد يقام فى منطقة يختارها المستثمر ويتمتع بنفس مزايا المنطقة الحرة العامة من حيث حرية الاستيراد والتصدير ويقام منفذ جمركي خاص بالمشروع لمتابعة حركة الصادر والوارد.

أما «منطقة التجارة الحرة» فهى اتفاق يتم بين دولتين لتحرير تبادل السلع فيما بينهما من العوائق الجمركية والكمية والادارية خلال فترة زمنية يتفق عليها.. ويمكن لدول أخرى الانضمام لنفس الاتفاقية.

ويؤكد الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية ان دعوة الرئيس حسنى مبارك لاقامة مناطق تجارة حرة بين الدول العربية تمثل اهمية كبرى للاقتصاد المصرى والعربي فقد حان الوقت لانشاء تجمع عربي قوى وسوق يمكن أن يضم أكثر من ٢٠٠ مليون مستهلك يقدم مجالا واسعا لزيادة حجم التبادل التجارى بين الدول العربية خاصة بعد أن بدأت الدول المتقدمة وضع العراقيل أمام التصدير لأسواقها فى السنوات الأخيرة.

النمط التدريجى

ولكن ما اهمية تشجيع مصر اليوم لاقامة مناطق تجارة حرة مع الدول العربية؟

الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين يجيب على هذا السؤال بقوله: مناطق التجارة الحرة هو النمط التدريجى الذى لابد من اتباعه خلال المرحلة القادمة وهو يمثل أهمية لايستهان بها لزيادة الصادرات ودفع عجلة المبادلات التجارية مع دول العالم وليس أدل على ذلك من أن مصر عندما وقعت اتفاقية تجارة تفضيلية مع المملكة العربية السعودية فى عام ٩٢ ارتفع حجم التجارة المتبادلة بين البلدين فى أول سنة تالية للاتفاق من ٢٠٦ ملايين جنيه الى ٨٠٠ مليون جنيه.. كما تؤدى مناطق التجارة الحرة لتهيئة المنتج المصرى للارتقاء بجودة انتاجه وتحسينه والوصول الى أفضل الأسعار حتى يستطيع المنافسة مع انتاج الدولة أو الدول المشاركة فى منطقة التجارة الحرة مع مصر كما انها بالضرورة تهيىء مصر ايضا



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٧

لفتح أسواقها تدريجيا أمام الانتاج العالمي.

نماذج عالمية

ويضيف الدكتور جويلي: ان قيام منطقة تجارة حرة مشتركة بين عدة دول يقدم ميزة هامة حيث تشكل قوة تفاوضية تمكنها من عقد صفقاتها التجارية والتفاوض مع الدول المتقدمة من منطلق قوى كما تشكل عنصر جذب كسوق واحد متسع لكثير من المصدرين الأجانب ومن النماذج العالمية الناجحة لمناطق التجارة الحرة لأكثر من دولة هو نموذج «النافتا» الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا وسوف تنضم اليه قريبا فنزويلا.. و«الاسيان» الذي يضم مجموعة دول شرق أسيا.. سنغافورة وماليزيا واندونيسيا وكوريا.. وقد ساهم هذان التجمعان في مضاعفة حركة التجارة بين الدول الأعضاء.. فلماذا لانفعل مثلهم طالما لدينا الآليات والامكانيات.. كل مايلزمنا الآن هو الارادة والرغبة الحقيقية في التعاون لتحقيق مصلحة الشعوب العربية كلها.

تحقيق:

فاتن عبد الرازق

ولكن من أين نبدأ؟. بالقاء الضوء على حجم تجارة مصر مع الدول العربية يمكننا التعرف على مدى ماتعانيه المبادلات التجارية من ضعف فان اجمالي تجارة مصر مع العرب تبلغ ٣,١ مليار جنيه منها ١,٦ مليار جنيه صادرات مصرية للأسواق العربية و١,٥ مليار جنيه قيمة واردات مصر من الدول العربية بمعنى ان الميزان التجاري بين مصر والمجموعة العربية لصالح مصر بمقدار ١٠٠ الف جنيه وهو رقم هزيل لايمثل القدرات والطاقات المصرية والعربية ولايرقى الى حجم المبادلات المصرية والعربية مع دول العالم والتي تصل الى مئات المليارات.

واستجابة لدعوة الرئيس حسني مبارك لاقامة مناطق تجارة حرة عربية ثنائية كإحدى الآليات لاقامة منطقة حرة تضم جميع الدول العربية بدأت مصر مفاوضات مع الكويت وتونس والمغرب وليبيا لاقامة مناطق ثنائية حيث تشهد القاهرة خلال الشهر القادم وصول وفود من هذه الدول لاعداد الأسس التي ستتم من خلالها الاتفاقيات الجديدة ومن المقرر ان تنتهي اجراءات اقامة المنطقة الحرة مع المغرب قبل نهاية العام الحالي ومع تونس في بداية العام القادم.. وتم الاتفاق في مشروع اتفاقية التبادل الحر مع الكويت على اعفاء الصادرات المصرية من الجمارك نهائيا خلال ٣ سنوات والصادرات الكويتية لمصر خلال ٦ سنوات.. أما في مشروع الاتفاقية التي تعد مع المغرب فتتضمن مرحلة انتقالية لمدة ٧ سنوات يتدرج خلالها الاعفاء الجمركي لصادرات البلدين

كما قدمت مصر مشروعات لاقامة مناطق تبادل تجاري حر مع البحرين وقطر والسعودية وجار التفاوض على اقامتها

كيف تعمل..

وتنص اتفاقية انشاء منطقة تجارة حرة بين دولتين على ازالة القيود الكمية والجمركية والحصصية والادارية وعلى اقامة المعارض والتنسيق في مجال مواصفات ومقاييس السلع والحديث لـ أحمد خالد حمدي رئيس جهاز التمثيل التجاري.. ومن بين الشروط ايضا اضافة بروتوكول لتحديد قواعد منشأ السلع التي سيتم تبادلها وتتضمن ألا

تقل القيمة المضافة للسلعة عن ٤٠٪ من مدخلاتها.. ويتم اعداد ٣ قوائم بالسلع المتبادلة بين الطرفين.. تضم القائمة الأولى سلعا سيطبق عليها الاعفاء الفوري من الجمارك فور توقيع الاتفاق . وتضم الثانية السلع التي سيتم تخفيض الجمارك عليها تدريجيا.. أما القائمة الثالثة فتسمى القائمة السلبية وتشمل السلع التي سيتم استثنائها من رفع الجمارك والتي تمثل أهمية أو بعدا اجتماعيا ويتم الاتفاق بين الطرفين على تحديد فترة زمنية يتم خلالها تخفيض تدريجي للجمارك حتى تصل في نهاية المدة الى صفر.

لماذا.. الآن؟

ولكن لماذا الاهتمام بالمناطق الحرة الآن؟

الدكتور ابراهيم فوزي رئيس الجهاز التنفيذي لهيئة الاستثمار يضيف عنصرا جديدا لأهمية مناطق التجارة الحرة وهو زيادة الاستثمارات خاصة من الشركات العالمية متعددة الجنسيات التي تهتم بوجود أسواق واسعة ومتكاملة وذات وضع متميز وتقوم هذه الشركات بعمل مشروعات مشتركة مع المصانع والشركات المحلية تعتمد على الميزات النسبية على أن يخصص انتاجها للتصدير وفي هذه الحالة تكون الشركات العالمية مطمئنة على وجود اسواق لتصريف هذه المنتجات.

ويؤكد رئيس الجهاز التنفيذي لهيئة الاستثمار على أهمية دخول مصر في مناطق التجارة الحرة العربية والاقليمية والعالمية في ظل المتغيرات العالمية والتوجه نحو عولمة الاقتصاد.

مصر تستفيد

بعد أداء دور رجال السياسة والمخططين الاقتصاديين يأتي دور رجال الأعمال والمستثمرين وممثلي منظمات الأعمال كيف يعملون.. وبماذا يستفيدون والى أى حد تستفيد مصر كلها معهم.

مهندس فتح الله فوزي عضو مجلس ادارة جمعية رجال اعمال الاسكندرية يحدد مكاسب مصر ومكاسبه من قيام مناطق التجارة الحرة في اهتمام رجال الصناعة في مصر بتطوير الانتاج والتسويق الجيد والوصول الى أقل تكلفة حتى يصبح سعر السلعة منافسا لمثيله من انتاج الدولة التي اقيم معها اتفاق التبادل السلعي الحر كما يؤدي الى اقبال رجال الأعمال على الاتصال بالشركات الأجنبية صاحبة التكنولوجيا المتقدمة لاستقطابها وعمل مشروعات مشتركة معها حتى لايصبح

نشاطهم غير مساير للتطور العلمي .

موطئ قدم

ويقول المهندس اشرف العتال عضو غرفة التجارة العربية الألمانية ان بدء تطبيق اتفاقيات التبادل التجاري الحر مع الدول العربية أو الافريقية سيؤدي الى دخول الانتاج المصري لأسواق هذه الدول بصفة مستمرة مما يؤدي الى خلق قواعد تسويقية وانماط استهلاكية تجعل الصادرات المصرية في وضع افضل بعد بدء تطبيق اتفاقية الجات ودخول الانتاج الاجنبي هذه الاسواق

ويستطيع رجال اعمال ومستثمرو مصر دخول الأسواق الافريقية عن طريق هذه الاتفاقيات بأسعار مناسبة ومنافسة حيث سيتمّ تعويض فرق ثمن السلعة الذي يرتفع نتيجة لارتفاع أسعار النقل وخدمات الشحن عن طريق تخفيض الجمارك الذي تنص عليه اتفاقيات التجارة الحرة

رؤية بعيدة

أما نجيب ساويرس عضو الغرفة التجارية الأمريكية بمصر فيطالب بوضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لانشاء مناطق التجارة الحرة مع تعريف مجتمع الأعمال بنصوصها وأهدافها وأهميتها وضرورة مشاركة منظمات الأعمال في اعداد مشروعات القوانين الخاصة بها والبدء في اعداد السوق المحلي لهذا الاتجاه الحتمي بمعنى تطوير الصناعة المحلية والارتقاء بجودة المنتج والعمل وفقا لنظم الجودة العالمية.

ويؤكد المهندس طاهر الشريف سكرتير عام جمعية رجال الأعمال المصريين على أهمية تجنب السلبيات التي تؤدي الى فشل اتفاقيات التجارة الحرة أو تفريغها من محتواها ومضمونها وأهمها التوسع في وضع اعداد كبيرة من السلع في القائمة السلبية التي سيتم تصديرها للطرف الآخر بدون تخفيض في رسومها الجمركية فمعنى ذلك أن تتحول الاتفاقية دون أن يشعر الطرفان الى حبر على ورق.

وفي النهاية نستطيع القول أن



المصدر : الأخبـــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧/٦/١٩٩٧

اتفاقيات التجارة الحرة الثنائيه بين مصر والدول العربية ومشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الجارى بحثه فى نطاق جامعة الدول العربية فالمتوقع أن يطبق على مدى فترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات بمعدل تخفيض ١٠٪ سنويا على الرسوم الجمركية للسلع المتبادلة بين الدول العربية نواة لاقامة التكامل الاقتصادى والسوق العربية المشتركة الحلم الذى طال انتظاره وأمل كل العرب



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ٧ / ١٩٩٧

□ رئيس لجنة الشئون العربية بالشعب

قرارات البرلمانيين العرب تمهد الطريق لإقامة السوق العربية المشتركة

حظيت قضية السوق العربية المشتركة باهتمام غير مسبوق فى الآونة الأخيرة وذلك من خلال الاهتمام الكبير من مصر بقيادة الرئيس حسنى مبارك بهذه القضية ولعل الكلمة التى وجهها الرئيس مبارك إلى المؤتمر البرلمانى العربى الذى انعقد بالقاهرة فى شهر مايو الماضى وألقاها نيابة عنه الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب والتى أكد فيها أهمية الوصول إلى صيغة فعالة لإيجاد تجمع اقتصادى عربى له آلياته ومؤسساته على ضوء مقررات القمة العربية والدراسات التى أعدتها الأجهزة المختصة فى جامعة الدول العربية والمناقشات التى دارت طوال السنوات الماضية بين البرلمانيين العرب الذين يعبرون - كما أكد الرئيس حسنى مبارك فى كلمته - أصدق تعبير عن طموحات جماهير أمتنا المجيدة وإصرارها على تعميق جسور التعاون والتفاعل بين الأقطار العربية فى المشرق والمغرب على السواء.

ولكن ما هو دور مجلس الشعب فى انشاء هذه السوق العربية المشتركة؟

والاجابة عن هذا التساؤل - كما يؤكد الدكتور طلبة عويضة رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب وعضو الوفد البرلمانى المصرى الذى شارك فى المؤتمر البرلمانى العربى - أن مجلس الشعب أشار فى تقرير له إلى أن اقامة سوق عربية مشتركة يكفل تفعيل آليات التعاون الاقتصادى العربى المشترك ويحفظ كيان وهوية الأمة العربية والسوق العربية المشتركة هى الدرع الواقية لأمتنا العربية ورعاية مصالحنا المشتركة فى ظل عالم يعيش عصر الكيانات العملاقة حيث لا مكان فيه للكيانات الضعيفة.

وقال د. عويضة أن مجلس الشعب أوضح فى تقريره أن الواقع العربى الراهن على المستويين السياسى والاقتصادى يبشر بامكانية السير المتدرج فى اتجاه قيام تعاون اقتصادى عربى يستند إلى أسس واقعية تجعله غير قابل للانتكاس يتم الفصل فيه بين الخلافات السياسية والتعاون الاقتصادى.

وأضاف أن التقرير أكد ضرورة العمل على ازالة كل ما يعوق حركة تداول السلع وحرية انتقال البضائع والأفراد ورءوس الأموال فيما بين الدول العربية والعمل على تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيد التشريعات المنظمة لحرية التجارة وإنشاء اتحاد جمركى بين الدول العربية.

وأشار إلى أن تقرير مجلس الشعب دعا الدول العربية التى لم تنضم حتى الآن لاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية إلى الانضمام لهذه الاتفاقية موضحا أن هذه القضية فى غاية الأهمية من أجل المزيد من التعاون بين الدول العربية.

وقال ان التقرير أوضح أن التعاون العربى أيا كان مستواه، يمكن أن يمثل ميزة مشتركة لجميع الأطراف كاطار متوازن لتطوير اقتصادياتها ولدعم حركتها فى اتجاه التعاون مع الأطراف الأخرى.

كما أن التقرير أوضح أيضا أن كل التجمعات الاقليمية العربية سواء فى إطار مجلس التعاون الخليجى أو اعلان دمشق أو اتحاد المغرب العربى ليست إلا روافد للعمل العربى المشترك تعمل تحت لواء الجامعة العربية وفى اطار ميثاقها.

وأكد الدكتور طلبة عويضة ان التقرير أبدى اهتماما كبيرا بدور البرلمانيين العرب فى تمهيد الطريق أمام قيام منطقة التجارة الحرة وتحقيق التكامل الاقتصادى العربى اضافة إلى أن التقرير أشاد بما تبذله مصر بقيادة الرئيس حسنى مبارك والحكومة المصرية من جهد لدعم وتطوير التعاون مع الدول العربية فى شتى المجالات من خلال عمل اللجان العربية المشتركة من منطلق إيمانها بأنها خيوط تدعم تماسك التسليح العربى.

وحول سؤال للمحرر البرلمانى عن رؤية الدكتور طلبة عويضة بشأن القرارات الصادرة عن هذا المؤتمر، أكد د. عويضة أن جميع القرارات الصادرة جاءت معبرة تماما عن جميع اتجاهات الرأى العام العربى بمختلف انتماءاته السياسية والحزبية، مشيرا إلى أن دور البرلمانيين العرب فى المرحلتين الحالية والقادمة يجب أن يتبلور فى محور واحد وهو العمل بجميع الطرق والوسائل على تنفيذ قرارات هذا المؤتمر لأنها تحقق انطلاقة كبرى للأمة العربية.

وأكد د. طلبة عويضة أهمية وضع خطط عمل واضحة المعالم من حكومات الدول العربية وأن تتضمن هذه الخطط جداول زمنية بمدد محددة للإسراع فى تنفيذ جميع القرارات بصفة عامة والاسراع فى انشاء السوق العربية المشتركة بصفة خاصة.

حامد محمد حامد



المصدر : الأسبـــــوع

التاريخ : ٧ / ٧ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





خواطر

السوق والديمقراطية

حسنين كروم

نتمنى من كل قلوبنا ان تنجح محاولات مصر وسوريا لإقامة سوق عربية مشتركة ، تكون نواتها دول إعلان دمشق الثمانى التى اجتمع وزراء خارجيتها منذ أيام فى مدينة اللاذقية بسوريا . وهى مصر وسوريا والسعودية والكويت والإمارات وقطر وسلطنة عمان والبحرين . وما سبقها من ترتيبات مصرية مع ليبيا ، لأنه ما لم تنجح كمصريين فى إقامة هذه السوق ، فإن حياتنا ذاتها ستصبح مهددة لأننا سنختنق داخل حدودنا بتزايد السكان وقلة الموارد وضعف التصدير بسبب المنافسة من قوى اقتصادية أرقى منا بمراحل ، فالسوق والوحدة العربية بالنسبة لنا مسألة حياة أو موت ، لا قضية ريادة أو زعامة وإسرائيل هى التى تدرك أن إبعادنا عن عالمنا العربى وأمنه وتجارته وأسواقه وأمواله وضخ العمالة الزائدة إليه هو الوسيلة المضمونة لخنقنا وهو ما يلح عليه عبدالعظيم رمضان فى مقالاته من عدم وجود أمن قومى عربى أو وحدة عربية وأن مصلحتنا الاقتصادية فى الأبتعاد عن الفلسطينيين والعرب ويحمل الرئيس مبارك مسئولية حرمان مصر من الاستفادة من علاقاتها مع إسرائيل .

لكن إقامة نواة السوق ليست سهلة فى عالمنا العربى ؛ لأن هناك اتفاقات بشأنها وقعت عليها الدول العربية منذ عشرات السنين ، ولم تنفذ ولن تنفذ لا هى ولا أى اتفاقات أخرى سيتم توقيعها ، وإذا نفذت فترة فسيتم تجميدها أيضا . لأن هذه الاتفاقات تفتقد المناخ السياسى الذى يضمن تطبيقها والالتزام بها فى مواعيدها المحددة .. وهو الديمقراطية الحقيقية ، التى تمنع أى حاكم من إلغاء أو تجميد أى اتفاق إذا اختلف مع زميل له ، أو تعرض لهجوم من صحافة البلد الآخر . لأن مصالح الشعوب واتفاقات الدول لا دخل لها بمزاج القادة وخلافاتهم وهذا ما حقق للأوربيين وحدة سوقهم لينتقلوا منها إلى الوحدة السياسية رغم انهم قوميات شتى قاتلت بعضها فى حربين عالميتين الاولى سنة ١٩١٤ ، والثانية سنة ١٩٣٩ . أما نحن فأمة عربية واحدة . لم تقم بين دولها حرب بالمعنى الحقيقى . إلا الغزو العراقى للكويت ، واشتباكات سريعة على الحدود بين الجزائر والمغرب، ومصر وليبيا، واليمن والسعودية ، سرعان ما تنتهى بعد أيام أو ساعات ، وما نقوله ليس تشاؤما من النجاح لأننا لا نملك الابتعاد عن السوق والوحدة العربية إلا إذا قررنا الانتحار كبلد! ولكن حتى نتحرك خطوات تتفق مع فقدان الديمقراطية فى عالمنا العربى ، وما يعنيه ذلك من احتمال قيام دولة او أكثر بتجميد اى اتفاق إذا اختلفت مع غيرها بعد التوقيع عليه . فيكون هناك التزام علنى من القادة لشعوبهم بأنه مهما حدث بينهم من خلافات يجب الا يوقفوا العمل بأى اتفاق ، ويتم تسجيل ذلك فى مقدمة الاتفاقات ، ليكون رادعا معنويا على الاقل ، إلى أن يشاء الله وتسود الديمقراطية الجميع وأن نختار مشروعات مشتركة يكون تجميدها أو إلغاؤها صعبا .. والأهم من هذا وذاك أن يتولى الرؤساء والملوك بأنفسهم متابعة تنفيذ هذه المشروعات وتسوية أى خلافات بينهم بسرعة حتى لا تتأثر بمواقفهم .

ومن الإجراءات المطلوبة أيضا : بحث آثار الاتفاقات التى وقعت عليهامصر مع أمريكا والمجموعة الأوربية وتجمع الدول الإسلامية الثمانى فى اسطنبول بتركيا ، واتفاقية الجات . الخ .. على السوق العربية ،وكذلك الحال بالنسبة للدول العربية التى حذت حذوها ..

أما الاختبار الحقيقى بأن الخلافات السياسية لن تؤثر فى العمل الاقتصادى ، فهو علاقات مصر مع السودان ، فلا معنى لإقامة نواة لسوق عربية بدون السودان ، ولا معنى لوحدة اقتصادية مصرية - ليبية لا يكون السودان ضلعها الثالث ، لأن جزءا كبيرا من حياتنا وأمننا هناك ، ولأنه لا حل حقيقيا لمشكلة الغذاء وتوفيره إلا فى استغلال أراضى السودان ، وإذا كان النظام يجد حرجا فى ذلك ، فعليه أن يدفع الرأسماليين المصريين فى البداية للتعاون على أوسع نطاق مع السودان وأن يقدم لهم التسهيلات المختلفة مثلما يفعل بنشاط مع أوغندا ويوجه نشاطهم فى مجال الزراعة والغذاء الذى نستفيد منه ويضمن التخلص من قوى عاطلة عندنا ، أو التخلص من الفلاحين الذين لا يجدون أرضا فى مصر ..

قابوس

كلما زار السلطان قابوس سلطان عمان بلادنا احسست بأننا نظلمه بما نكتبه عنه رغم أننا نشيد به وبمحبته لمصر وشعبها ومساعداته لها إذ أننا لا نجد موقفا نشيد بالسلطان فيه إلا رفضه قطع علاقات بلاده مع مصر تطبيقا لقرارات القمة العربية فى بغداد، وأنه رفض محاولة تجويع شعبها وحصارها . وكأننا نتهم السعودية والكويت وقطر والإمارات وغيرها من الذين قطعوا علاقاتهم بأنهم أرادوا تجويعنا . وهو ما لم يحدث .. بينما نستكثر على السلطان قابوس القول بأن موقفه امتداد لسياسة ثابتة له بعدم قطع الجسور مع أى دولة . وهو ما فعله مع إيران فى أثناء حربها مع العراق ، وأقام علاقات وثيقة معها . وما فعله مع العراق بعد غزو الكويت . فلم يقطع علاقاته معه واستقبلت بلاده المسئولين العراقيين وطالب بإنهاء الحصار بل وقبل الحرب دعا إلى تجنبها بأى وسيلة ..

وهكذا .. كلما جاءنا السلطان ظلمناه . فهل هناك تفسير لهذه العادة الذميمة ؟!

حمدين صباحى

لا نعرف ما المكسب الأمنى والسياسى الذى تحقق بالقبض على حمدين صباحى السياسى والصحفى الناصرى .. مثلما لا نعرف المكاسب الأمنية والسياسية وراء القبض من قبل على صحفيين من الإخوان المسلمين ؟

.. وأنا هنا لا دخل لى بقرارات النائب العام ، وإنما بالسياسة الأمنية وأهدافها ، فالذى نفهمه أن تحاول بقدر الإمكان التخفيف من أعبائها بحيث لا توسع من دائرة الخصوم . وأن تتبع إجراءات تحقق ما تريده دون أن تؤذى خصوم النظام السياسيين . وتمنع الحملات ضده فى الداخل والخارج التى تشكك فى جديته فى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فالكل يعرف أن الأمن بإمكانه بالطريق الودى أن يوقف تحركات أو اعمالا للمعارضين العلنيين ، وسلاحهم الكلمة ، بالمناشدة التى تخفى تهديدا أو لا تخفى ، والأمن متأكد أن الذين يعارضون علنا لا يريدون متاعب لأنفسهم ولا للنظام أو للبلد وغالبيتهم -إن لم يكن كلهم- راضون بما هم فيه إلى حد بعيد ويريدون التغيير بالاقناع والتفاهم ويسعدهم أى حوار مع النظام .

فما الحكمة فى إلقاء القبض على المعارضين فى بلد يعترف بوجودهم ويسمح لهم بمهاجمة رئيس الجمهورية ذاته فى بعض صحفهم ويتعرض وزير الداخلية لهجمات ضارية فيها ؟ هذه ليست سياسة ، وإنما إساءة للنظام وللأمن ذاته. مرة أخرى جميعنا يعرف أن الأمن كان بإمكانه أن يطلب من حمدين صباحى الا يغادر منزله مثلا ، إذا كان يشك فى شىء ويطلب من الإخوان المسلمين الا يعقدوا الاجتماعات التى تثير مخاوفه ، بدلا من القبض عليهم وإثارة ضجة ثم عودتهم مرة أخرى لمهاجمة النظام وهم مسلحون بمدد أكبر !!



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/ ٧/ ١٩٩٧

السوق العربية المشتركة..

أمل..

هل يتحقق؟



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٨/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة ظلت وستظل حلم العرب منذ نصف قرن من الزمان حيث أيقن الجميع الآن انه لابد من خلق تكتل إقتصادى قادر على مواجهة التحديات فى عصر التكتلات الاقتصادية العالمية، وبدون هذا التكتل العربى ستتعرض الدول العربية لكثير من العواصف الاقتصادية الشديدة قد لاتتحملها اقتصادياتها. وأهم هذه العواصف هو تنفيذ كافة بنود اتفاقيات الجات حتى عام ٢٠٠٥ الامر الذى دعا الرئيس حسنى مبارك الى دعوة كافة الدول العربية اكثر من مرة الى ضرورة تنمية ودفع التعاون التجارى والاقتصادى العربى المشترك بكافة الصور، وذلك من خلال لقاءاته المستمرة مع رؤساء وملوك الدول العربية وباجتماعات اللجان المشتركة العليا.


د . أحمد جويلى

والتساؤل الذى يطرح نفسه اليوم بقوة على الساحة الاقتصادية والسياسية العربية هو.. هل يمكن ان يحقق العرب ماكان «مستحيلا» وهو اقامة سوق عربية مشترك ام سيكتفى العرب «بالممكن» وهو اقامة منطقة التجارة العربية الحرة خلال عشر سنوات.


عبد الرحمن السحيبانى

«الاقتصادى» طرح هذا التساؤل على بعض الخبراء الاقتصاديين والمهتمين بتنمية التجارة العربية للتعرف على حقيقة الاوضاع الاقتصادية العربية حتى يكون لحلمنا العربى أسس ومنطق وهدف نسعى لتحقيقه وليس مجرد حلم فقط.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/ ٧/ ١٩٩٧

تحقيق: خالد حسن

فى البداية يقول الدكتور احمد جويلى وزير التجارة : ان مصر تسعى بالفعل لدعم علاقاتها التجارية مع الدول العربية حيث تجرى حاليا مفاوضات مع ست دول عربية لاقامة منطقة حرة للتجارة، ومن المتوقع ان يتم التوقيع على اغلب هذه الاتفاقيات قبل نهاية العام الحالى حيث توجد كثير من الدوافع لدى الدول العربية لتنشيط التعاون العربى.

بالاضافة الى اتجاه الدول العربية الآن ـ بعد تحطم الخلافات السياسية ـ الى تفعيل الاتفاقيات والمواثيق العربية وانتهاج اسلوب مدروس لاقامة منطقة تجارة حرة عربية وهو مايمكن تحقيقه فى ظل الظروف الراهنة حاليا سعيا نحو تحقيق هدف أكبر وهو اقامة سوق عربية مشتركة ولكن لابد أولا من وضع حجر الاساس حتى نستطيع البناء عليه أنطلاقا من التجارب العربية السابقة.

واضاف الدكتور احمد جويلى انه يمكن اعتبار اقامة المناطق الثنائية للتجارة الحرة بين الدول العربية بمثابة النواه للتعجيل وتسهيل اقامة منطقة عربية كبرى للتجارة الحرة التى صدر البرنامج التنفيذى لها ويستغرق عشر سنوات لتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ سنويا.

واكد جويلى ان ٩٠٪ من تجارة مصر مع الدول العربية والتى وصلت الى ٣.٤ مليار جنيه عام ٩٦ تتم مع دول عربية مرتبطة مع مصر باتفاقيات تجارية واتفاقيات تخفيض جمركى الامر الذى يعنى اهمية وجود اتفاقيات وإطار تشريعى لتهيئة المناخ لزيادة التعاون التجارى بين الدول العربية.

وأكد منذر الزنايدى وزير التجارة التونسى ان الاقتصاد العالمى يموج الآن بتحولات عميقة ومستجدات متتالية كان من اهم نتائجها بروز اقطاب اقتصادية اقليمية بالاضافة لتكتلات اخرى لاتزال تبحث عن وسائل نافذة للوصول لمرحلة متقدمة من الانصهار داخل المنظومة الاقتصادية العالمية ويأتى الدور على المجموعة العربية بما تزخر به من طاقات وامكانيات لتقوم بدور استراتيجى على جميع المستويات وفى مختلف الميادين كقوة اقتصادية ضاربه لها وزنها لانه رغم المجهودات المبذولة إلا أن نصيب العالم العربى فى التجارة العالمية لايزال محدودا نتيجة لعدم تنوع هيكل الصادرات العربية مع سيطرة المواد والسلع



المصنعة على هيكل وارداتنا بدرجات متفاوته وفقا للهيكل الاقتصادى لكل بلد عربى.

واضاف ان وضع برنامج تنفيذى لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى هو خطوة جيدة نحو بناء المشروع الاقتصادى العربى وخلق سوق مشتركة عربية وخطوة دالة على ادراك الدول العربية لدقة المرحلة القادمة والحاجة الى مزيد من التعاون العربى المشترك حيث لاتتجاوز التجارة البينية العربية نسبة ٩٪ من جملة التجارة العربية العالمية كما ان الاستثمار العربى فى البلدان العربية لايتجاوز نسبة ٦٪ من مجموع الاستثمارات العربية الموظفة فى الخارج رغم ماتوفرت لبلد اننا العربية من ارضية ملائمة لجذب هذه الاستثمارات.

ويؤكد عبد الرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للشئون الإقتصادية بجامعة الدول العربية إنه رغم صدور قرار مجلس الوحدة الإقتصادى التابع لجامعة الدول العربية منذ عام ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة إلا أنه لم ينضم لهذا السوق سوى أربع دول عربية فقط هى مصر وسوريا والعراق والأردن بالأضافة إلى ليبيا عام ١٩٧٥

الإقتصادية ولصعوبة تنفيذ بنود إتفاقية السوق المشتركة فى الواقع العملى عرض على المجلس فى عام ٩٢ العودة إلى قوائم السلع بدلا من التحرير التدريجى الكامل الأمر الذى يعنى إلتقاء مشروع السوق المشتركة مع إتفاقية تيسير

ونص القرار على تحرير جداول السلع الملحقة بإتفاقية تسهيل التجارة ١٩٥٣ فيما بينها وفقا لجدول زمنى وتحرير باقى السلع بنسب مئوية محددة لكل سنة بحيث يتم التحرير الكامل للسلع الزراعية فى موعد غايته ١/١/ ٦٩ والتحرير الكامل للسلع الصناعية فى موعد غايته ٧٤/١/١ كما أتفق على التحرير التدريجى للقيود غير الجمركية لتزال بالكامل فى موعد غايته ١٩٧١/١/١ وذلك دون النظر لحقيقة الأوضاع ونتيجة لإختلاف الأنظمة

وتنمية التبادل التجارى وآقامة منطقة حرة عربية .

ويشير السحيبانى إلى ٤,٥٪ فى السبعينا من ٢٪ فى الخمسينات إلى ٤,٥٪ فى السبعينات إلى ٦,٥٪ فى الثمانينات ويتراوح فى التسعينات الأن بين ٨٪ - ١٠٪ حيث أصبحت القاعدة الإنتاجية تدعم التجارة العربية البينية ففى عام ٩٦ بلغت قيمة الصادرات العربية البينية ١٢ مليار دولار بنسبة ٨٪ من إجمالى الصادرات العربية خلال عام ٩٦ اذ وصلت إلى ١٥٠ مليار دولار أغلبها صادرات بترولية ومواد أولية على أن ٢٠٪ من المنتجات المصنعة المصدرة عربيا و ٣٠٪ من الصادرات الزراعية تتجه إلى البلدان العربية

وأضاف إن القيمة المضافة فى الصادرات العربية تصل إلى ٨٠٪ كذلك فإن مساهمتها فى الناتج المحلى الأجمالى العربى لعام ٩٦ والذى يصل إلى ٥٥٠ مليار دولار» بلغت حوالى ٢٠٪ ومن ثم فأن مقوله أن هياكل الإنتاج العربية البينية هزيلة ومتوازنة وعدم وجود سلع كافية يمكن تبادلها فى طريقها للزوال فالتجارة البينية العربية نمت فى المتوسط منذ عام ٨٥ بمعدل نمو ٦٪ وهو معدل أكبر من نمو التجارة الخارجية العربية حيث تصل إلى ٤٪ مشيرا إلى أن ضعف المعلومات التجارية وغيرها كان عائقا أمام محاولات التكتل العربى أما الأن فمع وجود صندوق النقد العربى وبرنامج تمويل التجارة العربية وتوفير المعلومات عن مصادر عربية وأخرى دولية سيعمل على تيسير التبادل التجارى خاصة فى ظل تنامى دور المؤسسة المالية العربية كالصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والأجتماعى والذى قرر محافظوه اخيرا دعم القطاع الخاص مباشرة بدءا بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

ويرى صالح كامل رئيس مجلس أدارة مجموعة دلة البركة فى أمكانية أقامة السوق العربية المشتركة أن الاتفاقيات العربية الاقتصادية موجودة وبعدد كبير وكانت طبيعة المرحلة القادمة لا تتطلب إتفاقيات جديدة وأنما تحتاج

إلى صدق النوايا حيث أذا صدقت النوايا يمكن أقامة السوق العربية المشتركة خلال عام واحد وإلا سوف نقضى ٤٠ عاما أخرى فى التشاور والتفاوض فالأتفاقيات والقانون لا تصنع سوقا تجاريا مشيرا إلى توافر الرغبة الصادقة لدى الملوك والرؤساء العرب لدفع وتنمية التعاون العربى ولكن عند التنفيذ الفعلى تظهر فئات الموظفين الصغرى التى تتسبب فى عرقلة كافة الجهود والعودة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧/٧/١٩٩٧

لنقطة الصفر مره اخرى حيث ينظر موظف الجمارك إلى حصيلة الجمارك فقط دون الأخذ فى الأعتبار لاهمية تشجيع التعاون العربى.

وأضاف صالح كامل إلى أن العائق الأساسى فى تنمية الصادرات البينية العربية أن الشركات العربية التى تعمل فى مجال التصدير لاتعلم بانواع السلع والمنتجات فى الدول العربية هناك العديد من السلع التى تصنع فى بعض الدول العربية وتقوم دول عربية اخرى باستيرادها من الدول الاجنبية ولهذا فمن الضرورى وجود وسيلة من التعارف بين المنتجات ورجال الاعمال العرب.

ويؤكد صالح كامل على اهمية تنمية دور المشروعات العربية المشتركة فى تنمية التجارة العربية البينية وذلك من خلال إعادة النظر فى دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية والتى تعد غالبا من جانب الشريك الوطنى او الحكومات المستضيفة للمشروع حيث يفاجأ الشريك الاجنبى بوجود بعض الفروض المستمدة من واقع الاقتصاد المحلى غير صحيحة للدرجة التى توثر على ربحية المشروع مع إهدار كثير من حقوق الشريك الاجنبى لذلك لابد من وجود الشريك الاجنبى فى اعداد دراسة الجدوى أو اعادة تقييمها ويكون الطرف المحلى مسئولا عن عدم تعبير الدراسة عن الواقع المحلى مع العمل على استقرار الهياكل القانونية والتشريعية التى تحكم النشاط الاستثمارى فى الدول العربية وعدم الرجوع أو التعديل فى اتفاقيات ومشروعات اقيمت بالفعل، بالاضافة الى الاعتدال فى منح المزايا والاعفاءات والتسهيلات للاستثمار الاجنبى حيث ان الاعتدال فيها يجعل الوفاء بها سهلا فالمستثمر الاجنبى يحتاج لحوافز وتسهيلات دائمة حتى ولو كانت محدودة فالذى يحدث فى بعض الدول العربية انه يتم منح العديد من المزايا لرأس المال الاجنبى نظرا للحاجة اليه ثم يتم سحب هذه المزايا بالتدريج.

ويؤكد صالح كامل بوصفه رجل اعمال مارس عمله من خلال صيغ المشروعات المشتركة فى العديد من الاقطار العربية مختلفة الظروف والاحوال الاقتصادية ان وضع اعفاء مؤقت من الضريبة لمدة خمس سنوات اجراء غير سليم لان من مصلحة المستثمر الاجنبى ان تكون هناك تعريفة ضريبية واضحة ومستقرة وثابتة منذ بداية التشغيل الفعلى أو بداية تحقيق المشروع لارباحه مع توحيد كافة انواع الضرائب بدلا من تنوعها فى ضرائب مباشرة وغير مباشرة وضريبة دمغة ،ولاشك أن هذا التعدد يؤدى لاعاقة تدفق الاستثمارات العربية وبالتالى حركة التبادل التجارى اذ يعد الاستثمار هو المحرك الاساسى وعماد اى تعاون تجارى عربى.

ويؤكد احمد خالد رئيس جهاز التمثيل التجارى ان تنمية التعاون التجارى العربى لايتعارض مع مبادئ اتفاقية الجات بل ان الجات تسعى لتنمية العلاقات التجارية بين الدول وذلك من خلال اقامة اتحاد جمركى أو أقامة منطقة حرة للتبادل التجارى وهو ماتسعى اليه الدول العربية حاليا اذ أصبح لزاما على الدول العربية ان يكون لها تكتل اقتصادى موحد يستطيع أن يتفاوض أو يفاوض ككل فهناك سوق عربية قوامها ٢٣٠ مليون مستهلك لهم احتياجاتهم ولهم علاقاتهم المتشابكة ولاشك ان اقامة منطقة حرة للتجارة العربية سيؤدى الى دخول الاقتصاد العربى فى نظام «تعشيق التروس» والدخول فى عجلة الاقتصاد العالمى ومتغيراته والتفاعل معها.

ويشير احمد خالد الي ان مصر كانت لها الريادة فى هذا الصدد حيث دعا الرئيس حسنى مبارك لاقامة اول منطقة حرة للتجارة بين مصر والاردن وتجرى حاليا مفاوضات لاقامة مناطق للتجارة الحرة مع كل من الكويت ولبنان وليبيا وسوريا وتونس والمغرب لتنشيط التبادل التجارى فيما بين هذه الدول ودفع المزيد من الاستثمارات المنتجة بهدف تعديل الهياكل الانتاجية وهيكل الصادرات العربية باساليب تقنية متطورة واستغلال الطاقات الانتاجية المعطلة فى الدول العربية.

ومن ناحية اخرى يرى الدكتور معتصم راشد مدير ادارة المال والتجارة بالادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ان هناك



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٧ / ١٩٩٧

اكثر من ١٢ اتفاقية اقتصادية شهدتها مسيرة العمل العربى المشترك لمحاولات تحرير التجارة العربية بدءا من بروتوكول الاسكندرية عام ٤٤ وميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية التعاون الاقتصادى والدفاع العربى المشترك عام ١٩٥٠ واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ١٩٥٧ واتفاقية السوق العربية المشتركة ١٩٦٣ واتفاقية الترانزيت واتفاقية تيسير التبادل التجارى بين الدول العربية واتفاقية حرية انتقال رؤوس الاموال العربية.

ويضيف الدكتور معتصم راشد انه يلاحظ منذ منتصف الثمانينات انه تم استبدال اسلوب الاتفاقية العربية باسلوب المجالس الوزارية بمعنى لم يتم منذ عام ٨٥ حتى الآن عقد أى اتفاقيات تجارية أو اقتصادية جديدة وانما تتم إحالة اى موضوع معروض للنقاش الى لجنة وزارية متخصصة باستثناء اتفاقية دفتر المرور العربى.

مشيرا الى ان العمل العربى الاقتصادى لايحتاج لاتفاقيات جديدة وانما لتفعيل ووضع آليات لتنفيذ ماتم الاتفاق عليه

■■



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٧/١٩٩٧

تقرير لا يكذب ولكنه يتجمل

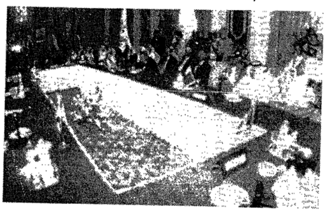
السوق المشتركة قائمة والصادرات البينية قفزت بنسبة ١٣٥٩٪!

«السوق العربية المشتركة قائمة فعلا، وأنجزت الكثير من أهدافها وقراراتها، وحققت قفزة فى الصادرات بينها» هذه الجملة التى يراها الجميع من وحى خيال بعيد عن الواقع الراهن ذكرها أكثر من مرة تقرير حديث جدا لمجلس الوحدة الاقتصادية عن السوق العربية المشتركة والمعروض على لجنة تطوير السوق التابعة للمجلس.

حفل التقرير بإحصاءات عديدة جريا على هذا المنوال منها أن الصادرات البينية بين دول السوق وهى سبع دول حققت نموا ضخما وصل إلى نسبة ١٣٥٩٪ فى السنوات العشر الأولى من اكتمال مراحل تطبيقها (١٩٧٠ - ١٩٨٠) كما حققت السوق والتى تضم مصر وليبيا وسوريا واليمن والعراق والأردن وموريتانيا بعض التقدم «مطلقا ونسبيا» عام ١٩٩٤ رغم التباطؤ فى تطبيق قواعد السوق ومعوقات الالتزام الكامل بأحكامها، ويضيف التقرير أن أكثر من نصف تجارتها البينية «الصادرات» يتم فيما بينها بنسبة ٥٣,٨٪ وتقع النسبة الباقية ٤٦,٢٪ مع باقى الدول، ومن ثم فإن التجارة البينية للدول الأطراف فى السوق تؤكد انفتاحا تجاريا على التجارة مع كافة الدول العربية وقابلية هذه المبادلات للنمو أيضا أغرب المفاجآت والأرقام التى ذكرها التقرير تحت عنوان الآثار الإيجابية لتطبيق قرار السوق المشتركة - لاحظ كلمة تطبيق - انعكاس ذلك فى حجم المبادلات التجارية بين دول السوق خلال الـ ١٥ عاما الأولى لنفاذها من ٩٧,٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ١٣٢٥,٦ مليون دولار عام ١٩٧٥، ثم انخفض هذا الرقم تدريجيا إلى ٦٨١,٦ مليون دولار عام ١٩٨٩.

ويضيف التقرير أن معدلات التجارة بين دول السوق قفزت إلى٧٧٢ مليون دولار عام ١٩٩١ ثم إلى ١٠٨٤ مليون دولار عام ١٩٩٤ ثم إلى ١١٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٥، ويلاحظ أن ذلك يمثل ٤٥٪ من التجارة البينية العربية؟!.

وبينما نفاجأ بالتقرير يقول بالحرف الواحد.. ظلت السوق العربية المشتركة فى حالة تطبيق كامل - نصا وروحا حتى أواخر حقبة السبعينيات.. نراه فى موقع آخر - وعلى عكس كل الآراء السياسية والاقتصادية التى ترى أن السوق لم تقم لها قائمة حتى الآن يقول إن الدول الأعضاء فى السوق تراوحت مواقفها من حيث الالتزام بأحكام السوق بين التباطؤ فى التنفيذ، أو المعاملة بالمثل، أو الإعلان عن أنها تلتزم بالتنفيذ فقط وبالطبع لا يلمس الجميع هذا التقسيم وإنما تبقى المحصلة استمرار غياب التعاون الاقتصادى العربى، ويكفى أنه لم تزل حتى الآن العقبات الجمركية والجغرافية والتشريعية لهذا التعاون فى هذا الإطار تحدث التقرير عن عدد كبير من الإنجازات التى حققها مجلس الوحدة الاقتصادية ضمن قرار السوق المشتركة مثل إنشاء ٢٠ اتحادا نوعيا حتى الآن تقع فى نطاقها عشرات القطاعات ومئات المؤسسات والهيئات الإنتاجية والسلعية والخدمية، وتقديم معونات فنية للدول الأعضاء بالمجلس وفى موقع آخر يشير التقرير أن الدول السبع المشاركة بالسوق لم تطبق


الكل يدعو للسوق المشتركة .. والكل ضدها!



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/ ٧/ ١٩٩٧

أحكامها ويدلل على ذلك بالاتفاقات الثنائية التى تعقدها دول السوق فيما بينها فى صورة مناطق تجارة حرة، ويعترف التقرير هنا أن إنشاء مناطق التجارة الثنائية بين بعض دول السوق دليل على عدم كفاية قرار مجلس الوحدة الاقتصادية الصادر فى ديسمبر الماضى بدعوة الدول الأطراف للنظر فى تنفيذ جميع التزاماتها.فى السوق لتحرير التجارة وكذلك دعوة الدول الأطراف وغير الأطراف بالسوق للانضمام إليها فى أسرع وقت ممكن.

ويعترف أيضا أنه لم تتقدم دولة عربية واحدة عضو فى قرار السوق باستثناء العراق التى تقدمت ببعض الملاحظات بأية مقترحات أو ردود أو حتى تعليقات وانتقادات للقرار السابق الإشارة إليه والذى يدعو الدول الأعضاء بالمجلس أيضا إلى موافاة المجلس بما اتخذته كل دولة من إجراءات لتنفيذ الالتزامات المقررة ضمن السوق العربية المشتركة؟! ولهذا يبرر التقرير - عدم وجود أية معلومات عن درجة ومدى التزام دول المجلس بقرار السوق بعدم وصول بيانات عن موقف التنفيذ القطرى من الدول إلى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وقبل الختام فإننا نتمنى أن تتحول أحلام مجلس الوحدة الاقتصادية إلى حقائق على أرض الواقع!.

تقرير:

كوكب محسن



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٧ / ٧ / ١٩٩٧

المؤتمر السابع للمستثمرين العرب فى لبنان يناقش أثار المتغيرات الاقتصادية على الاستثمارات فى الوطن العربى

تقرر عقد المؤمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب من ١٨ إلى ٢٠ أكتوبر القادم بمدينة بيروت تحت رعاية إلياس الهراوى رئيس جمهورية لبنان. وصرح محمد عبد الفتاح المصرى سكرتير عام اتحاد الغرف التجارية لـ عبد الله عبد الجيد بأن المؤتمر سيعقد هذا العام فى ظل التوجهات العربية لاقامة السوق العربية المشتركة، بحضور ضيف شرف المؤتمر رئيس مجلس وزراء سوريا ورئيس البنك الدولى كمتحدث رئيسى فى المؤتمر.

قال أن الوفد المصرى المقرر مشاركته هذا العام، سيتم تنظيمه وبشكل مختلف عن المؤتمرات السابقة حتى يكون معبرا عن المظهر ا. ضارى لرجال الأعمال المصريين وإعداد كتيب فخم يتضمن صورا للوفد المس ر ونش أفراده كما سيتم تنظيم عملية الاتصال فيما بين أعضائه. ويعقد المؤتمر هذا العام ب سيق بين جامعة الدول العربية واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتحاد الغرف التجارية والصناعية بلبنان.

وسوف يتضمن المؤتمر لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال ويتم من الآن تلقى المشروعات التى يرغب أصحابها فى الترويج لها أثناء انعقاد المؤتمر. يناقش المؤتمر خلال جلساته العامة الخمس الاستثمار فى كل من مصر ولبنان والسعودية والجزائر وتونس وأثار المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار فى البلاد العربية، ومنطقة التجارة الحرة العربية وأثارها المتوقعة على الاستثمار فى الدول العربية ثم يتم عقد حلقات فنية متخصصة تشمل البنوك العربية الكبرى والاستثمار فى شركات الملاحة العربية والصناعات المتعلقة بالطفولة ووسائل وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٧

ندوة عن السوق لعربية المشتركة

□ كتب - **عمرو محمد:**

تبدأ اليوم فى القاهرة اعمال ندوة اقتصادية بعنوان «نحو سوق عربية مشتركة» وتنظمها شبكة «صوت العرب» بمناسبة الاحتفال بمرور 44 عاما على انشائها.

يفتتح الندوة المهندس عبدالرحمن حافظ رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون نائبا عن صفوت الشريف وزير الاعلام وتناقش فكرة انشاء السوق العربية المشتركة كتجمع اقتصادى عربى فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ودور السوق فى رأب الصدع والخلافات العربية - العربية وتحقيق المصالحة الشاملة.

وتتناول الندوة الجهود المصرية فى تأسيس السوق باعتبار ان مصر هى رئيسة القمة العربية الحالية.

ومن المنتظر ان يشهد الندوة د.عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة العربية وعدد كبير من خبراء الاقتصاد فى مصر والعالم العربى.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٧

السوق العربية المشتركة.. الواقع والآفاق

اشار الرئيس محمد حسنى مبارك الى ان السوق العربية المشتركة هى البداية الحقيقية للوحدة العربية ، وهى الطريق والمخرج الوحيد للأمة العربية لتنمية اقتصادها من هذا المنطلق فإننا نود الاشارة الى اهم الاسس الفلسفية وراء فكرة السوق العربية المشتركة:

د. محمد بهاء الدين الغمرى

مدير مركز البحوث البرلمانية
مجلس الشعب

- تأكيد حرية انتقال الاشخاص ورءوس الاموال.
- تحقيق حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والعربية
- تقنين حرية العمل والاستخدام والاقامة وممارسة النشاط الاقتصادى وحرية التملك
- تيسير شئون النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانى والمطارات بما يضمن تنشيطها وازدهارها.
- الشعور بالوحدة حتى تزداد الألفة ويتسنى تنشيط البحث الاقتصادى والمالى وفتح باب الابتكار والتدقيق فى جميع الميادين.
- تحرير الاقتصاد العربى من القيود الخارجية والتدخلات الاجنبية.
- إثبات قدرة العرب على إمتلاك ناصية إقتصادياتهم.
- إيجاد قوة إقتصادية عربية لموازنة ومواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة
- تحرير إمكانية انتقال رءوس الأموال والعمالة بين البلدان العربية
- تحقيق توسع فى منظومة السلع والخدمات محل التبادل بين الدول العربية مما يسهل تبادلها التجارى مع العالم الخارجى .
- حل مشاكل التمويل والتصريف التى تعانى منها المشروعات القطرية والاستفادة من مزايا الانتاج كبير الحجم
- الاهتمام بخلق سوق عربية لتبادل الأموال والتكنولوجيا الصناعية الحديثة، وهو من أهم مقومات التعاون الاقتصادى الاقليمى عموما وبين الدول العربية خصوصا.

وخلاصة الأمر، أن وجود سوق عربية مشتركة سوف يؤدى الى الاستغلال الأمثل للطاقة البشرية العربية واعادة توزيعها على الاراضى العربية وإيجاد فرص عمل جديدة وتوظيف الموارد الزراعية بما يؤدى الى استغلالها على أفضل وجه. كما أن وجود سوق عربية مشتركة يؤدى الى تقليل الاعتماد على الاسواق الخارجية فى تصريف موارد الوطن العربى من الموارد المعدنية وفتح مجال جديد امام رجال الاعمال العرب فى تصنيع الموارد المعدنية لتحقيق التنمية العربية ونغير بالأمه العربية من مرحلة الاستخراج الى مرحلة التاريخ .

كذلك، فإن وجود سوق عربية مشتركة هو وسيلة للمحافظة على الاحتياطى العربى من النفط وتطوير وسائل انتاج النفط الخام وتوجيه من يخدم الأمة العربية يؤدى الى الاستفادة من القيمة المضافه التى تحققها العمليات الانتاجية اللاحقة على استخدام النفط الخام والتى توفر امكانية بناء المئات من المنشآت الصناعية باتجاه توسيع الطاقة الاستثمارية والاستخدام وتحسين الدخل الحقيقى وتسويق التنمية لصالح الاقطار العربية. وفى ضوء ذلك يتضح أهمية:

مشاركة أكبر عدد من الاقطار العربية فى اقامة المشروع العربى المشترك

الاخذ بمبدأ المشاركة فى عناصر الانتاج الاخرى الى جانب رأس المال مثل الكوادر المؤهلة والقوى العاملة الفنية والمستلزمات وتسهيلات فتح الاسواق.

قيام مؤسسات التمويل القطرية والعربية المعنية بإعطاء الأولوية فى عملياتها التمويلية الى المشروعات العربية المشتركة.

انشاء مؤسسة عربية مشتركة للمعاهد لاقامة معاهد ومراكز التدريب والتأهيل فى أرجاء الوطن العربى بغرض مواجهة متطلبات هذه المشروعات من الكوادر الفنية والادارية الاهتمام بوضع قوانين الخدمة التى تضمن مستقبل العاملين

تحفيز القطاع الخاص للمساهمة فى المشروعات العربية المشتركة بغرض منع تسرب الاموال العربية نحو المصارف الأجنبية وتجميع المدخرات العربية لمصلحة تطوير العملية الانتاجية العربية المشتركة وتعزيز الترابط بين المواطنين فى الاقطار العربية وتيسير انشاء السوق المالية العربية.

معالجة ظاهرة تعدد صيغ المشروعات العربية المشتركة، من حيث اختلاف أوضاعها القانونية، ومن هنا يجدر البحث عن صيغ ملائمة لتسجيل هذه المشروعات

التعاون والتنسيق بين المؤسسات العربية لإصدار دليل موحد للاستثمار العربى يتضمن اعداد وتوحيد المشروعات العربية المشتركة وقد بدأت هذه المحاولات حوالى منتصف السبعينات فى اطار اكثرمن مؤسسة عربية إلا أن هذه المحاولات لم تأت بكل ثمارها المرجوة.



المصدر : المســــــاء

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٧

السوق العربية ضرورة قومية

تلقى دعوة مصر ومبادرتها بإقامة السوق العربية المشتركة تأييداً عربياً غير محدود ، وآخر المواقف المؤيدة ما جاء على لسان

د . عبدالسلام المجالى رئيس وزراء الأردن . ودعوة مصر لاقامة هذا السوق تنسجم تماماً مع المصالح العربية وتهدف فى المقام الأول حماية

الاقتصاد العربى ودعمه فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية مثل الاتحاد الاوروبى ، النافتا ، الجات وغيرها .

إن القيادة السياسية المصرية تدرك جيداً أن قوة العرب اقتصاديا وعسكريا فى اتحادهم وايجاد

كيان واحد .. يجتمعون داخله ، ولا ينبغى فى الوقت الحالى العمل منفردين مهما كانت قوة أى دولة .

ولهذا فان اقامة هذا السوق ضرورة قومية تفرضها المعطيات الحالية وهى أولاً وأخيراً لصالح المواطن العربى وتأمين يومه وغده وإيجاد حياة أفضل .

وتجدر الاشارة إلى أن فكرة إقالة هذا السوق طرحت أوائل الستينيات غيــر أن الخلافــات والانقسامات العربية طرحتها جانباً ، لكن هناك حاجة ملحة حاليا لاقامتها فلسنا أقل من دول أوروبا التى أقامت كيانا اقتصاديا واحداً ، أن

هناك عوامل شتى تجمع العالم العربى منها وحدة اللغة ، الديــن ، العــادات التقاليــد ، الارث الاجتماعى بجانب وجود الموارد الطبيعية وهى

فرصة غير مسبوقة نحو التوحد فى كيان اقتصادى قوى يستطيع فرض سيطرته وهيمنته على غيره من الكيانات الاجنبية .

عربى أصيل



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ / ٧ / ١٩٩٧

السوق العربية المشتركة هل تخرج من دائرة المستحيل؟ ٣

وزير التجارة والتموين لـ«الأهرام»:

«نعم» التجارة العربية محدودة للغاية .. والتكامل يتحقق بشروط!

■ تساؤلات أمام الوزير:

■ المعارض العربية أصبحت منافذ لبيع الأحذية والملابس!

■ **المكاتب التجارية عاجزة عن الترويج للصادرات والاستثمارات!**

■ مشاكل التعبئة والتغليف تضعف قدرة منتجاتنا الزراعية على المنافسة!

د. جويلى يرد:

■ المعارض تفتح الأسواق العربية والبيع مقصور على الحرفيين الصغار

■ محاسبة المكاتب المقصرة فى تحقيق أهدافها

■ التغلب على مشكلة التغليف يبدأ بتطوير التسويق فى الداخل

تواصل صفحة «اقتصاديات عربية» طرح قضية السوق العربية المشتركة وتستضيف اليوم د. أحمد جويلى وزير التجارة والتموين الذى يتحدث عن كيفية تنشيط التجارة العربية البينية المحدودة وحدد الوزير جويلى دور مصر فى إنشاء السوق العربية المشتركة والجهود التى تبذلها

بالتنسيق مع البلدان العربية الأخرى فى إحياء السوق وإخراجها من الدفاتر إلى حيز الواقع والتنفيذ، وأكد فى حواره مع «الأهرام» ضرورة التكامل الاقتصادى العربى فى وقت لا يسمح فيه النظام التجارى الدولى الجديد بأحادية أو حتى ثنائية التعاون لأن اتفاقية منظمة التجارة

الدولية أعطت مزايا خاصة للتكتلات الاقتصادية تستطيع أن تتعامل بها مع العالم وهو ما يفسر بروز ظاهرة التكتل على المستوى الاقليمى الدولى، وفى الاتجاه نفسه يتحدث الخبراء الاقتصاديون عن دور رجال الأعمال فى إقامة تكتل اقتصادى عربى موحد.

إذا كان التفكير فى إحياء مشروع إقامة السوق العربية المشتركة يفرض نفسه هذه الأيام كضرورة ملحة لزيادة قدرة الاقتصاد العربى على مواجهة التكتلات العالمية، فإن الأمر يستلزم اتخاذ خطوات جادة لزيادة حجم التجارة البينية العربية والتى تتدنى نسبتها بشكل ملحوظ بالمقارنة بالتجارة العربية مع دول العالم الخارجى.

وحينما تتقدم مصر المبادرة لإحياء هذا الحلم، فإنها مطالبة أكثر من أى وقت مضى لإيجاد مكان ملائم للسلعة المصرية فى كل الأسواق العربية.

«صفحة الاقتصاديات العربية» تلتقى مع الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين للكشف عن رؤية مصر لفلسفة إقامة تلك السوق والمراحل التى يمكن أن يتحقق بها هذا الحلم، ولم يكن هناك مفر من إثارة التساؤلات حول العديد من المعوقات التى تعوق إنسياب بضائعنا المصرية للأسواق العربية، وقد كان الوزير أكثر من صريح فى الرد عليها بلغة المصالح والمكاسب وليس بلغة الشعارات.

فى البداية يشير الدكتور جويلى إلى أن عودة التفكير فى إقامة السوق العربية المشتركة قد جاء من خلال مؤتمر القمة الذى عقد فى مصر برئاسة الرئيس حسنى مبارك، وهذا التفكير جاء عن قناعة مصرية كاملة بأن المستقبل لهذه المنطقة يكمن فى تنمية التجارة البينية فيما بينها.

ويصل حجم التجارة البينية للدول العربية حاليا إلى ٢٤ مليار دولار وهى نسبة محدودة لا تزيد على ٨,٥٪ من حجم التجارة الكلية للوطن العربى، والتى تصل إلى ٢٦٨ مليار دولار ولنا أن نتخيل مثلا لو أمكن زيادة حجم التجارة الحالى ٢ مرات أى يصبح ٢٥٪ من حجم التجارة الخارجية العربية وما يمكن أن يملكه ذلك من تطور فى الصادرات العربية وفى النهوض بالمنتجات التى يتم تداولها بين هذه الدول العربية، ونحن لا نستطيع أن نفصل دور مصر فى أى تجمع اقتصادى بهذه المنطقة، حيث ينظر إلى مصر على أنها قلب وركيزة أى تجمع وهذا القلب يحرص على ربط شرايين المنطقة ككل، حيث تركز مصر على العمل فى العديد من المحاور فى وقت واحد لربط هذه الشرايين.

أرفض سياسة القفز

ولكن هل يمكن أن نحدد فترة زمنية من الآن لإقامة السوق العربية المشتركة؟



التاريخ : ٩ / ٧ / ١٩٩٧

يجيب الدكتور أحمد جويلى أننا جميعا نتفق على أهمية إقامة هذا الكيان الاقتصادى المهم فى هذه الفترة الحرجة، ولكن هذا يجب ألا ينسينا أننا نتعامل مع حوالى ٢٢ دولة عربية لها أنظمتها وقوانينها ولا نتعامل مع وطن عربي موحد لذا فإننا يجب أن نتعامل مع الأمر من هذا المنطلق وأن نضع فى اعتبارنا أن إقامة مثل هذه المؤسسة المشتركة تستلزم المرور بعدة مراحل متتالية ويشترط لنجاحها شروط عديدة، وفي مقدمة هذه الشروط توافر الرغبة للانضواء تحت مظلة هذه السوق والالتزام بما تمليه علينا من شروط لأن الشراكة ارتضاء كامل من الأطراف الموقعة عليها للتعامل فيما بينها فى إطار ما اتفق عليه من قواعد والتزامات وهذا يعنى أنه لو رغبنا فى عمل سوق أو شيء مشابه لذلك لابد أن أقبل وجود سلطة مشتركة يكون لها قرار يسرى على جميع المشاركين فيها بما يحقق المنفعة والمصلحة المشتركة، ولكي يتضح ذلك نذكر مثلا بريطانيا لا تستطيع أن تغير سعر الصرف لعملتها دون الرجوع لسلطة الاتحاد الأوروبي، وقد وصل الأمر في فرنسا لاضطرار الرئيس شيراك لاتخاذ إجراءات تقشفية تمشيا مع سياسة السوق رغم أن هذه الإجراءات قد سببت له مشاكل سياسية عديدة على المستوى الداخلى، ولهذا فإنني - والكلام للدكتور جويلى - أؤيد سياسة التدرج خطوة بخطوة وأرفض سياسة القفز فيما يتعلق بإنشاء مثل هذه الاتحادات أو المؤسسات التى تعنى وجود سلطة مشتركة يتعين على الجميع قبول قراراتها.

ويستطرد وزير التجارة والتموين قائلا: إنه لابد أن يصاحب ذلك التدرج إقامة بنية أساسية قوية لأن تبادل المنافع يعني الانتقال عبر واسطة أو مجموعة من الوسائط ومن الممكن أن تكون هذه الوساطة عبارة عن خطوط ملاحية وطيران وتليفونات وموانيء وطرق وغيره، كما يجب أن تكون هناك سلع قابلة للتداول كشرط لقيام تجارة وهذا يستلزم الحرص على زيادة معدلات التنمية فى كل قطر عربي.

ومن أجل الوصول إلى قمة التكامل يجب البدء بزيادة التجارة بين طرفين أو أكثر وهنا فإن لغة المصالح هى التى تفرض نفسها بالدرجة الأولى وليست الاعتبارات السياسية، حيث تتشابك المصالح وتزداد التطلعات لتحقيق المزيد من المنافع والمكاسب وتتغلب هذه المنافع على أى معوقات سياسية، وفى أثناء ذلك سيمكن التغلب على مشاكل انتقال العمالة من بلد إلى بلد، ودعم خطوط الاتصالات لمواجهة الحركة المتزايدة الناشئة عن زيادة التبادل التجارى وتصبح الفرصة متاحة لانضمام المزيد من الأطراف ومع هذا التطور يصبح فى الإمكان تحقيق التجانس بين النظم الجمركية للدول والمواصفات القياسية للسلع فلا اخفض الجمرك لسلعة ما ثم أضع مواصفة تمنع دخولها وهنا تصبح الأطراف المشاركة على قناعة. ومن خلال ما تحقق لها من مكاسب ومنافع بالرغبة فى التحرير الكامل لتجارتها المتبادلة فى فترة أقل ولتكن ٧ أو ٥ سنوات بدلا من ١٠ سنوات مثلا وهى الفترة المطلوبة للجات أو بدلا من ١٢ عاما وهى الفترة المحددة مع دول الشراكة الأوروبية ومن الممكن أن يفتح بالكامل بعد مرور سنة واحدة لكى نتفق على التدابير التى يمكن اتخاذها إزاء الغير.

الاتحاد الجمركي

وفى هذه الحالة تكون الأطراف كلها مهيأة للدخول فى الخطوة التالية، وهى توحيد النظم الجمركية أى الاتحاد الجمركي، وهذا يستوجب تنسيق السياسات بين الشركاء بأن تقول له أنت تزرع كذا وأنا أزرع كذا حسب الميزة النسبية لكل بلد من البلاد المشاركة فى هذا الاتحاد أو أن نتفق على تكامل الصناعات الموجودة فى هذه البلاد وبدلا من أن تكون مثلا وزارة للزراعة هنا ووزارة أخرى للزراعة هناك فيمكن الاتفاق على وحدة تنسيق أعلى بين الوزارتين وهذا هو مفهوم السوق المشتركة أن نصل إلى هياكل تقوم بتشغيل كل هذه الأجهزة وهنا تصبح الحاجة ماسة لتسهيل التحويلات النقدية والتمويل وغيره وتنشأ البنوك وأجهزة الخدمات وهو ما يصل بنا إلى التكامل الاقتصادى الكامل، وبدون المرور بهذه المراحل المتتالية فلن ننجح فى تحقيق هذا الهدف الغالى.

وهذا يعني - كما يقول الدكتور جويلى - أن الكلام عن الميزات النسبية لكل قطر لا يأتى فى هذه المرحلة وانما يأتى فى إطار التكامل الاقتصادى الكامل، وهي أخر مرحلة وتكون بتخصيص الموارد فى إطار خريطة واحدة، ولكن واقعنا يقول إنه لا توجد حتى الآن خريطة واحدة، بل ٢٢ دولة تشكل تجمعا وطنيا، وليس وطنا عربيا مما يستلزم منا الإسراع بالخطى لتحقيق هذا الهدف.

المنهج المصرى

ويصبح السؤال حول دور مصر فى الاسراع بإنشاء هذه السوق وزيادة معدلات التجارة البينية مع الدول العربية.

يرد الدكتور أحمد جويلى أن المنهج المصرى الذى تتبعه حكومتنا يركز على التدرج، وذلك بتشجيع اتفاقيات التبادل الحر بين مصر وبين الدول العربية وخاصة الدول التى اثبتت تجربة التعامل معها بأن هناك فوائد عديدة للتعامل معها بالنسبة للطرفين، وقد سبق أن انشأنا منطقة التجارة الحرة بيننا وبين المغرب، وسوف يتم الانتهاء من هذه الدراسة والعرض على اللجنة المشتركة بين البلدين فى نهاية ١٩٩٧ كما أننا قد قطعنا شوطا أكثر تقدما مع تونس وتنتهى أيضا دراسة منطقة التجارة الحرة معها فى نهاية عام ١٩٩٧ كما اقتربت خطواتنا مع الكويت أيضا من نهايتها، ويتم تكثيف مباحثاتنا مع سوريا خلال الصيف الحالى من اجل نفس الغرض، وحينما نشترك مع تونس التى زادت تجارتنا معها فعلا وحينما نشترك مع المغرب التى يربطها بتونس مباحثات لإقامة منطقة حرة، فإننا نصبح فى هذه الحالة ٣ أطراف بدلا من اثنين، كما أن الأردن يرغب فى الدخول معنا وترغب تونس في التعامل مع الأردن وهكذا.

وهنا نقول للدكتور جويلي إن مضاعفة معدلات التجارة البينية بين مصر والدول العربية قد أصبح ضرورة ملحة فى هذه الظروف فما الذى تقوم به الأجهزة المصرية لفتح المزيد من الأبواب لانطلاق السلع المصرية إلى الأسواق العربية ومنافسة السلع الواردة من أسواق العالم لهذه الدول.

يرد الوزير قائلا: إن معدلات التجارة البينية بين مصر والدول العربية سارت بصورة طيبة خلال السنوات الأخيرة، وهى تمثل ١٤٪ من تجارتنا الخارجية وعلى ضوء الاتفاقيات الجديدة التى تحدثنا عنها هذه المعدلات ، وهناك شركات ستتضاعف لتسويق منتجاتنا تم إنشاؤها مؤخرا منها شركة مصرية - سعودية لتسويق المنتجات المتبادلة بين البلدين وشركة أخرى قطاع خاص مصرى - عماني.

دكاكين للبيع داخل المعارض العربية

وبالرغم من اهمية الاشتراك فى المعارض العربية لترويج منتجاتنا المصرية إلا اننا صارحنا الوزير بأن كثيرا من هذه المعارض قد خرجت عن اهدافها، وأصبحت تضم دكاكين تبيع منتجات العارضين مثل الأحذية والحقائب ولعب الأطفال والبسكويت وغيرها أثناء فترة العرض وانصرفت عن غرضها الأساسى وهو إبرام الصفقات وايجاد وكلاء دائمين للمنتجات المصرية بالخارج.

وهنا يرد د. جويلى قائلا: إن مصر فى مقدمة الدول التى تحرص على المشاركة فى المعارض العربية وهى ليست مقصورة على البيع وقت العرض، ولكنها تقوم بالغرضين معا، حيث يكون البيع للقطاع الخاص المصرى الصغير مثل منتجات خان الخليلى والأحذية وأيضا إبرام التعاقدات وعلى سبيل المثال، فإن معرض جدة الذى يقام فى ديسمبر من كل عام يضم قسمين أحدهما للشركات الكبيرة مثل شركات

فتح أسواق جديدة مع تونس والمغرب والأردن واليمن وسوريا



الثلاجات السيراميك والأثاث وغيره والقسم الثانى للقطاع الحرفى الصغير مثل الأحذية والملابس من الذين يرغبون فى بيع معروضاتهم.

كما أننا نشجع المؤسسات والقطاع الخاص على إقامة المعارض مثل المعارض الناجحة لجريدة الأهرام فى الدمام والمدينة المنورة والبحرين وغيرها يضاف إلى تلك اهتمامنا بإقامة المعارض فى الأسواق الواعدة مثل المعرض الكبير الذى يقام فى اليمن فى ٢٨ يوليو القادم، وهو أول معرض مصرى بهذا الحجم فى اليمن، حيث تشارك فيه نحو ١٥٠ شركة مصرية، وهناك غرفة تجارية مصرية يمنية تم تشكيلها، كما سيواكب هذا المعرض اجتماع اللجنة التجارية المصرية - اليمنية المشتركة، والتى ستعقد برئاسة وزيرى التجارة بالبلدين ويواكب المعرض أيضا نشاط ثقافى وإعلامى وسياحى، ويقام معرض آخر فى دمشق آخر أغسطس ومعرض جدة فى نهاية العام.

وهل توجد ضمانات تقدمها وزارة التجارة لحماية المتعاقدين من خلال المعارض العقارية التى انتشرت مؤخرا وتقام داخل وخارج مصر؟

يرد الوزير قائلا: إن هذه المعارض تدخل ضمن اختصاص هيئة المعارض، وقد بعثنا لوزير الإسكان ما يفيد بأن الوزارة لا تنظم مثل هذه المعارض لأن وزارة الإسكان هى الأقدر على معرفة هذه الشركات وتحديد الشركات الجادة وغير الجادة فيها والتأكد من إجراءات سلامة التخصيص التى تقوم بها هذه الشركات.

أين مكاتب التمثيل التجارى؟

وبكل صدر رحب استمع وزير التجارة والتموين لما أثرناه من تساؤل حول دور مكاتب التمثيل التجارى المصرى فى الدول العربية ولماذا لا تقوم بالترويج للسلع المصرية والاستثمار فى مصر بشكل فعال وهل يرجع ذلك لقلة هذه المكاتب أم ضعف قدراتها؟

ويرد الدكتور جويلى قائلا: إن هذا الوضع كان سائدا فى الماضى، ولكن الأمور تغيرت بشكل جذرى منذ توليت موقعى فى يناير ١٩٩٦ وهى الفترة التى أصبح التمثيل التجارى فيها تابعا لهذه الوزارة، واليوم أصبح المكتب التجارى مسئولا عن ترويج صادراتنا والترويج للاستثمارات فى مصر وأصبح مطالبا أيضا بإمدادى بمعلومات عما يحدث فى الأسواق هناك، ويتم تقويم المسئول التجارى من خلال ما يحققه من نجاح فى هذا المجال وستتم محاسبة أى مكتب تجارى مصرى بالخارج فى حالة عدم الوفاء بهذه الالتزامات ولذلك فإن رئيس الوزراء مثلا قد وافق فورا على فتح مكتب لنا فى اليمن على ضوء ما توافر من معلومات عن أهمية هذه السوق الواعدة. فأنا لا أفتح مكاتب فى أى مكان، ولكن فى المواقع التى نحتاج إليها فقط، كما أن تدعيم أى مكاتب يتم من خلال دراسات التسويق داخل هذه المواقع المختلفة.

وحول الشكوى من صعوبة شحن المنتجات المصرية على خطوط ملاحية والارتفاع النسبى لأسعار الشحن قال وزير التجارة: إن الشحن البحرى مشكلة تنال قدرا كبيرا من اهتمام وزارة النقل حاليا، حيث سيتم إن شاء الله مد خطوط ملاحية منتظمة بيننا وبين موانىء شمال وشرق وغرب افريقيا، وكذلك إلى موانىء البحر الأحمر ويجب أن ندرك أن التصدير ليس مسئولية وزارة التجارة وحدها وإنما مسئولية الجميع بمعنى أن التصدير ليس مهمتى أنا وحدى، ولكنه فى البداية مهمة القطاع الخاص لأنه هو الذى يكسب ويخسر وتقوم الحكومة بتسهيل مهمته من خلال جميع وزاراتها.

سوء التعبئة والتغليف

وفى النهاية سألنا الوزير كيف نجوب العالم بحثا عن مكان للسلعة المصرية فى الأسواق الخارجية، بينما تصل هذه السلعة فى حالة يرثى لها من ناحية التغليف والتعبئة خاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية كالخضر والفاكهة بالمقارنة بالمنتجات الواردة من الأسواق العالمية الأخرى الأمر الذى قد ينتهى بالسلعة إلى التلف يرد الوزير بكل ما عهدناه فيه من صراحة قائلا: فعلا هذه مشكلة حقيقية وحلها يستلزم العمل فى الداخل على تطوير عملية التعبئة والفرز والنقل والتغليف والبدء من هنا فى مصر بتطوير تسويق المنتجات الزراعية فى الداخل وإعدادها والاهتمام بمحطات التعبئة والنقل ووحدات البرادات وثلاجات التخزين وغيرها.

وهنا تركنا الوزير ليحزم حقائبه ويجمع ملفاته استعدادا لجولة مكوكية أخرى إلى أمريكا وأوروبا يحمل فيها هموم السلعة المصرية ليجد لها المكانة المرموقة فى أسواق العالم.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ / ٧ / ١٩٩٧

إذاعة صوت العرب تنظم ندوة حول «السوق العربية المشتركة»

التأكيد على أهمية المشروعات المشتركة والاتحاد الجمركى

كتب ـ ياسر مهران:

أكدت الندوة التى نظمتها إذاعة صوت العرب أمس ضرورة الاهتمام بالمشروعات المشتركة وان يسبق السوق المشتركة اتحاد جمركي.

واقيمت الندوة تحت عنوان «نحو سوق عربية مشتركة» بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد صوت العرب الرابع والأربعين.

وقال الدكتور على الدين هلال فى الجلسة الافتتاحية ان العقود الماضية شهدت اتفاقا للتكامل الاقتصادى بين العديد من الدول العربية ومنها مصر وليبيا علي سبيل المثال، ومن حق المواطن العربى أن يعرف لماذا اخفقت كل هذه التجارب؟ وكيف يضمن أن ما حدث فى الماضى لن يحدث فى المستقبل بشأن تكامل الدول العربية اقتصاديا.

وأوضح أن اختلاف النظم الاقتصادية العربية إلى جانب تشابه الهياكل الانتاجية بجعل المصادر العربية فى حالة تنافس وليس تكامل ، بالاضافة إلى أن هناك اسبابا سياسية وقفت حائلا بشان التكامل الاقتصادى العربى، وقال أن الطموحات كبيرة ولكنها لا تتسم مع الواقع وطالب بضرورة التدرج والواقعية وعدم الاعتماد على مدخل واحد للتكامل وتوفر الإدارة السياسية ومشاركة جميع الاطراف العربية لانجاح السوق المشتركة.

ومن جانبه قال الدكتور حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية ان فكرة السوق العربية حظيت باهتمام الجامعة العربية منذ قيامها عام ١٩٤٥، وقال : أن تصورنا لاخراج دعوة الرئيس مبارك لحيز التنفيذ هو الاستمرار فى العمل من أجل تطبيق البروتوكول وان تختصر مراحل التنفيذ.

وأشار الدكتور عيسى درويش سفير سوريا فى مصر إلي أن الواقع العربى له مشاكله المتمثلة فى التجزئة وغياب الإدارة السياسية ، وطالب بان يقف العرب وقفة واحدة وبالتخلى عن النظرة القريبة للمصلحة الذاتية، وقال: إن واقعنا العربى يشهد أمية، تصل نسبتها إلى ٥٠٪ بين الرجال ، بينما تزيد عن ٧٠٪ لدى النساء.

وقال عبدالرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية أن مدخل التجارة وحده غير كاف،وانه ينبغى ان يكون هناك مشروعات مشتركة، كما طالب بضرورة أن يسبق السوق العربية المشتركة اتحاد جمركى، وان يتم تخفيض تكاليف النقل فى الدول العربية، وخصوصا على مدخلات الصناعة بشكل محدد.



وقد شارك فى الندوة عبدالرحمن حافظ رئيس مجلس الأمناء باتحاد الاذاعة والتليفزيون، وحمدى الكنيسى رئيس الإذاعة ،والسفير ايهاب مقبل الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية، وعصام رفعت رئيس تحرير الاهرام الاقتصادى ، بالاضافة إلى عدد كبير من الشخصيات السياسية والاقتصادية.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ / ٦ / ١٩٩٧

رسالة من مبارك إلى بن على ينقلها موسى اليوم

مصر وتونس تؤكدان أهمية قيام السوق العربية المشتركة

لجنة التنسيق بين البلدين تبحث وسائل دعم العلاقات الثنائية

تونس - من مجدى الحسيني: يستقبل الرئيس التونسى زين العابدين بن على صباح اليوم السيد عمرو موسى وزير الخارجية، الذى ينقل إليه رسالة من الرئيس حسنى مبارك فى نطاق التشاور المستمر بين مصر وتونس حول القضايا العربية والإقليمية والدولية.

وقد اجتمع وزير الخارجية مع نظيره التونسى السيد عبد الرحيم الزوارى، قبيل بدء اجتماعات لجنة التنسيق السياسى والمتابعة المصرية - التونسية برئاستهما.

وبعد الاجتماع ، أعلن الوزيران أن دعم علاقات التعاون بين مصر وتونس، و أى دولتين عربيتين، يوفر الظروف المواتية لقيام السوق العربية المشتركة. وقال موسى إنه بحث مع نظيره التونسى الوضع فى المنطقة وتطورات عملية السلام، والعلاقات الثنائية، والتنسيق فى مجال الإعداد لاجتماع وزراء خارجية دول البحر المتوسط الذى يبدأ غدا فى الجزائر. وأضاف أن الحركة على مستوى اللجان الثنائية بين الدول العربية تؤكد الوعى المتزايد بأهمية تعزيز المصالح المشتركة لتحقيق فرص الاستثمار، وإقامة المناطق التجارية الحرة.

ومن جانبه، أشاد الزوارى بالعلاقات الطيبة بين مصر وتونس، مشيرا إلى العلاقات الوثيقة الأخوية التى تربط بين الشعبين والرئيسين حسنى مبارك وزين العابدين بن على. وقال إن لجنة المتابعة سوف تواصل النظر فيما تم إنجازه، ومتابعة ماتحقق من القرارات التى اتخذتها اللجنة العليا المصرية - التونسية التى عقدت برئاسة رئيسى مجلسى الوزراء فى البلدين فى مارس الماضى. وقال إن علاقات البلدين نموذج يحتذى به .

وأكد تأييد تونس لمبادرة الرئيس مبارك بإقامة السوق العربية المشتركة. وقال إنه يجب الإسراع بإقامة هذا المشروع القومى الكبير.

وكان السيد عمرو موسى قد اجتمع أمس مع السيد الحبيب بولعراس رئيس البرلمان التونسى، ثم تفقد المنطقة الصناعية فى ولاية «نابل» . كما اجتمع مع السيد فاروق أبو اللطف رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية.



المصدر : الحيـــــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٧/١٩٩٧

نحو تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

□ الكويت - «الحياة»:

■ تزايد الحديث هذا العام عن منطقة التجارة الحرة العربية. والحق ان جهود تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية بدات منذ وقت مبكر يعود الى بدء قيام جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، التي كان من اغراضها تعاون الدول المشتركة فيها في الشؤون الاقتصادية والمالية.

كما نصت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٥٠ على ان تتعاون الدول المتعاقدة على تسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية. ولعل الدول العربية ادركت في حينه ان اي تحالف دفاعي لن يصمد اذا لم يسنده تعاون اقتصادي في ما بينها. ولهذا انشىء المجلس الاقتصادي ليتولى مسؤولية تطبيق الشق الاقتصادي من تلك المعاهدة.

ولاحظت افتتاحية للنشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ان اتفاقات عدة للتعاون الاقتصادي ابرمت بين الدول العربية خلال نصف القرن الماضي، ومن ابرزها «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية»، التي اقرت عام ١٩٨١ بهدف تسهيل حركة المبادلات التجارية بين الدول العربية بدءاً بتطوير القدرات الانتاجية لها وتطوير طاقاتها التصديرية، وهو ما لم تحظ به الاتفاقات السابقة. الا ان هذه الاتفاقية تعرضت هي الاخرى لعوائق وعقبات، من اهمها اختلاف الانظمة الاقتصادية السائدة بين الدول العربية آنذاك، وكون السلع والمنتجات التي تنتجها الدول العربية متشابهة ومتنافسة، فضلاً عن ندرتها ومحدوديتها.

ثم شهدت الاعوام القليلة الماضية بروز الاتجاه العالمي لتغليب الاعتبارات الاقتصادية في العلاقات الدولية، وإرساء أسس المنافسة، والسعي لزيادة المكاسب التي تتيحها التكتلات العملاقة التي اصبحت تلقي بظلالها على كافة مناطق العالم، في الوقت الذي تبذل فيه الجهود لتحرير الاقتصاد المحلي ورفع القيود عن التجارة الدولية.

من هنا، كما قالت الافتتاحية، كانت المبادرات الاخيرة لاعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، اكدها بقرار واضح مؤتمر القمة العربي الاخير الذي عقد في شهر حزيران (يونيو) ١٩٩٦، ويقضي القرار بقيام هذه المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٩٨.

تفاؤل

ومما يدعو للتفاؤل ان الفعاليات العربية المختلفة بدات تلعب دوراً اكثر فعالية في جهود تحرير التجارة بين الدول العربية. وبدا ذلك واضحاً في الندوة التي نظمتها جامعة الدول العربية، ومؤسسات عربية اخرى، في القاهرة خلال شهر ايار (مايو) الماضي، وشاركت فيها الامانة العامة للمنظمة، وممثلون عن القطاع الخاص، والحكومي، والمؤسسات المالية، والشركات العربية المشتركة، واتحادات القطاع الخاص، والغرف الوطنية والعربية والاجنبية المشتركة. وهدفت هذه الندوة المتخصصة الى بحث مجالات الاستثمارات العربية وتعزيزها، وتنمية المبادلات التجارية العربية البينية.

وعكست مناقشات الندوة الاهتمام بضرورة مواصلة الجهود العربية لاخراج السوق العربية المشتركة الى حيز الوجود، لا سيما بعد ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى، وقيام منظمة التجارة العالمية، فقيام هذه المنظمة من شانه تحرير التجارة بين الدول وحرمانها من اعطاء تفضيلات تجارية لدول اخرى في اعقاب التطبيق الكامل لاتفاقياتها، ما لم تسع هذه الدول - والدول العربية معنية بهذا - الى اعادة ترتيب اوضاعها واقرار العلاقات التفضيلية في ما بينها في وقت مبكر. وفي هذا الاطار يكون الاهتمام بالتعاون الاقتصادي العربي امراً منطقياً ويصبح قيام السوق العربية المشتركة ضرورة ملحة قبل ان يفوت الأوان.

ان الكثير من العقبات التي حالت دون قيام السوق العربية المشتركة حتى الآن، ربما يكون في طريقه الى الحل، خصوصاً بعد

تقلص شقة الاختلاف بين الانظمة الاقتصادية العربية، وتقبل مبدأ اقتصاد السوق وتبني آلياته في معظم الدول العربية، وتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي، وتقليص حجم القطاع العام لصالح القطاع الخاص، كذلك توافر قاعدة للمعلومات التجارية بين الدول العربية ضمن برنامج تمويل التجارة العربية، وتنامي قنوات التمويل التجارية، وتزايد فرص الاستثمار وضماناته من قبل المؤسسات العربية.

ورافقت هذه الجهود محاولات جادة لزيادة التعاون العربي في مجال الصناعة البترولية، التي تمثل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي في كثير من الدول العربية، فهذه الصناعة مؤهلة اكثر من غيرها لتلعب دوراً مؤثراً في زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية، اذ تزيد حصتها حالياً عن نصف التجارة العربية البينية، وتتوافر لدى دولنا خبرات متراكمة في مختلف مراحل الصناعة استطاعت تكوينها عبر اكثر من نصف قرن.

واتخذ التعاون في الصناعة البترولية اشكالاً عدة منها التبادل التجاري للنفط ومشتقاته، والغاز الطبيعي، وبرزت الحاجة لهذه المبادلات بصورة أكبر مع التقدم التقني الواسع في المراحل المختلفة من الصناعة البترولية. كما ان الميزة الكبرى التي يتمتع بها الغاز الطبيعي في استخداماته المحلية والاقليمية، تؤدي الى المزيد من التعاون لاستخدام اكبر نسبة منه في الدول العربية، فدول الخليج العربية تدرس مشروعاً مشتركاً للافادة من الغاز وتصدير كميات اكبر من النفط فضلاً عن ان التوسع في صادراته يتيح المجال لزيادة الفائدة للدول التي تمر بها انابيب الغاز، كما هي الحال في المغرب وتونس، اللذين يستفيدان من خط انابيب الغاز الجزائري المار عبر أراضيهما. وكذلك التعاون في اقامة البنى الاساسية للصناعة البترولية، مثل خطوط البترول التي يقدم خط انابيب سوميد مثالاً ناجحاً لها.

وتمثل المشاريع العربية المشتركة اساساً متيناً للتعاون العربي، ومن ابرزها الشركات المنبثقة عن المنظمة، والتي تغطي عملياتها مجالات واسعة مثل تمويل المشاريع البترولية، ونقل البترول، وإصلاح السفن والناقلات.

وانطلاقاً من ايماننا في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول باهمية العمل العربي المشترك الذي دفع بهذه المنظمة الى حيز الوجود، فإننا نعتقد بان الصعوبات والعقبات التي تواجهنا في هذا المجال، يمكن لها ان تتلاشى تدريجاً اذا توافرت الإرادة العربية الصادقة. ومما لا ريب فيه ان التاكيد على قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على اسس واقعية متدرجة تتفق مع المصالح الاقتصادية للاقطار العربية، سوف يحقق لها النجاح المنشود.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٧

قضايا مهمة بحثها وفد مجلس الشورى فى الكويت :

السوق العربية المشتركة

• العمالة المصرية فى الكويت

• أسرى الكويت فى العراق



نغمة واحدة تصاعدت في الكويت.. اثناء الزيارة البرلمانية لوفد مجلس الشورى لها..

«مصر التي وقفت معنا.. قبل واثناء وبعد العدوان العراقي الغاشم.. مبارك الذي اختار المبادىء وانحاز للحق.. الشعب المصري الذي فتح ذراعيه لابناء الكويت اثناء المحنة.. الحكومة والدبلوماسية المصرية.. رسمية وشعبية.. التي وقفت في المحافل الدولية بجانب الكويت.. تجعلنا نضع مصر وقائدها وشعبها وحكومتها ومؤسساتها الشعبية في عيوننا.. وفي قلوبنا .. وفي اعز مكان على خريطة علاقاتنا العربية.. والدولية: مكان الاخوة والصداقة الحميمة .

ترددت هذه النغمة في لقاء الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس مجلس الشورى والوفد الرفيع المرافق له بسمو أمير الكويت.. وفي لقائهم مع رئيس الحكومة بالانابة.. وفي اجتماعاتهم المتعددة برئيس مجلس الامة الكويتي احمد عبدالعزيز السعدون ونواب المجلس.. وبوزراء الاعلام والتجارة وبالمسئول عن الصندوق العربي للتنمية .. وفي كل اللقاءات التي شهدتها ارض الكويت الشقيقة اثناء زيارة وفد مجلس الشورى..

ومن جانبه.. رد الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس مجلس الشورى على هذه العواطف الجياشة.. بكلمات صادرة من القلب: مصر العربية لاتنسى ان الدماء الكويتية اختلطت بالدماء المصرية عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ واثناء حرب الاستنزاف وعام ١٩٧٣ عام النصر.. «كنتم معنا في محنتنا.. فكيف لانكون معكم في محنتكم؟ علاقاتنا بالكويت أزلية.. على مستوى القيادة العليا.. وعلى مستوى الحكومة.. وعلى المستوى الشعبي..»

وتتعدد الاجتماعات.. وتكثر اللقاءات والنغمة واحدة يعزفها شعبان ارتبطا دائما برباط متين. أساسه الشعبان وتباركه القيادتان والحكومتان.

حرارة اللقاءات هزمت حرارة الجو.. والقضايا التي طرحت بين وفد مجلس الشورى وبين نواب الكويت.. والوزراء الكويتيين .. والمسئولين.. قضايا تتعلق بالمستقبل..

● هذا نائب كويتي شاب.. يطالب مصر بأن تقود العالم العربي .. لدخول القرن الواحد والعشرين.. متسلحين جميعا. بأسلحة العصر: العلم والتكنولوجيا الحديثة.. والتنمية المخططة..

ويأتي الرد من جانب الدكتور مصطفى كمال حلمي: السوق العربية المشتركة .. عنصر اساسي في استعداد العرب لدخول القرن الواحد والعشرين.. وسط عالم لايعترف الا بالكيانات الكبيرة.. ومصر تدعو الى «المشاركة».. لا المعونات.. بمعنى أنها تدخل القرن الواحد والعشرين في مجال التنمية.. بمشروعين عملاقين هما مشروع توشكي جنوب الوادي ومشروع تعمير سيناء.. والكويت تسهم في المشروعين.. من خلال الصندوق الكويتي.. والصندوق العربي للتنمية . ومن خلال رجال الاعمال الكويتيين.. ويؤكد د. مصطفى كمال حلمي على مبدأ المشاركة.. ويضع تحتها أكثر من خط مشاركة في رأس المال.. في الوسائل التكنولوجية «ثم مشاركة في العائد الذي يعتبر مضمونا بكل الحسابات والمعايير».



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٧

العمالة المصرية

● القضية الثانية التى طرحت على موائد اللقاءات هى قضية العمالة المصرية فى الكويت.. والواقع ان الذى اثارها هو النائب مبارك الخرينج رئيس لجنة الصداقة المصرية الكويتية وقال كلاما خطيرا: هناك فئة قليلة منحرفة فى الكويت .. و معهم شركاء من مصر.. يحتالون على المصريين البسطاء .. ويرسمون امامهم صورة وردية للعمل فى الكويت.. ويضطر الواحد من هؤلاء المواطنين البسطاء ان يبيع مايمتلكه من طعام الدنيا.. ليدفع لهؤلاء الجشعين ماطلبوه منه.. لقاء سفره للكويت لاستلام عمل.. وهنا فى الكويت.. تصدمه الحقيقة المرة: لقد وقع فى ايدى نصابين .. باعوا له الوهم فلايوجد عمل له.. وتكون النتيجة الضياع والتشرد والسجن احيانا!

وطالب رئيس لجنة الصداقة المصرية الكويتية بضرورة اتفاق وزيرى العمل فى البلدين على تنظيم هذا الموضوع ووضع الضوابط حتى لانترك المواطنين نهبا للنصب والاحتيال عليهم.

ورد الدكتور رفعت السعيد عضو مجلس الشورى وامين عام حزب التجمع قائلا لاحظت اثناء وجودى هنا ان العمالة من آسيا اكبر عددا من العمالة المصرية فى المحال التجارية.. واستغربت ان يضطر المواطن الكويتى الى طلب مايريد شراءه باللغة الانجليزية من العمال الاسيويين.. مع ان الافضل له والاسهل ان يجد فى المحل التجارى واحدا يتكلم العربية.. لغته.»

وعاد النائب مبارك الخرينج يطالب بإنشاء مجموعة للصداقة المصرية الكويتية فى مجلس الشورى المصرى.. لتكون موازية لهذه اللجنة.. ورد د. مصطفى كمال حلمى باعلان انشاء هذه اللجنة فورا فى مجلس الشورى على ان يكون اسمها «لجنة الاخوة والصداقة المصرية الكويتية».

الأسرى الكويتيون

● القضية الساخنة التى تشغل بال كل بيت فى الكويت .. والتى سمعها الوفد البرلمانى المصرى فى كل لقاء حضره من القمة الى القاعدة: هى قضية الاسرى الكويتيين الذين يحتجزهم صدام حسين.. ويرفض تسليمهم .. ويتحايل على ذلك بكل الطرق.. بلا انسانية.. او منطق.. او رحمة..

صدام يقول: لايوجد اسرى كويتيون فى العراق.. والكويت تقول: انت كاذب.. وهذه ملفاتهم وصورهم.. وهؤلاء هم الشهود الاحياء على اختطافهم من الكويت ! ويعود صدام ليكذب : كانوا متهمين فى السجون « واطلقنا سراحهم » ثم فقدوا .. ولا نعرف لهم مكانا .. وتقول الكويت : هم موجودون عند صدام .. وجميع الادلة والاسانيد تؤكد ذلك .. «ولكنه يلعب بهذه الورقة»

بعد هزيمته المنكرة .. وطرده من ارض الكويت التى اغتصبها .. «بلا إنسانية » او مراعاة للجوار .. وطعنا فى العروبة .. وشرخا لوحدة الصف العربى . يتحدثون عن أسراهم بالدموع .. وتنساب من شفاههم قصة اكبر مأساة فى القرن العشرين : هؤلاء من بينهم أطفال وشيوخ ونساء .. ومنهم ٥ من المصريين .. ويروون قصة الابن الذى ولد قبل يومين من الغزو .. إنه



عبدالفتاح الديب

الان وبعد مرور ٧ سنوات .. اصبح فى المدرسة .. يتطلع إلى ابيه الذى لم يره .. ويحلم بيوم عودته .. ويقف ناظرا صوب أرض الظلم التى ابتلعت اباه .. وحرمته من حنانه ..

ويروون ايضا قصة الزوجة المصرية التي تعمل مدرسة فى الكويت .. والتى اختطفت زوجها مخالب صدام.. لتغيبه في المجهول.. صحيح ان الكويت ترعى الزوجة واولادها.. كما تفعل مع أهل كل الاسرى..

ولكنها لاتكف عن الدموع.. والتطلع بأمل للمستقبل.. لعودة الزوج الحبيب!

اكثر من ٦٠٠ اسير كويتى فى المجهول.. وكل كويتى يحفظ اسمائهم وصورهم.. بل ان لجنة الاسرى التى يراسها وزير الدفاع.. اعدت متحفا كبيرا.. وضعت فيه صورهم.. ووضعت معها صرخات الفنانين وانينهم. على شكل لوحات معبرة .. تملأ جدران المتحف.

ويأتى صوت الدكتور مصطفى كمال حلمى متأثرا: اية انسانية هذه؟. اية رحمة؟. اية عروبة وأى اسلام يمثله هذا الفعل الشيطانى؟!

ويقول : نحن مع المطالبة بعودة اسراكم.. انهم ايضا اسرانا.. اسرى الانسانية والعروبة..

هذه صورة مختصرة لما دار اثناء المباحثات بين وفد مجلس الشورى المصرى ونواب مجلس الامة الكويتى.. ويبقى سؤال:

- لماذا وجه مجلس الامة الكويتى الدعوة مرارا لمجلس الشورى المصرى. مع ان مجلس الامة الكويتى يقابله مجلس الشعب المصرى.. والكويت لا يأخذ بنظام المجلسين؟

والجواب على لسان رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الامة الكويتي ورئيس مجموعة الصداقة الكويتية المصرية بالمجلس:

مجلس الشورى هو اول هيئة عربية ادانت الغزو العراقى للكويت فى اليوم التالى مباشرة لحدوث الغزو.. فى الوقت الذى ترددت فيه هيئات كثيرة ودول عربية فى اعلان هذه الادانة.

وكانت هذه اشارة إلى البيان الذى اصدرته لجنة العلاقات الخارجية والعربية والأمن القومي بمجلس الشورى والذى صدر يوم ٤ اغسطس ١٩٩٠.. هذا البيان الذى وقف نائب بمجلس الأمة الكويتى يقرأ نصه بإدانة الغزو العراقى.. فى جلسة مجلس الامة الكويتى الذى شهدها وفد مجلس الشورى المصري فى زيارته للكويت.



في ندوة صوت العرب

نحو سوق عربية مشتركة


محمد مرعي بين الضيوف العرب

● لم يكن جديدا على إذاعة صوت العرب فى عيد ميلادها الرابع والأربعين أن تطرح للنقاش قضية السوق العربية وهى التى عودتنا على إذكاء مفاهيم الوحدة وإعلاء قيم العمل العربى المشترك

وإذا كانت أعمال هذه الندوة تجىء فى لحظة زمنية فارقة ، فإنها تتجاوز تحديد المفاهيم كى تنفتح على أفق من التساؤل النظرى كفيل - لو صدقت النوايا - بأن يبلور أول معالم التطبيق العملى للخروج بالاقتصاد العربى من مأزقه الراهن .

فى الندوة التى حضرها السفير مهاب مقبل ممثلا عن الأمين العام لجامعة الدول العربية ، والتى أدارها د. على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .. تحدث د. حسن ابراهيم - أمين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - حين استعرض تاريخ التفكير فى السوق بمرجعيتها المستمدة من ميثاق الجامعة واتفاقية الوحدة الاقتصادية التى صيغت منذ سنة ٥٧ وبدأ تنفيذها سنة ٦٤ بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا والعراق والأردن ، وكيف تفتق هذا المجلس عن ٢٢ اتحادا عربيا مع مئات الشركات الاقتصادية .. وفى الوقت الذى طالب فيه د.حسن بضرورة تشكيل لجنة تنسيق ومتابعة للسوق العربية يساهم فيها كل من مجلس الوحدة وباقى التكتلات العربية الاقتصادية طالب بأن يكون المجلس هو المرجعية الأساسية لهذه السوق مع استمرار بروتوكول التجارة الخارجية العربية لتحرير السلع

وتشجيع الاتفاقات الثنائية لاقامة مناطق تجارة حرة .

من زاوية أخرى تحدث عيسى درويش سفير سوريا بمصر عن فشل التوجه القطرى فى الاقتصاد العربى مثلما تحدث عن غياب فاعلية الهياكل القاصرة - على حد قوله - وفيها الجامعة العربية بجانب الخلافات العربية التى أصابت الاقتصاد فى مقتل حين أودت بالتبادل التجارى العربى وهبطت بمعدل النمو إلى ٢٪ والاستثمار إلى ١٪ ووصلت بنسبة المديونية إلى ١٤٠ مليار دولار ، وبخدمة الدين العربى إلى ١٠ مليارات !

وطالب عيسى درويش بزيادة دور الجماهير و المنظمات غير الحكومية قبل البد فى إعلان قيام السوق ، مع ضرورة وضع خطة لجذب استثمارات مئات المليارات العربية فى البنوك الأجنبية .

عبد الرحمن السحيبانى الأمين المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية طالب بضرورة أن يسبق السوق العربية قيام اتحاد جمركى عربى مع توحيد السوق الجمركية ، وعارض بشدة التقليل من عمل مجلس الوحدة الاقتصادية ضاربا لنجاحه بأمثلة عديدة منها ما أنجزته مجالس الوزراء العرب فى كافة الميادين الاجتماعية والاقتصادية.

- د. معتصم سليمان مدير إدارة الاستثمار بالأمانة العامة بجامعة الدول العربية تحدث من منظور تاريخى عن أسبقية العرب نظريا فى صياغة مشروع اتفاقية للتبادل التجارى وذلك سنة ٥٣ كمدخل للتكامل الاقتصادى الذى لم ينجح لدينا ونجح فى الخارج .

وذلك لأسباب تتعلق بنمط التنمية العربية من حيث إحلاله محل الواردات وإقامة الأسوار الجمركية .. الخ، هذا بجانب محدودية التبادل التجارى بين الدول العربية نفسها .. ذكر أن ٧٦٪ من صادرات تونس توجه للمجموعة الاقتصادية الأوربية بينما تكتفى بـ ٨٪ هى حجم الصادرات للدول العربية !

الكاتب الاقتصادى «عصام رفعت» والذى أدار الجلسة الثانية من النقاش.

و تحدث عن أهمية فتح الحدود أمام السلع مع توافر بيانات كاملة عن الانتاج التجارى داخل كل دولة عربية بجانب معلومات تفصيلية عن مجتمع رجال الأعمال فى كافة الدول وتوحيد المواصفات القياسية ، وضرورة الايمان بمبدأ التنازلات الاقتصادية والخروج بالعملة الموحدة إلى النور مع توافر حريات اربع للتنقل بين الدول وهى حرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال .



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٧

للبحوث و التدريب و المعلومات

ـ أما الكاتب «محمود عوض» فقد تحدث عما يدار بالمنطقة من حيل لاجهاض الاقتصاد العربي .. وتحدث عن أهمية المشروعات العربية المشركة التى يمكنها تلافي مخاطر الاجهاض .

وقال : ان المقومات موجودة لكن لابد من أن تدخل فى صياغة حلم الوحدة الاقتصادية إرادة الجماهير أيضا مشيرا إلى أهمية حضور الرأى العام العربى فى دائرة النقاش والفعل قبل وأثناء خروج فكرة السوق إلى حيز التنفيذ العملى.

محمد مسعد



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٧/١٩٩٧

يطالب الجميع باستراتيجية إعلامية عربية موحدة ولكن هل سيكون مصير هذه الاستراتيجية مثل مصير السوق العربية المشتركة التى طالبنا جميعا بها طوال 40 عاما دون ان نتقدم بها خطوة إلى الأمام!

هل تلقى مصير السوق العربية المشتركة؟

الاستراتيجية الإعلامية العربية الموحدة.. والأحلام المؤجلة

مجدى مهنا





فى اجتماع وزراء الاعلام العرب بالقاهرة بحثوا وضع استراتيجية اعلامية عربية موحدة لمواجهة تحديات القرن القادم، وهو هدف نبيل يستحق من الحكومات العربية ان تسخر له كل جهودها وامكانياتها لانجاحه ولكن أخشى ان تتحول الفكرة وان يتحول الهدف إلى تجربة مماثلة للسوق العربية المشتركة التى ظهرت إلى الوجود منذ 40 عاما، ولم يتم تنفيذ خطوة واحدة منها حتى الآن، هذا على الرغم من اننا لم نتوقف لحظة واحدة عن الحديث عن أهمية السوق العربية وعن التحديات التى تواجه الأمة العربية، وعن العوامل الاقتصادية والجغرافية والسياسية التى تساعد على ضمان نجاح الفكرة.

اخشى ان تتكرر التجربة مع الاستراتيجية الاعلامية العربية الموحدة، وان تدرج هذه الاستراتيجية على جدول اعمال وزراء الاعلام العرب فى اجتماعاتهم دون ان تتحرك بوصة واحدة نحو تحقيق هذا الحلم.

وهو حلم لأن هناك عوائق ومشكلات كثيرة تقف حجر عثرة امام تنفيذه، وتقف عشرات الحواجز امامه قبل الوصول إليه.

كيف السبيل مثلا لوضع استراتيجية اعلامية موحدة نخاطب بها العالم وتواجهه تحديات القرن الواحد والعشرين بينما العالم العربى ممزق سياسيا.

المغرب معزولة تقريبا ومشغولة بقضية الصحراء مع جبهة البوليساريو. والجزائر غارق فى بحور الدم وفى المواجهة المسلحة مع جماعات العنف وتونس متفرغ لتنمية نفسها، وليبيا مشغولة بمشاكل العالم وليس لديها الوقت لحل مشاكل العالم العربى وسوريا تريد تسخير كل امكانيات العرب وجهودهم للدفاع عن قضيتها ومصر تقوم بدور رئيسى فى منطقة الشرق الأوسط، ولاعب رئيسى فى عملية السلام الجارية الآن.. ولكن مصر استوعبت دروس الماضى ولاتريد التورط فى مغامرات من نوع 5 يونيو 1967 تدفع هى الثمن الاكبر فيها، فما تريده مصر بالضبط هو الدفاع عن الحقوق العربية المشروعة بما لايضر بمصالحها الخاصة.

ودول الخليج تتفاوت فى درجة اهتمامها البعض مشغول تماما بنفسه. والبعض مشغول بتصفية الحسابات والبعض الثالث يحاول ان يلعب دورا ايجابيا ولكنه فى النهاية محدود الاثر والفاعلية.

ولبنان ليس أحسن حالا، وقدره ان تكون سوريا وليس لبنان أولا فى حل النزاع العربى الإسرائيلى

والسودان خارج التركيبة العربية حاليا والعراق كذلك أما الأردن فدوره غامض وغير مفهوم.

هذه التركيبة السياسية الغريبة والتى يصعب فى ظلها اتخاذ قرار جماعى عربى واحد فى أى قضية، كيف يمكن وضع استراتيجية اعلامية موحدة، وعلى سبيل المثال مؤتمر الدوحة الاقتصادى الرابع، بعض الدول العربية عارضته ويتزعم هذا الاتجاه سوريا. والسعودية أعلنت مؤخرا مقاطعة المؤتمر، بينما قطر أعلنت ان عليها ضغوطا لعقده فى موعده والأردن أعلن مشاركته ومصر مازالت تدرس الموقف ولم تقرر بعد هل ستحضر أم لا.

وعلى صعيد عملية السلام أو على صعيد أى قضية عربية أو عمل عربى مشترك، ستجد اختلافا وتباينا بين نظام عربى وآخر فى معالجة كل قضية وفى رؤيته لها ولن تستطيع استخلاص قرار واحد حول شيء.

كيف فى ظل هذا الوضع الشائك والمعقد ان تتم صياغة استراتيجية اعلامية عربية موحدة فى مواجهة الخارج بينما نحن فى الداخل لازالت ملفاتنا العربية مفتوحة حول جميع القضايا ولم نغلق ملفا واحدا منها.

هل يمكن صياغة استراتيجية اعلامية بينما قضية حرية المواطن العربى غير محسومة. وهل يمكن مواجهة



تحديات القرن القادم اعلاميا بينما الاعلام العربى فى الداخل يحتاج إلى مزيد من التطوير والشفافية والايمان بحق المواطن فى المعرفة وفى الحصول على المعلومات.

إن الاعلام العربى مطالب قبل ان يبلور استراتيجية موحدة تجاه قضايا الخارج عليه أولا ان يحسم قضايا الداخل. وان يغلق الملفات المفتوحة والقضايا المؤجلة منذ عشرات السنين. وبدون اغلاق هذه الملفات فالحديث عن الاستراتيجية الاعلامية العربية سيكون مقصورا على وزراء الاعلام العرب فى اجتماعاتهم دون ان تحرز هذه الاستراتيجية تقدما يذكر على أرض الواقع ولتكن لنا فى السوق العربية المشتركة أسوة حسنة.

السوق العربية المشتركة وحلم التكامل المنشود

عندما يتطرق الحديث عن ملامح التخطيط الاقتصادى العربى تمهيداً لإقامة سوق عربية مشتركة ترتكز على قاعدة قوية محاورها التنمية الزراعية والصناعات القوية والتصدير والنهضة السياحية ، فإنه لابد ان يواكب ذلك دعوة مخلصة ورغبة صادقة لحشد عناصر القوة العربية بحيث تثمر عن إقامة هذا الحلم الذى طال انتظاره وعز تحقيقه ، وخاصة انه اصبح ضرورة حتمية فى ظل الواقع الذى نحياه والذى يتسم بالتكتلات الاقتصادية ، والتى بلا جدال تؤثر بقوة على مقدرات البلدان العربية وعلى البرامج التنموية بها .

حول إقامة السوق العربية المشتركة والدور الملقى على عاتق القطاع الخاص والدولة .. كان هذا اللقاء ونخبة من قيادات العمل والإنتاج .

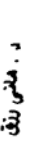
جمال غالى
مجدى سند



م . كمال غنيم



د . هانى رزق



م . عبد الهادى عبد المنعم



المصدر : روزاليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ / ٧ / ١٩٩٧

التنسيق والمصالح المشتركة

بداية يقول المهندس كمال غنيم رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للمضارب والمطاحن : إن التكتلات الاقتصادية تعنى التنسيق والترتيب لتحقيق المصالح المشتركة سواء اكانت اقتصادية او سياسية .. وهنا تتحقق الاهداف القومية فى مواجهة عوامل التاثير الاقتصادى او السياسى الخارجية . وفى مجال التطبيق لذلك على المستوى العربى تبرز اهمية السوق العربية المشتركة شرقه وغربه .. وبيسر شديد ستظهر بوضوح اهمية هذا التكتل الاقتصادى من خلال استعراض كم وقيمة ونوعية الواردات والصادرات لدول هذا التجمع .. إذ سيبين بوضوح من خلال طبيعة ونوعية هذه الواردات وقيمتها الاقتصادية وتاثيراتها السياسية الأهمية الشديدة لهذا التنسيق . ومنها تحديداً صادرات خامات الطاقة والواردات الغذائية . وغير ذلك . وتجدر الإشارة إلى ان الترتيب سيفيد حتماً فى اولويات التنفيذ . وانعكاس ذلك على الاسعار التى ستتاح للصادرات والواردات .. كما سيفيد فى ذلك ايضاً برمجة توقيت التنفيذ على مدار العام . والبدء بالدول الاقوى وترتيب الادخال لباقى دول المنطقة لهذا التجمع .

نتائج إيجابية :

ويضيف م . كمال غنيم قائلاً : وطالما اعلنا فليبدا التنفيذ من خلال أولويات المصالح الاقتصادية التى تبشر النتائج بتحقيقها . وعلى نحو فعال داخل هذا التنظيم وليس من خلال الحالات الفردية . واخيراً فالدعوة قائمة .. والنتائج المتوقعة من خلال كم ونوعية وقيمة الصادرات والواردات مبقتة .. والتنسيق ملح .. والتنفيذ ضرورة تحتمها المحددات العالمية للنشاطين الاقتصادى والسياسى .

رغبة اكيدة .. ولكن :

ويقول د . هانى رزق رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات ميلكى لاند : من المؤكد ان القطاع الخاص يتحرق شوقاً للسوق العربية المشتركة ولآفاق التعاون المثمر بين الاقطار العربية . ويضيف بان التجارة البينية بين الدول العربية لا تزيد على ٥٪ من تجارتها مع العالم . وهذا امر يدعو للاسف والرثاء . ويستطرد قائلاً بانه ليس من المقبول او المعقول ان تتحدث دول السوق الاوروبية المشتركة والتى بدات منذ الخمسينيات عن العملة الموحدة . ونحن إلى الآن لا نزال ندور فى حلقة مفرغة مؤداها : هل توجد سوقاً عربية ام لا ؟

نظرة شاملة :

ويشير د . هانى رزق بان الفكرة نبيلة وجيدة وواضحة . ولكن المشكلة فى التنفيذ . ولذا يجب أن يكون المفهوم واحد . والرؤية اشمل والفهم اعمق على مستوى الدول العربية . بحيث يتيقن الجميع بان ذلك فى صالح الامة العربية وفى صالح الشعوب كل على حدة . ومن هذا المنطلق لابد من إسراع الخطى لكى تنجز الدولة المزيد من الاتفاقيات التى تطبق هذا النهج . وان يسرع القطاع الخاص للاستفادة من هذه الاتفاقيات .

تجربة مثيرة :

ويؤكد د . هانى رزق بان تجربة السوق العربية هى بكل المقاييس تجربة مثيرة . وذلك لانها ستدفع عمليات التصدير التى لا يزال القطاع الخاص المصرى يتميز بالجهل الشديد فيها . وبلا شك فإن تنفيذ هذه التجربة سوف تدخلنا بسرعة إلى الأسواق المجاورة لاننا عندما نصل للمغرب سيكون من السهل الوصول لمالى والنيجر وموريتانيا . وعندما ندخل دبى سيكون من اليسير الدخول لباكستان والهند وسيلان واندونيسيا وإيران . وعندما نصدر لشمال سوريا فسوف نصدر بسهولة لتركيا .. ومن هنا ستبدا الدوائر فى الاتساع والانتشار محققة سوق واحدة

مراحل ثلاث :

ويقول المهندس عبد الهادى عبد المنعم رئيس مجلس إدارة مجموعة مالتى إم بان العالم قد مر بثلاث مراحل مختلفة وتتبلور المرحلة الأولى فى اكتشاف الإنسان للزراعة .. اما المرحلة الثانية فهى مرحلة الكهرباء وما استتبعها من ثورة فى التشغيل والحركة والطاقة وتتمثل المرحلة الثالثة والتى نحياها الآن فى عولمة الاقتصاد وثورة نظم المعلومات ويضيف قائلاً بانه نظراً لاننا نعايش هذه المرحلة التى تعد حقيقة لاخيارلنا فى قبولها او رفضها فليس امامنا إلا ان نهيىء انفسنا سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً وتشريعياً وتعليمياً وتدريبياً لقبولها .

عولمة مصغرة .

ويستكمل م . عبد الهادى عبد المنعم حديثه قائلاً بان السوق العربية المشتركة تعتبر عولمة مصغرة لا تتعارض مع هذه المرحلة لكننا عرفناها فى مصر والدول العربية شعاراً يعلو صوته احياناً ويخفت احياناً وفقاً للظروف السياسية وانا ارى انه لا داعى لهذا الشعار وتعالوا معاً نضع الخطوات العملية الآتية لإنجاح مثل هذه التجربة واهمها .

— ربط المصالح بين الشعوب والافراد والشركات والمؤسسات لتحقيق هذا الشعار بشكل افضل وايسر .

— تسهيل انتقال الافراد بصفة كياناتهم على الاقل ومن ثم تسهيل الحصول على الفيزات او إلغاؤها وكذا تسهيل دخول السيارات والبضائع فليس من المعقول ان الحصول على فيزا لدخول الولايات المتحدة الامريكية تكون ايسر مائة مرة من دخول بعض الدول العربية .

— دعم وإنشاء وسائل النقل البحرى والبرى والجوى

— إنشاء مناطق حرة على الحدود بين الدول العربية باعتبار ذلك وسيلة فعالة

محاذير هامة :

ويعرب م . عبد الهادى عبد المنعم عن تخوفه من بعض المحاذير التى قد تعوق دون تحقيق هذا الحلم ومن ذلك

● اختلاف التشريعات بين الدول العربية ولهذا لابد وان تتشابه على الاقل لاحداث نوع من الاتفاق .

● التفاوت فى المستويات الاقتصادية بين الدول العربية سيضع معوقات كبيرة فى حرية الانتقال .

● ان صناعات الدول العربية والخليجية لم يتم تخطيطها للتكامل وبالتالى سيفرز ذلك عن صراع منافسه بين الصناعات الخليجية والمصرية واعتقد ان الاولى بما لها من طرق تمويل وتكنولوجيا متقدمة سيكون لها الغلبة .

ويؤكد م . عبد الهادى عبد المنعم بانه لا جدال فى ان هناك دور على القطاع الخاص وعلى الجانب الاخر هناك دور على الحكومة يجب القيام به سواء فى .

● تمهيد الطرق .

● فتح الحدود السياسية مع كافة البلدان العربية وهنا يبرز تساؤل لما لا نبدا بالسودان والعراق وليبيا والتى تعد بكل المقاييس المدخل لوسط افريقيا .

● إعطاء دفعة فى البنية الخارجية للتجارة المصرية سواء فى (الخطوط الملاحية . الطرق البرية . التمثيل التجارى الجيد . الاتفاقيات الخاصة باساليب الدفع) .



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ٧ / ١٩٩٧



حتى لا تفشل السوق المشتركة

■ كثر الحديث خلال الأيام القليلة الماضية عن السوق العربية المشتركة، وأخشى ما نخشاه ان يستمر الحماس عدة أيام ثم يهدأ ويخمد ليلحق بكل الاحلام العربية الاخرى التي تحولت الى كوابيس بدلاً من ان تتحول الى واقع.

وحتى تنجح التجربة، اذا صدقت النوايا وتوفرت الارادة والعزيمة، وتم وضع آلية عملية وواقعية للتنفيذ لا بد من البعد عن الشعارات والاهداف الكبيرة التي تندرج في اطار شعار «كل شيء أو لا شيء» الذي أضاع فلسطين ومعظم قضايا الأمة!! .

فلنبدأ بشيء صغير، أي شيء، ثم ننطلق الى الاشياء الاخرى بصورة تدريجية ووفق جدول زمني محدد وتوفير وسائل التوعية والتوجيه حتى تتكرس القناعة بفوائد التعاون والتكامل والتكافل، والرغبة بتحمل كل المشاق والصبر على الصعوبات في سبيل المصلحة العربية العليا.

ولو أخذنا تجربة الوحدة الاوروبية كنموذج لوجدنا ان عملية الاقناع والبناء استغرقت اكثر من نصف قرن أي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولم تبصر النور الا بعد تحمل مشاق كبرى، وحدوث انتكاسات كثيرة، وخلافات متعددة حول كل بند مطروح، وما زال الخلاف على الوحدة النقدية الموحدة «يورو» محتدماً اضافة الى خلافات حول قضايا رئيسية وحساسة لم تحسم بعد، ولكن دول الاتحاد الأوروبي لم تعلن الحرب على بعضها بعضاً، ولم تلجأ للقطيعة واغلاق الحدود ومنع السفر والتبادل التجاري أو الانتقام من المواطنين، كما أنها لم تفتح النار على مصراعيها في اجهزة الاعلام لتبادل الشتائم والاتهامات، برغم ما مرت به من حروب، وما بين شعوبها من اختلافات وتباينات لغوية وعنصرية ودينية على عكس العرب الذين هم أمة واحدة قولاً وفعلاً.

وهذا أولاً يجب ان نتعلمه كعرب وهو احترام الرأي والرأي الآخر، والتفهم والتفاهم حول حدود الخلاف والخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها، والاقتناع بمبدأ نحن اخترعناه وهو ان الاختلاف، أو الخلاف في الرأي، يجب ان لا يفسد للود قضية. فنحن إذا أحببنا يا ويل من نحبه، واذا تصالحنا وانهينا عملية «تبويس اللحى» طلبنا المستحيل وأعلنا عن تحويل الاحلام اللامعقولة الى اتفاقات تبقى حبراً على ورق، وإذا كرهنا يا ويل من نكرهه لأننا لا نترك مجالاً للصلح، أو للعودة عن الخطأ، فنكسر كل القيم ونتجاوز كل الحدود لتسود الكراهية والحقد والانتقام وتخريب كل ما بنيناه لسنين طويلة.

ولو استعرضنا بنود اتفاقيات الوحدة العربية لضحكنا وبكينا في آن واحد، على حالنا طبعاً، فهم لم يتركوا شاردة ولا واردة إلا وقتلوها بحثاً واختلفوا ثم اتفقوا وأصلحوا الخطأ وعدلوا النصوص الى ان ساد الاجماع على نص نهائي، أو أقرت الأغلبية هذا النص، ووافقت الأقلية على احترام القرار والتحفظ على التنفيذ بلا زعل ولا حرد ولا قلب المائدة على المجتمعين أو تبادل قذف الصحون... والى الغد مع التفاصيل الصغيرة.

●●●

● **خلجة**

من كثير عزة:

فوا عجباً للقلب كيف اعترافه

وللنفس لما وطنت كيف ذلت؟

عرفان نظام الدين



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/ ٧/ ١٩٩٧

لجان التعاون الثنائية

هل هى بديل عن السوق العربية المشتركة ؟

شئون عربية

أسامة عجاج

○ شهدت القاهرة فى الفترة الماضية عددا من اجتماعات اللجان العليا المشتركة مع دول عربية، الأردن برئاسة الدكتور كمال الجنزورى وعبدالسلام المجالى رئيس الوزراء الأردنى، ومع السعودية برئاسة كل من عمرو موسى وزير الخارجية والأمير سعود الفيصل، ومن قبل مع ليبيا والمغرب، وسوريا، وهناك اجتماعات لجان التنسيق مع تونس والجزائر، ويصبح السؤال: أين اللجان العليا المشتركة ونتائجها من الدعوة إلى السوق العربية المشتركة؟، فهذه اللجان يتم الاتفاق فيها على قيام مناطق تجارة حرة وزيادة معدلات التبادل التجارى زيادة حجم الاستثمار. وهكذا فهل تكون هذه اللجان بديلا عن السوق العربية المشتركة؟، شئون عربية ناقشت الأمر مع عدد من المختصين والدبلوماسيين العرب.

يرى الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان اجتماعات اللجان العليا المشتركة هى عامل مساعد ومحرك للعمل العربى المشترك، ويمهد لقيام السوق العربية المشتركة، بالإضافة الى أنه يشجع الاستثمار خاصة التكاملى، لأنه لا يختص بالتنمية القطرية، بل هو بين بلدين، وإذا تم توسيع هذا المجال للتعاون بين الدول العربية، ومعظمها قد شكل لجانا عليا مشتركة مع دول أخرى نجد ذلك يمثل قاسما مشتركا لتحرير التجارة، وقيام السوق العربية المشتركة، فهو والكلام مازال للدكتور حسن ابراهيم يساهم فى حركة الانتاج، والاستثمار، والتبادل التجارى، ووضع أسس وقواعد لإلغاء القيود الإدارية وتنظيم شهادات المنشأ وإجازات الاستيراد والتصدير وكلها أمور تساعد على تحقيق التحرير الكامل للتجارة، فهى جزء يعتبر أساسيا للكل.

ويؤكد الدكتور حسن ابراهيم على ضرورة ترجمة دعوة الرئيس حسني مبارك بإقامة سوق عربية مشتركة، والتى أصبحت توجها عربيا عاما عن طريق تحرير الاستثمار التكاملى لتوسيع القاعدة الانتاجية والتشغيلية لمواجهة البطالة والتعبير عن التكتل الاقتصادى العربى الواحد، القادر على التفاعل والتعامل مع التنمية الذاتية، ومع التكتلات والأسواق الخارجية من واقع القدرة الذاتية والتعاونية.

ويشير عبدالرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية الى توجه آخر حول نفس القضية. ويقول: العبرة فى ذلك بالنتائج والتوجهات التى تسير عليها اللجان المشتركة خاصة وأن لها أهدافا لا تقتصر على الأهداف الاقتصادية. فهى تهتم بقضايا سياسية، وثقافية واجتماعية، وغيرها.



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٧/١٩٩٧

ويؤكد عبدالرحمن السحيبانى على حقيقة تعدد الاتفاق على مناطق حرة بين الدول العربية ويقول: هناك اتفاقية تجارة عربية، وبرنامج المنطقة الحرة العربية أتاح لأى دولتين عربيتين أو أكثر من أن تتعاون فيما بينها مما يثرى العمل العربى فى إطار تلك الاتفاقية والبرنامج، ولهذا نحن نرحب بها لأنها تساعد على تنفيذ ما اتفق عليه عربيا، مع الحذر من ألا تكون هذه الاتفاقيات بديلا عن البرنامج الشامل.

ويؤكد الدكتور نايف القاضى سفير الأردن فى القاهرة على حقيقة أن اللجان العليا المشتركة القائمة بين الدول العربية ليست هى البديل عن السوق العربية المشتركة، ولكنها الخطوة الأولى فى طريق الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة، ويضيف: **هذه السوق ليست شيئا فى الخيال كما يعتقد البعض، ولكنها حقيقة موجودة على الأرض وهناك سبع دول عربية أعضاء فيها، والمطلوب هو تفعيل وتحريك وتوسيع الاتفاقية لتشمل باقى الدول العربية ولتتماشى مع التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية القائمة، وعليه فإن قيام بعض الدول العربية بإنشاء مناطق حرة بينها سواء كانت ثنائية، أو أكثر فهى بطبيعة الحال تؤدى الى نفس الهدف، وتفتح المجال أمام إنشاء منطقة تجارة حرة عربية وسوق عربية مشتركة وتحصن المنطقة العربية وتمهد الطريق أمام الانضمام لأية تنظيمات اقتصادية دولية بحيث تؤمن المصالح الاقتصادية العربية وتحميها.**

وتطرح السفيرة سلمى راشد المندوبة الدائمة للجماهيرية الليبية فى الجامعة العربية رؤية جديدة. عندما تشير الى حقيقة الاهتمام الأكبر الذى بدأت تحظى به اجتماعات اللجان العليا المشتركة فى القيادة السياسية فى البلاد العربية، حيث عقدت قمة بين الرئيس حسنى مبارك والعقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية أثناء انعقاد اللجنة العليا المشتركة بين البلدين. وهو ما حدث أيضا بين مصر والمغرب ومثلت هذه الاجتماعات على مستوى القمة إضافة ودعما منقطع النظير لأعمال اللجان العليا. وفرصة لتنفيذ توجيهات القادة. ومع ذلك تؤكد السفيرة سلمى راشد على أن مثل هذا الاهتمام الكبير باجتماعات اللجان لا يعنى أنها قد تكون بديلا للسوق العربية المشتركة بل إحدى الوسائل الأساسية لخلق مؤسسات اقتصادية وعربية مشتركة، تقرب من وجود توجه مؤسسى شامل وكامل من كل النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وتشير السفيرة سلمى راشد الى النموذج المصرى الليبى فى التعاون الثنائى وتقول انه شهد نجاحا كبيرا فى الآونة الأخيرة حيث وصل حجم التبادل التجارى بين البلدين الى مليار دولار رغم أن الخطوة فى بدايتها والتعاون مازال قريبا بين الغرف الخاصة بالصناعة والتجارة بين البلدين. كما أن حجم الاستثمار الليبى وصل الى ٣ مليارات دولار، مثل هذه التجربة الناجحة على المستوى الثنائى هى أساس طيب مع تكراره مع دول عربية أخرى للسوق العربية المشتركة، وتذكر السفيرة سلمى راشد نموذجا آخر للتعاون عندما تشير الى الاتفاق الذى تم على تصنيع أول سيارة عربية كاملة، وهو احدى ثمار اجتماعات غرف الصناعة والتجارة. ورجال الأعمال فى كل من مصر وتونس وليبيا. بحضور العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية كل هذه خطوات مهمة تسهل عملية قيام السوق العربية المشتركة.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/ ٦/ ١٩٩٧

أول نواة للسوق العربية المشتركة تولد بين مصر وليبيا

ماحدث على مستوى التعاون المصرى -الليبى يمثل خطوة أساسية على طريق السوق العربية المشتركة.. وقد كانت البداية فى لقاء رجال الأعمال والمستثمرين المصريين مع أمناء لجان الإدارة ومدراء الشركات والمصارف وأعضاء غرفة الصناعة والزراعة بليبيا فى الفترة من ٢٧ -٢٩ من ديسمبر ١٩٩٦ بمدينة طرابلس. حيث تم الاتفاق على إقامة كيانات اقتصادية مشتركة تمثل نواة التعاون بين البلدين مع فتح المجال أمام أية دولة عربية أخرى للدخول فى هذا المجال. وبعد أربعة أشهر بالتحديد تقابل الطرفان مرة أخرى بمدينة القاهرة بمقر اتحاد الصناعات بهدف الشروع فى تنفيذ ما ورد بالاتفاقية الثنائية.. وفى هذا اللقاء ساد جو من التفاهم والصراحة والشعور بالمسئولية التاريخية والسعى الجاد نحو خلق تكامل اقتصادى حقيقى تسهم فيه الفعاليات الاقتصادية فى البلدين.

وفى هذا اللقاء تم الاتفاق على إقامة مشروعات محددة فى مجالات صناعية استراتيجية تشمل صناعة الحديد والصلب والسيارات والمقاولات ومواد البناء والنسيج والبتروكيماويات والصناعات الهندسية والأسمنت والآلات والمعدات والقيشانى والأدوات الصحية والمضخات والمحركات الكهربائية والسياحة، بالإضافة إلى تنشيط التبادل التجارى بين الطرفين إلى مليار دولار، إلا أن اللقاء الأخير الذى عقد فى طرابلس فى نهاية مايو الماضى كان هو اللقاء الحى لجنى ثمار التعاون والمشاركة.. وفى هذا اللقاء كما يقول عزت غازى -مستشار عام اتحاد الصناعات المصرية وأحد أعضاء لجنة التنسيق بين البلدين- التقت إرادة الطرفين حول عدد من المنطلقات العربية تتمثل فى:

- أن القوة فى عالم اليوم تنبع من المجموع وليس من الأفراد وعلى هذا الأساس فإن من المستحيل أن تكون هناك قوة عظمى للفرد، ولكن من الممكن أن تكون هناك قوة عظمى للمجموع.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨/٧/١٩٩٧

شركات جديدة بـ ٢,٥ مليار جنيه ورفع التبادل التجارى إلى مليار دولار

تحقيق:
حسن القمحاوى

- أننا نعيش اليوم فى عالم التكتلات، وإذا لم نحافظ على وحدة صفنا وتوحيد سياستنا فإننا سنكون خاسرين وسيقع كل منا فريسة استغلال العالم الخارجى.

- ضرورة المصالحة الاقتصادية العربية لمواجهة التحديات الجديدة لكى يكون لنا وجود على الخريطة الاقتصادية الدولية، وذلك بالانتقال السريع إلى مرحلة التعاون الإقليمى، وكذلك لبث الثقة المفقودة فى العمل العربى المشترك.

وقد استمر هذا الاجتماع بحضور وزير الصناعة المصرى والعقيد معمر القذافى لمدة ثلاث ساعات، عرض فيها اتحاد الصناعات برئاسة فريد خميس أهداف اللجنة المشتركة فى مجال التبادل التجارى والاستثمار المشترك، وأشار فريد خميس إلى أن الهدف هو الوصول بحجم التبادل التجارى حتى نهاية ٩٧ إلى ما قيمته مليار دولار على أن يكون مناصفة بين الصادرات المصرية والليبية بواقع ٥٠٠ مليون دولار لمصر ومثلها لليبيا، بالإضافة إلى إقامة شركات مشتركة يصل إجمالى رأسمالها إلى أكثر من ٢٥٠٠ مليون جنيه، وهى تمثل أكبر معدل للتعاون الاستثمارى بين الدول العربية.

وقد أبدى القذافى سعادته البالغة بما تم من إنجازات فى هذا المجال، وبارك الخطوات التى تمت، كما طلب أن يعقد اجتماع آخر لمتابعة ما تم بعد ٦ أشهر لعرض الإجراءات التنفيذية قائلا للحضور: «سوف أحاسبكم حسابا عسيرا وسأفقد الثقة بكم إذا قصرتم»، وعلى الفور وعد فريد خميس بالوصول إلى المستهدفات المطلوبة، مشيرا إلى المسئولية التاريخية وضرورة سعى المؤسسات الاقتصادية لتحقيق الوحدة والسوق العربية المشتركة فى ظل تعثر السلام.

وبناء على طلب المجتمعين وعد القذافى بأنه سيطلب عقد مؤتمر فى مصر حول التكامل الصناعى يحضره الرئيس مبارك والقذافى مع توجيه الدعوة لرئيس تونس على أن يعقد فى أحد المدن الصناعية بمصر، ومرشح لها العاشر من رمضان.

وفى نهاية الاجتماع تم الاتفاق على أن يقوم اتحاد الصناعات بتشكيل لجنة لاختيار المصدرين المصريين إلى ليبيا والتفتيش عن السلع المصدرة ضمانا لجودة المنتجات ومطابقتها للمواصفات التعاقد، بالإضافة إلى تشكيل لجنة لفض المنازعات التجارية.

وقد دعت اللجنة إلى حث الجهات المعنية فى البلدين إلى الإسراع فى توحيد المواصفات القياسية للمنتجات الصناعية فى البلدين لتسهيل التبادل التجارى بينهما، كما أكدت ضرورة قيام اتحاد الصناعات المصرية واتحاد الغرف التجارية والصناعية بالجماهيرية بالتنسيق فيما بينهما، وتبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالإنتاج فى كلا البلدين بصفة منتظمة ودورية.. وركزت على تشجيع المصانع المصرية والموردين المصريين على التسجيل كموردين لدى الجهات الليبية المختصة على أن يقوم اتحاد الصناعات المصرية بإعداد قوائم بالمصانع والموردين المصريين الراغبين فى التصدير إلى الجماهيرية، ويتم تسجيلهم وقت إقامة المعارض فى مصر وليبيا.

عقود للسيارات والحديد والصلب

ويؤكد عزت غازى -مستشار عام اتحاد الصناعات- أنه تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات فى مجال الاستثمارات المشتركة تشمل: توقيع اتفاق فى نهاية مايو الماضى فى طرابلس يقضى بزيادة طاقة مجمع الحديد والصلب بمصراته وتوفير خامات عروق الحديد للمصانع المصرية مما يتطلب توفير استثمارات قدرها ١٥٠ مليون دولار لإنتاج ٣٠٠ ألف طن سنويا.

وفى مجال صناعة السيارات تم توقيع عقد تأسيس الشركة المتحدة العربية لصناعة السيارات برأس مال مرخص قدره ٧٠٠ مليون جنيه، المصدر منه ١٧٥ مليون



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨/٧/١٩٩٧

جنيه والمدفوع ٤٣,٧٥٠ مليون جنيه.

على أن يطرح ٢٠٪ من رأس المال للاكتتاب العام وتهدف الشركة الجديدة إلى قيام صناعة سيارات عربية متكاملة تؤدى إلى إنتاج سيارة عربية تستهدف نسبة تصنيع لا تقل عن ٨٥٪ وبطاقة إنتاجية ١٠٠ الف سيارة سنويا.

وفى مجال المقاولات ومواد البناء قررت اللجنة المشتركة تاسيس شركة مشتركة للمقاولات والاستثمار العقارى، وسيتم توقيع عقد التاسيس خلال شهرين بعد إتمام الدراسات براس مال مرخص ٣٥٠ مليون جنيه، المصدر منه ٧٠ مليون جنيه على أن يطرح ٤٠٪ منها للاكتتاب العام.

وسيكون مقرها الرئيسى مصر ومشروعها الاول فى ليبيا. كما سيتم توقيع عقد تاسيس شركة تصنيع مستلزمات مواد البناء براسمال ٥٠ مليون دولار المصدر منه ٢٠ مليونا والمدفوع ٥ ملايين مع طرح ٤٠٪ للاكتتاب العام، ويشارك فيها عدد من الشركات الليبية ومجموعة من المصريين يمثلهم عبدالمنعم سعودى.

شركة لإنتاج الملابس

وفى مجال صناعات النسيج قررت اللجنة الموافقة على إنشاء شركة لإنتاج الملابس تشمل ٣ مصانع.

وفى مجال البتروكيماويات يجرى إعداد الدراسات الفنية لإقامة مشروعات فى هذا المجال، كما قررت اللجنة تكليف المهندس مدحت حتاته -العضو المنتدب للشركة الشرقية للبتروكيماويات- بتكوين فريق عمل متخصص لزيارة ليبيا لبحث فرص التعاون فى هذا المجال، وفى مجال الصناعات الهندسية تم توقيع محضر تاسيس ٣ شركات لإنتاج افران الطهى والغسالات الاوتوماتيكية والأجهزة المنزلية الصغيرة، تشمل الشركة العربية لإنتاج افران الطهى برأسمال ١٧٥ مليون جنيه والشركة العربية لإنتاج الغسالات برأسمال ٥٠ مليون دولار والشركة العربية لإنتاج الأجهزة الكهربائية برأسمال ٥٠ مليون دولار، ويشارك فيها جميعا محمد حسين جنيدى على أن يطرح ٣٠٪ من كل منها للاكتتاب العام.

وفى مجال الاسمنت تم الاتفاق على أن تكون المشاركة على أساس التكامل الصناعى فى الاسمنت والانتهاء من الدراسات لتوقيع عقد التوسعة فى يوليو ١٩٩٧. وفى مجال الأدوات الصحية والآلات والمعدات والمحركات الكهربائية يتم إجراء الدراسات اللازمة لإنشاء شركات مشتركة فى هذه المجالات.



المصدر : الحـــوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/ ٧/ ١٩٩٧

المشروع السوري حول السوق المشتركة يولد قبل نهاية العام

■ عادت دمشق تؤكد عزمها على العمل مع الاشقاء العرب يداً بيد في سبيل اقامة التكتل الاقتصادي العربي الكبير لمواكبة ما يجري في العالم الذي لا يعترف الا بالتكتلات الاقتصادية الكبرى.

وكشف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد العمادي عن خطة طموحة ترمي الى دمج الدول العربية قاطبة في سوق عربية مشتركة واسعة في غضون عشرة اعوام.

فقد تحدث الدكتور العمادي في افتتاح سوق الانتاج الزراعي والصناعي في مدينة حلب ممثلاً للرئيس حافظ الاسد، تحدث باسهاب عن الاوضاع الاقتصادية العربية، وعن طموحات العرب في اقامة سوق عربية مشتركة كاشفاً بعض التفصيلات الهامة لاستراتيجية سورية على الساحة العربية في المجال الاقتصادي.

اذ استطاعت جهود الرئيس الاسد - والكلام للوزير العمادي - ان تسهم في مؤتمر القمة العربية الأخير في اقرار قيام منطقة التجارة العربية الكبرى «حيث سيتم مع بداية العام القادم الغاء القيود الادارية والكمية على التبادل التجاري العربي، وتخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً حتى يتم الغاؤها تماماً في نهاية السنوات العشر المحددة لها».

ويقول الدكتور العمادي: ان جهود الرئيس الاسد تعمل على توسيع وتطوير مفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتصبح سوقاً اقتصادية عربية يتم فيها انتقال الاشخاص والاموال وتنفيذ المشاريع التنموية والتعاون في النقل والترانزيت وفي البحث العلمي وتبادل الخبرات وتنسيق السياسات مما سينعكس على شعبنا وامتنا خيراً وعطاء.

والنقاط السابقة التي ركز عليها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري هي أهم البنود المتعلقة باقامة السوق العربية المشتركة الذي قدمته سورية لاجتماعات اللاذقية لوزراء خارجية دول اعلان دمشق، وهو المشروع الذي يدرس الآن من قبل المختصين في دول مجلس التعاون الخليجي الست لوضع صيغة موحدة لاقامة السوق العربية المشتركة.

ورسم الدكتور العمادي صورة مشرقة لآفاق التعاون المستقبلي العربي في المجال الاقتصادي عاقداً مقارنة بين الوضع الآن والوضع الذي ستؤول اليه الامور بعد اقامة السوق العربية المشتركة، مشدداً على ان العرب الآن على ابواب مرحلة جديدة من العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي.

ووصف هذه المرحلة بانها النقطة التي «ينطلق فيها من مساحة قدرها ١٨٦ الف كيلومتر مربع الى مساحة قدرها ١٤ مليون كيلومتر مربع. من سكان يعدون السبعة عشر مليون نسمة الى سكان يزيدون عن الـ ٢٦٠ مليون نسمة. ومن دخل لا يتجاوز العشرين مليار دولار الى دخل يجاوز الستمئة مليار دولار، ومن تبادل سلعي لا يتجاوز العشر مليارات دولار الى تبادل يتجاوز الثلاثمئة مليار دولار».

ودعا الدكتور العمادي، ممثل الرئيس الاسد، الى تفكير جديد يأخذ في الحسبان سوقاً واسعة يتبارى فيها المنتجون امام المستهلكين والفائز هو ذلك المنتج القادر على استلهام اذواق المستهلكين، المبدع في تلبية رغباتهم، والقادر على تخفيض تكاليفه، والمحتفظ دائماً بثقة المتعاونين معه.

وأكد ان هذه المرحلة تتطلب الانتقال من صيغة العمل الفردي الى صيغة العمل الجماعي التي تعني فيما تعنيه قدرة اكبر في تجميع رؤوس الاموال الضرورية للمشاريع الكبيرة وادارة عملية متفوقة وفنون تسويق تتجاوب مع عادات الاستهلاك في الاقطار العربية.

- هذه الطروحات التي وردت على لسان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية هي محور التحرك السياسي السوري في الآونة الأخيرة، والذي استطاع ان يجعل الحديث عن اقامة سوق عربية مشتركة هو حديث الساعة الذي يتردد صداه في شتى العواصم العربية. وتتوقع مصادر دمشق ان يترجم هذا الحلم الى واقع تدريجياً على ان تكون الولادة قبل نهاية العام الحالي او مع بداية العام القادم على ابعد تقدير.

دمشق - هشام بشير



فى اليوم الثانى للمؤتمر الأول للجبهة القومية بطرابلس

تأييد دعوة مبارك لإنشاء السوق المشتركة والمطالبة بتحقيق الوحدة والحفاظ على الأمن القومى

طرابلس - من عبدالواحد عبدالقادر وعبدالناصر سلامة:

أكدت الجبهة القومية للاتحادات المهنية والنقابية العربية تاييدها لدعوة الرئيس حسنى مبارك لاقامة السوق العربية المشتركة كخطوة عملية نحو تحقيق التكامل الاقتصادى العربى.. جاء ذلك خلال مناقشات الجبهة أمس فى اليوم الثانى لانعقادها بطرابلس برئاسة السيد سعد الدين وهبة رئيس الجبهة وبمشاركة خمسمائة شخصية حزبية ومهنية وفنية وثقافية من مصر والعالم العربى

وأكدت الجبهة أهمية قيام الفعاليات المهنية والعمالية والثقافية العربية بدورها فى تنوير وتثقيف الجماهير العربية بأهمية تحقيق الوحدة العربية الشاملة كضرورة استراتيجية لمواجهة التحديات التى تواجه الأمة العربية فى حاضرها ومستقبلها. ودعت إلى ضرورة تكثيف الجهود العربية الرسمية والشعبية من أجل العمل على رفع الحصار المفروض على شعبى ليبيا والعراق.

وطالبت الجبهة خلال مناقشاتها بتقديم جميع سبل الدعم للشعب الفلسطينى من أجل اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس معربة عن تأييدها للموقف السورى الصامد الداعى لتحرير الجولان وضرورة الانسحاب الإسرائيلى الفورى من جنوب لبنان. وأكدت الجبهة تأييدها الكامل لمشروع العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية لقيام الوحدة العربية الذى يهدف إلى تحقيق تكامل عربى سياسى واقتصادى إلى جانب إنشاء محكمة للعدل العربية وصندوق للتنمية العربية وقوة دفاع عربية مشتركة.

كما أكدت الجبهة القومية أن الوحدة العربية الشاملة وضرورة تحقيقها هى هدف نبيل تناضل من اجله جميع جماهير الاتحادات العمالية والمهنية العربية من اجل استعادة القوة العربية واستقلال ارادتها.

كما طالب المؤتمر جميع الدول العربية بتناسى خلافاتها ومشكلاتها من اجل تحقيق التضامن العربى الفعال لتعزيز وتطوير وتدعيم الجهود العربية المخلصة نحو الوحدة العربية الشاملة وتحقيق التكامل الاقتصادى العربى المشترك.

واعلن السيد سعد الدين وهبة رئيس الجبهة القومية العربية للاتحادات المهنية، ان هذا المؤتمر الذى يستمر ثلاثة ايام على ارض ليبيا، يعد اول مؤتمر يضم جميع الفعاليات المختلفة فى الوطن العربى السياسية والثقافية والفكرية والفنية والادبية والمهنية والشخصيات الحزبية والمنظمات والتجمعات على مستوى الوطن العربى. وقال سعد الدين وهبة ان الجبهة تضم ٩٠ مليون عربى وهى قادرة على تحقيق حلم الامة العربية بالوحدة واستنفار العرب فى حريهم المقدسة لتحرير ارضهم وتخليص القدس الشريف وكسر الاحتكار والهيمنة وفك القيود الحديدية التى يحاول النظام العالمى الجديد احكام حلقاتها على رقاب الدول العربية وشعوبها.

واكد سعد الدين وهبة ان الجبهة هى خطوة مهمة نحو تفعيل دور اكثر العناصر فاعلية وايجابية فى وطننا العربى من خلال الاتحادات والنقابات المهنية نحو تحقيق الوحدة العربية التى هى طوق النجاة للعرب جميعا. واكد رئيس الجبهة ضرورة تحقيق المشروع القومى العربى الذى يجمع العرب بعد تشتتهم، ولكى تحقق الحلم الذى طالما حلم به قائد الامة العربية الراحل جمال عبدالناصر الذى استطاع بثورة يوليو المصرية ان يحقق مرحلة التفاعل التام بالسياسة العربية .

واكد ان تحرير القدس الشريف رمز المقدسات . هو هدفنا نحو الوحدة العربية . مشيرا الى انه فى يد العرب الكثير من الاسلحة. وقد اكد الدكتور علي ابراهيم امين عام الجبهة القومية ان الحصار الظالم المفروض على ليبيبا والعراق سوف يزيدهما تحديا للغطرسة الامريكية الغربية.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ / ٧ / ١٩٩٧

أعلن أن الدكتور الجنزوري سيزور لبنان لرئاسة اللجنة المشتركة :

وزير الاقتصاد اللبناني : مصر وسوريا ولبنان ودول الخليج نواة السوق العربية المشتركة

رفيق الحريرى

جنيف : إبراهيم خليل

قال ياسين جابر وزير الاقتصاد اللبناني انه ليس لديه اى علم عن عقد اجتماعات بين رجال اعمال لبنانيين وإسرائيليين .. وتساءل كيف يتعامل رجال اعمال لبنانيون مع دولة تقوم بالتنكيل بالشعب اللبناني وتقتل اطفاله وشيوخه في مذبحة قانا التي لم تجف دماؤها بعد ، واكد الوزير اللبناني أن إسرائيل تقف عقبة في وجه مسيرة السلام وهدفها إجبار العالم العربي على سلام فارغ من اى عدالة ، والشعوب العربية لديها الوعي لرفض السلام الزائف واكبر مثل على ذلك الشعب المصرى .

وهناك مثل إنجليزى يقول : يمكنك ان تاخذ الحصان إلى الماء ، ولكن لا يمكن ان تجبره ان يشرب .



المصدر : روزاليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ / ١٢ / ١٩٩٧

استطرد وزير الاقتصاد اللبناني قائلاً : إن المشروع الإسرائيلي بالانسحاب من لبنان يعتبر فخا لتسميم الأجواء العربية .. وإذا كان الإسرائيليون يريدون الانسحاب من جنوب لبنان فإن قرار الأمم المتحدة رقم ٤٢٥ واضح ويدعو إسرائيل للانسحاب بدون قيد أو شرط .

كشف ياسين جابر أنه تجرى الآن ترتيبات بين الحكومة اللبنانية والحكومة المصرية لزيارة الدكتور كمال الجنزوري للبنان خلال الأسبوعين القادمين لرئاسة اللجنة المصرية اللبنانية ، وأشار إلى أن زيارة رئيس الوزراء الدكتور كمال الجنزوري هي أول زيارة لمسئول مصري بهذا المستوى للبنان منذ سنوات كثيرة .

أضاف وزير الاقتصاد اللبناني أن لبنان داعم للسوق العربية ، وأن مسيرة هذه السوق تأخذ الآن دعما قويا وتأمل أن يبدأ تنفيذ المنطقة العربية الحرة في بداية العام القادم ، وأن تسرع الدول العربية الخطى لتكون المنطقة العربية الحرة نواة لسوق عربية مشتركة ، تكون نواتها كلا من مصر وسوريا ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي ، وإذا تحقق هذا المشروع ستسارع باقي الدول العربية للانضمام لهذه النواة ، تماما كما حدث في السوق الأوروبية المشتركة وخصوصا أن هذه السوق في وقتنا الحاضر لها أهمية خاصة لأننا نعيش عصر التجمعات الاقتصادية في العالم ، ولا يمكن للدول العربية أن تقف أو تصمد في العالم دون أن يخلقوا مناطق حرة فيما بينهم .

أوضح وزير الاقتصاد اللبناني أن لبنان يسعى وبشكل فعال أن يعود بإطلالة جديدة للمجتمع الدولي لكي يشرح لهذا المجتمع المتغيرات المهمة التي حصلت في السنوات الأخيرة ، ولذلك كان الحضور في مؤتمر مونتانا بسويسرا لأن هذا المؤتمر يعقد مرة كل سنة ، ويحضره عدد كبير من رجال الأعمال ورؤساء الدول ورؤساء الحكومات ، وجرت العادة أن يكون هناك دائماً عدد من الدول كضيوف شرف يفسح لهم المجال لتكثيف العرض الخاص بدولهم ، وكان لبنان ضيف شرف مؤتمر مونتانا ، مما أتاح لنا أن نعرض الوضع اللبناني بكافة جوانبه والخطوات التي قطعها في مسيرة إعادة الإعمار وفرص الاستثمار ، وحضور هذا المؤتمر هو خطوة طويلة ومستمرة ستعود مع الوقت بفائدة كبيرة على لبنان .

وقال وزير الاقتصاد اللبناني أن القسم المحتل من لبنان من جانب إسرائيل يمثل ١٠٪ من المساحة الإجمالية للبنان ، أما باقي المناطق اللبنانية فهي تعيش حياة طبيعية ، ومثلما يواجه بلدنا احتلالا في جنوبه فإن هناك عدة دول تواجه مشاكل ، وإسرائيل نفسها تواجه مشاكل الانتفاضة بخلاف المشاكل الأخرى .. ولا يمكن أن نسمح أن نكون رهائن لإسرائيل باحتلالها الجنوب ، فإرادة الحياة للشعب اللبناني إرادة فاعلة وقوية ، ولبنان سيستمر في نهضته الاقتصادية بدون أي تردد . وقد عبر بابا روما خلال زيارته الأخيرة للبنان عن دعمه ، وكذلك قام رئيس البنك الدولي بزيارة للبنان وأعلن عن إعجابه بعملية إعادة الإعمار وخصص ٢,٢ مليار دولار كقروض لتمويل عملية إعادة إعمار لبنان . ■



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٧

الرئيس يؤكد فى كلمته لمؤتمر الأحزاب العربية:

مصر تسعى للتضامن وتعزيز التعاون العربى

المناطق الحرة بداية لإقامة السوق المشتركة

أكد الرئيس حسنى مبارك، أن مصر تسعى جاهدة - مع أشقائها العرب - لإعادة التضامن، وتعزيز التعاون المشترك، وتفعيل دور الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة لتكون أكثر قدرة على مواجهة المتغيرات الجديدة، والتعبير عن التطلع العربى لعصر جديد من التعاون، فى إطار من السلام العادل والشامل الذى أصبح خيار العرب الاستراتيجى.

وقال - فى الكلمة التى وجهها إلى المؤتمر العربى العام للأحزاب والمنظمات غير الحكومية أمس، والتى ألقاها نيابة عنه أحمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن - إن مصر فى هذه المرحلة تولى اهتماما بالغا بالسعى لتعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول العربية، باعتباره الأساس المتين الذى يمكن أن تقوم عليه كل صنوف التعاون. وأضاف أن ذلك يبدو فى جهدنا الذى لا ينقطع لنسج شبكة من اتفاقات إقامة المناطق الحرة مع الدول العربية، والتى نأمل فى أن يتسع نطاقها فى النهاية ليتحقق حلمنا الأثير فى إقامة السوق العربية المشتركة، كأساس لنظام عربى متكامل.

ودعا الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات - فى كلمته إلى المؤتمر التى ألقاها نيابة عنه السفير محمد صبيح مندوب فلسطين بالجامعة العربية - إلى إجراء مواجهة نقدية شاملة لتجارب الماضى على جميع الأصعدة، حتى يمكن إرساء التضامن العربى على قواعد صلبة ومتينة، توفر للأمة العربية القوة الحقيقية لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

ويختتم المؤتمر العربى العام للأحزاب والمنظمات غير الحكومية من أجل التضامن أعماله اليوم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢/٧/١٩٩٧

فى ندوة بجمعية الصداقة المصرية ـ اللبنانية لرجال الأعمال:

المطالبة بتكثيف الجهود للإسراع بإقامة السوق العربية

إمام الشيعة بلبنان يشيد بجهود الرئيس مبارك لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى

دعا سماحة الإمام محمد مهدى شمس الدين رئيس المجلس الإسلامى الشيعى الأعلى بلبنان إلى تكثيف الجهود لتسريع إقامة السوق العربية المشتركة. وقال فى لقائه ـ مساء أمس الأول ـ بجمعية الصداقة المصرية ـ اللبنانية لرجال الأعمال إن الدور الذى يقوم به الرئيس مبارك فى هذا المجال بالتعاون مع الرئيس السورى وعاهل السعودية يجسد الطموحات العربية فى خلق كيان اقتصادى عربى له القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.

د. عصام خرما

وأشاد بالتنسيق المصرى ـ السورى ـ السعودى فى المجال الاقتصادى والسياسى مؤكدا أن هذا التنسيق والتفاهم يمكن أن يكون نواة للوحدة لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى ويمثل عمقا سياسيا لجميع الدول العربية، والتى يمكنها أن تنضم إلى هذه النواة.

وأشار إلى دور رجال الأعمال والاقتصاد اللبنانيين والمصريين فى دعم العلاقات بين البلدين مطالبا بتطوير العلاقات التجارية بين البلدين والدخول فى مشروعات صناعية مشتركة باعتبار أن قوة العلاقات الاقتصادية العربية تقدم دعما كبيرا للموقف السياسى العربى.

وطالب رئيس المجلس الإسلامى الشيعى الأعلى بلبنان رجال الأعمال العرب بدعم صمود الشعب اللبنانى فى مواجهة التحديات الصهيونية، مشيدا بدور جمعيات رجال الأعمال وجمعيات الصداقة العربية فى التصدى للمحاولات الأجنبية التى تريد أن تفرض علينا أنظمة اقتصادية معينة لإدخال نسيج غريب عن الأمة العربية إلى المشروعات الاقتصادية العربية الكبرى.

وأكد فضيلة الدكتور نصر فريد واصل مفتى مصر أهمية التعاون الاقتصادى العربى ـ خاصة بين مصر ولبنان ـ فى دعم جهود الزعماء العرب لتوحيد كلمة الأمة العربية.

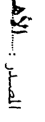
وقال السيد فؤاد حدرج رئيس جمعية الصداقة المصرية ـ اللبنانية لرجال الأعمال بالإنابة: إن رجال الأعمال العرب يرون أن الوقت مناسب لبدء تنفيذ وإحياء السوق العربية المشتركة، مؤكدا أن التحديات التى تواجه العرب تفرض على رجال الأعمال الاسراع فى تنفيذ المشروعات العربية المشتركة للوصول إلى تكامل عربى اقتصادى فى جميع المجالات.

وأوضح السيد عصام خرما أمين صندوق الجمعية أن السوق العربية المشتركة هى الضمان الوحيد لتطوير وتحسين الإنتاج العربى استعدادا لمواجهة عولة الاقتصاد وآليات الأسواق العالمية خاصة بعد تطبيق اتفاقات الجات، مشيرا إلى دور الجمعية فى دعم التعاون الاقتصادى والتجارى بين مصر ولبنان.

وأشار السفير حسن شاش أمين عام الجمعية وسفير مصر الأسبق بلبنان إلى دور رجال الأعمال فى مصر ولبنان فى تأكيد التقارب بين الشعبين ودعم العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٧

جبهة الاتحادات والنقابات المهنية تدعو للإسراع فى تنفيذ دعوة مبارك لإنشاء السوق العربية

طرابلس - من عبدالواحد عبدالقادر وعبدالناصر سلامة :

اكدت الجبهة القومية للاتحادات والنقابات المهنية برئاسة السيد سعد الدين وهبه فى اجتماعها لليوم الثالث على التوالى بطرابلس ضرورة انشاء السوق العربية المشتركة ووضع نداء الرئيس حسنى مبارك باعتباره الرئيس الحالى للقمة العربية موضع التنفيذ.

واكدت الورقه السورية المصرية المقدمة للمؤتمر اهمية وضرورة قيام هذه السوق وسرعة السير فى إقامة منطقة تجارة حرة لتحرير التجارة العربية البينيه بصورة عملية وخلال مدى زمنى قصير على ان يواكب ذلك تحرير تدريجى لحركة الخدمات ورؤوس الأموال وحرية النشاطات الاقتصادية والمهنية.

وقد اكد الاستاذ أحمد يوسف القرعى مدير تحرير مجلة السياسة الدولية، ان الجبهة القومية تتبنى مشروع الوحدة العربية الذى قدمه الأخ العقيد معمر القذافى للقمة الاخيرة بالقاهرة واحالته للجامعة العربية لدراسته وتنفيذه وذلك بالتحرك الشعبى العربى ومن خلال انشاء اليات قوة عسكرية عربية مشتركة للدفاع وانشاء مصرف اتحادى عربى مركزى وصندوق للتنمية العربية ومحكمة عدل عربية تحقيقا للوحدة العربية والأمن القومي العربى وهى المبادىء التى يتضمنها مشروع الوحدة الذى قدمه العقيد القذافى وايضا تكليف مراكز الدراسات العربية الاستراتيجية لدراسة هذا المشروع القومى

واشار المؤتمر الى أن انشاء الجبهة القومية للاتحادات المهنية جاء امام تحدى تهويد القدس الشريف كاحد تحديات الأمن القومى العربى وتدعيما للمواقف القومية العربية.

كما طالب المؤتمر بمقاطعة البضائع الامريكية والاسرائيلية وايقاف عمليات التطبيع الموقعة بين اسرائيل والدول العربية لايجاد موقف عربى موحد يليق بالأمة العربية فى مواجهة الصلف والعناد والاستهتار الصهيوني للمقدسات الدينية فى القدس الشريف والأرض الفلسطينية المحتلة وجنوب لبنان ومواجهة الدعم الامريكى لاسرائيل ضد كل الأعراف والمواثيق والحقوق التى اقرها المجتمع الدولى.

واكد المؤتمر ضرورة تقديم الدعم الكامل لكل من ليبيا والعراق لرفع الحصار الظالم المفروض على شعبها وضرورة اتخاذ العرب قراراً بعدم الالتزام بهذا الحصار الذى يهدف الى تفويض الأمة العربية واضعافها.

٠٠٠٥٠٧



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٧

تعثرت الاتفاقيات الاقتصادية العربية

تجاهل التفاصيل واهدار المراحل ظاهرة عربية

«المرء لايستطيع أن يعبر النهر بمجرد التمني وقد تحللت الاتفاقيات الاقتصادية المختلفة لافتقارها لآليات تتفق مع الواقع العربي»

منذ عام 1953 وهناك المحاولة لتحرير قنوات التجارة العربية ـ العربية، وحملت المحاولة اكثر من مسمى.. وتقمصت أكثر من اتفاقية، ولكن حقائق السجل تمسك بالواقع عارياً.. بينما دورة الزمن تطوى العقد الخامس من عمر المحاولة، فالهدف مازال بعيداً.. والتجارة العربية البينية مازالت موجاتها عاجزة عن تخطى نسبة 8 – 10٪ من اجمالى التجارة العربية.. والجهد العربى يتضرع إلى بروتوكولات ثنائية مبتسرة.. إلخ، وكل هذه الحقائق وغيرها تضفى مشروعية على السؤال التقاطعى: لماذا تعثرت الاتفاقيات الاقتصادية العربية ولم تفسح لنفسها موقعاً فى حيز التنفيذ؟!

وفى مدار السؤال تتعدد اجتهادات الاجابة. واحدها يأخذنى إلى القول بأن الاتفاقيات ذاتها لم تكن ناضجة وانها حملت فى داخلها عوامل انهيارها، فلقد افتقرت إلى ملامسة الحركة فوق ارض الواقع وافتقدت الصبر فى معالجة التفاصيل واختلطت عليها ابجدية المراحل.. لينتهى امرها إلى مجرد اتفاقيات فى عصمة التمنى، ولن تعوزنا القرائن.. فهى حاضرة فى محاورة النص والظرف.

ففى عام 1953 وقعت مصر ولبنان والاردن اتفاقية لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت، وفى العام التالى انضم إلى الاتفاقية كل من العراق وسوريا والسعودية، ثم لحقت بهما الكويت فى عام 1962، وكانت اهم

بنود الاتفاقية تنص على : اعفاء عدد من السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد، وتخفيض رسوم بعض السلع المصنعة بحوالى 25٪ بشرط ان يكون منشؤها احد اطراف التعاقد، والتماثل فى الضرائب غير المباشرة المقررة على السلع المحلية والسلع العربية المستوردة، ثم اضافت الاتفاقية بندا باستثناء السلع الخاضعة للاحتكار الحكومى من احكام التعامل.

ومجمل نص الاتفاقية حمل اسقاطاته السلبية على اجراءات التطبيق، فلقدتم استثناء السلع الخاضعة للاحتكار الحكومى من احكام التعامل.. فى وقت كانت فيه الاقتصاديات العربية تدار من خلال انشطة حكومية قابضة.. وبالتالى خرجت سلع كثيرة نسبيا من نطاق الاتفاقية، وفى خط مواز.. اهملت الاتفاقية تماما الحديث عن نظام للتعويضات على الرغم من أن الرسوم الجمركية ـ آنذاك ـ كانت تمثل اهم الموارد السيادية فى ميزانيات العديد من الدول العربية، وبالمثل.. فلقد تجاهلت الاتفاقية تماما حسم مداولة نظام المدفوعات وهو أحد الشروط الاجرائية لتحرير التجارة، فكيف يمكن تحرير التجارة بدون اتفاق مسبق على نظام للمدفوعات بين دول الفائض ودول العجز!!!، ولم تقرر الاتفاقية ـ كذلك ـ ضوابط للحد من الاغراق وهو نقطة الضعف الرئيسية فى هندسة البوابات المفتوحة، والحاصل أن على كل الذين وقعوا على الاتفاقية.. تخللوا منها.

وبعدما تحلل الجميع من اتفاقية 1953، تم طرح بديل اخر فى عام 1962 وهو مجلس الوحدة الاقتصادية، واصدر المجلس قراره رقم 17/1964 بالتحرير الكامل للتجارة الزراعية العربية ـ العربية فى 1/1/1969 (!)، والتحرير الكامل لتجارة السلع الصناعية العربية ـ العربية فى 1/1/1974 (!)، ولم يملك التاريخان الا رجاء التمنى.. فالمرء لايستطيع أن يعبر عرض النهر بمجرد النظر، ولقد كان الهدف متطورا ولكن آلياته غائبة.. فكيف يمكن تحرير التجارة فى ظل غياب نظام للتعويضات ونظام للمدفوعات، وفى ظل تعدد أسعار



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٧

د. رفعت لقوشه

الصرف للعملات الوطنية والتى قادت إلى رفع نسبة احتمالات الاغراق - ووفقا للتقديرات التقريبية فى الستينات - إلى حوالى 60٪ وهى نسبة تثير مخاوف مشروعة، وفى ظل الاختلافات الصريحة فى هياكل التكلفة الانتاجية بين الاقتصاديات العربية (وبالذات فيما يتعلق بالتعريفة الضريبية والتامينات الاجتماعية)، وفى ظل التفاوت المحسوس فى مستويات المعيشة بين البلدان العربية والذى رتب تصنيفا اعتباريا لبعض السلع، فهناك سلع تم تصنيفها كسلع ضرورية فى البلدان الغنية وكسلع كمالية فى البلدان الفقيرة، لتتعقد - بالتالى - اوضاع تحريرها باصرار البلدان الفقيرة على اخضاع هذه السلع لرسوم جمركية مرتفعة واجازات استيراد.

وبدلا من تشخيص الواقع والاقتراب من تضاريس العوائق.. فى محاولة لتوفير شروط الاقلاع نحو الهدف إذا بمجلس الوحدة الاقتصادية يقفز فوق ذلك كله ليعلن فى عام 1977«اعتبار التبادل التجارى بين الدول الملتزمة باحكام السوق العربية المشتركة محررا تحريرا كاملا من أى قيود»، وكان الاعلان مثيرا للدهشة ولم تلتفت اليه - وعن حق - دولة عربية واحدة، وتكرر المشهد فى عام 1981 عندما عاد المجلس ليعلن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، ووقعت على الاتفاقية 16 دولة عربية.. وكالعادة لم تلتزم دولة واحدة !!، فلقد تجاهلت الاتفاقية - على مثال السوابق - التفاصيل الاجرائية، ولم تكتف بذلك.. فإذا بها تعمد إلى اهدار ابجدية المراحل عندما اقتربت فى مادتها الثامنة من الاتحاد الجمركى العربى، على الرغم من أنه لا توجد - أصلا - منطقة تجارة عربية حرة (!!).

ومن اللافت للنظر.. أن اهدار ابجدية المراحل هو ظاهرة اصيلة فى تاريخ الاتفاقيات العربية، فبينما اتفاقيات تحرير التجارة تتعثر، إذا بالاصدار العربى يتسرع مبكرا وفى 1969/1/28 بطرح اتفاقية لحرية انتقال العمالة، ثم يلحق بها وفى 1972/2/10 اتفاقية لحرية انتقال رؤوس الاموال، ولم يكن مصيرهما افضل من مصير اتفاقيات اخرى، فاهدار الابجدية ارتبط بعدم الادراك الناضج لمعطيات الظرف، ففى نهاية الستينات وبداية السبعينات كان من المستحيل تحرير انتقال العمالة العربية، إذا اعتبرت دول عربية - بوجهة نظر جديرة - بالتفهم - أن استيراد العمالة هو شأن داخلى موقوت بسياسات اقتصادية توسعية وسوف يعقبها احلال العمالة الوطنية بديلا للعمالة الوافدة، وكان من المستحيل - كذلك - تحرير انتقال رؤوس الاموال لان الاقتصاديات العربية - انذاك - كانت تبحث عن توسيع اسواقها المحلية والتزمت اتجاها بدعم رأس المال المحلى وتحصين امتيازاته فى مواجهة رؤوس الاموال الوافدة، ويبقى الدرس.. إذا لم تأت الاتفاقيات موافقة لمعطيات الظرف فمن الافضل الا تأتى، وان اهدار ابجدية المراحل هو عمل عقيم مهما خلصت النوايا.

وبعد.. فإذا كانت المتغيرات والمستجدات تلح الان على التكتل الاقتصادى العربى، فإن اتفاقية يتوافر لها جهد التحضير الجيد وتقودنا خطوة واحدة إلى الامام، افضل مائة مرة من اتفاقية تسبقنا إلى السحاب وتترك اقدامنا معلقة فى الهواء، الأولى ناضجة والاخرى غير ناضجة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٧ / ١٩٩٧

جرى الالحاح مؤخرا على ضرورة التحرك السريع من أجل إقامة السوق العربية المشتركة، ومن خلال ذكريات الوحدة السورية المصرية يطوف سؤال حول مدى دور مثل تلك السوق فى توحيد العرب.

موقع السوق فى الوحدة العربية

حين توفرت ظروف توحيدسوريا ومصر بعد نيلهما الاستقلال السياسى وقيام نظامين تقدميين فيهما تحمس السوريون للوحدة وصدر بيان فى مايو 1956 اشار إلى اسس الوحدة العربية: «الأرض المشتركة، ووحدة اللغة، والتاريخ المشترك، والتكوين النفسى المشترك الذى ينعكس فى الثقافة المشتركة والاوضاع الاقتصادية، التى يتمم بعضها بعضا كل هذه العوامل الدائمة التى تكونت تاريخيا، والتى تطورت رغم كل ما اقيم ويقام فى وجهها.. هى الاسس الواقعية الموضوعية التى تنبثق منها قضية الوحدة العربية».

لكن ما ان حانت لحظة تحول وحدة مصر وسوريا من مجال الامكانية النظرية إلى الامكانية العملية حتى رأى السوريون التفاوت فى المجالين الاقتصادى والديمقراطى بين القطرين ما يقتضى المرور الاجبارى بمرحلة الاتحاد الفيدرالى وصولا إلى التجانس الاقتصادى بين القطرين والارتقاء بالديمقراطية فى مصر إلى مستوى ما كانت عليه فى سوريا آنذاك حيث الهامش الواسع فى حرية التعبير المتمثلة فى حرية تشكيل الاحزاب واصدار الصحف والتمثيل السياسى والرقابة الشعبية أساسا.

بيد ان قوى اخرى ـ وطنية وقومية ـ الحت على «الوحدة» واسقاط «الاتحاد» من الحساب مما جعل السوريين التقدميين ينزلون عند رغبة حلفائهم فى «الجبهة الوطنية» السورية ويوافقون على الأخذ بالوحدة دون الاتحاد مع المحافظة على المكاسب الديمقراطية التى حققها الشعب السورى وفى مقدمتها النظام البرلمانى الديمقراطى وتعزيز الجبهة الوطنية، فضلا عن تطوير الاقتصاد السورى كى يلحق بنظيره المصرى. وألحوا على توفير المحتوى الديمقراطى للوحدة، ضمانا لأمن هذه الوحدة واستمرارها. مما اثار حنق المتعجلين باقامة «الوحدة بأى ثمن».

بعد قرابة خمسة أشهر اطاحت ثورة وطنية ديمقراطية بالنظام الملكى فى العراق ولم يخف النظام الجديد اعجابه بعبدالناصر وان تحفظ



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/ ٨/ ١٩٩٧





عبدالقادر ياسين

تجاه الدخول فى دولة الوحدة وابدى استعداده للدخول فى اتحاد كونفدرالى مع هذه الدولة. وساق النظام العراقى الجديد الاسباب نفسها التى سبق للتقدميين السوريين ان ساقوها كضمانات لكن الغضب استبد بعبد الناصر، وكانت المعركة الدامية بين حلفاء الأمس القريب - اليساريين والقوميين - على مدى الوطن العربى - وهى التى وضعت حجر الاساس للهزائم الحاسمة التى حاقت بالعرب لاحقا.

لعل مما لايثير الاستهجان هنا، ان أولئك المتعجلين عادوا - بعد أشهر - يترحمون على موقف التقدميين هنا والضمانات التى طالبوا بتوفيرها لتحصين الوحدة ودولتها، وذلك عبر التجربة التى عانى منها أولئك المتعجلون لكن ترحمهم جاء بعد فوات الأوان، إذ سرعان ما انفجر الخلاف المدوى بين الزعيم الراحل جمال عبدالناصر وبين حزب البعث، الذى كان قد تصدر كتلة المتعجلين، بل حين وقع الانفصال (1961/9/28) اعترف عبدالناصر نفسه بالاخطاء التى أنزلق إليها نظام حكمه، وحصرها فى ضرب الوحدة الوطنية، ومحاربة القوى التقدمية واهمال شأن الحريات الديمقراطية وعدم أخذ تباين الاوضاع فى كل من سوريا مصر بعين الاعتبار، وتجاهل خطر القوى الرجعية فى الداخل والخارج.. مما ابقى هذه القوى الداخلية تحتفظ بعافيتها مقابل الضربات التى نزلت بالقوى التقدمية، مما أفسح المجال القوى الاولى، كى تقفز إلى السلطة وتفصم الوحدة المصرية - السورية ولايخلو فى الدلالة ان قائد انقلاب الانفصال، الفريق عبدالكريم النحلاوى كان مديرا لمكتب نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، الموكل إليه أمر تصدر النظام فى الاقليم السورى «سوريا» المشير عبدالحكيم عامر، فى دمشق. كما ان أحد قادة التنظيم السياسى للنظام الحاكم فى دولة الوحدة رئيس الاتحاد القومى فى دمشق مأمون الكزبرى تولى رئاسة أول وزارة للانفصال.

استنتاجات

شتان بين السياق التاريخى للأمة العربية وبين سياق نظيراتها الأوروبيات التى جاءت على انقاض الإمارات والدويلات الاقطاعية الأوروبية. مما جعل الوحدة قضية كل الأمة العربية التى اكتشفت القيمة الكبرى لهذه الوحدة مبكرا منذ وطات أقدام المستعمر الأجنبى الأرض العربية. بعكس أوروبا التى خرج الرأسمالى فيها ساعيا إلى توحيد سوقه ولم يواجه قضية التحرر الوطنى لبلاده.

من جهة اخرى ثمة ضرورة قصوى للمحتوى الديمقراطى للوحدة العربية أحد أهم صمامات أمن هذه الوحدة وفى مقدمة ضمانات تطورها وانتصارها.

أما الحياة الاقتصادية العربية المشتركة فعلى اهميتها ليس ثمة ما يدعو إلى تأخير تحقيق الوحدة العربية لغياب هذه الحياة، أو ضعفها كما لاينتقص هذا الغياب من تاثير المقومات الاساسية المتاحة الاخرى «اللغة، الأرض، التاريخ، والتكوين النفسى» وإذا كانت هذه المقومات قد توافرت، تاريخيا فإن توافر الحياة الاقتصادية المشتركة بحاجة قصوى إلى تدخل الانسان حيث لايجب ان يتم تجاهل غياب هذه الحياة الضرورية بل لابد من وضعه فى اعتبار القوى الحية فى الأمة وعلى رأس جدول أعمالها.

وبعد.

فربما كانت الأولوية للتكامل الاقتصادى العربى القابل للتنفيذ الفورى وقد تراكمت مشاريعه فضلا عن مشاريع السوق العربية المشتركة فى أرفف مكاتب جامعة الدول العربية وادراجها منذ عقود، ولا تنتظر الا التنفيذ.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٧

الفكــر والمعـرفة والإنســانيات

على طــريق التعــاون الاقتصــادى العــربى

كيف نحقق اللقاء الانسانى فى اطار العمل التجارى والاقتصادى والمالى؟

مع اننا عـرب، نعـيش فى امـة واحـدة وان تعـددت اقطارها، ونستند جميعا الى تاريخ واحد عبر خمسة عشر قرنا، وتصبغنا ثقافة مشتركة تحملها لغة واحدة، ونتنفس آلاما وآمالا متجانسة ونتجاور ونتزاوج ونحيا اللحظة نفـســهــا .. إلا اننا مع كل البث الاذاعى والتليفزيونى وتعدد صحفنا وكتبنا وافلامنا، لا نعرف بعضنا البعض حق المعرفة .! ولإذا كان هذا امرا عجيبا



فانه يصبح عقدة اساسية ونحن نسعى ونجتهد فى العمل وصولا الى منطقة تجارة حرة عربية بهدف ايجاد السوق العربية المشتركة وعلى سبيل المثال - او التحديد - كم من رجال الاعمال العرب - المنتجين والمصدرين والمستوردين وغيرهم - يعرف ماذا تنتج كل دولة عربية ومدى جودته.. وماذا تستهلك .. وما الذى تحتاج اليه تصديرا واستيرادا ؟.. وهل اذا تساقطت الحواجز الجمركية بين البلاد العربية ستنشط التجارة البينية ؟ وماذا سيكون عليه الحال عندما تكتمل تطبيق اتفاقية الجات ؟.. تلك الاسئلة وغيرها من علامات الاستفهام تجعلنا نثير قضية الفكر والثقافة والعلاقات الانسانية بين الشعوب العربية تمهيدا ودفعا للعلاقات الاقتصادية .. واذ ننشر هنا عرضا لبحث كتبه الدكتور حسن عباس زكى فاننا نشير الى ان البحث ورقة عمل من اوراق يعدها

المنتدى الاقتصادى العربى تمهيدا لعقد مؤتمر التعاون الاقتصادى العربى الذى سيحضره حكوميون مسئولون عرب وممثلو القطاع الخاص بمجالاته المتعددة.. والذى سيعقد بعد ثلاثة شهور باذن الله ويعد هذا البحث فى مقدمة اوراق العمل وقد كتب الدكتور حسن عباس زكى الذى انضم الى المنتدى.. وفيه يتحدث عن المقومات الاساسية لدعم التعاون العربى المشترك.. ويقول .

من المهم ان تتضافر الجهود من اجل تشجيع الاستثمارات البينية بين البلدان العربية، والاسلامية ولاينبغى ان يكون الحديث ذا بعد واحد يهتم بانتقالات رءوس الاموال فقط بل لابد وان تراعى الرؤية المتكاملة لانتقال الاستثمارات كعملية متكاملة ينبغى وان تتوافر لها مقومات النجاح وتوافر الاطر اللازمة لانماء دور المؤسسات المالية والمستثمرين فيما بين البلدان العربية والاسلامية.

ولابد من ايجاد مناخ الاستثمار المناسب من حيث سرعة البت وتخفيف القيود والغاء العوائق وقصر العمل الروتينى على ادنى حد ضرورى والامر ببساطة هو دراسة الامتيازات التى تمنحها الدول المختلفة الى المستثمرين فى اسيا واوربا وبعض الدول العربية والعمل على تطبيقها فورا.

ونحن نحتاج اولا وقبل كل شىء الى تغير فكرى فى عالمنا العربى ازاء المستثمر والمشكلة ان التغير الادارى يصدر بقانون او قرار اما الفكرى فانه اسلوب ومنهج وسلوك.

ويجب ان نعمل على تشكيل تكتلات اقليمية تجمع المشتغلين بالسلع الاساسية التى تحتاج الى تعاون مشترك مثل الالومنيوم والحديد والملابس الجاهزة والكيماويات فمثلا الالومنيوم تنتج كل من البحرين والامارات ومصر حوالى ١٥٪ من حاجة العالم منه وهذه الدول تواجه اساليب اغراق قد تعصف بصادراتها ولكن لو تجمعت جهود هذه الدول سويا وتعاونت فى دراسة الوسائل التى تكفل مواجهة هذا الاغراق فانها يمكنها مجتمعة الضغط على الجهات المختصة وكشف مثل هذه الامور وتعقبها والقضاء عليها وليس من الميسور ان تقوم كل دولة على حدة بمثل ماتقوم به هيئة واحدة مجتمعه لديها كل الامكانات.

والاستثمارات العربية الخارجية تبلغ قيمتها مايربو على ٨٠٠ مليار دولار وهى تمثل احتياطيات نقدية معظمها بالدولار ثم استثمارات فى ودائع او اذونات خزانه دولارية او عقارات او استثمارات فى شركات ولكن معظمها فى الولايات المتحدة وليس من المصلحة ان تكون هذه الاستثمارات فى عملة واحدة بل يجب ان تنوع بين الدولار والمارك والين والاسترلينى والفرنك الفرنسى وغيرها من العملات ثم لماذا لايتم بعضها فى عملات عربية قوية كالريال السعودى ودرهم الامارات وايجاد اسواق مالية تستوعب جانبا منها وان الحكمة السياسية تقضى ان لاتكون هذه الاموال كلها بعملة دولة واحدة وتكون معرضة لاجراءات المصادرة او التجميد او ما الى ذلك لاى سبب سياسى ومن هنا بات من الضرورى دراسة ايجاد فرص الاستثمار فى بلاد مختلفة وليس بلدا واحدا ويدخل فى ذلك الاستثمار البينى اى بين الدول العربية والاسلامية بالقدر المناسب والملائم وتبعا لامكانية امتصاص السوق وتوافر المناخ الملائم سياسيا واقتصاديا وماليا مع ايجاد المصالح المشتركة التى يستفيد منها الطرفان المستثمر والبلد المستثمر فيه الاموال .. مع تشجيع المنظمين العرب على الانتقال بافكارهم بين الدول وبعضها بغية العمل على تنمية التكامل بين اقتصاديات البلدان العربية.

العلاقات التجارية والإنسانية

ويعتبر اللقاء الانسانى فى اطار العمل التجارى والاقتصادى ركنا اساسيا من اركان نجاح النشاط الاقتصادى.

ونجاح العلاقات التجارية فى تكوين الاعمال والوصول الى نتائج ملموسة فى النشاط الاقتصادى من الامور التى ينبغى ان تتهيأ لها ارضية مناسبة من وسائل التعارف والاتصال الحديثة بين رجال الاعمال فى المنطقة العربية والاسلامية وقد كانت الشكوى تثار بين الحين والاخر فى انه لاتوجد اتصالات كافية للتعارف التجارى بين الدول العربية وبعضها البعض وتعثر المؤسسات والهيئات دون تنسيق بينها ولايوجد دليل تجارى لكل دوله يكفل تيسير سبل الاتصال وتنمية العلاقات التجارية بين البلدان العربية والاسلامية .

والمطلوب فى هذا الاطار ان تتكامل الجهود للربط الانسانى فى العلاقات التجارية وتنمية التعارف بين مجتمعات الاعمال فيما بين البلدان العربية والاسلامية وبعضها البعض كما ان التوسع فى المعارض ولقاءات رجال الاعمال والصناعة والتوسع ايضا فى ان تصدر كل مجموعة من



المراكز الصناعية كتالوجا يشمل بيانا مصورا بانتاجها وانواعه وتنمية سبل تبادل المعلومات ووسائل التجارة واسلوب الشحن وطريقة تسوية المعاملات والخلفيات المتعلقة بالاعمال وما الى ذلك.

مواجهة التحديات الاقتصادية

ان التطورات والتغيرات التى طرات على العالم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تحتم على الدول العربية والاسلامية مجتمعة ان تعمل على مواجهتها مجتمعة لانها لاسبيل فى هذا العصر ان تتمكن دوله بمفردها او مؤسسة صغيرة وحدها لمواجهة التحديات التى اصبحت من القوة بانها تضعف من لاقدرة له على مواجهتها ومن الضرورى ان تشارك المؤسسات الاقليمية السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية دراسة الخطط الواجب انتهاجها لتحقق السلامة فى هذه الجو العاصف وان ترسم استراتيجية متكاملة تكفل تحقيق ذلك، وما من شك ان الدول العربية والاسلامية تواجه صعوبة فى زيادة حجم التبادل التجارى فيما بينها للاسباب الاتية :

١ - اختلاف النظم التجارية والنقدية بينها وبين بعضها سواء من حيث انتقال السلع او الخدمات او الاشخاص او الاموال.

٢ - ان نظمها النقدية بعيدة عن بعضها.

٣ - عدم توافر التعارف التجارى بينهما سواء مباشرة او عن طريق الزيارات والمعارض والاجتماعات المشتركة بين الغرف التجارية والزراعية والصناعية مع بعضها.

٤ - ان المؤسسات والهيئات المختلفة لم تستوعب بعد طبيعة النظام الذى يسير العالم نحوه مجبرا ومتأثرا بفعاليات الدول الكبرى التى تحرص اولا واخيرا على صالحها المشترك حتى لوادى ذلك الى الاضرار بمصالح الدول الاخرى وخاصة النامية.

٥ - ان الدول العربية شأنها شأن الدول النامية تفتقر التنسيق العلمى والدراسات الصريحة لما يجب ان تعد نفسها له فى السنوات التالية وبعد اقرار اتفاقية الجات وغيرها من الاتفاقات المالية والمصرفية التى تقودها الدول الاوروبية.

ولم يعد الآن من الامكان ان تظل المؤسسات الوطنية بمعزل عن التأثر بما يجرى فى العالم اعتمادا على نظم حماية او دعم او افضليات خاصة فقد انقضى هذا العهد وعلى الدول ان تعد نفسها لمواجهة ذلك عن طريق توسيع التجارة والتعاون الاقتصادى بين بعضها البعض مع مراعاة ان الكساد والتضخم والركود اصبحت ظواهر تتسرب الى الدول كأى سلعة لانفتاح العالم وارتباطه ببعضه.

كما ان الاتفاقات المختلفة بين الدول العربية تحتاج الى اعادة نظر حتى لاتفرغ من مضمونها وتفقد فعاليتها فمثلا اتفاقية السوق المشتركة وتشجيع التجارة اللبينية وغيرها كل هذه لاقيمة لها لان الدول العربية مازالت تستورد نفس السلع من خارج المنطقة الامر الذى لاحل له الا اذا توسع دور الاستثمار العربى داخل المنطقة لكى يعمل على زيادة النمو والانتاج الزراعى والصناعى والمنجمى والخدمى (سياحة وتأمين وملاحة وبنوك وغيرها) وبالتالى يمكن حينئذ ان نتوقع امكانية زيادة التجارة بين الدول العربية ولنضرب على ذلك بعض الامثلة فان زيادة الاستثمار فى بلد قد يؤدى الى تامين انتاج القمح فى العالم العربى ووقف استيراده من خارج المنطقة وبالتالى زيادة التجارة الخارجية داخل المنطقة وكذلك المنتجات البترولية والبتروكيماويات والادوية والاسمدة وغيرها اذا توسعنا فى انتاجها فى دول الخليج المنتجة للبترول ولكى يتحقق ذلك لابد من دراسة انسب البلاد لتحقيق ذلك بتعاون مشترك يستفيد منه الجميع وبذلك يمكن استغلال الموارد العربية احسن استغلال وتحقيق زيادة فى الانتاج والعمالة وتأمين الاستثمارات العربية داخل المنطقة وهذا لايجب ان يستمر داخل اتفاقات حكومية ولكن يمكن ان يعالج على مستوى السلع، اسوة بما بدأت به المصالحة داخل اوروبا بعد الحرب فى اوائل القرن الحالى بمشروع شرمان للحديد والصلب وغيره حيث ان الدول الاوروبية التى كانت اعداء لبعضها البعض تحولت الى اصدقاء وذوى مصالح مشتركة فالامر يحتاج الى دراسة على مستوى انشاء شركات كبرى فى مجال الحديد والصلب والاسمدة واستزراع الاراضى واصلاحها واستغلال المناجم وغيرها من مجالات بما فى ذلك انشاء بنوك عربية كبرى مشتركة وشركات سياحية واستغلال بحرى وجوى وما الى ذلك وسر النجاح يكون لافى دراسة ذلك فى المسار الحكومى ولكن تحويل ذلك الى شركات مشتركة كما سبق ان اشرت وهذا يتم بتشجيع اللقاءات بين الغرف التجارية الصناعية والزراعية ورجال الاعمال ورجال البنوك.

كما ان الاتحادات والمؤسسات المختلفة لم تعمل على الاستفادة من بعضها البعض للتعرف على احسن فرص الاستثمار فى المجالات المختلفة وتجميع المستثمرين كل على حدة الذين يرغبون فى انواع معينه من الاستثمار والعمل على عقد اجتماعات بين من يرغبون فى المشاركة واستكمال الدراسات الخاصة بالجدوى وما الى ذلك.

كما اننا الآن فى عصر المعلومات ومن اهم المقومات الاساسية لاى تعاون مشترك ودعاية داخلية وتعارف تجارى العمل على توسيع نشاط المكتب المركزى العربى للاحصاء الملحق بجامعة الدول العربية والعمل على تدعيمه احصائيا وتكنولوجيا ليصير منبعا مهما للحصول على المعلومات الضرورية لزيادة التعاون بين الدول العربية ولعل انشاء المنتدى الاقتصادى العربى من شأنه ان يوفر المطلوب بما يلائم الظروف الجديدة وبما يكفل له المشاركة فى تبصير المستثمرين والتجار ورجال الاعمال والصناعة واعداد الاجتماعات اللازمة لهذا الغرض وليكون له المكان البارز والملائم فى وضع الاستراتيجية اللازمة لدفع عجلة التنمية والتجارة والشئون المالية بين الدول العربية وبعضها.

وهنا ايضا تبرز اهمية متابعة شروط التعامل مع الخارج دوليا فمثلا التوحيد القياسى والمواصفات الدولية والشروط الجديدة لمقومات التجارة الخارجية، كل هذه امور استجدت علينا وكثير من الدول العربية مازال بعض المنتجين فيها ينقصهم معرفة هذه الشروط والاوضاع والتى فى حالة غيابها تضيع اسواق التصدير من البلاد العربية لان مواصفات انتاجها غير مقبولة فى الدول الاوروبية وهذا يحتاج الى دراسة عميقة وعمل تدريبات وحلقات بحث فنية لتبصير المنتجين.

التكتلات الاقتصادية الدولية

ان من اهم معالم وسمات التحولات الاقتصادية فى التسعينيات هو التكتلات الاقتصادية الدولية التى قادتها الدول الكبرى وعلى راسها اوروبا .. وأمريكا .. وآسيا..



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٧

واننا نود اولا ان نشير الى اهمية هذه التكتلات التى اصبحت تحكم النظام الاقتصادى والتجارى العالمى والتى يجب على الدول العربية دراستها بتأن وعمق للعمل على الاستفادة بما فيها ومواجهة اخطارها والاستعداد لكى نتجاوز هذه الموجه التى ستؤثر حتما على مستقبل التجارة.

ثم ان مواجهة التحديات التى خلقتها اتفاقية الجات اثارت ردود فعل واسعة وعلى جميع المستويات فرغم الانفراجة الكبيرة فى ازالة الحواجز الجمركية والقيود الكمية والاجرائية على حركة التجارة بين الدول الا انه القى ببعض الظلال على الجانب الآخر مما سيؤثر على الدول النامية تأثيرا كبيرا مالم نتخذ من الاجراءات مايمكننا من مواجهة اخطار هذه الاتفاقية على الوجه الآتى :

١ ـ ان العبء الذى يقع على عاتق الحكومات هو تشجيع القطاع الخاص والارتقاء بقدراته ليتمكن من ان ينافس فى هذا الميدان الخطر، ثم العمل على حمايته من المنافسة غير المشروعة من سياسة الاغراق والاجراءات المستترة التى بدأت تظهر تحت اسم الاجراءات البيئية ومتطلبات التغليف وربط التجارة بحقوق الانسان والمعايير الدولية للعمالة وحقوق العمال. كما يجب تبصير القطاع الخاص بظروف المنافسة التى سيواجهها.

٢ ـ ويلاحظ ان امريكا اعدت لهذه الاتفاقية منذ بضع سنوات واعدت لها بعد ان هبط مستوى كفاءتها الانتاجية وحقها من التجارة الدولية وتقدم اليابان والمانيا فى كثير من الميادين وزيادة عجز ميزانها التجارى وبدء ظهور الصين كقوة دولية تضاف الى النمور الاسيوية.

وقد نجحت الولايات المتحدة الى حد بعيد فى التأثير على الدول الاوروبية لتحصل على ماوصلت اليه فى هذه الاتفاقية خاصة بالتجارة فى الخدمات واتفاقية حقوق الملكية الفكرية واتفاقية الاستثمار وتقاسمت الدول الكبرى المزايا ووزعت على بعضها البعض الشروط والاوضاع التى تكفل لها ان تحصل على حصة الاسد من التجارة العالمية.

كما انها قضت على ماكانت تحصل عليه الدول النامية من مميزات وافضليات فى التجارة كما انها نجحت فى ادخال معايير دولية اكثر شدة تستهدف حماية الملكية الفردية دون اكتراث بحق الدول النامية فى التنمية وحرمان شعوبها من الاستفادة من الاختراعات الحديثة الا بعد دفع الثمن الباهظ الذى لاتقوى عليه وبذلك اصبح نقل التكنولوجيا الضرورية للعالم النامى عبئا ثقيلا على الدول النامية.

ولقد تضمنت اتفاقية الجات عدة اتفاقيات فى منتهى الاهمية وهى جزء لايتجزأ منها والدوله الموقعة على الاتفاقية تعتبر انها قبلت كل نصوص الاتفاقية ولامفر لها من امكان الافلات منها حتى ولو جزئيا.

فمثلا .. هناك اتفاقية الزراعة ـ واتفاقية الملابس والمنسوجات واتفاقية الحواجز الفنية للتجارة المرتبطة بالاستثمار واتفاقية التفتيش قبل الشحن.. وقواعد المنشأ واجراءات فتح تراخيص الاستيراد واجراءات مكافحة الاغراق واتفاقية الخدمات واتفاقية حقوق الملكية واتفاقية المنازعات.

ويتعين علينا ان ندرس هذه الاتفاقيات وان تشكل بنوك فكر على مستوى عربى رفيع لدارسة كل اتفاقية على حدة، واثرها وكيفية مواجهة مابها من امور سواء عن طريق استهلاك كل حقوقنا منها او اعداد كياننا الاقتصادى والتجارى ليرتفع الى المستوى المطلوب، وليس ادل على ذلك من اتفاقية الملابس الجاهزة التى هى مثار مفاوضات شاقة بين مصر والولايات المتحدة التى تعمل على خفض حصة مصر، وعلينا ان ندرك الآن ان العالم يحكمه اقتصاديا الآن ثلاث منظمات ذات اهمية كبيرة، وتأثير خطر وهى البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى واضيف اليها الآن المنظمة الجديدة للتجارة والتى اصبح من شأنها التطرق الى المشاركة فى السياسات الوطنية للدول فى المجالات السابق الاشارة اليها بل وادماجها تحت عنوان البيئة الدولية وغيرها من التعاريف فكما ان معيار حقوق الانسان اصبح وسيلة للتدخل فى شئون كثير من الدول بل ووضع عقوبات ضدها

فكذلك هناك من المعايير التجارية والخاصة بحقوق الملكية والخدمات وغيرها وسائل تكفل مثل هذا التدخل.

كل ذلك يدعونا الى ضرورة فهم بوعى عميق هذه الاتفاقية وكيفية التعامل معها حتى نستفيد منها الى اقصى درجة كلما امكن ذلك واتخاذ الاجراءات الداخلية التى تكفل لانتاجنا وسلوكنا عدم الوقوع فى طائلة العقوبة او الخروج من السوق العالمية والاضرار بتجارتنا الخارجية.

من هنا يجب ان نركز على اهمية خلق تكتل عربى نظير ماهو حادث فى امريكا واوروبا واسيا يكفل دعم القوة الذاتية لهذه المنطقة ويكفل لها السلامة ازاء هذه التيارات الجارفة التى لاتقوى الدول بمفردها على مجابهتها. مع ملاحظة ان التكتلات الاقتصادية الاقليمية لن تكون مجدية الا فى اطار التعاون الدولى والانسجام مع معطيات المد الكبير للتعامل على اساس الاتفاقية وبما يدعم الحرية ويقلص من الاتجاهات الحمائية التى قد تصدر من اعضاء الاتفاقية من هنا او هناك ولابد من التنسيق بين التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعمل العام المشترك على مستوى التحرير الكلى للتجارة الدولية.

ومن خلال هذا كله وغيره فاننا نستهدف اعطاء رؤية مستقبلية لما ينبغى ان ياخذ به العرب من اجراءات لمواجهة التحديات التى تواجههم فى شتى المجالات.

والامر فى بديهية واحدة يمثل الفعل ورد الفعل فالغد يحمل فى طياته الكثير من ردود الافعال التى ينبغى الاخذ باهدابها والسؤال الذى نبدأ به هو ماذا نحن فاعلون ؟ وماذا يمكن ان نفعله لرد تلك التحديات والسير فى دروب المواجهة والسعى لاستعادة سلطات الامة الاسلامية والعربية.

ان المواجهة امر حتمى لانه صراع دائر لاينتهى ولابد من تصحيح مسارنا ولابد من وقفة نسترجع خلالها نقاط القوة ونقاط الضعف بكل ثقة وحزم.

وها قد حان الوقت لرؤية عالمية جديدة ترعى الآتى :

● مكانة لائقة لشعوب الامة العربية والاسلامية

تشجيع التعاون العربى والاسلامى البيئى

● رأب الصدع بين البلدان العربية والاسلامية وتهدئة الصراعات الاقليمية فيما بينهما.

معدل نمو مناسب للاقطار العربية والاسلامية.

● تنمية التجارة البينية العربية الاسلامية.

● تشجيع الاستثمار المشترك مع العالم العربى

● تكوين بنك عربى اسلامى للتنمية على غرار البنك الدولى للانشاء والتعمير.

● وقف نزيف الصراعات فى الوطن العربى والدول الاسلامية وتحسين صورة الاسلام فى الاعلام الغربى والدولى على فترات متدرجة.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ٧ / ١٩٩٧

- تيسير انتقال التكنولوجيا المتقدمة والعمل على تطويع التكنولوجيا لتلائم البيئة العربية والاسلامية.
- تهدئة المناخ العام للتنمية وتشجيع جهود الامن والسلم الدوليين بريادة الدول العربية والاسلامية نحو حل المنازعات الاقليمية وتحقيق الاخاء الاسلامى البناء على اسس مستقرة.
- تشجيع قيام مؤسسات التنمية الإقليمية ذات الأهداف الموضوعية المتوخاة.

ان الصراع الحضارى حتمى ولكن في النهاية لابد من قرار بالاستمرار فى المواجهة واخذ الاسباب والتسلح فى مواجهة الغد بتياراته وتقلباته التى لن تفرق بين غنى وفقير او ابيض او اسود او قزم او عملاق انه الغد الذى يحمل نذره لاصحاب الحضارة القويمة التى فضلها الله سبحانه وتعالى وجعلها نبراسا للامة الاسلامية الجمعاء . وضرورة الاخذ باسباب القوة والاستعداد للقادم الجديد.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ / ٧ / ١٩٩٧

حلمنا العربى لمصلحة شعوبنا



ان السوق العربية المشتركة.. لابد ان تبدأ ولو بعدد محدود من الدول، لقد أصبح العالم الآن يتجه لتجمعات اقتصادية وليست عسكرية، وعلينا ان نتجه الى تجمع اقتصادى عربى لمصلحة الشعوب.

ان التجارة البينية العربية لاتتجاوز نسبتها ٨٪ بينما ٩٢٪ تجارة مع الخارج.. فكأننا ندعم الاقتصاد الأجنبى ولا ندعم اقتصادنا.

ان مصر فى هذه المرحلة تولى اهتماما بالغا بالسعى لتعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول العربية باعتباره الأساس المتين الذى يمكن ان تقوم عليه كل صنوف التعاون، وهذا يبدو فى جهدنا الذى لاينقطع لنسج شبكة من اتفاقات اقامة المناطق الحرة مع الدول العربية والتى نأمل ان يتسع نطاقها فى النهاية ليتحقق حلمنا الأثير فى إقامة السوق العربية المشتركة كأساس لنظام عربى متكامل.

حسنى مبارك

رؤية.. للسلام!

● وصلتنا هذه الرسالة من رجل الأعمال محمد شفيق جبر عضو مجلس الرئاسة المصرى - الأمريكى.. وفيها يقول:

اطلعت باهتمام بالغ على مقالك الاسبوعى الذى نشر فى صفحة «الندوة» بعنوان «نظرة» الذى تعرضت فيه باقتدار لزيارة إيهود باراك زعيم حزب العمل الإسرائيلى الخاطفة للقاهرة.

وأعترف لكم أننى استمتعت جدا بقراءة هذا المقال الذى شد انتباهى وأثار إعجابى الشديد. وانتهز هذه الفرصة لأستعرض معكم وجهة نظرى فيما جاء بهذا المقال المتميز الذى يعكس نظرة متعمقة. فعلى الرغم من اننى لم ازر إسرائيل قط فقد قابلت باراك فى القاهرة واستمعت إليه وإلى آرائه ومن قبله قابلت شيمون بيريز ثم نيتانياهو اثناء وجوده فى دافوس السويسرية اخيرا.

والمحصلة لكل هذه اللقاءات هى اننى متفق معك تماما فيما اوردته فى مقالك من إجابة على لب السؤال الذى طرحته سيادتكم فى نهاية المقال وهو «هل يختلف باراك عن نيتانياهو؟» ورؤيتى فى هذا السياق هى ضرورة أن يتفهم الرأى العام العربى الإجابة التى ذكرتموها ردا على هذا السؤال «أى أن الخلاف بسيط بينهما فى المضمون ولكنه كبير جدا فى الأسلوب». وانطلاقا من هذا الفهم على العالم العربى أن يحلل المواقف الإسرائيلية تحليلا موضوعيا ودقيقا ويضع الخطط لمواجهة حقائق الموقف دون كلل او ملل، وأن نطرح رؤية عربية شاملة وواقعية للسلام الشامل والعادل فى منطقة الشرق الأوسط.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٧/١٩٩٧

□ تعتمد على انتشارها الواسع:

السوق العربية المشتركة تبدأ بالمنظمات التعاونية

تؤكد مختلف الدراسات والتقارير أن المنظمات التعاونية العربية بما تملكه من مقومات ومبادئ مشتركة، تعتبر القاسم المشترك بين كل الأنظمة العربية على اختلاف أنواعها، وذلك يؤهلها لكى تمارس دورا تاريخيا فى تحقيق التنسيق من خلال سوق عربية مشتركة، وصولا إلى تكامل وتكتل اقتصادى عربى.

وتتضح الأهمية النسبية للتعاونيات فى الدول العربية من خلال البيانات التى تستعرضها دراسة أعدها الدكتور خالد يوسف مدير عام الاتحاد العام التعاونى العربى والتى تشير إلى أن عدد الجمعيات التعاونية بلغ حوالى ٢٨ الفا و٩٨٤ جمعية تعمل فى مجالات التعاون الزراعى والاستهلاكى والحرفى والصناعات الصغيرة والإسكان والثروة المائية.

وتوضح الدراسة أن هناك العديد من الأسس والمقومات التى تمثل أساسا مناسبا وثابتا للعمل التعاونى العربى المشترك، وتشمل الوحدة الفكرية والمنهجية المتمثلة فى المبادئ المشتركة وأساليب النشاط المتشابهة، والتزام معظم التعاونيات العربية بتطبيق المبادئ التعاونية والحفاظ عليها والتشابه الشديد فى القوانين والتشريعات التعاونية العربية.

ويقول الدكتور خالد يونس إنه لكى تتكامل أسس ومقومات العمل التعاونى العربى المشترك يجب تحقيق حركة تعاونية عربية تعتمد على الذات فى إطار وضع التكامل التعاونى العربى فى موضعه اللائق فى عمليات التشريع والتطبيق العملى ووضع برنامج تنفيذى متكامل للتعاون بين التعاونيات ومن خلال المؤسسات الضامنة لعمليات الاستثمار البينى العربى.

ويضيف أن تطبيق مبدأ التعاون بين التعاونيات العربية يعد حدا أدنى من التكامل المطلوب داخل الحركة التعاونية قطريا أو قوميا أو دوليا، وأن التكامل بكل أبعاده وأشكاله بدء بالتنسيق وانتهاء بالاندماج يعد تعاونا متبادلا بين التعاونيات.

ويؤكد الدكتور خالد يونس أن التكامل فى مختلف مجالات العمل التعاونى أصبح ضرورة ملحة نظرا للتطور والمتغيرات السريعة، بالإضافة إلى القصور الشديد للعديد من الدول العربية فى عدد من مجالات العمل التعاونى.

ويشير إلى أن هناك العديد من النماذج المقترحة للعمل التعاونى العربى المشترك، وتشمل مجال التعاونيات الاستهلاكية وتجارة العملة والتعاون بين التعاونيات الإنتاجية والتمويل والتسليف والتأمين التعاونى.

ويقول: إن المقترحات تتضمن إنشاء جمعية تعاونية عربية مشتركة لتجارة الجملة تقوم بأداء عمليات الاستيراد والتصدير والتنسيق والتخطيط والتبادل التعاونى المشترك، وإقامة مراكز التجميع والتعبئة والتغليف والتوزيع، وتوفير أحدث المعلومات والإحصاءات الفنية والتجارية العربية والعالمية سواء للمنتجات النهائية أو مواد ومستلزمات الإنتاج والمواد الوسطية.

ويضيف الدكتور خالد يونس أن تحقيق التكامل بين التعاونيات الإنتاجية يشمل مجالات العمالة وتبادل الخبرات والإنتاج المشترك والمواد الخام والمنتجات نهائية الصنع والتدريب الفنى و الحرفى وتسويق منتجات التعاونيات الإنتاجية العربية.

ماجد منير



المصدر : العربي

التاريخ : ٢٨/٧/١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خدعونا فقالوا..

إن المنطقة الحرة غاية المراد

هلل العرب وكبروا أن هداهم الله إلى إقامة ما يسمى منطقة تجارة حرة تضم العرب، كل العرب. فمن العيب أن يجرى الحديث عن مناطق حرة تتشنها دول متوسطية مع أوروبا من خلال شراكة ظهرت فجأة وكأنها ختام مخترعات القرن العشرين، وأن يساق العرب، بعضهم وكلهم، إلى تعاون إقليمى جوهره سوق مشتركة تتزعمها إسرائيل، وأن يطالب مجلس يصف نفسه بأنه رئاسى بإقامة منطقة حرة مع راعية سلام إسرائيل وشئون العرب المتخوفين من أشقائهم العرب.. من العيب أن يحدث كل هذا ويبقى العرب قانعين باتفاقية عرجاء تسمى تيسير وتنمية التبادل التجارى العربى. فحتى ولو قنعوا بها دون تنفيذها، على نحو ما فعلوا على مدى ١٦ عاما، فلن تسمح لهم منظمة التجارة العالمية بذلك. اكتشف العرب فجأة، أنه لا الأوضاع العالمية ولا التطورات الإقليمية التى أزاحت الستار عن حقيقة الشرق أوسطية، يمكن أن تهيئ لهم موقعا على الخريطة العالمية، ما لم يتكاملوا بدءا بمنطقة



د. محمد محمود الإمام

تجارة حرة، أنجزها مجلس الوحدة فعلا منذ عام ١٩٧٠، لأن المجلس الاقتصادى الذى تتزعمه دول رافضة لمنطق الوحدة الاقتصادية ودواعى التكامل العربى، يريد أن يثبت لنفسه وجودا لا يستحقه.

ثم بدأ القول يريد أن المنطقة الحرة لا تكفى، ولا نرضى بأقل من سوق عربية مشتركة بديلا. فإن تعذر فلا أقل من أن نبدأها ببعض الدول، وكأن البعض الآخر سوف يعض بنان الندم بعد قليل فيبادر إلى طلب الالتحاق، كما فعلت بريطانيا وتوابعها شمال أوروبا عندما شهدت تقدم فرنسا وألمانيا بالسوق الأوروبية المشتركة إن الذى صنع منطقة أوروبا الحرة هو ارتفاع التبادل التجارى بين أعضائها والذى دفع دول أوروبا الغربية ثم الشرقية إلى الاصطفاف فى طابور الالتحاق بالجماعة الأوروبية، هو أنها جميعا تقدمت بقدراتها الانتاجية، وأنشأت علاقات وثيقة فيما بينها، مهدت للحديث اليوم عن وحدة سياسية وليس فقط اقتصادية. ألا يرى هؤلاء أن هناك شيئا اسمه السوق العربية المشتركة بقرار من مجلس الوحدة فى ١٩٦٤، وأن السوق قائمة حتى الآن، وأن دولا بعينها يزعجها هذا الطريق الذى يقود إلى ما فيه خير العرب وهو الوحدة العربية بدءا بوحدة اقتصادية. إلى متى نترك أنصار التفوق القطرى وأعداء المد القومى يقودون العرب إلى هاوية التخلف والتبعية؟



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ / ٧ / ١٩٩٧

في ندوة هامة شارك فيها نخبة من السياسيين والاقتصاديين العرب

السوق العربية المشتركة ضرورة لا اختياراً

٠٠٠٥٢٠



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٧

فى الاربعين سنة الماضية كان مشروع السوق العربية المشتركة حلماً يداعب خيال المؤمنين بالوحدة العربية وجدوى التعاون الاقتصادى العربي على أساس انه سيدعم عملية التنمية في العالم العربي.

واليوم، وفي ظل ما استجد على الساحة الاقتصادية الدولية من متغيرات، لم يعد مشروع السوق العربية المشتركة مجرد خيار مطروح ضمن عدة خيارات اخرى لدفع الانماء العربي، وانما صار ضرورة لا مفر منها، ومنهجا لاغنى عنه للحفاظ على المصالح الاقتصادية العربية.

ومن ثم كانت اهمية هذه الندوة «نحو سوق عربية مشتركة» التي نظمتها اذاعة صوت العرب فى عيدها الرابع والاربعين، ودعت إليها نخبة من المفكرين والسياسين والاقتصادين العرب. ونظرا لما حوته هذه الندوة من معلومات وآراء وأفكار بالغة القيمة لتلك الصفوة من المشاركين العرب، فقد رأينا ان نعرض أهم ما جاء بها.



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ٧ / ١٩٩٧

أعدها للنشر :محمود القصاص

حمدى الكنيسى رئيس الاذاعة قال كانت وستظل إذاعة صوت العرب قادرة على استيعاب نبض الامة العربية، معبرة عن آمال الأمة وهمومها. ولهذا كان من الطبيعى ان تبادر بمناسبةاحتفالها بالعيد الرابع والاربعين لانشائها إلى اقامة هذه الندوة الهامة التى تاتى فى موعدها تماما. فكلنا نتابع الجهود التى يبذلها الرئيس مبارك لإقامة سوق عربية مشتركة.

لقد أصبحت هذه السوق امراً حتمياً لانقاذ مايمكن انقاذه من الواقع العربى، وللانطلاق بالأمة العربية فى مواجهة التحديات الاقتصادية الدولية المتسارعة. ونظرا للأهمية القصوى التى يحتلها الموضوع فقد وقع اختيارنا عليه تاكيداً لدور اذاعة صوت العرب.

ثم تحدث المهندس عبد الرحمن حافظ رئيس مجلس امناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون نيابة عن وزير الاعلام صفوت الشريف لوجوده فى الخارج فقال:أن الندوة جاءت فى موعدها تماما بعد نداء الرئيس مبارك بضرورة اقامة سوق عربية مشتركة. ونحن كعرب فى أشد الحاجة للبدء الفورى فى إنشاء هذه السوق اليوم قبل الغد. ربما لم نكن فيما قبل بالقوة الاقتصاديةالكافية التى تؤهلنا لإقامة سوق مشتركة، ولكن اليوم بعد التقدم الاقتصادى الذى حققته الدول العربية أصبحنا مؤهلين تماما لانشاء هذه السوق ، صحيح أننا - كدول عربية - لسنا متقدمين جدا، ولكن القدر من التقدم الذى حققناه يجعلنا قادرين على ان نتكامل وان نكون قوة اقتصادية جديدة خاصة بالعرب تتكفل الدول العربية فيما بينها بتبنيها وتنميتها وتعظيمها.

تحدث السفير مهاب مقبل الامين العام المساعد للجامعة العربية لشئون الاعلام نيابة عن الدكتور احمد عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة قال:أود فى البداية ان انقل اليكم تحيات الدكتور احمد عصمت عبدالمجيد الامين العام، كما اود ان اشكر اذاعة صوت العرب التى نجدها دائما معبرة عن آمال وطموحات الامة العربية، ويسعدنى أن فكرة انشاء السوق العربية المشتركة نشأت منذ ٣٢ عاما فى مثل هذا اليوم من عام ١٩٦٤، وأكدت الأيام والاوضاع الدولية والاقليمية ان هذه الفكرة اصبحت شديدة الاهمية. ومن المهم فى هذا السياق توضيح ان المقاصد الكبرى المتوخاه من مشروع السوق العربية المشتركة تتمثل فى تفعيل التعاون الاقتصادى العربى والتجارى فيما بين الدول العربية على النحو الذى يكفل خلق مصالح مشتركة تسهم فى دفع عملية التنمية الاقتصادية، واعادة هيكلة الاقتصاديات العربية، والاصلاح الاقتصادى. وعندما نقول ان السوق العربية



المشتركة اصبحت ضرورة اليوم اكثر من ذى قبل، فاننا نعنى بذلك ان التجمعات والتكتلات الاقتصادية التى هى آخذة فى الانتشار فى العالم اليوم قد أثبتت فائدتها وجدواها للدول الاعضاء فيها لان العمل الاقتصادى من خلال التجمعات يؤدى لخفض ملموس فى تكاليف إنتاج السلع والخدمات، ويتيح نقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة، ويساعد على زيادة فرص العمل امام المواطنين. كما أن فى انشاء مثل هذه السوق تشجيعا كبيرا للاستثمارات المحلية على العمل فى الدول العربية، بالاضافة إلى خلق منطقة جذب كبرى للاستثمارات الاجنبية.ولذلك فاننا فى اشد الحاجة لتنسيق كل الجهود التى تعمل على الوصول لمثل هذه السوق. ومن هذا المنطلق فان بيت العرب وهو الجامعة العربية حريص على ان يسمع كل الآراء التى سيسهم بها أهل العلم ورجالات الفكر واساتذة الاقتصاد ورجال الاعلام حول كيفية وضع فكرة السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ. فى ظل وجود مؤشر هام وهو أن التجارة العربية البينية لاتزيد نسبتها عن ٨٪ من اجمالى حجم التجارة العربية، بينما التجارة البينية فيما بين بين دول الاتحاد الاوربى تصل نسبتها الى ٦٤٪ من حجم التجارة الاوربية وأعتقد أن هذا هو المدخل الطبيعى لبداية حديثنا عن السوق العربية المشتركة.

بدأت مناقشات موضوع الندوة والتى قسمت إلى جلستين: الاولى نظرة على الماضى لمعرفة المعوقات والمشكلات التى حالت دون قيام سوق عربية مشتركة، وقد أدار مناقشاتها الدكتور على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. والجلسة الثانية هى نظرة إلى المستقبل لمعرفة لماذا اصبح إنشاء هذه السوق أمرا حتميا وضروريا، وقد أدارها الاستاذ عصام رفعت رئيس تحرير الاهرام الاقتصادى.

● لماذا اخفقت محاولات انشاء سوق عربية مشتركة؟

بدأ الدكتور على الدين هلال بابداء بعض الملاحظات حول موضوع الجلسة وهى :

أولا: ان فكرة السوق العربية المشتركة فكرة قديمة جديدة إذ أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى أقر إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧. وفى عام ١٩٦٢ صدقت على هذه الاتفاقية ست دول، وكان هذا هو الحد الادنى اللازم لكى تدخل هذه الاتفاقية دور النفاذ، وفى عام ١٩٦٤ أنشئت السوق العربية المشتركة على الورق لكن لم يحدث شيء منها على أرض الواقع. وبالاضافة لذلك كانت هناك محاولات ثنائية عربية فكان مثلا هناك إتفاق للتكامل بين مصر وليبيا وأنشىء ما عرف باسم الدينار العربى الحسابى، وتم الاتفاق على إنشاء منطقة حرة على جانبى الدولتين.

وغيرها من عشرات التجارب الاخرى. ومن حق المواطن العربى ان يسأل لماذا اخفقت كل هذه التجارب؟ ثم يسأل ماهو الضمان



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ٧ / ١٩٩٧

ان ما حدث فى الماضى عدة مرات لن يتكرر فى المستقبل؟

ثانيا: نستطيع ان نقسم أسباب فشل محاولات انشاء سوق عربية مشتركة إلى نوعين من الأسباب : اسباب فنية أو حرفية او إقتصادية من جانب، وأسباب سياسية من جانب آخر. والأسباب الفنية او الاقتصادية هى:

● اقتباس تجارب تكاملية أخرى لاتتناسب مع الواقع العربى. لقد كان هناك إنبهار بمدخل تحرير التجارة أسوة بالسوق الأوربية المشتركة. بينما كان ينبغى أن نكمل هذا الاتجاه بمداخل أخرى مثل التنمية المشتركة والمشروعات العربية المشتركة.

● إختلاف النظم الاقتصادية العربية بشكل يجعل الحديث عن السوق أمرا غير مجد. فقد كانت هناك دول تقوم على التخطيط المركزى الشامل والقطاع العام، ودول أخرى تعتمد أساسا على القطاع الخاص وحرية السوق فى إدارة نشاطها الاقتصادى.

● تشابه الهياكل الانتاجية بين الدول العربية مما جعل الاقتصاديات العربية فى حالة تنافس وليس فى حالة تكامل.

أما أهم الأسباب السياسية فهى:

● ضرب الممكن بالمستحيل، وعدم الاتساق بين الواقع والطموحات، كان يتم إتخاذ قرارات فوقية دون مراعاة للمشكلات على أرض الواقع. بمعنى آخر كان يتم القفز فوق الواقع باصدار قرارات دون أن يصاحبها إصدار الآليات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات.

● غياب الارادة السياسية بمعنى عدم إقتناع الكثير من المسئولين العرب بجدوى هذا الموضوع لهم أو لاقتصادهم. أو يشعرون إن كانوا من أبناء دولة غنية أن دخولهم هذا المشروع فيه غرم لهم، وفيه غنم للآخرين.

● عدم إستقرار النظم السياسية العربية خاصة فى فترة الخمسينات والستينات.

ويخرج الدكتور على الدين هلال من تجارب الماضى بدروس أهمها ضرورة التدرج فى تطبيق أى مشروع لسوق مشتركة. والواقعية بحيث تتفق الطموحات مع الواقع. وعدم الاعتماد على مدخل واحد من مداخل التكامل الاقتصادى، والتأكيد على أن قيام السوق لن يكون مكسبا لبعض الدول وخسارة للبعض الآخر، ولكنه مكسب للجميع ولكن بدرجات متفاوتة.

الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الذى استعرض موضوع السوق العربية المشتركة من جوانبه المختلفة فقال: إن مرجعية السوق العربية المشتركة هي الجامعة العربية بمؤسساتها وقراراتها التي رسمت طريق العمل الاقتصادي المشترك باتفاقيات متعددة أهمها إتفاقية الوحدة الاقتصادية التى اقرتها الجامعة العربية عام ١٩٥٧، وبدأ تنفيذها عام ١٩٦٤ وازداد عدد الموقعين على هذه الاتفاقية حتى شمل حوالى نصف الدول العربية حتى الآن. ولقد بادر



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ٧ / ١٩٩٧

السوق العربية المشتركة

مجلس الوحدة الاقتصادية منذ البداية باعطاء أهمية كبيرة للتجارة العربية باعتبارها مدخلا طبيعيا للعمل الاقتصادى العربى المشترك. واتخذ قراره بانشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤.

وفى عام ١٩٧٠ أعلن قيام منطقة التجارة الحرة العربية. وقام مجلس الوحدة الاقتصادية باعداد مشروع قانون التوحيد الجمركى بين الدول العربية حتى تدخل منطقة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ، ولكن هذا المشروع لم ينفذ - بعد اعداده لاسباب كثيرة.

كما أعطى المجلس أهمية للمدخل الانتاجى بجوار المدخل التبادلى فتم إنشاء أربع شركات عربية مشتركة وكلها تعمل حاليا فى مختلف الدول العربية، ولها عشرات الفروع بها.

كما أهتم مجلس الوحدة الاقتصادية بانشاء الاتحادات النوعية التى تجمع المنتجين العرب فى تخصصات مختلفة، وبلغ عددها ٢٢ أتحادا .إن هذه بعض الانجازات التى حققها مجلس الوحدة الاقتصادية والذى يراه البعض حبرا على ورق. بينما نراه مجلسا له دوره وانجازاته وآلياته.

واذا كانت هناك دعوة الآن من الرئيس مبارك لانشاء سوق عربية مشتركة فإن تصورنا لكيفية اخراج هذه الدعوة لحيزالتنفيذ كما يلى:-

أولا: اعتبار اتفاقية السوق العربية المشتركة فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هى الاساس لهذه السوق.

ثانيا: استمرار العمل على تطبيق البروتوكول التنفيذى الذى اقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الأخيرة من أجل إقامة منطقة تجارة حرة عربية تبدأ من عام ١٩٩٨.

ثالثا: تشجيع تطبيق إتفاقيات ثنائية أو أكثر بين الدول العربية لاقامة مناطق تجارة حرة، ومن ثم إنضمامها للإطار الشامل المتمثل فى السوق العربية المشتركة فى الوقت المناسب.

رابعا: تشكيل هيئة تنسيق ومتابعة للسوق العربية المشتركة من المؤسسات المعينة بالسوق سواء فى الجامعة العربية أوفى دول مجلس التعاون الخليجى أو فى دول إتحاد المغرب العربى لتذليل العقبات التى تواجهها.

مؤشرات إقتصادية مرعبة!!

وانتقلت الكلمة للدكتور عيسى درويش سفير سوريا بالقاهرة الذى قال: لقد فشلت الدولة القطرية العربية فى أن تحقق لمواطنيها الرفاهية الاقتصادية المعقولة كما حدث فى الدول التى إصطلح على تسميتها دول النمور الاقتصادية. وهذا يدفعنا لوقفة مع



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩/٧/١٩٩٧م



السفير عبد الرحمن السحيبانى:

لابد من توحيد الرسوم الجمركية ورسوم الموانىء لبدء سوق مشتركة.

الذات: طالما أن الدولة القطرية قد فشلت فإنه من الضرورى أن نلجأ لعمل إقتصادى مشترك وأنا لست مع انصار نظرية المؤامرة التى ترى أن إخفاق العرب فى تحقيق أهدافهم يرجع لمؤامرات خارجية لأن هناك أسبابا داخلية كثيرة لاخفاقنا عددها الدكتور على الدين هلال ولاداعي لتكرارها.

وفى إعتقادى أن الهياكل التنظيمية العربية رغم أعتزازنا بها وحرصنا عليها. أصبحت قاصرة عن بلوغ مستوى الطموح العربى الآن . والسبب هو الخلافات السياسية وتغليب الشخصى على العام، والنظرة الانانية التى تنظر الى المصلحة الذاتية وكلها أدت الى أن تصيب الاهداف العربية النبيلة فى مقتل.

نحن الآن نواجه مشكلة وهى أننا فى عالم يسوده التكتل الاقتصادى بينما تعاني الامة العربية من أوضاع مرعبة مثلا الامية تنتشر بشكل واسع فى الامة العربيةحتى بلغت نسبتها بين الرجال ٥٠٪، وبين النساء ٧٠٪ وهذا يعنى أن قدرات الملايين من ابناء مجتمعاتنا معطلة لانهم لم يتلقوا أي تعليم ينمى قدراتهم. التجارة البينية العربية فى عام ١٩٩٦ هى حوالى ٩٪ فقط من إجمالى التجارة الخارجية العربية، ومعدل النمو

فى الدول العربية حوالى ٢٪ فى المتوسط، ومعدل الاستثمار لا يتعدى ١٪ فى المتوسط والمديونية العربية ١٤٠ مليار دولار وخدمة الدين العام العربى تبلغ ١٢ مليار دولار. وكلها مؤشرات إقتصادية مرعبة تجعلنا نبحث عن طريق لمواجهتها. وفى تقديرى أن التنمية تقوم على محورين: الاول هو الثقافة بمفهومها الشامل، والثانى هو الاقتصاد.

لقد ألزمتنا منظمة التجارة العالمية بتحرير التجارة فى خلال عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٩٥، وهذا يعنى اننا سنواجه تحديات هائلة إضافة للمشكلات الكبيرة القائمة الآن.

ولقد تحسست القيادتان فى سوريا ومصر كل هذه المخاطر وأعلنتا الدعوة لسوق عربية مشتركة. صحيح انها ليست شيئا جديدا ولكن علينا أن نختصر الزمن اللازم لانشائها.

ويتحقق ذلك فى رأيي بتشجيع الاستثمار. إن الاحتياطيات النقدية العربية فى البنوك العالمية تصل إلى ٨٠٠ مليار دولار كما تشير الاحصاءات. ولو نجحنا فى نقل جزء من هذه الاموال الهائلة للاستثمار فى السوق العربى، فاننا نكون قد وضعنا اقدامنا على اول طريق السوق المشتركة. وبالاضافة لذلك لابد من اختيار حزمة مشاريع للبدء بتنفيذها. ولابد من التاكيد على أن أى سوق عربية مشتركة لن تؤدى إلى تحرك جيوش العاطلين إلى الدول العربية الغنية، نحن نريد الاستثمار الذى يثبت القوي العاملة فى أرضها، ويتيح الفرصة للعامل فى ان يعمل ويزيد من دخله وهو فى بلده.



د. على الدين هلال:

قيام سوق مشتركة يعنى اقتسام المكاسب والخسائر

توحيد الرسوم الجمركية أولا

السفير عبدالرحمن السحيبانى الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية ركز فى كلمته على اهمية ازالة العقبات التنفيذية التى تعوق أى عمل اقتصادى عربى فقال: مدخل التجارة وحده غير كاف لدفع العمل الاقتصادى العربى، بل لابد من مداخل اخرى مثل المشروعات المشتركة. ربما لم يتحقق الكثير على مسار التكامل العربى، لكن تحققت انجازات ملموسة على مسارات اخرى مثل صناديق الانماء العربية ومنها الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى، وصندوق النقد العربى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وقد اقر الصندوق العربى للانماء فى اجتماع محافظيه الاخير تقديم ٥٠٠ مليون دولار للقطاع الخاص العربى مباشرة وليس من خلال الحكومات وهذا ضمن دعم الصندوق العربى لمنطقة التجارة الحرة. كذلك لدينا الهيئة العربية



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٧/١٩٩٧



د. عيسى درويش:

٨٠٠ مليار دولار حجم الاموال العربية في بنوك الخارج.. ولابد من جذبها للسوق

للاستثمار والانماء الزراعي، وشركة الملاحة العربية، ولديهما إستثمارات تقدر بحوالى ٨٠٠ مليون دولار. وكل هذه انجازات حققها التعاون الاقتصادى العربى.

ونعود لفكرة السوق العربية المشتركة التى اود أن أوضح انها مرحلة متقدمة جدا تسبقها مراحل عديدة أولها الاتحاد الجمركى. وهنا تبرز مشكلة وهى كيفية إقامة اتحاد جمركى عربى فى ظل التفاوت الهائل بين الرسوم الجمركية التى تصل فى دولة عربية إلى ٤٪ وفى دولة اخرى إلى ٢٠٠٪!!

ان دول مجلس التعاون الخليجى لم تنجح حتى الآن فى توحيد الرسوم الجمركية بها رغم التجانس بينها!! مشكلة اخرى تواجه حركة التجارة العربية وهى ان تكاليف الشحن مرتفعة جدا. وعلى سبيل المثال فان نقل شحنة من الاثاث من دولة عربية لاخرى مجاورة لها يكلف مايزيد عن الألفى دولار. ونفس الشحنة تاتى من نورث كارولينا فى الولايات المتحدة إلى نفس البلد بنفس التكلفة! وتكاليف النقل المرتفعة تحد من تنافسية السلع العربية ولابد من تخفيضها لزيادة التجارة العربية.

لابد لبدء تنفيذ فكرة السوق العربية المشتركة من توحيد الرسوم الجمركية، ولابد من مواجهة الصعاب التنفيذية لتحقيق ذلك.

وعلى جانب آخر فانه يقال دائما ان التجارة العربية البينية لاتتجاوز ٩٪ أو ١٠٪ لكن اذا طرحنا صادرات النفط من اجمالى التجارة العربية، فان نسبة التجارة العربية البينية إلى اجمالى التجارة العربية ترتفع إلى اكثر من ٢٥٪ وهى نسبة معقولة. ايضا فان ٢٠٪ من صادرات الصناعات التحويلية العربية تذهب لدول عربية، ٣٠٪ من الصادرات الزراعية العربية تذهب لدول عربية، وكلها مؤشرات مشجعة.

واعود لاركز على الخطوات العملية للسوق المشتركة. مثلا نحن نعمل الآن على وضع قواعد المنشأ التى تحدد ما اذا كانت السلعة عربية ام لا، وهى مسألة ليست سهلة على الاطلاق. لدينا مشكلة توحيد رسوم الموانىء والتى تختلف مستوياتها وطريقة حسابها كثيرا بين الدول العربية. وكل هذه الخطوات التنفيذية يجب الانتهاء منها قبل الوصول للسوق العربية المشتركة.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٨

أسباب الفشل

واوضح الدكتور معتصم سليمان مدير ادارة الشئون المالية والاستثمارية ان هناك مجموعة هامة من اسباب الفشل فى اقامة سوق عربية مشتركة فى الماضى وهى:

اولا: نمط التنمية الذى كان سائدا فى الدول العربية والذى كان يقوم على الاحلال محل الواردات. ويستلزم هذا النمط الانمائى الكثير من القيود الحمائية، وعلى هذا فانه من غير المعقول ان يقوم إندماج اقتصادى بين الدول التى تتبع سياسة الاحلال محل الواردات، وبعدها تحول نمط التنمية فى بعض الدول العربية إلى تشجيع الصادرات إلى أسواق خارجية وليس إلى أسواق عربية.

ثانيا: الاتفاقات مع الدول الاخرى خاصة مع الدول الاوروبية والدول الاشتراكية السابقة عاقت حركة الاندماج الاقتصادى بين الدول العربية لان الدول الاوروبية كانت تعطى مزايا تفضيلية لبعض السلع العربية، اما الدول الاشتراكية فكانت الاتفاقيات معها طويلة الاجل وتقوم على مبادلة الصادرات لدولة بالواردات منها، الامر الذى شجع الدول العربية على التبادل التجارى مع هذه الدول بدلا من دعم التبادل التجارى العربى.

ثالثا: هناك غياب كامل لخدمات التجارة بين الدول العربية وإن وجدت خدمات تجارية فى الدول العربية فإنها عادة ما تكون موجهة ومركزة على الاسواق الخارجية وليس الاسواق العربية.

ومن ثم فإن العمل على اقامة سوق مشتركة يستلزم تلافى هذه المشكلات التى اعاقت الفكرة فيما مضى.



محمود عوض:

السوق العربية اخطر من ان نتركها للاقتصاديين



حمدى الكنيسى

متغيرات على ساحة الاقتصاد الدولى

بدأ الاستاذ عصام رفعت مناقشات الجلسة الثانية والتأكيد على اهمية الصراحة التى تناول بها المتحدثون موضوعاتهم حتى تكون الافكار والمقترحات متسقة مع الواقع. ثم اوضح ان الجلسة الاولى كانت نظرة ضرورية للماضى وتجاربه، اما الجلسة الثانية فهى نظرة الى المستقبل لمعرفة م استجد على الساحتين السياسية والاقتصادية العربية ولنجيب على



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/١١/١٩٩٧

هذا السؤال: هل تغير شيء حتى ننظر للمستقبل نظرة جديدة؟
ولنحدد بالضبط ما هو المقصود بالسوق الحرة التى نرغب فى اقامتها. ان المعنى الاقتصادى لاى سوق مشتركة هو انه - ببساطة - يجب ان تكون هناك تنازلات من كل دولة. وكما اشار السفير عبد الرحمن السحيبانى فإن الرسوم الجمركية فى بعض الدول ٤٪، وفى دول اخرى ٢٠٠٪، ولكى يحدث تعاون اقتصادى يتمثل فى سوق مشتركة بين هاتين الدولتين لابد ان تتنازل كل منهما عن بعض الاوضاع القائمة. لابد ان ندرك ان التعاون الاقتصادى يقوم على اقتسام المكاسب والخسائر. لابد ان نضع فى اعتبارنا ايضا ان التعاون الاقتصادى لايستلزم تجاوراً جغرافيا. وقد كان الدكتور محمد زكى شافعى عميد كلية الاقتصاد الأسبق رحمه الله يضرب المثل بمصر والهند ويوغسلافيا فى ان التعاون الاقتصادى لا يشترط لقيامه تجاور جغرافى. وأى سوق مشتركة لابد ان تتضمن - فى مراحل مختلفة - الحريات الاربع: حرية انتقال السلع، وحرية انتقال الخدمات، وحرية انتقال رؤوس الاموال، وحرية انتقال الافراد. وهنا يبرز سؤال هام ينبغى ان نجد اجابة واضحة له: هل يعنى قيام سوق عربية مشتركة حرية انتقال الافراد؟ ام سيقتصر الامر على الحريات الثلاث الاخرى؟ وقد اشار الدكتور عيسى درويش سفير سوريا بمصر الى نقطة بالغة الاهمية وهى اثر الاستثمارات العربية فى تثبيت العمالة الزائدة فى أماكنها لا هجرتها من الدول كثيفة السكان الى الدول الاقل كثافة.

وطرح الاستاذ عصام رفعت سؤالاً محدداً وهو كيف نبدأ فى اقامة السوق العربية المشتركة؟ وما هى الدول التى يجب ان نبدأ بها؟

والاجابة فى رأيه ان نبدأ بالممكن وهو اقامة سوق مشتركة بين دولتين عربيتين او اكثر، ثم يترك الباب مفتوحا لاى دولة عربية اخرى ترغب فى المشاركة اذا سمحت ظروفها بذلك.

وانتقل فى حديثه الى قمة قطر التى يرى انه لا ينبغى مقاطعتها لسببين: الاول انها قمة مقررة من خلال منتدى دولى، وعلى هذا لا يجوز الغاؤها الا من خلال هذا المنتدى الدولى. والثانى: اننا يجب ان نستغل فرصة انعقاد قمة قطر فى دعم المشروعات العربية المشتركة.

والملاحظ انه عندما كثر الكلام عن السوق الشرق أوسطية أدى هذا الى تنشيط الحوار حول التعاون الاقتصادى العربى ويجب ان ناخذ فى اعتبارنا أن أى تعاون عربى يستلزم حدا أدنى من التنسيق الصناعى، وهذا الامر قد بدأ فى بداية السبعينات عندما انشئت المنظمة العربية للتنمية الصناعية وبدأ نوع من التنسيق الصناعى بين الدول العربية.

عصام رفعت:

السوق المشتركة تعنى قدرا من التنازلات مقابل قدر من المكاسب المشتركة.. ويجب تعزيز مؤسسات العمل العربى المشترك



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٧/١٩٩٧

ومثل هذا التنسيق ضرورة لا غنى عنها لاقامة منطقة حرة او سوق مشتركة عربية.

السوق العربية المشتركة ضرورة بقاء

وفى كلمته عن اسباب قيام السوق العربية المشتركة وأهميتها بدأ الكاتب الصحفى الاستاذ محمود عوض حديثه بإبداء اختلافه فى الرأى حول جدوى المشاركة فى قمة قطر. وأكد انها ليست قمة ولم تكن قمة من قبل.

وأصل الموضوع أن صيغة مدريد للسلام - والتى وضعتها الولايات المتحدة - تضمنت نوعين من المفاوضات: الاول المفاوضات بين اسرائيل والدول العربية التى لها حدود معها. والثانى المفاوضات الجماعية بين اسرائيل وكل الدول العربية مع ادخال اطراف دولية أخرى كدول أوروبية او اليابان فى هذه المفاوضات لاكسابها الشكل الدولى المقبول. ووظيفة هذا الشكل الثانى من المفاوضات هو وضع تصورات افتراضية بحيث انه لو نجحت الموجة الاولى من المفاوضات، يتم بحث الصيغ التى تتيح ادماج اسرائيل عضويا فى المنطقة. وعلى هذا الاساس عقد المؤتمر الاول فى المغرب والثانى فى الاردن والثالث فى مصر، وأصبح كل مؤتمر يستخدم سابقه لاقرار المؤتمر الذى يليه. ولهذا أرى عدم جدوى المشاركة فى مثل هذه المؤتمرات. ثم انتقل محمود عوض للحديث عن السوق العربية فقال:فى الاربعين سنة الماضية كنا نتحدث عن السوق العربية كضرورة للتنمية،اما الان فقد اصبحت السوق العربية ليست مجرد ضرورة للتنمية ، ولكن ضرورة للبقاء. اننا على وشك الدخول فى صراع الديناصورات على المستوى الاقتصادى الدولى وهذا الصراع سيكون له ضحايا كثيرون. لقد برزت متغيرات جديدة وهامة على ساحة الاقتصاد الدولى من ابرزها ثلاثة متغيرات هي :

●الاول :منظمة التجارة العالمية. لقد وقعت مصر وكل الدول النامية على اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية حتى لو كانت غير عادلة لان الموضوع - ببساطة - هو ان الاقوى يفرض شروطه على الاضعف ولدى الدول النامية فترة سماح صغيرة لكى تستطيع ان تكيف اوضاعها لمواجهة تحرير التجارة العالمية. ولهذا اقول ان السوق العربية المشتركة اصبحت ضرورة بقاء لكى نستطيع ان نواجه الاوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة دون ان نغلق المصانع وتزداد البطالة بسبب عدم قدرتنا على المنافسة.


حسن ابراهيم

●الثانى : هو الخصخصة لقد امضت مارجريت تاتشر فى بريطانيا ١٢ سنة لكى تقوم بخصخصة ٨٪ فقط من الاقتصاد البريطانى، وهو مايدل على أنها عملية بالغة الصعوبة ولكن مع ذلك نحن مضطرون لها تحت ضغط المنظمات الدولية



الثالث :هو العولمة. ان هذه العملية تتم ،والدول النامية - ومنها الدول العربية - هى أضعف اطرافها واكبر المستفيدين منها هى الشركات متعددة الجنسيات التى تستطيع تحريك الاموال من بلد لاخرى بمنتهى السرعة. المقصود بالعولمة ان يتحول العالم لسوق واحدة تتنافس فيه المنتجات من كل جنسية وهذا يعنى ان كل منتج سيحاول تخفيض تكلفته قدر الامكان ليستطيع المنافسة. وهذا يعنى ايضا التخلص من المسئولية الاجتماعية لرؤس الاموال. وقد ظهر فى الانتخابات الفرنسية والبريطانية الاخيرة اعتراض الشعوب على الثمن الفادح لهذه العملية.

هذه هى ملامح الاوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة والتى تحتم انشاء سوق عربية مشتركة. ولدينا مثالان هامان على امكانية نجاح العمل العربى المشترك تدفعنا للمزيد هما: خط انابيب البترول «سوميد» والمصرف العربى الدولى، وكلاهما برأس مال عربى مشترك وفى منتهى النجاح. ولو شرحنا لرجل الشارع عدة امثلة على هذا النجاح العربى لادرك ان اى تعاون اقتصادى عربى هو لمصلحة جميع الدول المشاركة فيه، وليس لمصلحة طرف على حساب طرف اخر.

وان السوق العربية المشتركة لم تعد خيارا ضمن خيارات اخرى متاحة، وانما هي ضرورة لامفر منها فى ظل الاوضاع القائمة للاقتصاد والسياسة الدولية. إن السوق العربية المشتركة أخطر من ان نتركها للاقتصاديين وحدهم، وانما يجب توعية الرأى العام والجماهير بحتمية انشاء هذه السوق، وادخالهم كطرف اصيل فيها.

وعلق الاستاذ عصام رفعت بقوله: اريد ان أصحح نقطة وهى اسم قمة قطر. هى بالفعل ليست قمة، وانما هى مؤتمر اقتصادى للشرق الاوسط وشمال افريقيا يعقد فى قطر.. اذن هى ليست قمة ولكن مؤتمر.

فاروق مخلوف :

٧٠٪ من دول العالم تنتمى لتكتلات اقتصادية

نقطة اخرى احب أن أوضحها وهى أن اتفاقية الجات لامفر من الانضمام لها، وعدد الاعضاء بها ١٢٧ دولة، وهى جزء من النظام العالمى لانستطيع ان نمتنع عن الانضمام لها شأنها شأن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وغيرهما.

نقطة ثالثة تستحق الاشارة وهى مسألة اغلاق المصانع بعد تحرير التجارة، وهى مسألة قد تحدث بالفعل. بل إنها يمكن ان تحدث بدون تحرير التجارة عن طريق التهريب الذى يهدد - على سبيل المثال - مصانع الغزل والنسيج فى مصر، ويهدد كذلك صناعة التليفزيونات ولهذا لابد من دراسة وسائل حماية الصناعة الوطنية فى ظل اتفاقية الجات. ان اتفاقية الجات تعطى فترة سماح للدول النامية خاصة الدول التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن الف دولار سنويا، وتعطينا العديد من المزايا لكن هذه المزايا يجب دراستها لمعرفة كيفية الاستفادة منها. ويجب ان يتم هذا بسرعة ولانقول ان أمامنا عشر سنوات حتى تطبق الاتفاقية لانه مرت ثلاث سنوات منها حتى الآن.

وأحب أن أؤكد ان نجاح تجارب تعاون اقتصادى عربى مثل خط سوميد والمصرف العربى الدولى. وفى رأيى ان مشروعات التعاون العربى المشترك هى من أفضل المداخل لانشاء سوق عربية مشتركة. وهذا التعاون المشترك هو ماتريده منا اسرائيل لدعم اقتصادها. إنها



المصدر : الأهرام الاقتصادى

مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/ ٧/ ١٩٩٧


عبد الرحمن حافظ

نريد أن يتم الزواج الاقتصادى قبل الزواج السياسى وهذا مرفوض ،لا يمكن أن يتم تعاون اقتصادى قبل إقرار السلام الشامل فى المنطقة.

حصار مزدوج!!

تحدث الدكتور مصطفى أحمد مصطفى الخبير بمعهد التخطيط القومى عن تجربته فى العمل بالأمم المتحدة والتى عرف من خلالها الإتجاه الآن للترويج للاقليمية بإعتبارها مدخلا للعولمة. وقد أبرز فى حديثه ثلاث ظواهر دولية هامة وهى: العولمة والتنافسية والمعرفية. وأشار إلى أن الأموال العربية فى البنوك الأجنبية تتآكل بإستمرار إما بسبب المناورات البنكية والمالية فى الأسواق العالمية، وإما بسبب صفقات السلاح.

وبعد أن تمخض النظام الاقتصادى الدولى عن ظهور شرطى ثالث وهو منظمة التجارة العالمية بجوار كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وبعد إقرار اتفاقيات تحرير التجارة وكلها اتفاقيات إذعان وإجبار، أصبح العالم العربى فى حصار مزدوج ما بين تحرير التجارة على يد منظمة التجارة العالمية من جانب، والتكتلات الاقتصادية من جانب آخر، بمعنى آخر أصبحنا محاصرين ما بين الاقليمية والعولمة. وفى نفس الوقت مازال التعاون العربى المشترك محاصراً ما بين المؤسسات العربية والمؤسسات القطرية.

د . معتصم سليمان : هناك غياب كامل لخدمات التجارة بين الدول العربية

ولمواجهة كل هذا لابد من تكامل مؤسسى عربى. لابد من تثبيت صيغة مؤتمر اقتصادى عربى سنوى، ولابد من الإسراع بإنشاء منظمة للتجارة العربية ولابد من إنشاء بنك عربى للتعاون والتنمية ولابد من انشاء سوق مالية عربية حديثة وموحدة، ولابد من انشاء شركات قابضة عربية مشتركة تزدهر فى اطارها المشروعات المشتركة.

أما الوزير المفوض فاروق مخلوف المستشار الاقتصادى للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية فأوضح أن ٧٠٪ من دول العالم تنتمى لتكتلات اقتصادية حسب بيانات صندوق النقد الدولى، ٧٥٪ من تجارة العالم تتم بين دول تنتمى لتكتلات اقتصادية. ودائما ما يتم الحديث عن العقبات التى تحول دون اقامة تكتل اقتصادى عربى، لكن لابد أن نبدأ ونزيل هذه العقبات تدريجيا كما فعلت كل الدول التى قررت أن تتجمع وتتكتل اقتصادياً.

وفى الختام طالب الأستاذ عصام رفعت بتعزيز مؤسسات العمل العربى تعزيزاً بشريا وماديا بإعتبارها مدخلاً طبيعياً لتعميق التعاون العربى. كما طالب بضرورة إلتزام الدول العربية بما يتم الاتفاق عليه، ومثل هذا الإلتزام كان وراء نجاح السوق الأوروبية المشتركة. ثم ضرب مثالاً واضحا على امكانية الاحلال محل الواردات الأجنبية بواردات عربية فمثلا واردات الدول العربية من الطماطم بلغت فى العام الماضى ٢٥٠ مليون دولار، ولاشك أنه بقدر قليل من التنسيق يستطيع الانتاج العربى أن يحل محل واردات عديدة. ■■

في ختام الملتقى الجماهيري الأول للجبهة القومية للاتحادات المهنية:

تأييد دعوة مبارك لإنشاء سوق عربية مشتركة

إنشاء مؤسسة إعلامية لفضح المؤامرات الصهيونية

طرابلس ـ نادر أحمد:

آيد الملتقى الجماهيرى الأول للجبهة القومية للاتحادات المهنية والنقابات العربية الذى عقد مؤخرا فى طرابلس بالجماهيرية الليبية دعوة الرئيس محمد حسنى مبارك لإنشاء سوق عربية كخطوة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية.

وجاءت توصيات الملتقى الذى عقد برئاسة سعد الدين وهبة وشارك فيه عدد كبير من النقابات والاتحادات والروابط المهنية العربية وبعض قادة الاحزاب السياسية وعدد من المفكرين والأدباء والكتاب والفنانين من مختلف انحاء الوطن العربى لتؤكد على ضرورة فتح الحدود امام الشعوب العربية لانتقال الأفراد فيما بينها ومناشدة وسائل الاعلام العمل على تأصيل قيمة الوحدة العربية وتعميقها من خلال ما يقدمه الكتاب والأدباء والفنانون من ابداعات


سعد الدين وهبة

وطالب المؤتمرون الحكومات العربية بوقف التعامل مع الكيان الصهيونى وتجميد الاتفاقيات التى ابرمت معه ومقاطعة مؤتمر الدوحة الاقتصادى لاصرار قطر على دعوة إسرائيل للمشاركة فى فعالياته وضرورة محاسبة المنظمات والنقابات والاتحادات التى يسعى اعضاؤها للتطبيع مع إسرائيل مع تنظيم دعوة لمقاطعة البضائع والسلع الامريكية والإسرائيلية فى كل مدينة عربية ودعم الانتفاضة فى الاراضى المحتلة بتنظيم حملة تبرعات تحت شعار «دينار عربى للقدس»

ودعى المؤتمر إلى رفض قرارات فرض الحصار على اى من الدول العربية مشيرا فى ذلك إلى رفض إسرائيل الدائم لقرارات الأمم المتحدة

وأوصى المشاركون بانشاء موسسة اعلامية كبرى تقوم على اصدار صحيفة اسبوعية وسلسلة كتب مؤلفة ومترجمة مهمتها فضح المؤامرات الصهيونية وبث قناة تليفزيونية ومحطة اذاعية وتنظيم ندوات ومؤتمرات فى جميع العواصم العربية لمناقشة المشاكل العربية.

واتفق الجميع على عقد مؤتمر موسع بالقاهرة فى اكتوبر القادم تحت عنوان «جرائم الصهيونية فى مائة عام» لمواجهة احتفالات إسرائيل بمرور قرن على مؤتمر بازل.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٧/١٩٩٧

بعد لقاء موسع بين الأحزاب العربية

السوق العربية المشتركة.. والحصار

نهال شكرى

اتخذت قضية التضامن العربى موضع الصدارة ليس فقط فى جلسات المؤتمر العربى للتضامن الذى عقد بالقاهرة الأسبوع الماضى ولكن أيضا احتلت موقعها بسيطرة كاملة فى جلسة الحوار التى جرت بين الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى ووفود ١٠ أحزاب عربية شاهدت وعاشت وقائع المؤتمر، وعلى مدى ساعتين من الحوار فرضت عدة تساؤلات وكان على رأسها:

هل يمكن أن يقوم التعاون العربى دون تجاوز الملفات القديمة وإغلاقها بما تتضمن من خلافات عربية؟ وهل يمكن مواجهة العالم الجديد بالتضامن العربى؟؟ وما هى الصيغة المطروحة للسوق المشتركة؟ وهل يمكن تحقيقها مع وجود ثلاث دول عربية تحت الحصار؟؟...

وقد تميز الحوار بالسخونة والصراحة الشديدتين، حيث تزعم غالبية الحوار الوفد العراقى بأقوال أعضائه التى ارتفعت بوجهة نظره: إننا لا نسمع من العرب إلا الكلمات التى لا ترفع عنا المعاناة، وفى المؤتمر قال البعض: لماذا لا نبدأ بمعالجة الحصار العربى على العراق؟؟ ونقول نعم إن الحصار العربى على العراق أقوى وأكثر فاعلية من الحصار الأمريكى ونحن نتحدث عن التضامن العربى دون العراق، وفى حين سمحت الولايات المتحدة الأمريكية للفرق العربية المشاركة فى دورة أطلانطا الأوروبية منعت لبنان دخول الرياضيين العراقيين فى دورة عربية، وجاء بيان الجامعة العربية حول هذا الموضوع بأن ذلك الأمر يأتى فى إطار القرارات السيادية اللبنانية

وقد أوضح أيضا وفد الأحزاب السورى وجهة نظره قائلا: إننا يجب علينا أن نصل الى اتفاق بين أحزابنا العربية وذلك حتى مع اختلافنا سياسيا، واقتصاديا وبحث ضرورة الاتفاق على وجود خط أحمر يحفظ للصالح العام العربى والوطنى كيانه.

وقد حرص السيد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار - وهو رئيس الحزب المعارضة المصرى الوحيد الذى حضر الاجتماع - على الإدلاء برأيه حيث تساءل: لماذا لا تعود العلاقات مع إيران وهل هناك عقبات تحول دون هذه العودة؟

بينما تناول وفد حزب الأمة السودانى موضوع النظام الحاكم فى السودان بالهجوم الشديد لما لذلك من أثر على الدول المجاورة وليس على الأوضاع الداخلية فى السودان وحدها..

ومع تنوع هذه الآراء وتعددها أجاب الدكتور والى قائلا: إن مصر حريصة دائما على ما يحقق صالح الشعوب العربية بصرف النظر عن الأنظمة الحاكمة فى بعضها، فقد تواصلت علاقاتنا الزراعية مع السودان بالرغم من ممارسات النظام الحاكم هناك والذى يبقى حلقة فى مخطط دولى قارب على الانتهاء، والشعب السودانى هو الشعب الوحيد فى العالم الذى تمكن من إسقاط نظامين عسكريين بعصيان مدنى، ولقد حرصت مصر دائما على الصبر وضبط النفس إزاء ممارسات النظام السودانى إيمانا بعلاقات التوافق التى تجمعنا وشعب السودان.

وحول آليات التضامن العربى أوضح أن برامج التضامن العربى يجب أن تتسم بالتدرج والهدوء والحسابات الدقيقة بعيدا عن استعداء أى أطراف أخرى لهذه البرامج بما يضمن تواصلها وتطورها.

كما أكد أن تحقيق التقارب بين الشعوب والحكومات العربية وإزاحة الخلافات بينها هو أحد المبادئ الأساسية للسياسة المصرية والتى عبرت عنها بوضوح وبشكل عملى مواقف وجهود الرئيس حسنى مبارك، وإننا نؤيد التوجه نحو إرساء آليات ثابتة للعلاقات بين الأحزاب والمنظمات غير الحكومية العربية وأن يكون المؤتمر العربى للأحزاب خطوة هامة على هذا الطريق.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٩٩٧/٧/٢١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حول العلاقات الاقتصادية العربية الأمريكية

سفير
بهى الدين الرشيدى

منذ ثلاثة أسابيع أعلن قرار لجنة الاعتمادات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى بوقف المعونة المالية السنوية لمصر ومقدارها ٢.١ مليارات دولار. هذا وقد أقرت تخصيص ٣ مليارات دولار لاسرائيل. وهذا القرار ليس نهائيا سواء بالنسبة للكونجرس أو للادارة الامريكية. هذا وقد لايكون معلوما على نطاق واسع أن هذه المعونات الامريكية إنما يجرى إقرارها ومنحها سنويا لمصر واسرائيل فى إطار تنفيذ اتفاقية كامب دافيد التى شاركت الولايات المتحدة فى مباحثاتها وفى التوقيع عليها. ومن المفهوم أن وقف المعونة لمصر هو رد على مواقفها الأخيرة من اسرائيل.

وتصادف أن عقدت مؤخرا ندوة مهمة بجامعة القاهرة حول العلاقات العربية الامريكية نظمها كل من مركز البحوث والدراسات السياسية (د. نازلى معوض) ومركز الدراسات العربية (د. أحمد يوسف). وقد شاركت شخصياً فى الحوار فى جلسة حول الجوانب الاقتصادية ادارها د. محمود عبد الفضيل وقد تجددت لدى اهمية ما طرح من اراء متوافقة أو متعارضة بعد قراءتى لقرار اللجنة المشار اليه.

بداية فالدراسة الاقتصادية بالشكل الاكاديمى البحت لها اهميتها ولكن لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة بشكل قاطع فالاقتصاد هو محرك السياسة بل هو محرك التاريخ. وبالتالى فلا يجوز أن نتحدث عن العلاقات والمبادلات الاقتصادية والتجارية والمالية بين العرب وأمريكا من منظور اقتصادى دون أن تكون الرؤية مرتبطة بالسياسة والاستراتيجية الأمريكية تجاه دول المنطقة وتجاه الصراع العربى الاسرائيلى الذى تشارك فيه واشنطن بدور فعال. كما أنه من الضرورى تقييم تلك العلاقات فى ضوء أزمة الخليج وما أعقبها من زيادة ضخمة فى المبادلات بين أمريكا ودول المنطقة حيث ارتفعت من حوالى ٦ مليارات دولار قبل الحرب إلى حوالى ١٦ مليار دولار بعد الحرب. كما انه من المعلوم أن دول الخليج تحملت تكاليف تلك الحرب التى بلغت حوالى ٦٧٠ مليار دولار تم سداد جانب كبير منها إلى الولايات المتحدة.

أما بالنسبة للبترول بالخليج العربى فلم يعد عاملا ايجابيا اقتصاديا أو سياسيا لصالح العرب (مقارنة بدوره فى الدعم أو الضغط بعد حربى ٦٧، ٧٣).. وقد أصبح رهينة لصالح أمريكا والغرب حيث أن استكشافه واستخراجه وتكريره وتسويقه فى أيد امريكية وغربية لن تسمح بتكرار استخدامه كسلاح عربى يهدد المصالح السياسية والاستراتيجية للغرب بالمنطقة. كما أن حصيلة بيعه أصبحت ركيزة أساسية فى كيان البنوك الامريكية والغربية.

ومن جهة أخرى فمن المؤسف تركيز صادرات أمريكا للمنطقة على مبيعات الغذاء والسلاح. وبالنسبة لواردات الغذاء وفى مقدمتها القمح فذلك يضع مصر والعرب فى وضع مهدد اقتصاديا واجتماعيا حالة تأزم العلاقات مع واشنطن. كما أنه من الملحوظ أيضا أن تطبيق برامج المعونة الامريكية لمصر ادى إلى تحجيم زراعة القمح. لذلك عملت مصر على خلق أسواق أخرى لاستيراد القمح كاستراليا وكندا وبعض دول أوروبا. كما أفلحت اخيرا فى زيادة رقعة زراعة القمح باتباع سياسة الحوافز والدعم.

أما بالنسبة لاستيراد السلاح والتكنولوجيا الحديثة فلاشك فى أهمية تنويع مصادر استيرادها حتى لايتخذ ذلك كوسيلة للضغوط السياسية أو لتهديد الأمن القومى خاصة مع تواصل النزاع مع اسرائيل والدعم الأمريكى لها.

فإذا جئنا للمبادلات الاقتصادية والمالية نجد ان الاستثمارات الأمريكية بالمنطقة تصل إلى ٦.٧ مليار دولار. وبينما تصل استثمارات اسرائيل بالولايات المتحدة، إلى ١.٦ مليار دولار فى مشروعات ومجالات متنوعة نجد أن استثمارات العرب مقصورة على المجالين العقارى والمصرفى. وبالتالى فهى بالنسبة للامريكان إحد مصادر السيولة المالية وإحدى وسائل خلق فرص العمالة والتوظف هناك. وتعاظم الأرصدة العربية ببنوك أمريكا والغرب يؤدى إلى خضوعها لقيود غير معلنة تحول دون السحب او التحول المفاجئ لها بالكامل او لجانب كبير منها. كما تتعرض هذه الأرصدة من وقت لآخر للتجميد الكلى أو الجزئى إبان الأزمات الاقتصادية والسياسية، ومثال ذلك ماحدث للعراق ودول عربية أخرى خلال أزمة وحرب الخليج وماحدث لليبيا بعد قضية لوكيربى؟!.. أما عن المعونات الأمريكية للمنطقة بداية باسرائيل ربيبة واشنطن المميزة فالمعونات المقدمة إليها وتبلغ٣ مليارات دولار سنوياً فهى تمنح فى شكل تحويلات نقدية ولا يدخل فيها أحيانا بعض معونات عسكرية مباشرة تقدم على شكل منح وفقا لاتفاق التعاون الاستراتيجى بين البلدين.

أما المعونات الأمريكية إلى مصر والعرب فتمنح فى شكل مساعدات اقتصادية وفنية ومعدات عسكرية ولاتتاح فى تلك المعونة إلى مصر سيولة نقدية بل العكس هو الصحيح فجميع بنود المعونة مقترنة باستخدام خبراء وموظفين امريكيين(حوالى ٣٦ الف شخص) تصل مرتباتهم ومخصصاتهم إلى حوالى ٣٥٪ من مجمل المعونة. كما تقترن تلك المعونة ببرامج ومشروعات محددة ومقررة سلفا. وايضا تشتمل اشتراطات المعونة على أن تكون كافة المشتريات من الولايات المتحدة وان يكون نقلها على سفن او طائرات أمريكية الخ..

وتفيد الاحصاءات المعلنة عن المبادلات المصرية الامريكية انه لما يقرب من عشر سنوات ماضية فقد بلغت الصادرات الامريكية لمصر حوالى ٢٠ ضعفا للصادرات المصرية للولايات المتحدة؟! . هذا فى الوقت الذى تحقق فيه تجارتنا الخارجية مع دول الاتحاد الاوربى حالياً نسبة تصل إلى حوالى ٤٢٪ من مجمل تجارتنا.

واخيرا وليس آخرا فما تقدم لايعنى عدم تقدير اهمية الدور الامريكى واقليميا. بل انى اؤكد من جديد ماسبق ان اوردته بمقال اخير لى عن الدبلوماسية المصرية (اهرام ١٢ يونيو) من ضرورة تواصل الجهود للحفاظ على حسن العلاقات مع واشنطن رغم كافة سياساتها السلبية تجاه العرب. وذلك على ان نضع دائما فى الاعتبار ان مصر كانت ومازالت تمثل العقبة الكئود فى مواجهة كافة مايجد على المنطقة من سياسات للهيمنة والاحتواء وبالتالى فهى ايضا المعوق الرئيسى فى وجه مخططات اسرائيل للتوسع والعدوان

فى ضوء ذلك يصبح من المرغوب فيه تنسيق الجهود المصرية العربية للحفاظ على صلات طيبة بالشخصيات والدوائر المحايدة والمتعاطفة ذات الوزن والتأثير بالكونجرس والادارة الامريكية وبكافة المجالات الاخرى اقتصادية وسياسية واعلانية وثقافية وفنية الخ.. وفى هذا الاطار يجرى التركيز على اهمية توازن السياسة الامريكية بعدم التحيز لطرف واحد وتجاوبها للمطالب العربية على اساس الشرعية الدولية باعتبار ان ذلك هو السبيل الاجدى للحفاظ على المصالح الامريكية بالمنطقة وبالتالى فان علينا ان نتوجه صوب سياسة تتركز على مضاعفة التنمية الذاتية وتطوير التكنولوجيا ايضا مواجهة حلول تنفيذ اتفاقية الجات بمزيد من جودة الانتاج وخفض تكاليفه. وتجميع الطاقات العربية وهى ضخمة ولها وزنها . والامر يتطلب ان نسير فى خطين متوازيين: الاول مواصلة الجهود لتحقيق المصالحة والوفاق القومى وبالتالى دعم التضامن العربى والعمل المشترك. ويدخل فى ذلك مواجهة الآثار السلبية للسياسات الامريكية للحصار والاحتواء لبعض دول المنطقة كالعراق وليبيا وايران والسودان. والامر الثانى خلق كيان عربى له فعالياته من خلال السوق العربية المشتركة، وغيرها من مشروعات التعاون الاقتصادى. ذلك هو السبيل الوحيد امام العرب كى يكون لهم دورهم المؤثر اقليميا ودوليا ،كما انه من الضرورى البدء بهذه التوجهات القومية والعمل على تفعيلها قبل البدء بالتنفيذ لفاعليات التجمعات الاقليمية التى تشارك فيها اسرائيل كاحد اطرافها سواء كانت مشروعا للشرق اوسطية او للمشاركة مع دول اوربية او متوسطية مثال لذلك قمة الدوحة الذى تدعو اليه قطر بتأييد وضغوط من واشنطن لدعم وضع اسرائيل بالمنطقة سياسيا واقتصاديا.



المصدر : الأهرام العربي

التاريخ : ٩ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مساحة للحوار

المنطقة الحرة .. من هنا نبدأ

نحن نتحدث كثيراً عن التعاون العربي - العربي وعن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية بعضها البعض لكن الحقيقة التي يشهد بها الواقع أننا جميعاً حكومات وقطاع خاص لا تتجاوز نسبة التعاون الاقتصادي فيما بيننا ١٠٪ فقط من إجمالي علاقاتنا الاقتصادية الإقليمية والدولية .. وهي نسبة قليلة بالمقارنة بما يجب أن يكون .. وبالمقارنة أيضاً مع ما يمكن تحقيقه فعلاً وبإجراءات بسيطة. وفي مؤتمر القمة الذي انعقد في القاهرة العام الماضي إتفق الرؤساء والملوك العرب على إنشاء منطقة حرة عربية كخطوة أولى وواسعة في طريق تحقيق تكتل اقتصادي عربي، وحددت القمة فترة زمنية عشر سنوات لتنفيذ ذلك ابتداء من شهر يناير عام ١٩٩٨ . وأعتقد في ضوء خبرتي في هذا المجال أن مثل هذه المنطقة الحرة يمكن أن تشجع التعاون العربي - العربي بصورة كبيرة وتضاعف من نسبة التجارة والأنشطة الاقتصادية البينية في العالم العربي .. ولذلك فإن ما نطالب به كرجال أعمال عرب هو أن يصبح وطننا كتلة اقتصادية كبرى، وأن يجري العمل على قدم وساق حتى يتم إنشاء هذه المنطقة الحرة . وإلى جانب المنطقة الحرة فإن الدول العربية عليها أيضاً أن تقدم المزيد من الدعم والإعفاءات لتشجيع الاستثمارات العربية التي يقوم بها رجال الأعمال من القطاع الخاص .. والحقيقة أن مصر ضربت مثالاً طيباً في تشجيع المستثمرين العرب على العمل في أراضيها وقدمت لهم تسهيلات كبيرة .. ونتطلع إلى أن تقوم دول عربية أخرى بالإجراءات نفسها

ونحن في إتحاد الغرف التجارية العربية الذي يضم تحت لوائه رجال أعمال من جميع الدول العربية نسعى إلى تنسيق وتنظيم التعاون بين رجال الأعمال العرب في مختلف المجالات، ولكن تبقى دائماً عقبة الجمارك التي تعطل كثيراً من هذا التعاون، ولذلك فإننا نتفاءل بالاتجاه نحو منطقة التجارة الحرة والخطوات التي قطعتها الحكومات في سبيل إنشاء السوق العربية المشتركة لنحقق بالاقتصاد والتعاون التجاري .. مالم نحققه بالسياسة.

محمود العربي

رئيس الإتحاد العام للغرف التجارية العربية



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٨/١٩٩٧

السوق العربية المشتركة.. وواقع المستقبل

مستشار:
د . محمد عبد البديع

لا يتسع المجال هنا لنبسط أمام القارئ العربى كيف غدا مشروع السوق العربية المشتركة حتمية لا اختيار معها من ثم نكتفى فى هذه العجالة بأن نتأمل بعض ملامح تجارتنا الخارجية لنتبين موجبات هذا المشروع الذى يتمنى كل عربى أن يعيش حتى يراه حقيقة ماثلة.

لقد بلغت صادرات التجارة الخارجية للدول العربية عام ١٩٩٥ حوالى ١٤٣ مليار دولار بنسبة ٣٪ من صادرات العالم وبلغت وارداتها ١٢٥ مليار دولار بنفس النسبة تقريبا من واردات العالم. ويستحوذ البترول على ما يقرب من نصف الصادرات العربية بينما تمثل السلع المصنوعة ما يزيد قليلا على ربع الصادرات العربية (٢٨٪)، وعلى النقيض من ذلك تبلغ السلع المصنوعة ثلثى الواردات العربية. ويتجه الجانب الأكبر من التجارة الخارجية العربية إلى خارج الوطن العربى لأن الصادرات العربية البينية أى الصادرات فيما بين الدول العربية تبلغ ٩٪ فقط من اجمالى الصادرات العربية وتبلغ الواردات البينية نفس النسبة - أى ٩٪ - من اجمالى الواردات العربية.

وتدل هذه المؤشرات على تخلف نمط التجارة الخارجية العربية لانخفاض الصادرات الصناعية إلى ما يزيد قليلا على ربع إجمالى الصادرات وارتفاع الواردات الصناعية إلى ثلثى اجمالى الواردات وانخفاض التجارة البينية إلى ٩٪ من اجمالى التجارة الخارجية العربية فضلا عن استمرار اعتماد العالم العربى على الخارج فى كثير من السلع الغذائية حيث تنخفض نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية عام ١٩٩٥ إلى ٦٤٪ للحبوب، ٤٢٪ للسكر، ٤٠٪ للزيوت النباتية، ٥٧ للألبان، ٨١٪ للحوم.

هذا الواقع المر لكل من التجارة الخارجية العربية والتجارة العربية البينية يجعل مشروع السوق العربية حتمية لا مفر منها للنهوض أولا بالتجارة البينية إلى المستوى الذى يحقق التكامل الاقتصادى بين أقطار الوطن العربى الأمر الذى لابد أن ينعكس ايجابا على التجارة العربية مع العالم الخارجى ويتطور بها فى اتجاه زيادة الصادرات الصناعية وعدم الاعتماد الزائد على تصدير النفط العربى حفاظا على هذه الثروة الطبيعية لأقصى مدى زمنى ممكن لتكون عونا على تحقيق التنمية المتواصلة للأقطار العربية.

ولا تعارض بين السوق العربية المشتركة وصور التعاون الاقتصادى الأخرى المطروحة على المنطقة سواء فى ذلك مشروع السوق الشرق أوسطية أو التعاون العربى الأوروبى أو التعاون البحر متوسطى لأن التعاون مع العالم العربى فى شكل سوق عربية يحقق مصالح هذا الوطن بدرجة أكبر لما يضفى على صور التعاون المذكورة اهمية وقوة.

وليس بلازم ان تسير السوق العربية المشتركة على نهج السوق الأوروبية المشتركة لاختلاف درجة التقدم الاقتصادى لأعضاء كل من السوقين، ولكن غاية السوق العربية فى الوحدة العربية كغاية السوق الأوروبية فى ذلك بل إن مقومات الوحدة العربية اقوى وأرسخ من مقومات الوحدة الأوروبية. وإذا كانت أنساق حكم الأقطار العربية قد شكلت فى الماضى عائقا أمام الوحدة الاقتصادية وصولا إلى الوحدة العربية فإن أنساق الحكم العربى فى المستقبل القريب ستتخلق على النحو الذى يجعل امل الوحدة العربية واقعا ملموسا إذا امكن ان يصبح الآن حلم السوق العربية المشتركة حقيقة لا احتمالا. «والله يؤيد بنصره من يشاء، إن فى ذلك لعبرة لأولى الأبصار».



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ / ٨ / ١٩٩٧

في دراسة مهمة بالجامعة العربية:

مطلوب تنفيذ مشروع المنطقة الحرة للتجارة العربية

أكد السيد عبد الرحمن السحيباني الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية أن نجاح مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لن يتحقق تلقائيا بماورد في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة من قواعد وآليات وانما يستلزم عددا من المتطلبات الأساسية في مقدمتها الالتزام بالقرار العربي لدى الدول الأطراف فيما يتعلق بهذه المنطقة.

وأشار الى انه يتعين اتخاذ جميع الاجراءات التشريعية والنظامية والادارية لتوفير الانضباط في توفير البرنامج والالتزام بآلية التنفيذ والمتابعة للبرنامج التنفيذي، والتي تتمثل في لجنة المتابعة والتنفيذ والتحقق من تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية المتبادلة.

وأكد السحيباني في دراسة اقتصادية حول منطقة التجارة العربية الكبرى الأهمية القصوى لمعالجة حالات الاغراق والدعم وخلل ميزان المدفوعات الناتجة عن تطبيق البرنامج التنفيذي والنظر في اجراءات الوقاية التي قد تتخذها الدول الأعضاء في منطقة التجارة خلال فترة التطبيق.

ومن ناحية أخرى أشار عبد الرحمن السحيباني الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية الى أهمية وضع جداول المواسم الزراعية لكل دولة عضوة في منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية في السنة التالية لتطبيق البرنامج التنفيذي وأن يصدرها في قوائم توزع على الدول العربية الأعضاء موضحا فيها بيانات السلعة والرسم الجمركي المطبق خلال الموسم وتاريخ انتهاء كل سلعة.

وأوضحت الدراسة ضرورة تقديم معاملة تفضيلية للدول العربية الأطراف التي تجتاز المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتواجه صعوبات فيها أكثر من غيرها من الدول العربية وذلك وفقا لتصنيف قائمة الأمم المتحدة التي تتضمن دولا عربية هي فلسطين والصومال والسودان وجيبوتي وجزر القمر واليمن.

وأكد أنه بالرغم من أن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية يتطلب أن تتقدم كل دولة بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفصيلية المطلوبة والفترة الزمنية المقترحة لها فإنه يمكن تصور انماط أخرى من هذه المعاملة الخاصة في ضوء اتفاقية منطقة التجارة الحرة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٦/٨/١٩٩٧

في دراسة مصرية أخيرة:

دعوة للتكامل الاقتصادى بين الدول العربية والإسلامية

التكامل الاقتصادى بين الدول العربية والإسلامية ضرورة ملحة لهذه الدول حتى تتخلص من التخلف الاقتصادى والتبعية السياسية.

هذا ما تشير إليه الدراسة التى أعدها الدكتور إسماعيل شلبى الأستاذ بكلية الحقوق جامعة الزقازيق والتى تبرز بالأرقام أهم مقومات نجاح هذا التكامل وفى مقدمتها تباين الموارد الطبيعية لهذه البلدان التى تمتد فى ٣ قارات هى افريقيا وآسيا وأوروبا ويمثل سكانها نسبة ٢١٪ من تعداد سكان العالم، كما أن هذه الدولة تمتلك ٧٣٪ من الاحتياطى العالمى من البترول الخام ويوجد بهذه الدول ٨٠ مليون هكتار أرض زراعية صالحة للزراعة ولم يتم استغلالها حتى الآن وهى تمثل ٨٥٪ من جملة المساحة الصالحة للزراعة فى هذه الدول، كما أن الدول العربية والإسلامية لديها فوائض مالية تقدر بحوالى ٨٠٠ مليار دولار أمريكى بالبنوك الغربية والأمريكية.

وتشير الدراسة إلى أن الدول المتقدمة رغم تقدمها فقد سبقت دول العالم فى عملية التكامل الاقتصادى، حيث اتخذت عدة صور مثل السوق الأوروبية المشتركة ومجموعة النافتا الأمر الذى يجعل من التكامل الاقتصادى بين الدول العربية والإسلامية ضرورة من أجل الاسراع بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والدفع من مكانتها السياسية والتكامل فى هذه الحالة ليس هدفا فى حد ذاته بل يعتبر من أحسن الوسائل لإنجاح التنمية وتحقيق المكانة السياسية بين دول العالم.

ويرى الدكتور إسماعيل شلبى فى دراسته أنه لا يمكن توحيد الدول العربية والإسلامية سياسيا أو وجود كيان سياسى لهم دون توحيدها اقتصاديا وفى الوقت نفسه أن كلا من الوحدتين الاقتصادية والسياسية ضرورة لوجود الأخرى.

يقدم صاحب الدراسة عدة مبررات تؤكد أهمية ومبررات التكامل الاقتصادى للدول الساعية للنمو والتى تنطبق على الدول العربية والإسلامية، وذلك نظرا للعديد من المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها هذه الدول، والتى تجعلها فى حاجة ماسة لإقامة صورة من صور التكامل الاقتصادى فيما بينها وفى مقدمة هذه المبررات:

اختلاف الموارد بين الدول الساعية للنمو فمنها دول كثيفة السكان ودول أخرى تعانى قلة السكان وهذا ما نجده لدى الدول العربية والإسلامية، حيث نجد على سبيل المثال بنجلاديش تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع ٧٤١ مواطنا بينما دول أخرى لديها خفة سكانية مثل موريتانيا وليبيا وعمان، حيث تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع ٢,٣ و٢، ١,٧ على التوالى.

وأيضا اختلاف الموارد المادية بين الدول الساعية للنمو فبعضها ذات الدخول والفوائض المالية المرتفعة المتراكمة (كالدول البترولية) بينما الغالبية تعانى ندرة رءوس الأموال وذات مديونيات كبيرة.

وهذا أيضا ينطبق على الدول العربية والإسلامية، حيث يبلغ دخل الفرد فى دولة الإمارات حوالى ٢١٤٣٠ دولارا أمريكيا فى العام يليها الكويت ١٩٣٠٠ دولار فقطر ١٥١٤٠ دولارا فبروناى ١٤٢٣٠ دولارا بينما بعض الدول الأخرى ينخفض فيها الدخل الفردى لأدنى درجة على مستوى دول العالم مثل تنزانيا ٩٠ دولارا، إثيوبيا ١٠٠ دولار الصومال ١٥٠ دولارا.

كما تشمل ضيق نطاق الأسواق المحلية للدول الساعية للنمو ومن ثم عدم قيام المشروعات الحديثة فى معظم مجالات النشاط الاقتصادى، وهذا أيضا ما نشاهده من تناقض داخل دول العالم العربى والإسلامى فبعض الدول تبلغ جملة سكانها حوالى نصف المليون أو المليون ونصف المليون والبعض الآخر ذات كثافة سكانية كبيرة وعدم قدرة الدول الساعية للنمو القيام بالمشروعات الحديثة منفردة والتى يتصف معظمها بعدم القابلية للتجزئة سواء من الناحية الفنية أو الناحية الاقتصادية، وذلك لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل للمشروع من جهة ولاعتبارات تتعلق بالتكنولوجيا من جهة أخرى.

وأيضا ضعف المركز التفاوضى والتنافسى للدول الساعية للنمو فى مجال المعاملات الاقتصادية وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية، وأخرى مؤسسية.

وفى ضوء المشاكل الاقتصادية التى تواجه الدول الساعية للنمو ومنها الدول العربية والإسلامية من أجل إجراء تنمية اقتصادية كان انطلاق هذه الدول لإجراء تكامل اقتصادى فيما بينها لأجل التنمية الاقتصادية يحقق عدة مزايا أهمها: تقسيم العمل الدولى، وذلك على أساس التخصيص، حيث تقوم كل دولة بإنتاج السلعة ذات الميزة النسبية (أى النفقة الإنتاجية الأقل) واتساع السوق وكبر حجم المشروعات، حيث ينتج عن قيام التكامل الاقتصادى اتساع السوق وميل حجم المشروعات داخلها إلى الكبر وينتج عن ذلك حدوث وفورات فى الإنتاج وزيادة المنافسة بين المشروعات فى الدول التى كانت بمعزل عن بعضها من قبل.

وحول أثر التكامل على الاستثمار فإن زيادة حجم الاستثمار داخل التكامل تزيد عما كانا عليه قبل قيامه، حيث إن قيام التكامل يعمل على ايجاد امكانات كبيرة للاستثمار، كما يحدث تغييرات جوهرية فى هيكل اقتصاد الدول الأعضاء.

وقد يمتد التكامل ليشمل حرية انتقال رأس المال والعمل وعادة ما يتم الانتقال من البلد الذى تقل فيه إنتاجيته الحدية إلى البلد الذى ترتفع فيه هذه الإنتاجية ولا شك فى أن التكامل يعطى للدول داخل إطاره من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة حتى تستطيع تحقيق مصالحها والقدرة على المساومة تؤدى لتحسين معدل التبادل الدولى مع الدول الخارجية ودول التكامل الاقتصادى، حيث تستطيع دول التكامل استيراد السلع الأجنبية بأسعار منخفضة مع امكانها رفع أسعار سلعها الوطنية المصدرة للخارج.

■ ٨٠ مليون هكتار أراض زراعية غير مستغلة وفوائض مالية بالخارج قدرها ٨٠٠ مليار دولار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

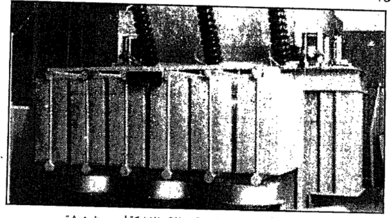


التاريخ : ٦ / ٤ / ١٩٩٧

على طريــق الســوق العربيــة المشتركة

إقامة أول معرض بدمشق فى أكتوبر القادم فى مجال الصناعات الكهربائية تشارك فيه ١٥ دولة عربية

أعلن المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء والطاقة أن نسبة التصنيع المحلى للصناعات الكهربائية فى مصر بلغت ٩٠٪ وأن مصر على وشك الاكتفاء الذاتى من هذه الصناعات ولا يتبقى سوى تصنيع محطات توليد الكهرباء التى بلغت نسبة التصنيع المحلى بها حوالى ٤٠٪ وأن زيادة نسبة التصنيع المحلى تضيف نقل تكنولوجيا جديدة كما تساهم فى زيادة ثقل مصر الاقتصادى وثقة الشركات العالمية للاستثمار فى مصر وقال الوزير أن مصر تستخدم تكنولوجيا حديثة فى مجال الصناعات الكهربائية كان آخرها إنشاء محطات المحولات الكهربائية التى يتم تشغيلها ومراقبتها من مراكز التحكم بواسطة معدات التحكم الرقمية عن بعد وتتميز هذه المحطات التى تتمتع بتكنولوجيا جديدة فى المساهمة فى توفير الطاقة الكهربائية لساعات الذروة كما أنها تساعد على اكتشاف الأعطال وفصل أى منطقة من الشبكة وتوصيل البديل فورا بواسطة مراكز التحكم ويتم تصنيع هذه المحطات فى إحدى الشركات المصرية الخاصة بنسبة مكون محلى ٨٨٪ والمكون الأجنبى ١٢٪ جاء ذلك فى إطار تصريح للوزير يوضح أن أول معرض سيقام فى دمشق فى أكتوبر القادم وتشترك فيه ١٥ دولة عربية فى مجال الصناعات الكهربائية وتشترك فيه شركات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص جدير بالذكر أنه تقرر إقامة عدد من المعارض العربية فى مختلف المجالات الاقتصادية فى إطار البدء فى الخطوات التنفيذية لاقامة السوق العربية المشتركة لتحقيق التكامل فى مجال الصناعات المختلفة وتحقيق الاكتفاء الذاتى للدول العربية من هذه الصناعات ورفع مستوى الصناعات القائمة والحد من الاستيراد من خارج الدول العربية وإقامة صناعات حديثة متطورة والقيام باستثمارات تكاملية ضخمة فى مختلف هذه المجالات وستقام سلسلة من المعرض العربية فى مجال الصناعات الكهربائية والإسكان والزراعة والصناعة والسياحة .



أحد المنتجات المصرية من الماكو المشاركة فى معرض دمشق



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧

ماذا أعددنا لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية؟

د. سعد حافظ محمود

المستشار بمعهد التخطيط القومى/ القاهرة

يأتى التحرك نحو إحياء مشروع التكامل الاقتصادى العربى كنوع من رد الفعل السياسى على الموقف الإسرائيلى، لإيصال رسالة مفادها أن العرب يمكنهم تحقيق أهدافهم الاقتصادية دونما حاجة لإسرائيل، ودونما حاجة للتكامل الشرق أوسطى مع إسرائيل وإيران وتركيا بحكم مقومات هذا التكامل المواردية، اقتصادية وبشرية، والثقافية والقومية، وأيضا السياسية، ممثلة فى وحدة الهدف، وإرادة العمل كما أنهم ليسوا فى حاجة للأطر التشريعية والاتفاقية لهذا التكامل حيث أنها موجودة منذ بداية الستينيات.

وأيا كانت الدوافع وراء التحرك وأيضا تكثيفه، فالتحرك فى ذاته خطوة إيجابية. وكان يجب أن يأتى منذ الستينات، أى منذ صياغة وثائق التكامل الاقتصادى العربى بكافة صورها (السوق المشتركة، الاتحاد الجمركى والمشروعات العربية والمشتركة). واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية)، وهى صيغ بدأت مبكرة وأعقبت مباشرة معاهدة روما، والتى أسفرت عن خطوات الوحدة الاقتصادية الأوروبية تمهيدا للوحدة السياسية، وأيضا واكبت اتفاقيات مثيلة كاتفاقية «مونتفيديو» لدول أمريكا اللاتينية، والتى قطعت أشواطا معمقة نحو التكامل الصناعى وغيرها من صور التكامل الاقتصادى رغم الحروب والانقلابات العسكرية والاضطرابات المحلية التى شهدتها معظم دول هذه القارة وبصفة خاصة الدول الموقعة على هذه الاتفاقية.

وكان دائما السبب فى معظم الدراسات التحليلية المقيمة لجهود التكامل العربى رغم قطع الشوط فى إقامة مؤسساته ومنظماته، سواء فى الاطار العربى الشامل أو الإطار الجزئى - ا لاقليمى (الاتحاد المغاربى - وادى النيل - مجلس التعاون الخليجى - التعاون العربى بين مصر والأردن والعراق واليمن..... الخ) مرجعه عدم توفر الإرادة السياسية لتحقيق التكامل عند أى مستوى من مستوياته وبأية صورة من صوره.

نقول أنه كان يجب أن تبدأ هذه الخطوة منذ فترة طويلة، على الأقل منذ أن وعينا تكون التكتلات الاقتصادية العالمية فى أوروبا وجنوب شرق اسيا وأمريكا اللاتينية، .وقبلا شرق أوروبا) ومنذ أن وعينا التحديات التى يجلبها معه التطور التقنى العميق والمتسارع، والمرتبطة بالمشروعات العملاقة الحجم والقادرة على البقاء والمنافسة فى السوق العالمية، وفى غزو الأسواق المحلية للدول. ومنذ أن وعينا أيضا التحديات التى تجلبها معها الشركات متعددة الجنسية والشركات دولية النشاط التى تبتلع الأسواق، وتبتلع معها أيضا السيادة الوطنية.

ويخشى من أن يكون الوعى بإثارة الدعوة نحو التكامل، أو نحومواجهة التحديات التى تفرضها المتغيرات الجديدة على ساحة التطور، وتقسيم العمل الدولى، والتغيرات السياسية والاقتصادية عالمية الطابع أشبه بحالة التعامل مع الديون الخارجية، فعلى الرغم من تنبيه رجال الفكر الاقتصادى الوطنيين بخطورتها وتداعياتها وسبل مواجهتها، فلقد واجهنا المشاكل دون أجندة ودون برنامج مسبق وتخطيط واع لوقف تدهورها على الأقل، وللتعامل معها ومع شروط الدائنين والمنظمات الدولية، حتى وجدنا أنفسنا نتبنى برنامجهم على انه الحل الوحيد المتاح عندما أحكمت القيود والضغوط.

ولسنا فى حالة جلد للذات أو ندب للحظ فمازال أمامنا العديد من التحديات الاقتصادية ذات الطابع العالمى. وهى عالمية لأنها تتشابه مع حالة الكثير من الدول التى فى نفس وضعنا، ولأنها إفراز لمرحلة التطور المعاصرة، ووليدة عملية المخاض الجارية لإعادة تكوين النظام العالمى وتشكيله، إضافة إلى أنها تأتينا من خارج حدودنا الوطنية والقومية.

□□□

* ومن التحديات التى تفرض نفسها علينا، مسألة تحديد موقعنا وأيضا حجمنا من خارطة تقسيم العمل الدولى، ودورنا فى إنتاج طيباته ونصيبنا من قسمة هذه الطيبات. و هو ما سيشهد صراعا ضاريا فى المستقبل.

* ما هو برنامجنا لمواجهة أثار التطور التقنى الهائل الضخم للإنتاج والموفر للعمل؟

والذى لا مناص من التعامل معه بدرجة أو بأخرى إذا كنا نرمى لأن ننتج ونصدر بكفاءة كما وكيفا. وماذا أعددنا لتوسيع نطاق أسواقنا الوطنية؟ ولتقسيم العمل فى آلة إنتاجنا أمام طفرة الإنتاج فى المشروعات الضخمة. وفى مزاحمة الشركات المتعددة الجنسية ودولية النشاط فى أسواقنا المحلية وفى السوق العالمية؟

* وماذا أعددنا للحفاظ على بقاء آلتنا الإنتاجية فى ظل اتفاق التجارة العالمية (الجات) ومنظمته؟، وهى تحطم حدود السوق، وإجراءات حماية الإنتاج المحلى زراعيا كان أم صناعيا أم خدميا.

* وماذا أعددنا لتطوير إنتاجنا لتجد لنا مكانا تحت شمس الجات ولنستفيد من شروط الفترات الانتقالية والأوضاع المميزة للدول النامية فى مقابل تطبيقنا لقواعد تخفيف الحماية والقيود.

* وماذا أعددنا لمواجهة مشكلات الطاقة والنقص المحتمل فيها إذا كنا نزمع دخول التنمية من أوسع أو حتى من أضيق أبوابها؟ سواء بقيدينا أو فى ظل الاحتكارات العالمية التى تفتح لها سوقنا الاستثمارية أو تحت مظلة التبعية الشرق أوسطية؟

* وماذا أعددنا لمواجهة احتكار الغذاء العالمى وشروطه السياسية؟ وخاصة فى مجال القمح والحبوب.

* وأيضا ماذا أعددنا لمواجهة احتمالات تدخل القوى الخارجية والأسواق العالمية إزاء اقتسام المياه؟

* وماذا أعددنا لجذب أموالنا الهاربة للأسواق العالمية والغارقة فى المضاربات الريعية فى أسواق المال وتوضيفها فى التنمية أو لحمايتها من تداعيات هذه الأسواق التى لازلنا أشبالا أو دون الأشبال فى ملاعبها فضلا عن أننا لا نحدد قواعدها.

* وماذا أعددنا لتحديات الشرق أوسطية التى تضع تقسيمة متناغمة للعمل الدولى المزمع مع تقسيمة الأمن، واقتسام الموارد، والذى لن يترك للعضوية بل يخطط له استراتيجيا وتوزع فيه الأدوار الأمنية والاقتصادية، وتقسم فيه برامج الانتاج والتوزيع والتسويق والتصدير؟

هل وعينا أبعاده؟

هل درسنا عناصر القوة الدنيا ولدى الأطراف الأخرى؟

هل جهزنا انفسنا وشروطنا للمساومة على نصيبنا من الجزء المتبقى من الكعكة بعد أن تحجز الاحتكارات الدولية نصيبها؟

* وهل تخطينا - فى إطار التحرك العربى السائد الان - مرحلة الأحلام والطموحات العاطفية إلى مرحلة الحساب الاقتصادى الهادئ، للآلام والمكاسب؟ للتكاليف والعوائد؟ للربح والخسارة، الآنى منها والقادم فى المستقبل البعيد؟

وهل جهزنا أنفسنا لتوزيع الآلام على شرائح المجتمع المختلفة بما يتلاءم مع المغانم

□□□

ماذا فى أجندتنا؟ أم نتعامل مع هذه القضايا والتحديات كقدر محتوم؟ لا حول لنا فيه ولا قوة، مكتفين بالتضرع إلى الله لأن يلطف بنا فيه؟

تساؤلاتى ليست موجهة لرجال اتخاذ القرار وحدهم. فمؤسسات البحوث الأكاديمى منها والتطبيقى والتعليمى مطالبة بالإسهام بنصيبها من الرأى والدراسات التحليلية أيا كانت قسوة نتائجها، بحرية وشجاعة.

ومؤسسات اتخاذ القرارات، وخاصة القرارات الاقتصادية الداخلية والخارجية مسئولة عن إعداد أجندتها وبرامجها، المعلن منها وغير المعلن، وبدائل هذه الأجندة لمواجهة الظروف المتغيره فى إطار من التخطيط الاقتصادى والسياسى والمتناغمين. ومؤسسات العربية التابعة للجامعة، أو للمنظمات الإقليمية، أو الأهلية أو القطرية منها مسئولة عن الإسهام بدراساتها وتنبؤاتها وآرائها. ومؤسسات الإعلام الوطنية والقومية (العربية) الحكومية والأهلية مسئولة فى المشاركة فى الحوار حول هذه القضايا وعدم الاكتفاء بالاعلان عن المواقف الحكومية الرسمية و الدعاية بها.

ولنتفاعل ولنستمع لبعضنا لنخلق التصميم وإرادة الفعل والحركة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ / ٨ / ١٩٩٧

رئيسا وزراء البلدين فى مؤتمر صحفى مشترك

الجنزورى: السوق العربية المشتركة تحتاج إلى توافر الإرادة والتنفيذ يكتمل بمعاونة القطاع الخاص

الحريرى: الدول العربية مدعوة إلى فتح الأبواب وإزالة القيود أمام حركة مواطنيها

فى مؤتمر صحفى مشترك لرئيس وزراء مصر ولبنان - فى ختام أعمال اللجنة العليا المشتركة ببيروت أمس - أعلن الدكتور كمال الجنزورى أن مصر رئيسا وحكومة وشعبا تسعى إلى تحقيق التعاون العربى المشترك فى جميع المجالات، وصولا إلى آليات لتنفيذ السوق العربية المشتركة التى ينادى بها الرئيس حسنى مبارك لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

وقال الجنزورى إن التجربة العربية تفرض علينا، طرح تفكير مغاير لما كان فى السابق، إذ أن دعوة الرئيس مبارك لاقامة السوق هى السبيل الوحيد لتقديم تنمية حقيقية يستشعرها المواطن العربى فى الفترات القادمة، مشيرا إلى أن تنفيذ السوق العربية المشتركة فى صيغتها النهائية، لن تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة، كما حدث للسوق الأوروبية المشتركة.

وأوضح أنها ستمر بعدة مراحل تبدأ بتحرير حركة التبادل فى التجارة والأفراد، ثم اقامة مناطق حرة واتحاد جمركى وصولا فى النهاية إلى السوق العربية.

وأوضح الجنزورى ان ما يطرحه الرئيس مبارك، هو هدف سامى إلا ان الأمر يحتاج إلى جانب ما ينادى به مبارك من إرادة عربية وقرار عربى يرسم الخطى ويترك التنفيذ للقطاع الخاص.

وحول تعثر عملية السلام ألمح الجنزورى إلى أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى طرح مبادرة جديدة لاستئناف المفاوضات، مشيرا إلى أن شكلها العام ايجابى، وطالب إسرائيل باتخاذ خطوات ايجابية لاستئناف المفاوضات على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية.

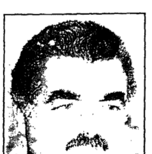
وأكد أن دور مصر بقيادة الرئيس مبارك واضح فى تحقيق السلام الشامل وفقا للمقررات الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام دون أى طرح آخر، خاصة أن مصر تعى تماما قيمة السلام بعد أن عانت كثيرا من الحروب التى خاضتها من أجل الأمة العربية، مشيرا إلى أن مصر لن تتخلى عن سوريا ولبنان وفلسطين حتى يستعيدوا الأرض المحتلة.

ومن جانبه أكد السيد رفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان - أن فرص تحقيق السلام باتت صعبة التنفيذ، فى ظل تعنت الحكومة الإسرائيلية وما يطرحه رئيس الوزراء الإسرائيلى بأن السلام مقابل الأمن بدلا من طرح الأرض مقابل السلام، ونفى الحريرى وجود استنفار إسرائيلى عسكرى بجنوب لبنان، وأعلن الجنزورى ضرورة الابتعاد عن ترديد البعض لنغمة الاستنفار وما حولها لأن ذلك ليس فى صالح إسرائيل.

وأكد الجنزورى أن الرئيس مبارك له دور بارز فى التمسك بالسلام،



كمال الجنزورى



رفيق الحريرى

واستئناف مفاوضاته وأنه يتعامل بمنتهى الصدق مع جميع الأطراف العربية المعنية بعملية السلام، وأنه حريص كل الحرص على أن ينقل كل ما يدور من اتصالات مع الأطراف المعنية الأخرى بعملية السلام لقادة الدول العربية وبصفة خاصة سوريا والأردن ولبنان وفلسطين.

مشيرا إلى أن مصر لا يمكن أن تتجاهل أى دولة عربية وتعتبر لبنان الشقيقة الصغرى.

وقال الحريرى إن إسرائيل غير جادة فى تحقيق السلام، مشيرا إلى أن عملية السلام لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة وانشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرار ٤٢٥ الخاص بالجنوب اللبنانى.

وحول التعاون والتكامل الاقتصادى بين البلدين، أوضح الجنزورى والحريرى أن أعمال اللجنة المشتركة ستسهم فى دفع هذا التعاون وزيادة حجم التبادل التجارى والاستثمار المشترك بين البلدين، للوصول إلى تحقيق السوق العربية المشتركة.

وأوضح الحريرى أن موقف لبنان من مقاطعة المؤتمر الاقتصادى المقرر انعقاده بالدوحة فى نوفمبر القادم، ليس لتعثر عملية السلام، إنما هو موقف لبنان الثابت والمتميز عن كل الدول العربية، حيث أن أهدافه معروفة سلفا بانشاء مؤسسة مالية كبرى، للتنمية ونحن كعرب لسنا بحاجة لهذا المبدأ عمليا، ثم استطرد قائلا إن الدول التى اخذت على عاتقها مخاطر عملية السلام لا توافق على سياسة الحكومة الإسرائيلية من عملية السلام، مشيرا إلى أنه ليس هناك أمل على الاطلاق فى تحقيق السلام ما لم يغير نيتانياهو من مواقفه.

وطالب رئيس الوزراء اللبنانى - فى ختام تصريحاته - الدول العربية - بضرورة فتح الأبواب أمام المواطنين العرب، للتصرف بحرية وازالة القيود أمام المواطنين.



المصدر : المســــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ / ٨ / ١٩٩٧

أحـــدث دراســة اقتصـــادية تؤكــد :

إنشاء كيانات تجارية عربية قوية يحقق مستقبلاً أفضل

بعد ان تعددت الدعوات وتكررت النداءات التى اطلقها الرئيس محمد حسنى مبارك مطالبا فيها بضرورة اقامة سوق عربية مشتركة تكون مهمتها حماية المصالح العربية والحفاظ عليها فى ظل سيطرة التكتلات الاقتصادية على المصالح الاقتصاد فى العالم حاليا .

محمد محمدين

اصدرت الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية مؤخرا دراسة جديدة بعنوان «مستقبل التجارة العربية» أكدت فيها الأهمية القصوى لانشاء كيانات تجارية عربية قوية تضطلع بدورها التسويقى فى المنطقة العربية وتساهم فيها الحكومات والشركات العربية القائمة والقطاع الخاص والمصارف .

ذكرت الدراسة انه من الضرورى ان تتيح الرؤية الاقتصادية التكاملية العربية الجديدة ممثلة فى منطقة التجارة الحرة الكبرى والسوق العربية المشتركة الفرصة لاقامة شركات عربية عملاقة تماثل الشركات عابرة القارات التى تستحوذ عليها خمس من الدول الصناعية الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية .

اوضحت دراسة الجامعة العربية ان هذا الهدف لن يتحقق الا بتعديل الشركات العربية لشركات مساهمة تتداول أسهمها وسنداتها فى أسواق المال وتتاح لها مصادر التمويل فى المؤسسات الدولية القادرة على جمع المدخرات وتوجيهها فى قناة التنمية الاقتصادية بالاضافة إلى تحرير أسواق المال العربية لتضطلع بدورها فى توجيه رؤوس الأموال للوجهة الصحيحة .

طالبت الدراسة بزيادة دور مؤسسات التمويل العربية والبنوك وأسواق المال ومؤسسات الضمان وشركات التأمين فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى ستدخل حيز التنفيذ اعتبارا من بداية العام القادم ١٩٩٨

رفع الوصاية

أكدت الدراسة العربية ضرورة رفع الوصايا الحكومية عن البنوك العربية وإعطاء البنوك المركزية كامل الصلاحيات لوضع السياسة المصرفية والنقدية والقيام بدور الرقابة على الاحتياطات لتوفير الامان للودائع والمودعين وتحويل البنوك لبيوت إقتصادية فاعلة تشارك فى المشروعات الاقتصادية بشكل فعال بخلاف دورها المصرفى والائتمانى .

وحثت على اتاحة الفرصة لان يتم تداول جميع اسهم الشركات المساهمة من خلال اقامة اسواق المال وان تكون متاحة لكل المستثمرين أيا كانت جنيساتهم .

وفيما يتعلق بشركات التأمين وضمان الاستثمار أكدت الدراسة أهمية البحث عن أدوات جديدة ومتطورة لتغطية جميع أنواع المخاطر التى تؤثر فى عقد الصفقات وإتمامها وتقنين صناعة التأمين من خلال قواعد تحقق العدالة لجميع أطراف العملية التأمينية .

وفى الختام طالبت الدراسة بتشجيع إنشاء شركات إعادة التأمين وضمان الاستثمار وفتح الفرص امامها لتقوم بدورها والتزام الحكومات بشروط وثائق التأمين التى تحقق الثقة والامان للمؤمن لصالحهم .

كما أكدت الدراسة ان هذه الادوات الاقتصادية اذا تم التعامل معها بالشكل الصحيح فانها ستلعب دوراً كبيراً فى نجاح مستقبل التجارة العربية لانها تشكل خطوط الدفاع الامامية التى تساعد على إتخاذ القرار وتشجع التنمية واستقرارها .



والى فى مؤتمر السوق العربية المشتركة :

10 مليارات دولار حجم الفجوة الغذائية فى الدول العربية

□ كتب – عبد الناصر العقبى :

ارتفعت الواردات العربية إلى 18 مليار دولار العام الحالى كما اتسعت الفجوة الغذائية فى الدول العربية إلى 10 مليارات دولار وبلغت الأراضى العربية المزروعة 54 مليون هكتار والصالحة للزراعة 196 مليون هكتار.

د . يوسف والى

أعلن ذلك الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة فى كلمته أمام مؤتمر السوق العربية المشتركة والذى بدأ أمس والقاها نيابة عنه الدكتور سامى الفيلالى وكيل الوزارة لشئون الأراضى والمياه.

وأوضح والى أن الموارد الاستثمارية فى المنطقة العربية لاحدود لها وتشمل قطاعات اقتصادية مختلفة مشيراً إلى أن الاقتصاديات العربية تتمتع بدرجة عالية من التباين مؤكداً ضرورة التكتل والتكامل الاقتصادى العربى.

ومن جانبه أكد المستشار حامد الشريف مقرر عام المؤتمر أن حلم السوق العربية المشتركة أصبح ممكناً بعد نجاح تجارب التعاون الاقتصادى العربى مثل المصرف العربى والتجارب الثنائية العربية بين العديد من الدول.



المصدر : المجلة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٨/١٩٩٧

أسواق عربية مشتركة بعد أربعين سنة؟!



الدكتور
إحسان علي بوحليقة

يقترن ذكر شهر يونيو (حزيران) بخسارتنا العسكرية، وفي يونيو آخر ولدت مبادرة عربية جامعة، لكنها حظيت بقدر متواضع من التأييد رغم ان حديثنا يكاد لا ينقطع عن أهمية تحقيق التقارب الاقتصادي العربي، ففي 3 يونيو 1957 صادق المجلس الاقتصادي للجامعة العربية على مشروع الوحدة الاقتصادية، غير ان المجلس اضطر للتراجع مع مرور الوقت عن هذا المشروع وتحجيمه الى «سوق عربية مشتركة» في العام *1964*، وبعد انقضاء اكثر من ثلاثة عقود صدر قرار عن الجامعة العربية يصر على انجاز «سوق عربية مشتركة» خلال عشر سنوات! ورغم تعدد القراءات ورغبة اطراف عدة لتسويق هذا قرار التراجع على انه انجاز، يبدو ان القراءة الأكثر وضوحا تقول: «سنسعى لتحقيق سوق عربية مشتركة خلال عشر سنوات، لكن لا فرصة لإنجاز الاتفاقية الاقتصادية الموحدة!». السؤال هو: ما اهمية اقامة سوق عربية مشتركة بعد عشر سنوات، والعالم في طريقه لتكوين سوق عالمية مشتركة قبل ذلك؟!

ليس من الحكمة تناول الماضي بقصد التقريع، لكن من المفيد التمعن في التجارب؛ لو أنجزت السوق العربية المشتركة وفق الجدول الزمني الموضوع في الستينات لالتحقت الدول العربية بالاقتصاد العالمي مبكرة التحاق النمور، اما الآن فالدول العربية ـ اجمالا ـ تجد نفسها في مواجهة الانفتاح العالمي منفردة. وبداية يبدو ضروريا الاقرار ان تأخيرا مجحفا قد اعاق المشروع الاقتصادي العربي اعاقة مقعدة، وان تفوق الاقتصادات الوطنية عالميا لا يتحقق بمجرد تعبئة طلب للالتحاق بمنظمة التجارة العالمية، بل بأن تتحالف مع شركاء لتقديم الدعم المتبادل لتخفيف المنافسة وردع الاطراف الاخرى عند الحاجة.. لذا اندمجت معظم دول العالم في اقتصادات اكبر تكون لها ارادة. وبطبيعة الحال، ستجد من الاقتصاديين من يتحدث عن مزايا اقتصادات الدول الصغيرة، لكن لن تجد من يتحدث عن مزايا الترهل الاقتصادي، ولن تجد من يستطيع الدفاع بموضوعية عن واقع الاقتصاد العربي وتبعيته المملة لدبلوماسية تقليدية تتباهى بأنها هادئة، فما تعتمد جودة



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١

الاداء الاقتصادي اجمالا على الوصول الى السوق قبل الآخرين بتوظيف مورد «الزمن» توظيفا حصيفا ضمن موارد اخرى.

ويبدو مقبولا القول ان الاقتصادات الصغيرة لن تستفيد من الانفتاح العالمي الا اذا ركبت الموجة وانفتحت دون شروط، مذعنة لتدويل اقتصاداتها. ومع ذلك لن تحقق للاقتصادات الصغيرة مزايا كبيرة على المدى البعيد؛

فالاقتصادات الخدمية ستكون في احسن الاحوال اقتصادات مساندة، تكابد من تيارات سوق تنافسية، اما تلك التي تبيع مواردها فقد تتعرض لخطر ان تمتصها الاقتصادات الكبيرة ثم تلفظها بعد تلاشي مزاياها النسبية مع تلاشي وفرة الموارد الطبيعية.. وهكذا نجد من المناسب القول ان دخول معظم الاقتصادات العربية، وهي صغيرة اجمالا، نطاق الاقتصاد العالمي فرادى ينطوي على مخاطر بالغة، ليس أقل هذه الاخطار ضياع الهوية الاقتصادية المنشودة الى الأبد. وحيث ان المجال لا يتسع لمزيد شرح، فقد يكون كافيا القول ان الاقرار بوجود مثل هذه المخاطر يعيدنا مرة اخرى الى نقطة الصفر ثانية، ففي العام 1957 وقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية، لتشمل حرية تنقل الاشخاص ورؤوس الاموال، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية، حرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية النقل والترانزيت، وشملت توحيد التعرفات الجمركية وتنسيق السياسات المالية والنقدية والزراعية والصناعية.. لكن هذه الاتفاقية لم تحظ بتوقيع جميع الدول العربية. وفي العام 1964 انكمش الحلم الى سوق عربية مشتركة، حظيت بموافقة جميع الدول العربية، وهي ما زالت تحظى بموافقة الدول العربية اجمالا مع وقف التنفيذ!

مما تقدم، يبدو تكتل الدول العربية ضروريا ليكون اندماجها في الاقتصاد العالمي مأمونا، وحتى لا يقدم المشروع الاقتصادي العربي قربانا مجانيا نظير عولمة الاقتصادات العربية.. لذا فالحديث عن اصلاح الاقتصادات العربية فرادى هو منظور فيه قصور. ويبدو ضروريا ان تنطلق الدول العربية لإعادة طرح الاتفاقية الاقتصادية الموحدة كهدف بعيد المدى وكإطار عام تصاغ منه برامج الاصلاح الوطنية، فتسعى للإصلاح - بداية - على المستوى الوطني بتقليص دور الحكومة في ادارة الاقتصاد المحلي، اما المرحلة الثانية فتقوم على تحقيق التنسيق مع البلدان العربية الأخرى بما يمكن من الاندماج لزيادة



المصدر : المجلة

التاريخ : ١٠ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكفاءة الانتاجية والاستفادة من التالي: تكامل الموارد المتاحة وعمق السوق الإستهلاكية ووفرة فرص الاستثمار. ويأتي الانفتاح العربي المتناسق على السوق العالمية في مرحلة ثالثة. ومن الصعب تعويض ثلاثة عقود من الزمن بطريقة او اخرى، مما يعني ان المراحل يجب ان تأخذ اقصر وقت ممكن، وهذا يجعل تصدر الدبلوماسية الهادئة غير مجد اقتصاديا، اذ يبدو ان المشروع الاقتصادي العربي بحاجة لاستدعاء الطوارئ وإلا تعرض لوفاة تستوجب النعي ■



وقاحة : اسرئيل تطالب بالإنضمام للسوق العربية المشتركة!

كتبت: ريم خليل ■

فى بجاحة صهيونية غير مسبوقة طالب رجل أعمال صهيونى الرئيس مبارك بتبنى دخول إسرائيل السوق العربية المشتركة.

وقال «ألبرت بابو كادو» الذى أعلن من طرف واحد عن قيام غرفة تجارية إسرائيلية ـ مصرية لصحيفة «جلوبزايرينا» الاقتصادية الإسرائيلية أن فكرة السوق العربية المشتركة لن يكتب لها النجاح مالم تشترك فيها إسرائيل بشكل كامل.

وزعم رجل الأعمال الصهيونى أن حجم مشروعات المستثمرين الصهاينة فى مصر بلغ عشرات الملايين من الدولارات فى مجال الملابس الجاهزة والمنتجات الزراعية والأجهزة الطبية وأجهزة التكييف والتبريد وتطوير الصناعات البلاستيكية.

وقال هذا الصهيونى الوقح إنه من المتوقع أن يرتفع حجم التبادل التجارى بين مصر وإسرائيل هذا العام إلى مائة مليون دولار بنسبة ٢٠٪.■



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣/٨/١٩٩٧

كلام جديد فى قضية قديمة

الوصايا العشر لإقامة سوق عربية مشتركة.. تولد لتعيش!!

□ تحقيق ـ ماجدة حسن:

هل هناك جديد يمكن ان يقال في قضية السوق العربية المشتركة التي شبعت وشبعنا كلاماً وحديثاً عنها..؟!

بالتاكيد هناك ما يمكن ان يقال بشرط ان يجد طريقه إلى التنفيذ على ارض الواقع، والا يضل الطريق ويتوه فى ادراج مكاتب اصحاب القرار العرب من المحيط إلى الخليج..!

لقد حاولنا أن نقتحم ضباب الملل والسام من تكرار الحديث عن سوق عربية مشتركة لاترى النور ابداً.. لنسال الخبراء سؤالاً قد يبدو قديماً لكنه افرز كلاماً جديداً قابلاً للتطبيق.

السؤال هو : هل يمكن رغم كل ما حدث ان تقوم قائمة لسوق عربية مشتركة.. سوق تولد لتعيش.. لاتموت كما حدث مع سوقنا التى ماتت وشبعت موت على مدى نصف قرن كامل؟!

لقد اختلفت آراء الخبراء والمسئولين حول سبل تحقيق مثل هذا الهدف، لكنهم اتفقوا على امر واحد وهو امكانية قيام مثل هذه السوق..!

د. أحمد الغندور:

المصلحة المشتركة لكل الدول العربية شرط لنجاح السوق

د. على الدين هلال:

توافر الارادة السياسية والاهتمام بالقضايا الفنية هو الاساس



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٨/١٩٩٧

الدكتور أحمد الغندور رئيس بنك مصر العربي الافريقي يرى انه رغم ان مصطلح السوق العربية المشتركة راسخ في الذاكرة المصرية والعربية كتجربة فاشلة استمرت ما يقرب من نصف قرن حيث فشل العرب طوال تلك الفترة في اقامة اى تعاون يهدف إلى المصلحة المشتركة إلا انه من الممكن قيام مثل هذه السوق إذا ما استفاد العرب من سلبيات التجربة وتجنبوها..

ويرى د. الغندور ان قيام السوق المشتركة على ارض الواقع يتطلب ازالة الرسوم والحواجز الجمركية فيما بين الدول والاتفاق على تعريفة خارجية مشتركة لكل الدول الاعضاء حتى يمكن للسلع العربية منافسة السلع الاجنبية فى الاسواق العربية.

ويشير د. أحمد إلى ان بعض الدول العربية تدخل سلعها إلى مصر بشهادة منشأ غير حقيقية (مزورة) حيث تدعى أن هذه السلع صنعت لديها وهى في واقع الامر صنعت فى الدول الاوروبية والامريكية وليس لها من التصنيع العربى إلا الجهد الذى يتمثل فى خفاء العلامة التجارية واضافة علامة تجارية عربية!!

ومن هنا فإن ما اعلن عنه من اقامة اتحاد جمركى بين مصر وليبيا يكشف بوضوح ان القيادة المصرية على علم تام بأسباب فشل التعاون الاقتصادى العربى خلال السنوات السابقة لان الاتحاد الجمركى معناه تحديد تعريفة جمركية خارجية مشتركة بين مصر وليبيا مع تحرير التجارة فيما بين البلدين.

ويعرب د. الغندور عن اعتقاده ان القيادة المصرية لن تتنازل فى اى تجربة ثنائية أو جماعية للتعاون عن هذا الحد الادنى من الشروط بين مصر والدول العربية.

فى ظل هذا الاطار مطلوب نموذج واقعى يجب ان نفهم دعوة الرئيس مبارك إلى اقامة سوق عربية مشتركة بأنها دعوة من نوع جديد وانها اشارة إلى المسئولين المصريين والخبراء والاقتصاديين المصريين والعرب ان يقدموا نموذجاً عملياً منطقياً يساعد الشعوب العربية على مواجهة عالم لايعيش فيه إلا القادر الكفء واعتقد ان تحقيق ذلك يقتضى نموذجاً يتوافر له شرطان.. الشرط الاول هو ان يزيد النموذج بميزان المصلحة المشتركة لكل الدول اطراف السوق.

أما الشرط الثانى فهو أن تصبح الجامعة العربية مظلة سياسية قادرة على حماية التجارب الناشئة لأن الجامعة بامكانياتها الفنية الحالية لاتستطيع دفع أو حماية أى تجربة جادة للتعاون الاقتصادى العربى.

فكرة قديمة جديدة!

أما د. على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فيشير، إلى ان فكرة السوق العربية فكرة قديمة جديدة، وقد سبق اثارتها اكثر من مرة وتم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية فى عام 1957 وانضمت اليها 6 دول ودخلت مرحلة التنفيذ في عام 1964.

أيضاً كان هناك اتفاق على انشاء منطقة تجارة حرة بين ليبيا ومصر على جانبى الحدود وايضاً بين مصر والسودان وكان يسمى (بمنهاج التكامل) وقد تعثرت كل هذه التجارب والخبرات لاسباب مختلفة منها اسباب فنية مثل التركيز على مدخل تحرير التجارة وذلك تأثراً بما حدث فى اوروبا الغربية ومنها عدم تحديد الاولويات والحديث عن مجموعة من الاهداف العامة دون ترتيب.. الأهم فالمهم.

من بين ذلك تقييم الخبرة السابقة وعدم تطوير الآليات التنفيذية وبرامج العمل التى تنقل الاهداف إلى ارض الواقع.

ويؤكد د. على الدين هلال على اهمية توافر الارادة السياسية اللازمة لجعل هذه السوق امراً واقعاً.

فقد أثرت الخلافات السياسية بين الدول العربية على كل اشكال التعاون الاقتصادى.

ويؤكد ايضاً على ان السوق العربية أو اقامة منطقة تجارة حرة عربية اصبح امراً ضرورياً للاقتصادات العربية كلها فالعالم كله يتجه للتوسع واقامة اسواق كبيرة وتكتلات.

والمنطقة العربية عليها مواجهة هذا الواقع واقامة سوق كبيرة بداخلها.

ويرى د. على ان هناك سبباً آخر يؤكد اهمية مثل هذه السوق وهو التطبيق الكامل لاتفاقية ابحاث وتحرير التجارة.

فعند تطبيقها الكامل ليس من حق أى دولة ان تعطى معاملة تفضيلية لدولة اخرى دون ان تعطيها لكل الدول ولكن الاتفاقية تحترم الاتفاقيات والتفضيلات الجمركية التى تكون الدولة قد ابرمتها قبل التطبيق الكامل لاتفاقية الجات.

وحول الخطوات المطلوبة لقيام هذه السوق يرى د. على انه لايمكن تصور قيام هذه السوق بين يوم وليلة وحتى يتوافر الالتزام السياسى وحسم عدد من القضايا الفنية والاتفاق عليها.

مثال ذلك لايمكن اقامة سوق مشتركة بدون الاتفاق قبلها على تعريفة جمركية واحدة فهناك دول عربية لاتزيد التعريفة الجمركية فيها على 5٪ أو 7٪ بينما تصل هذه التعريفة فى دول اخرى وعلى نفس السلع إلى اكثر من 100٪ ولايمكن اقامة سوق مشتركة فى ظل هذا التفاوت فى التعريفة الجمركية..

كما يرى ايضاً ضرورة التنسيق



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٨/١٩٩٧

بين الدول العربية بشأن شهادة المنشأ. وفى رسوم خدمات الموانئ والشحن وتفريغ الحاويات.

أى انه مع توافـر الارادة السياسية يجب النظر فى مجموعة من القضايا الفنية والوصول إلى اتفاق فى شأنها.

الاتحاد الجمركي.. أولا

أما عبدالرحمن السحيبانى الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية فيقول ان السوق العربية المشتركة هدف اعلنت عنه الدول العربية منذ الخمسينات وستسعى إلى تحقيقه.

ويرى السحيبانى انه على أرض الواقع لايمكن اكمال اقامة سوق عربية مشتركة فى المستقبل المنظور.

فالسوق المشتركة هى مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الإقتصادى ومن الضرورى الانطلاق إليها من خلال العمل أولاً على تكثيف التعاون الاقتصادى العربى فى التجارة والاستثمارات البينية.

ويشير عبدالرحمن السحيبانى إلى ان هناك قدراً من التقدم قد حدث فى مجالات الاستثمارات البينية العربية وفى مجال تنقل الايدى العاملة بين الدول العربية.

فالاستثمارات العربية العربية فى تزايد مستمر وهناك الملايين من الايدى العاملة من مختلف التخصصات يعملون فى دول غير دولهم.

وهناك مجالات للربط الكهربائى وربط الطرق بين الدول العربية.

وهذه كلها عناصر تساعد على قيام السوق المشتركة.

ويمكن اضافة عناصر اخرى محدودة وتحقيق بعض الاهداف جزئياً بالنسبة للاتحاد الجمركى ايضاً وهناك مجال محدود للعمل فيما يتعلق بتوحيد الرسوم الجمركية العربية تجاه العالم الخارجى بالنسبة لبعض مكونات الانتاج الصناعى والزراعى وسلع اخرى مؤثرة مثل معدات النقل والسلع الرأسمالية بشكل عام.

ومرحلة الاتحاد الجمركى تسبق مرحلة السوق المشتركة ومن المستحيل تحقيقها فى المستقبل المرئى فى ظل اوضاع الدول العربية المتفاوتة.

ويرى السحيبانى ان الخطوة الاولى فى الاتحاد الجمركي يجب ان تكون توحيد الرسوم الجمركية على جميع السلع المستوردة.

ويشير السحيبانى إلى انه يحرص على توضيح ملامح المرحلة التى تسبق السوق المشتركة للوصول إلى المرحلة الممكنة وهى مرحلة تحرير التجارة بالنسبة للسلع العربية (منطقة التجارة الحرة).

ويؤكد السحيبانى على ان منطقة التجارة الحرة هى المرحلة الاولى والاساسية فى اتجاه السوق العربية المشتركة فتحرير التجارة العربية البينية ليس هدفاً فى حد ذاته بل الهدف هو المزيد من النمو الاقتصادى ورفاهية المواطن العربى لانه بتحرير التجارة تنطلق الاستثمارات العربية وتتوافد الاستثمارات الاجنبية للاستفادة من الطلب والذى يصل قوامه 260 مليون نسمة.

وعن المعوقات والمشاكل التى تعوق العمل العربى المشترك يقول السحيبانى ان فى مقدمة هذه المعوقات وجود تخوف من بعض الدول العربية من تأثير تحرير التجارة على اقتصاداتها وهو أمر مردود عليه لأن تحرير التجارة يتم بالتدريج مع وجود استثناءات فى حالة الضرورات ولن يؤدى فى المدى القصير إلى زيادة التجارة العربية البينية بشكل كبير فمن الممكن ان ترتفع نسبة التجارة العربية البينية من 10٪ حالياً إلى 15٪ مثلاً كبداية وهكذا.

ويشير إلى ان هناك حوالى 140 اتفاقية ثنائية عربية ادرجت تحتها الدول الاطراف السلع التى تعطيها الاولوية فى التصدير لكن الهدف السامى هو تفعيل مفهوم (التجارة التى تولد النمو).

ويرى السحيبانى إلى ان من المعوقات ايضاً قيام بعض الشركات الاجنبية التى تقوم بتسويق منتجاتها فى السوق العربية بمحاولة التشويش على تنفيذ البرنامج العربي أو تعطيله ومن معوقات العمل العربي المشترك ايضاً تغليب العواطف على العقل ومتطلبات الواقع والقصور فى حساب المكاسب والتكاليف على المدى القصير والبعيد فلا يتوقع ان يستفيد كل بلد فى كل سلعة وان تكون هناك مكاسب اضافية لكل بلد طرف فى منطقة التجارة الحرة.

دور الجامعة

وعن دور الجامعة العربية فى تذليل العقبات يقول السحيبانى ان الجامعة تقوم بترتيب عقد أجتماعات اللجنة التنفيذية للمنطقة حيث تقرر ان تعقد 4 اجتماعات سنوياً.

وأول هذه الأجتماعات سيتم فى اوائل سبتمبر القادم حيث من المقرر معالجة أية مشاكل خاصة بتطبيق منطقة التجارة الحرة بما فى ذلك فض المنازعات بين الدول العربية وسوف تقوم الامانة العامة بالجهود المطلوبة لتحديد العقبات والمشاكل وسبل معالجتها بما فى ذلك الطرق التى اتبعتها التكتلات الاقتصادية الاخرى.

وأيضاً بعض المشاكل والعراقيل الخاصة بعدم وجود قواعد المنشأ للسلع العربية حيث يقوم فريق عملى بإعداد قواعد المنشأ للسلع العربية ومن غير المتوقع ان يكتمل مثل هذا العمل قبل بداية تنفيذ المنطقة التجارة الحرة.



بمناسبة مرور ٣٣ عاما على تأسيس السوق العربية المشتركة

تشجيع الاستثمارات العربية وزيادة التبادل التجارى

كتب ـ محمد مبروك :

دعا السيد حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى إنشاء لجنة عليا عربية مشتركة بين المجلس وجامعة الدول العربية للاسراع باقامة مشروع السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة العربية الحرة.

واوضح فى الاحتفال الذى اقيم امس بمناسبة مرور ٣٣ عاما على تاسيس السوق العربية.

إنه فى الفترة الاخيرة تعاظمت الدعوات وعلى رأسها دعوة الرئيس مبارك لانشاء السوق إدراكا منه لأهميتها الشديدة فى الوقت الحالى الذى يتطلب أن تتكاتف فيه جميع الدول العربية لتحقيق هذا المشروع وادخاله حيز التنفيذ فى اسرع وقت ممكن.

وقال الامين العام أن المجلس قد أعطى اولوية لاقامة المشروعات العربية المشتركة باعتبارها من الصيغ الهامة لخلق قاعدة إنتاجية واسعة وتشجيع الاستثمارات العربية وتشغيل الايدى العاملة وتوفير السلع لزيادة حجم التبادل التجارى.

وأن هناك جهودا كبيرة قد بذلت لتوحيد الأنظمة والتشريعات والتعريفات الجمركية بين الدول العربية بهدف بناء جدار جمركى موحد فى مواجهة العالم الخارجى.

واضاف حسن إبراهيم أن المجلس وهو أول من دعا للاسراع باقامة السوق المشتركة عمل على إقامة اتحادات عية متخصصة فى مجال السلع والخدمات العربية من اجل تحقيق التنسيق فى القطاعات الاقتصادية المختلفة والوحدات الانتاجية والخدمية.

وقال انه يجب العمل بجدية على تطبيق احكام السوق المشتركة كاملة والاخذ فى الاعتبار الدعوات التى تتبناها الدول العربية لتحرير التجارة العربية وتشجيع إنتقال السلع والعمل على إلغاء الرسوم الجمركية على مراحل وتوحيد التعرفة الجمركية ووضع الامين العام تصورا لكيفية إخراج هذه الدعوة إلى حيز التنفيذ



الناس والاقتصاد

إرادة عربية لسوق مشتركة

هل اللجان العربية المشتركة الثنائية تصلح ان تكون اساسا لسوق عربية مشتركة ؟ ام هى مجرد تعزيز للتضامن العربى بما يساعد على وقاية الدول العربية من الاخطار والتحديات التى قد تواجهها؟.

عموما هذه اللجان فى اعتقادى هى الحد الادنى او القدر المتواضع للتعاون الاقتصادى بين الدول العربية. هذا ما لمسه الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء وبصدق خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده مع السيد رفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان فى خلال زيارته الأخيرة للبنان حين قرر حقيقة لايجب ان ننساها او نتناساها وهى ان التجربة العربية السابقة فى مجال الوحدة الاقتصادية تفرض علينا طرح تفكير مغاير لما كان عليه فى السابق.قراءة لما كان يتبع من مناهج لتفعيل ادوات العمل المشترك العربى تبدو فى دراسات كثيرة قام بها خبراء واساتذة الاقتصاد، ففى دراسة قدمها الدكتور محمد محمود الامام وزير التخطيط الاسبق فى العدد الاخير للمجلة المصرية للتنمية والتخطيط اكد فيها تفاوت المناهج المتبعة فى السابق، فاحدها يرتكز على ان تساعد انجازات مرحلة معينة الى مرحلة تالية وهو ما ينطوى على كون الدخول فى التفاصيل يؤجل الى مراحل متقدمة حتى لايؤدى ذلك الى تعثر العمل، وثانيها عقد مؤتمرات تكون على مستوى فنى عال او تصل الى مستوى الوزراء او ربما مستوى القمة، الا ان التنفيذ يظل مقيدا بموافقات الاجهزة التشريعية، وثالث المناهج التى اتبعها اسلوب العمل المشترك هو اقامة اطر مؤسسية دون ان يكون لاى منها سلطة فوق وطنية تتطلبها وظائف بعضها.

هذا بايجاز شديد ترجمة تطبيقية لما كان يجرى سابقا لذا كان طبيعيا ان يقول الدكتور الجنزورى انه لابد من تفكير جديد فى تنفيذ السوق العربية المشتركة. ليست السوق المشتركة مجرد شعار وطني ولكنه السبيل الوحيد لتنمية حقيقية لكل المواطنين العرب، والسوق العربية تحتاج لفترة زمنية كما حدث فى السوق الاوروبية ولعلنا نتذكر ان نفس فترة السوق العربية بدات فى التوقيت الذى بدأته السوق الاوروبية بمجموعة من الدول اتسعت بعد ذلك لتشمل كل اوروبا، ونجحت السوق الاوروبية لاقتناعها بذلك وانه توافرت لديها ارادة واضحة. فليس غريبا مع ما اوضحه الدكتور الجنزورى من ان تنفيذ السوق العربية يحتاج الى ارادة عربية وقرار عربى.

ويجب ان نبتعد عن الاعتقاد بان الدول العربية كلها ستجتمع ارادتها فى وقت واحد لتنفيذ السوق، بل يكفى ان تنعقد ارادة دولتين او ثلاث او اربع لتكون نواه لسوق عربية.

عبدالرحمن عقل



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٤/٥/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمين مجلس الوحدة الاقتصادية :

مبارك اعطى اشارة البدء لتحرير التجارة وقيام التكتل العربى

هيئة عربية عليا لتنفيذ السوق العربية المشتركة

كتب بدر الدين أدهم:

أعلن الدكتور حسن ابراهيم امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان الرئيس حسنى مبارك قد اعطى اشارة البدء فى تحرير التجارة العربية وتعزيز الاستثمار وقيام التكتل العربى الواحد عندما دعا الى قيام السوق العربية المشتركة.

وقال فى مؤتمر صحفى عقده امس بمناسبة مرور ٣٣ عاما على تاسيس السوق العربية المشتركة ان دعوة الرئيس مبارك تهدف الى توسيع قاعدة الانتاج والتشغيل لمواجهة البطالة واعتبارها التكتل القادر على تحقيق التكامل.

ودعا الدكتور حسن ابراهيم الى تشكيل هيئة عليا لتنفيذ دعوة الرئيس مبارك تضم ممثلين عن جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ودول اعلان دمشق ومجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى وقال اننا نتطلع ان يأتى قرار تفعيل السوق من اعلى قيادة سياسية عربية جماعية كما نتطلع ان تضم الهيئة المقترحة عددا من كبار الخبراء ورؤساء الوزارات السابقين والامناء العموميين للمنظمات العربية.

واكد الدكتور ابراهيم ضرورة التنسيق لضمان نجاح السوق واستغلال الفرصة التى اتاحها الرئيس مبارك بتنمية السوق المشتركة وذلك بعده خطوات منها:

- ضرورة تطبيق قرارات السوق الموجودة فعلا.
- البدء فى الغاء القرارات التى عطلت قرار السوق.
- تطبيق القانون الجمركى الموحد.
- اعطاء الاولوية للقطاع الخاص ورجال الاعمال والمستثمرين العرب لاستخدام اساليب الشركات متعددة الجنسيات.
- التأكيد على ان المصلحة العربية العليا تقضى تشجيع انضمام كل الدول العربية للسوق المشتركة بما فى ذلك استغلال فترة السماح التى منحتها «اتفاقية الجات» للحصول على امتيازات حالية.
- تشجيع دور الاتحادات العربية وقيام الشركات القابضة الكبرى.

د. حسن ابراهيم
ضرورة التنسيق

وقد اصدرت امانة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بيانا امس بمناسبة مرور ٣٣ عاما على تأسيس السوق العربية المشتركة اكدت فيه على اهمية موضوع التجارة باعتبارها مدخلا اساسيا للتكامل الاقتصادى واعتبار اتفاقية السوق فى اطار مجلس الوحدة هى الاساس وتشجيع عقد الاتفاقيات الثنائية لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أمين مجلس الوحدة الاقتصادية:

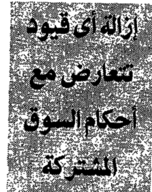
انشاء اتحاد جمركى موحد ركيزة السوق العربية المشتركة

□ كتب - ماجد على ومجاهد مليجى:

طالب الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية بضرورة الاسراع فى تطبيق قرارات واحكام السوق العربية المشتركة والمعدة نصوصها بالكامل منذ فترة طويلة وازالة اية قرارات استثنائية اتخذتها الدول العربية وحالت دون تنفيذها.

وشدد ابراهيم فى مؤتمر صحفى عقد امس على اهمية انشاء اتحاد جمركى عربى موحد كإحدى الركائز الاساسية لانشاء السوق العربية المشتركة ودعا الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الى انشاء هيئة او لجنة تنسيق ومتابعة بهذا الخصوص وقال ان اللجنة ستكون على مستوى الامناء العموم فى المؤسسات العربية المعنية بالسوق والتجارة.. خاصة جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ومجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى ودول اعلان دمشق.

واشار الى توجيهات صدرت من المجلس الى مدراء الجمارك فى الدول العربية لالغاء القرارات



الادارية المتعلقة بهذا الخصوص.

وحول ما اذا كان هناك تعارض بين السوق العربية والسوق الشرق اوسطية.. قال ان الذى يحكمنا فى هذا الشأن هو المصالح العربية كيفما تتحقق.

واضاف ان فكرة السوق العربية المشتركة هى التى تبلورت على الساحة العربية الآن واننا نتجنب الحديث عن سوق شرق اوسطية حتى لانروج لها.

وحول وجود دول الخليج فى السوق العربية المشتركة ودورها قال الامين العام لمجلس الوحدة ان الكويت والامارات كانتا اعضاء فى مجلس الوحدة ولم ينضما الى السوق لعدم وجود مشاكل لديهم فى ذات الوقت.

واضاف ان الدولتين دخلتا بعد ذلك فى منطقة التجارة العربية الحرة.. كما ان الشركات القابضة الاربع العربية التى انشأها المجلس رؤساؤها من الخليج مشيرا الى ان الاتحادات النوعية المتخصصة جميع الدول العربية بما فيها الخليج اعضاء لها.

وحول الضغوط التى تمارسها اسرائيل للدخول فى السوق العربية المشتركة.. قال الامين العام اننا لانستطيع ان ننكر أن هناك قوى مضادة للسوق العربية المشتركة.

واضاف ان اى مباحثات عربية بشأن السوق يجب ان تأخذ فى الاعتبار معطيات وظروف الصراع العربى الاسرائيلى والضغوط فى هذا الشأن.

واشاد الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية بالانجازات التى تحققت خلال السنوات السابقة والتى من بينها انشاء 4 شركات قابضة عربية فى مجالات التعدين والدواء.



المصدر : الحـــــوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٧

سورية تواصل مساعيها لمواكبة تطورات العالم

العمل على خلق جبهة عربية ـ اسلامية واسعة وانشاء تكتل اقتصادي كبير

منذ ما يقرب من عام وسورية تتحرك عربياً واقليمياً، شرقاً وغرباً، واضعة نصب اعينها جملة من الاهداف الكبرى المنبثقة من استراتيجية بعيدة المدى اعتمدتها دمشق طوال ما يزيد على ربع قرن، لاستنهاض الامة العربية وتطوير تضامنها، وتشكيل جبهة واسعة تقف الى جانب قضايا العرب العادلة.

فالرئيس حافظ الاسد، الذي عرف عنه تمسكه غير المحدود بالوحدة العربية وبكل ما هو قومي، وعمله الدؤوب في سبيل تحصين القضايا العربية والدفاع عنها، لم تفتر همته بعد كل التطورات غير المريحة التي حدثت على الساحة العربية بعد خروج بعض الاطراف عن الاجماع العربي، خاصة خلال مسيرة السلام، بل ان تلك التطورات، ولنقل الاختراقات في الصف العربي، جعلته اكثر تصميماً على خلق جبهة عربية ـ عربية متراصة، وكذلك خلق جبهة عربية ـ اسلامية قوية لمواجهة خطر المرحلة التي تمر بها المنطقة وما يحمله المستقبل من احتمالات.

انطلاقاً من ذلك اوفد الرئيس الاسد كبار مسؤوليه طوال عام مضى الى العواصم العربية والاسلامية والاوروبية كذلك لتحقيق جملة من الاهداف على طريق تحقيق الهدف الاكبر.

وقد تابعنا جولات نائب الرئيس عبد الحليم خدام ووزير الخارجية فاروق الشرع في الدول العربية والاوروبية وروسيا، والتي تركزت على عدة مواضيع اهمها بلورة موقف عربي ـ عربي واضح حيال تطورات الاوضاع في المنطقة في ظل تراجع عملية السلام ووصولها الى طريق مسدود بعد تنكر حكومة بنيامين نتانياهو اليمينية المتطرفة في اسرائيل لاسس العملية السلمية وللاتفاقات والتفاهمات التي تم التوصل اليها خلال فترة حكم حزب العمل.

هذه الجهود السورية كانت قد كللت بالنجاح التام، فظهر تضامن عربي ـ ولو في حدوده الدنيا ـ يؤازر المواقف السورية، كما ظهر تفهم اوروبي كبير لهذه المواقف، خاصة من جانب فرنسا، ومؤخراً من بريطانيا، في حين تبنت منظمة المؤتمر الاسلامي وجهة النظر السورية فكان نجاحاً دبلوماسياً هاماً جداً لسورية على كل الساحات التي نشطت عليها، وذلك من شانه الاسهام في دعم دمشق في معركتها التي تخوضها في سبيل السلام العادل والشامل واستعادة الاراضي والحقوق العربية المغتصبة.

لكن هذا النجاح السوري تخللته بعض الثغرات والصحوات الكبيرة التي لا علاقة لسورية بها، ذلك ان سورية ليست وحدها من يحدد الاولويات فهناك اطراف اخرى هي في الجبهة المضادة وفي الخندق المعادي، اي هي الطرف الآخر في المعركة، وبالتالي كانت تحاول امتصاص النجاح السوري عبر خلق ثغرات وعقبات تحد من النجاح السوري طالما هي غير قادرة على الاجهاز عليه.

فالموقف الاميركي السلبي خلال ما يقرب من سبعة اشهر خلت، والتعنت الاسرائيلي منذ اكثر من عام، والضغوطات التي تمارس على هذه الدولة او تلك خلقت فعلياً مزيداً من الهموم لسورية، ومن المشاكل التي انبرت دمشق مسرعة لمواجهتها وايجاد الحلول المناسبة لها قبل ان تتحول الى سلاح فتاك يضعف سورية ويحد من قدرتها على التحرك ومن موقفها المحوري في الوطن العربي، وفي عملية السلام.

ومن المسلم بـه الآن، ان الحلف العسكري الاسرائيلي ـ التركي وما يحمله من مخاطر على العرب كافة، وعلى سورية بخاصة هو من بين تلك العقبات والثغرات، او لنقل من المشاكل التي وجدت لمواجهة سورية.

يضاف الى ذلك مؤتمر الدوحة الاقتصادي الذي لم تفتر دمشق عن التنبيه الى مخاطره على العرب واسهامه في اخراج اسرائيل من العزلة الدولية التي وضعت نفسها فيها بفعل سياساتها المعادية للسلام.

وفي المقدمة من هذا وذاك ياتي الموقف الاسرائيلي من العملية السلمية، والاجراءات التي تتخذها حكومة نتانياهو على الارض وخاصة في الجولان السوري المحتل لتهويد هذا الجزء من الارض السورية وتغيير معالمها الديمغرافية، ياتي هذا الموقف في راس اهتمامات السياسة السورية.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/٨/١٩٩٧

فالرد على مؤتمر الدوحة الاقتصادي ـ وهو حدث أني يبدو انه محكوم بالفشل من الآن ـ يكون بتشكيل قوة اقتصادية عربية موحدة نواتها الاولى السوق العربية المشتركة التي واصبحت اليوم حديث الشارع العربي، وموضع دراسة ومناقشة الاوساط العربية المسؤولة، فبعد ان كانت هذه الفكرة حلماً من الاحلام الوردية، اصبحت اليوم قاب قوسين او ادني من الولادة المباركة.

وستكون هذه السوق قاعدة انطلاق مناسبة لاقامة التكتل العربي الكبير في عصر التكتلات الكبرى شرقاً وغرباً، هذا العصر الذي لا مكان فيه للدول والتجمعات الصغيرة.

اما الرد على سلبية الموقف الاميركي فيكون بتفعيل وتطوير الموقف الاوروبي ككل، وموقف الدول المؤثرة فيه، مثل فرنسا وبريطانيا، على وجه الخصوص، لخلق توازن سياسي مع الموقف الاميركي.

وهنا لا يمكن تجاهل الدور الروسي، على اعتبار روسيا الراعي الثاني لعملية السلام، والدولة الكبرى ذات التاثير على احداث العالم والمنطقة.

اما الرد على التحالف التركي ـ الاسرائيلي المدعوم اميركياً بشكل مباشر او غير مباشر فيكون بتكوين جبهة واسعة من الدول العربية والاسلامية، وهذا ما نادت به دمشق منذ زمن وما تعمل عليه الآن.

وقد تجلى هذا التوجه بوضوح في الآونة الاخيرة، اي منذ انعقاد القمة الاسلامية في الباكستان، لكن زيارة الرئيس حافظ الاسد منذ ايام قلائل الى ايران اظهرت حرص القيادة السورية على بلورة مثل هذه الجبهة، خاصة ان التحالف بين انقرة وتل ابيب جعل ايران على مرمى حجر من اسرائيل، اذ بات بامكان الطائرات الاسرائيلية ان تراقب ايران من الاجواء التركية المفتوحة بفعل التحالف.

وهكذا فان الخطر من التحالف التركي ـ الاسرائيلي يشمل ايضاً ايران، وحتى الدول الاسلامية الاخرى في آسيا الصغرى اذا ما حاولت اظهار تاييدها لمواقف العرب وايران.

ولوحظ خلال زيارة الرئيس الاسد الى ايران ان القادة الايرانيين يتلمسون هذا الخطر تلمس سورية له، لذا كان التشديد من قبل الجانبين السوري والإيراني على امرين اثنين: الاول خطورة التحالف العسكري التركي ـ الاسرائيلي، والثاني ضرورة تكوين جبهة عربية ـ اسلامية عريضة لمواجهة التهديدات المستقبلية المحتملة.

واذا نجحت دمشق حتى الآن في قطع اكثر من منتصف الطريق لاقامة السوق العربية المشتركة، فانها تكاد تصل الى منتصف الطريق ايضاً في اقامة التكتل الاقتصادي العربي ـ الاسلامي، لكن الامر ليس بهذا اليسر والسهولة، بل انه تطلب جهوداً كبيرة وجبارة كي يتحول الحلم الى حقيقة.

وسورية عقدت العزم على تحقيق هذا الحلم مهما بلغت التحديات وكبرت المؤامرات وتعددت العقبات، فمثل هذا الامر لن ينعكس فقط على سورية او اي دولة من الدول العربية او الاسرائيلية، بل سينعكس على اوضاع الدول المشاركة في التكتل كافة: سياسياً واقتصادياً وعلى المستويات المختلفة، وسيعطي هذه الدول، التي تنضوي جميعها تحت لواء دول العالم الثالث، قوة دفع نحو الامام لمواكبة ركب الحضارة والالتحاق بقطار التقدم والازدهار

قد يبدو الامر صعب المنال الآن ... لكن هذا الشيء ليس مستحيل التحقيق، والدليل ان طرح هذه الفكرة لاول مرة لاقى ترحيباً حاراً واستعداداً للعمل من اجل انجاحها.

واذا كانت ايران وسورية قد وضعتا اقدامهما على الدرجة الاولى في سلم هذا المشروع، فان هناك العديد من الدول التي تنتظر فقط الخطوة الاولى لتلتحق بهما وتسير معهما في هذه الطريق المؤدية الى تحقيق المصالح المشتركة للعرب والمسلمين.

لقد خطت سورية خطوتها الاولى، وقد اعتدنا على انه عندما تصمم دمشق على تحقيق هدف، فانها تتابع الخطوات المدروسة بكل اصرار، وعليه، فان الجهد السياسي والدبلوماسي السوري على الساحة الاسلامية سيتركز قريباً على خلق هذا التكتل، في حين سيتركز جهد دمشق على الساحة العربية على تكون السوق العربية المشتركة كنواة للتكتل العربي الاقتصادي وتحقيق اعلى درجة من درجات التضامن من العربي لاستعادة الحقوق العربية حتى آخر شجرة وذرة تراب في الجولان وجنوب لبنان وفلسطين المحتلة. فهل نبالغ في ذلك ... ام انها الحقيقة التي سنراها جميعاً في وقت ما لن يكون بعيداً؟

دمشق ـ هشام بشير



المصدر : الحــــوادث
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٥/١٩٩٧

الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية عبد الرحمن السحيباني:

لا اتوقع قيام السوق العربية المشتركة في المستقبل المنظور

عبد الرحمن السحيباني، الامين العام المساعد في جامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية، نموذج جديد من العاملين في هذا المجال، فهو لا يخلط السياسة بالاقتصاد، مع اقراره بالترابط بينهما، وتتميز «بالواقعية الشديدة» بعيداً عن الامنيات والاحلام. ولهذا لم يكن غريباً حديثه عن ان السوق العربية المشتركة قد لا تتحقق على المدى المنظور. مع ضرورة التركيز على خطوات محددة على طريق تحرير التجارة، واقامة اتحاد جمركي، وايضاً حديثه عن ضرورة تاجيل مؤتمر الدوحة الاقتصادي وليس الغاءه، في ظل النتائج الهزيلة المتوقعة اذا عقد في ظل المازق الحالي لعملية السلام.

«الحوادث»: هل تعتقد في ظل الظروف الدولية والاقليمية الحالية في توافر الارادة السياسية العربية الحقيقية للبدء في السعي الى اقامة السوق العربية المشتركة؟

عبد الرحمن السحيباني: الارادة السياسية تعطي التوجه العام، وهي موجودة في الدول العربية، ولا اتفق اطلاقاً مع من يقول ليس هناك ارادة سياسية، ولكن المشكلة ان هناك عوائق تنفيذية قد تمنع تحقيق هذه الارادة. والسوق العربية المشتركة بلا شك مطلب قومي، وهو ليس بجديد، فهي مطروحة منذ اكثر من ٣٠ عاما، وهناك قرارات تتعلق بذلك، ولكني لا اعتقد ان مثل هذه السوق، وهي مرحلة متقدمة، يمكن تصور قيامها في المستقبل المرئي او المنظور. ويجب عدم بحث تفاصيل انشاء هذه السوق. واعني هنا السوق المشتركة بالمفهوم المتعارف عليه دوليا.

اعتقد ان المرحلة الاولى، او المدخل المتعارف عليه، والشيء العملي الذي لا بد ان نسعى اليه، قد طبقه قبلنا بعض التجمعات الاخرى المتفاوتة في اوضاعها، مثل «نافتا» التي جمعت اميركا وكندا والمكسيك. لقد طبقوا منطقة حرة للتجارة، او اقاموا سوقاً للتجارة الحرة. ولذلك عندما قرر القادة العرب ووزراء المال والاقتصاد، وزراء الخارجية، اقامة منطقة تبادل تجاري حر، او تحرير التجارة بين الدول العربية على مدى سنوات، كان ذلك بمثابة انطلاقة صحيحة، واعتماد على مقولة ان «التجارة تولد النمو».

نعم، يكون هذا هدفاً في حد ذاته، فتحرير التجارة هو وسيلة لغاية هي زيادة الرفاهية، وتحريك النمو، بمعنى ان كل مبلغ من المال يصرف داخل السوق العربية يتزايد، وايضاً يتضاعف اربع او خمس مرات في الاقتصاد. فعلى سبيل المثال لتبسيط ما اقوله، عندما يتم صرف مبلغ على استيراد سلعة ما من الخارج، صحيح ان المصدر يتسلم مبلغه، ولكن اين يذهب هذا المبلغ؟ اين مضاعفاته؟ هي تصرف كاسعار للنقل، كاجور للعمال التي يتم صرفها ايضاً داخل السوق، فهناك حركة تضاعف تصل الى اضعاف، والقيمة المضافة في الدول العربية تصل الى ١٠٠ بالمائة.

السوق العربية المشتركة لا بد في جعلها هدفاً بعيداً لا نتطلع الى تحقيقها في المدى القريب. علينا ان نبحث في الممكن، في المرحلة الاولى بمختلف تفاصيلها وخطواتها. فلكل مرحلة كم كبير التفاصيل والخطوات، والعقبات، والعوائق، لا بد ان نتعامل معها. فحتى تحرير التجارة بين الدول العربية لن ياتي على طبق من ذهب، او اننا سنسير في طريق مفروش بالورود، فهي عملية صعبة ومضنية، فيها العديد من الاجتهادات والتاويلات، والعوائق من البيروقراطية في كل دولة، ولا بد ان نتعامل معها واحدة بعد الواحدة.

«الحوادث»: ذكرتم ان هناك صعوبة امام اقامة السوق العربية المشتركة، هل تعتقد ان منطقة التجارة الحرة هي الخطوة الاولى؟

عبد الرحمن السحيباني: تحرير التجارة، او منطقة التجارة الحرة يعني تحرير السلع المنتجة محلياً بين الدول العربية، والتي تحقق قيمة مضافة ٤٠ بالمائة، وتحقق قواعد المنشأ التي يوافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذه الخطوة هي حافز للانتاج، لزيادة الاستثمارات، وتحد من تسرب



رأس المال الى الخارج. والمرحلة الثانية هي «اتحاد جمركي» يوحد الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء، ويوحد السلطات الجمركية لجميع الدول، ويتم الاتفاق على تقاسم حصيلة الرسوم الجمركية على اساس تاريخي، مثلاً، اذا كانت دولة ما تحصل على ١٠ بالمائة من الجمارك، علينا ان نسعى الى عدم المساس بهذه النسبة، علينا ان نتفق على ازالة كل الحواجز الجمركية، اللهم الا فيما يتعلق بأحكام الحجر الصحي. وهذه ليست خطوة او مرحلة سهلة، في ظل تفاوت الرسوم الجمركية، وقيام اتحاد جمركي الآن يسبق اقامة السوق المشتركة. علينا ان نتفق على حرية التنقل والملكية والاستثمار.

ومرحلة التجارة الحرة تحقق مرحلة توازن، علينا ان نعمل على تنفيذ اجزاء او عناصر من الاتحاد الجمركي، وعناصر من السوق المشتركة، وامامنا نموذج الاتحاد الاوروبي. ونعمل لتحقيق بعض عناصر توحيد الرسوم الجمركية على بعض السلع خصوصاً على مدخلات الانتاج التي تؤثر على منطقة التجارة الحرة، وفي ظل تكافؤ ومقاربة بين الدول العربية. علينا البدء باجراءات صغيرة ومحدودة من السوق المشتركة، مثل حرية مزاولة بعض المهن، مثل السماح بالبيع في تجارة التجزئة مثلاً في بعض القطاعات، وهذا ما نحاوله من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومقاربة التكاليف جزء من اتحاد جمركي، توحيد الرسوم الجمركية او تقريبها على المدخلات في الانتاج، وعلى الشاحنات، يتم معالجتها في اطار المنطقة الحرة.

ما يهمني قوله هنا ان الاحباطات الماضية تؤثر علينا، قد تكون الظروف تغيرت، وكثير من العراقيل الكبيرة في طريقها الى الزوال، انخفضت نسبة اعتماد العديد من الدول العربية على الرسوم الجمركية في ظل وجود انواع اخرى من الضرائب، فيما سبق، لم تكن هناك سلعاً عربية قابلة للتداول. الآن هناك العديد منها جاهز للتداول.

«الحوادث»: ولكن هناك من يقول علينا ان لا نبدأ من نقطة الصفر، خصوصاً في ظل وجود سوق عربية مشتركة، من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية؟

عبد الرحمن السحيباني: مجلس الوحدة الاقتصادي تجمع ما دون اقليمي. السوق العربية المشتركة، قامت بين اربع دول، ولم يستطيعوا تنفيذها. في اجتماع اخير، تراجع الوزراء، واعترفوا بعدم القدرة على تنفيذ السوق العربية المشتركة من خلال مجلس الوحدة الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٦٤، بين الاردن وسوريا والعراق ومصر. في ثلاث من هذه الدول كان البائع المشتري والمتحكم في كل كبيرة وصغيرة هو الدولة، بينما كانت هناك تجربة مختلفة في الاردن. لقد شكلت لجنة لمراجعة اسباب فشل التجربة، واعترفت في تقاريرها ان المشروع كان طموحاً ومتسرعاً، مثلما كان الامر في كثير من اتفاقيات ومعاهدات العرب، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي كلها كانت ردود فعل على قيام اسرائيل، مجلس الوحدة الاقتصادي جاء كرد فعل على قيام الوحدة الاوروبية. وفي عام ١٩٩٢، انتهت المراجعة الشاملة لتجربة السوق العربية المشتركة الى المطالبة بمنطقة تجارة حرة، وهو المسعى نفسه الذي طالب به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يضم في عضويته كل الدول العربية، على عكس الوحدة الاقتصادية.

«الحوادث»: كيف تنظر الى المشاريع المطروحة حالياً على العالم العربي ونقصد هنا السوق الشرق اوسطية، والشراكة الاوروبية؟

عبد الرحمن السحيباني: ارى ان هناك استحالة لقيام سوق شرق اوسطية. فليس من المعقول ان يكون ادخال اسرائيل في هذا النظام هو الاداة الوحيدة لتجميع العالم العربي. واعتقد انه علينا كدول عربية ان نرحب بالتعاون مع دول لها وزنها في اطار نظام الشرق اوسطية، مثل تركيا وايران، لا بد



ان يوجد نوع من الشراكة مع هذه الدول. نحن نعطي لاسرائيل اكثر من وزنها، واقصد هنا الوزن الاقتصادي وليس العسكري. اقتصادياً هم ٤ ملايين، التكنولوجيا في اسرائيل عادية جداً، قد تكون اقل مما هو موجود في كوريا الجنوبية، ولا تمثل اسرائيل بعدد سكانها المحدود سوقاً للمنتجات العربية. امور كثيرة تجعل من الصعب تصور قيام السوق الشرق اوسطية.

«الحوادث»: وماذا عن الشراكة الاوروبية، وهناك دول عربية تسعى للدخول في هذه الشراكة؟

عبد الرحمن السحيباني: من الخطأ النظر الى الشراكة الاوروبية كبديل عن التعاون العربي، واقامة نوع من الشراكة مع اوروبا ضرورة وامر طبيعي، بحكم الجغرافيا والتاريخ. ونسبة التجارة مرتفعة بين اوروبا والعديد من الدول العربية والتجمعات العربية، مثل مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي. ومن مصلحة اوروبا اقامة مثل هذه الشراكة، فالدول الكبرى تسعى الا تكون هناك مشاكل في الدول المجاورة تؤثر امنياً واجتماعياً عليها. كلنا نذكر تدخل اميركا لحل الازمة الاقتصادية في المكسيك التي كانت ستؤثر على استقرار وأمن اميركا. واوروبا لديها النظرة نفسها، والتوجه ذاته، فمشاكل جيرانها العرب، لا بد ان تؤثر عليها. وتحسن الوضع الاقتصادي لجيرانها العرب سيؤثر ايجابياً على الاوضاع في اوروبا على جميع الاصعدة.

«الحوادث»: لك رأي في معارضة عقد مؤتمر الدوحة الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا. على اي اسس جاءت هذه المعارضة، وهل استفاد العرب اقتصادياً من المؤتمرات السابقة؟

عبد الرحمن السحيباني: اذا اردنا معرفة هل استفاد العرب اقتصادياً من المؤتمرات التي عقدت في الدار البيضاء وعمان والقاهرة، فالامر يحتاج الى احصائيات ومعلومات.ولكني اؤكد ان العرب لم يستفيدوا حتى من مؤتمرات رجال الاعمال والمستثمرين التي عقدت اثناء هذه المؤتمرات. حتى الاستثمارات التي اعلن عنها في هذه المؤتمرات كانت مرتبة من قبل، ومتفقاً عليها، وتم الاعلان عنها اثناء انعقاد المؤتمرات لاسباب سياسية. اما اسرائيل فقد استفادت من اتفاقية اوسلو، ومن مؤتمر مدريد، ويكفي ان الدول التي اعترفت بها تضاعفت ثلاث مرات، وقد استفادت اقتصادياً، ولكن هذه الاستفادة تراجعت بعد وصول نتانياهو للسلطة.

«الحوادث»: وماذا عن انعقاد مؤتمر الدوحة إذن؟

عبد الرحمن السحيباني: اعتقد، وهذا رأيي الشخصي، بضرورة تأجيل المؤتمر، ولا اقول بالغائه، وهو امر قد يكون افضل لجميع الاطراف اذا لم يحدث تقدم في عملية السلام، فالمؤتمر لا تشارك فيه الحكومات فقط، والتي قد تستجيب لضغوط تمارس عليها، وقد تحضر الحكومات بدون اقتناع بامكانية احراز نتائج، خوفاً من ايقاف دعم او معونات، واعتقد ان الحضور في هذه الحالة سيكون بدون فاعلية ومحدود. والاهم والاخطر هو مقاطعة القطاع الخاص ورجال الاعمال للمؤتمر. واعتقد انه اذا استمرت الضغوط في سبيل عقده، فسيتمنى الذين يمارسون هذه الضغوط عدم عقد المؤتمر من خلال النتائج الهزيلة المحدودة المتوقعة له». واتوقع حضوراً عربياً ضعيفاً.■

القاهرة: اسامة عجاج



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٨/١٩٩٧

عمال مصر وسوريا يؤكدون دعمهم لإقامة السوق العربية المشتركة

اكد عمال مصر وسوريا دعمهم الكامل لاقامة السوق العربية المشتركة لتعزيز قدرات الدول العربيةفى مواجهه المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الراهنة على مختلف الاصعدة وباعتبارها السبيل الاكيد لتحقيق الوحدة العربية وتطوير العمل المشترك ودعم قدرات الدول العربية واستغلال طاقاتها البشرية والمالية والجغرافية والاقتصادية لصالح شعوبها وعمالها .

وصرح السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عقب الزيارة التى قام بها الى سوريا بان محادثاته مع المسئولين السوريين تركزت على تطوير التعاون بين البلدين فى مختلف المجالات العمالية وتبادل الخبرات والدراسات بينهما حول آثار التطورات الاقتصادية وبرامج الاصلاح الاقتصادى على الطبقة العاملة وتعزيز دور التنظيم النقابى فى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسبل تطويرها لتتواكب مع التطورات الراهنة . واضاف رئيس اتحاد العمال انه تم الاتفاق على تطوير برامج الثقافة العمالية لاعداد الكوادر العمالية القادرة على التعامل مع المتغيرات الراهنة والاستفادة من قدرة مصر فى هذاالمجال وعقد الدورات التثقيفية المشتركة للكوادر العمالية فى البلدين حول مختلف القضايا العمالية.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٨ / ١٩٩٧

مع مرور ٣٣ عاما على قرار إقامتها:

السوق العربية المشتركة.. لاتزال حبراً على ورق!

قبل يومين فقط مر على قرار إنشاء السوق العربية المشتركة ٣٣ عاما، وتأتى ذكرى القرار هذا العام لتؤكد أن العالم العربى كانت لديه النظرة البعيدة والرؤية الثاقبة لمستقبل التعاون الاقتصادى العربى، ولكن للأسف فشلت الدول العربية في ترجمة هذه الرؤية إلى حقيقة.

ومن حسن الطالع أن تأتى ذكرى صدور القرار هذا العام فى الوقت الذى دعا فيه الرئيس حسنى مبارك الدول العربية بضرورة إحياء السوق العربية المشتركة وتأكيده أن هذه السوق هى الطريق الوحيد لمواجهة التحديات التى تفرضها التطورات الدولية التى تتجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق فان هناك آمالا كثيرة لأن الجميع أيقن الآن أنه لابد من ايجاد تكتل اقتصادى عربى قادر على مواجهة التحديات فى عصر التكتلات الاقتصادية وبدون هذا التكتل ستتعرض الدول العربية لكثير من العواصف الاقتصادية الشديدة قد لاتتحملها اقتصادياتها.. وأهمها تنفيذ اتفاقية الجات بالكامل بعد الفترة الانتقالية عام ٢٠٠٥.

ومع ظهور هذه الصورة القاتمة فان السؤال المطروح حاليا هل يمكن أن تحقق الدول العربية ماكان مستحيلا فى الماضى، وهو إقامة سوق عربية مشتركة، أم سيتم الاكتفاء باقامة منطقة للتجارة العربية الحرة.

يرى خبراء الاقتصاد أن ندرة المعلومات التجارية كانت عائقا أمام محاولات التكتل الاقتصادى العربى أما الآن فمع وجود مؤسسات اقتصادية عربية ونظام تعاون قائم بين معظم الدول العربية فإن إمكانية التعاون المشترك اصبحت سهلة وبالتالى فإن السوق العربية المشتركة يمكن أن تأخذ طريقها.

وعلى سبيل المثال فإن هناك ١٢ اتفاقية اقتصادية للتعاون العربى المشترك منها بروتوكول الاسكندرية عام ١٩٤٤، وميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية التعاون الاقتصادى، والدفاع العربى المشترك واتفاقية الوحدة الاقتصادية، والسوق العربية المشتركة واتفاقية الترانزيت، واتفاقية تيسير التبادل التجارى بين الدول العربية، وحرية انتقال رؤوس الأموال العربية.

بالاضافة إلى ذلك فقد اتخذت الدول العربية العديد من الاتفاقيات الاخرى، ولكن لم تدخل حيز التنفيذ إلى أن جاءت القمة العربية التى عقدت بالقاهرة فى العام الماضى، والتى أكدت ضرورة تفعيل هذه الاتفاقيات، ثم تلى ذلك قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية وإصدار برنامج تنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والذى يستهدف إقامة مشروع المنطقة على مدى ١٠ سنوات اعتبارا من يناير القادم بواقع ١٠٪ إعفاء من الرسوم كل عام.

واستكمالا لمنظومة التعاون العربى صدر قرار آخر من مجلس الوحدة الاقتصادية فى ديسمبر الماضى بتفعيل السوق العربية المشتركة عن طريق الدعوة إلى التزام الدول الاطراف فيها التحرير الكامل للتبادل التجارى فيما بينها طبقا لأحكام السوق ودعوة الدول الأخرى الاعضاء للانضمام إلى السوق وفتح الباب امام كافة الدول العربية الأخرى غير المنضمة لاتفاقية الوحدة للمشاركة فى السوق.

وبالرغم من ذلك فان هذه الاتفاقيات ستظل حبرا على ورق إن لم تتحرك جميع الحكومات العربية نحو إقامة السوق المشتركة.

على محمود



المصدر : الأهرام العربى

التاريخ : ١٦/ ٨/ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ندوة «الأهرام العربى» تناقش قضية الساعة:

كيف يمكن إحياء السوق العربية المشتركة؟ (٢-١)

شارك فى الندوة :

د. سمير طوبار
رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى الديمقراطى

د. طه عبدالعليم
نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

د. محمد محمود الإمام
وزير التخطيط الأسبق

محمود عبدالعزيز
رئيس اتحاد البنوك المصرية واتحاد المصارف العربية

حمدى عبدالعظيم
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

بسام الخطيب
سكرتير ثالث بالسفارة السورية بالقاهرة

أدار الحوار:
جمال زايدة

أعد الندوة للنشر:
محمد عز الدين
حنان البيلى



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٨/١٩٩٧

مرة أخرى تطرح على الواقع السياسى والاقتصادى العربى قضية السوق العربية المشتركة، الفكرة قديمة جديدة.. قديمة حيث بدأت أولى خطواتها التنفيذية فى النصف الثانى من العقد الخامس من القرن الحالى، وجديدة ..لأن العالم العربى من قطع خطوات تدريجية فى اتجاه إقامتها.

مبررات طرح الفكرة من جديد لها جوانب عديدة :

أولها : التطورات التى تحدث على الصعيد الإقليمى والتى دفعت إسرائيل إلى طرح مشروعها على لسان رئيس وزرائها السابق شيمون بيريز فيما يسمى بالسوق الشرق أوسطية، فى محاولة تغيير الواقع الإقليمى و ضم إسرائيل إليه، بل واعتباره الطريق البديل للإسراع فى تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى عبر القنوات الاقتصادية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف قفزاً فوق الوقائع

وقبل إقرار الحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطينى وإعادة الجولان إلى سوريا.

ومن ثم كان من الضرورى التصدى لمحاولات الهيمنة الإسرائيلية على العالم العربى عبر الاقتصاد وإعادة طرح ذلك المشروع القديم الجديد : وهو السوق العربية المشتركة.

وثانيها : التطورات على الصعيد الدولى ونعنى بذلك بروز التكتلات الاقتصادية الدولية، «النافتا» و«الأفتا» و«الآسيان» والاتحاد الأوروبى والتى تفرض على العرب إنشاء تكتلهم الاقتصادى الخاص بهم، وإلا فلن يفلحوا فى مواجهة هذه الكيانات العملاقة الجديدة.

ومن ثم كان القرار الذى اتخذته القيادة السياسية المصرية والسورية بالتعجيل بتنفيذ فكرة السوق العربية المشتركة، لكن يبرز هنا سؤال جوهرى: كيف ننجح فيما فشلنا فيه على مدى ٤٥ عاماً؟ كيف يمكن إحياء فكرة السوق العربية المشتركة مرة أخرى؟

ضيوف «**الأهرام العربى**»

أجابوا عن السؤال الكبير.

■ محمود عبد العزيز

محمود عبد العزيز:

التعنت الإسرائيلى له الفضل فى دفع منطقة التجارة الحرة العربية

الأهرام العربى : عند فتح باب النقاش حول السوق العربية المشتركة هناك أكثر من منهج فى هذا المجال الأول : تاريخى بمعنى مناقشة إخفاقات ٤٥ عاماً من العمل العربى المشترك والبحث فى أسباب ذلك أو مناقشة الواقع الحالى للتعاون العربى ومواجهة التحديات التى تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية وطرح السيناريوهات الخاصة بالعمل الاقتصادى العربى المشترك، فأى منهج يستحق أن نلجأ إليه عند مناقشة هذه القضية الحيوية؟

د. محمد محمود الإمام : أحب أن أوضح فى البداية أننا لا نواجه تحديات وإنما نواجه تغيراً فى الفكر التكاملى ، ويجب التفرقة بين شيئين، ربما أدى اختلاطهما إلى تعثر العمل بالنسبة للدول النامية ومنها الدول العربية، فهناك ما يسمى بالتكامل الاقتصادى ومراحله معروفة من منطقة حرة إلى منطقة جمركية ثم سوق مشتركة وهذا النوع من التكامل يعتبر خطوة على الطريق العالمى للتحرير ويسمى فى علم الاقتصاد بالانفتاح العالمى الكامل، لأنه يسبب عواصف وتفاوتاً فى القوى فيما بين المستويات الاقتصادية لدول العالم مثلما تفرضه اتفاقية «الجات» وبالتالى يظهر التكامل الاقتصادى على أنه خطوة للأمام من الانحصار القطرى وفرض جزر حماية إلى تحريك هذه الجزر إلى منطقة أكبر، ويتوفر فى هذه المنطقة عدة أشياء، أهمها : التقارب الجغرافى الذى يقلل من تكاليف العمليات الاقتصادية، والسبب الثانى : هو أن يكون هناك أساس اجتماعى واحد وتفاهم فى الأذواق وتقارب فى مستويات النمو، وبالتالى تقبل هذه الدول المتقاربة جغرافياً التحرك المشترك، وعادة ما توجد لدى هذه الدول هموم مشتركة، كما هو الحال لدينا فى المنطقة العربية، الأمر الذى يجعل هذا التحرك نحو السوق أمراً مقبولاً سياسياً واجتماعياً وصولاً فى النهاية إلى القدرة على التحرير والاندماج فى الاقتصاد العالمى ، ولذلك تبدو السوق العربية المشتركة هى المنقذ من التيار العالمى و«الجات» وغيرها من التكتلات.

فمنذ بداية الأربعينيات يدور الحديث عن إقامة سوق مشتركة، ولم يتم الاتفاق حتى الآن على كيفية إقامتها على المستوى الرسمى للدول العربية أما على المستوى الشعبى ، فهناك إجماع على إقامة السوق



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٨/١٩٩٧

العربية المشتركة وبالمناسبة نحن العرب تحدثنا عن السوق المشتركة قبل الأوروبيين، ولكنهم حققوا السوق المشتركة وفي طريقهم إلى الوحدة النقدية والاقتصادية، لأنهم وضعوا خطوطاً رئيسية لم يكن هناك خلاف عليها، وكانت هناك معايير لتوفيق الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول، وكذلك تقاربت نسب العجز في ميزانياتهم أي أنهم استخدموا مؤشرات اقتصادية متفق عليها وهناك كذلك مواقف سياسية متقاربة من بعض القضايا العالمية وهناك كذلك مواقف مختلفة، ولكن هذا الاختلاف لا يؤثر على الاندماج الاقتصادي، وهو ما لا يتوفر في التجمعات العربية ويعرضها للفشل. فإذا أردنا فعلاً قيام سوق عربية مشتركة، لابد من وضع معايير اقتصادية لمتابعة نسبة التقارب بين الاقتصاديات العربية، ولناخذ أولاً مرحلة تمهيدية لتأهيل الاقتصاديات للتكامل، ولنضرب مثالاً عملياً على شكل الجهاز المصرفي العربي والكيفية التي يمكن بها تطويره قبل

الحديث عن تحرير التجارة، فتحرير الأموال لا يتم إلا بوجود قطاع مصرفي قوي ومترابط، ولكن واقع الحال أن القطاع المصرفي العربي ظل مرتبطاً بالقطاع المصرفي العالمي، والآن يواجه العرب موقفاً مخالفاً وهو كيفية استطاعة الجهاز المصرفي النهوض ببناء تجمع إقليمي جديد أي على المستوى العربي وليس على المستوى القطري؟

دور الجهاز المصرفي

الأهرام العربي : تفضل الدكتور الإمام بإثارة قضية دور الجهاز المصرفي العربي في قيام السوق العربية المشتركة والكيفية التي يمكن بها مساعدة رجال الأعمال العرب على تحقيق ذلك، ولذا من الأهمية الاستماع إلى وجهة نظر محمود عبدالعزيز فيما يتعلق بدور الجهاز المصرفي في التعاون العربي المشترك؟

محمود عبدالعزيز : في البداية لابد أن نكون صرحاء مع أنفسنا، ففي الماضي لم تكن هناك مصداقية للعمل العربي المشترك، حيث كانت القرارات تصدر لأغراض التطوير، وكانت بعض الدول العربية تعطي منحاً وقروضاً لدول عربية أخرى، ولم تفرق الدول المقترضة بين القرض والمنحة ولا ترد القرض، وأعتقد أنه لولا التعنت الإسرائيلي في الفترة الأخيرة لا أعتقد أن العرب كانوا سيفكرون في إقامة منطقة تجارة عربية حرة، فقد واجه العرب العديد من التحديات التي دفعت الدول العربية إلى التقارب، ونعود مرة أخرى إلى المصارف العربية في السابق لم يكن هناك مصرف عربي واحد يقبل التعامل مع مصرف عربي آخر إلا من خلال ضمان حيث كانت البنوك تقوم بتنفيذ السياسة المرسومة لها من جانب حكوماتها إلى جانب التدخل في سياسات الجهاز المصرفي الأمر الذي لم يساعد على بناء ثقة بين المصارف العربية، وحتى تتبنى المصارف العربية أسلوباً جديداً كان لابد من قيامها بأدوار جديدة كأن تقوم مثلاً بدور المحرك للتجارة بين العرب، بفضل اتحاد المصارف العربية بالمشاركة مع برنامج تمويل التجارة العربية البينية التابع لصندوق النقد العربي زادت التجارة العربية في السنوات الثلاث الأخيرة بحوالي ٦٠ - ٧٠٪ صحيح أن الرقم مازال متواضعاً، ولكن هناك اتجاهاً صعودياً وقد

وضع اتحاد المصارف العربية برنامجاً لزيادة فرص التعاون والتمويل فيما بين ١٣٠ مصرفاً عربياً للعمل على زيادة التجارة فيما بين العرب، ويتضمن هذا البرنامج شقاً آخر، وهو أن يصبح اتحاد المصارف العربية مستشاراً للاستثمار العربي، حيث تنفذ كل الاقتصاديات العربية الآن برامج للإصلاح الاقتصادي وبدأت فعلاً بفتح الأبواب على مصراعيها للاستثمار، كما أن الاستثمارات اتجهت للدول العربية، ونحن نفخر بأننا أول من قدم فكر المصارف الشاملة، وأقصد بذلك بنك مصر الذي أنشأه الاقتصادي المصري الراحل طلعت حرب.



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/ ٨/ ١٩٩٧

سوق كبيرة واعدة يمكن أن نبدأ فيها بمشروعات كبيرة، علاوة على ذلك يبلغ الناتج المحلى العربى الإجمالى ٥٣٠ مليار دولار، ويصل نصيبنا من الاحتياطى من النفط العالمى حوالى ٦٢٪ منه ونحو ٢٢٪ من احتياطى الغاز الطبيعى العالمى، ونجد أن التجارة فى الصادرات السلعية ١٤٣ مليار دولار والواردات حوالى ١٢٥ مليار دولار، ولا تمثل التجارة العربية البينية إلا ٩,٢٪ فقط.

وما قصدت أن أوضحه من هذا العرض لإمكانات الوطن العربى، أن توافر الإمكانات ليس كافياً، ولكن لابد من وجود توجه موحد، فمازال هناك العديد من القيود على حركة تبادل السلع والخدمات بين الدول العربية، ومازال التعامل بين التجار ورجال الأعمال فى دول عربية يتم من خلال كفيل، إذن لازالت القيود تمنع تحرير تدفق السلع والخدمات وكذلك تحرك الأفراد فيما بين الدول العربية وبعضها، الأمر الذى يفرض علينا إزالة هذه الأمور قبل الحديث عن وحدة عربية، ولابد كذلك من البحث عن الآلية التى يمكن بها توحيد المواقف فيما بين الدول العربية وبعضها البعض، فإذا حدث موقف معين لابد أن يكون هناك شبه إجماع عربى ولا أطالب بوجود إجماع كامل، لكن على الأقل يكون هناك شبه إجماع للخروج بموقف عربى موحد.

أما بالنسبة للتغير المطروح منذ بدء مسيرة السلام العربى - الإسرائيلى على المستوى الإقليمى، والداعى إلى إقامة سوق شرق أوسطية، فأنا لا أعيره أى اهتمام، ولم أحضر أياً من المؤتمرات الاقتصادية التى عقدت فى المنطقة ولا حتى المؤتمر الأخير الذى عقد فى القاهرة، وأطلق على هذه المؤتمرات اسم «مؤتمرات الكعب الداير»، فهى تمثل انتقالاً من مكان لآخر دون هدف محدد، وأعتقد أن أية إقامة لعلاقات اقتصادية بيننا وبين إسرائيل لابد أن يسبقها سلام عادل وشامل - أى الأرض مقابل السلام - وليس طبقاً للمفهوم الإسرائيلى، فلا يمكننا الحديث عن الفروع ونترك الجذور، فالجذور هى السلام والفروع هى ثمار السلام، أى هى التعاون التجارى، فعندما يتحقق السلام فمن الطبيعى أن يحدث تبادل تجارى وتعاون اقتصادى بين الدول، ولكن حتى يتحقق ذلك لابد أن تعد الدول العربية صناعات قوية.

العرب .. وإسرائيل

الأهرام العربى : ساد انطباع عام فى الفترة السابقة، أنه تم طرح السوق العربية المشتركة لمواجهة الطرح الإسرائيلى - أى السوق الشرق أوسطية - فهل هناك إمكانية للاستفادة من الا طروحات التى طرحت خلال مؤتمرات السوق الشرق أوسطية، خاصة وان الدكتور سمير طوبار أكد اننا نحتاج لمشاريع عملاقة، حيث قدمت العديد من الدول خلال المؤتمرات الإقليمية الثلاثة الماضية الكثير من المشاريع مثل إنشاء شبكة طرق ضخمة.

دكتور طه عبدالعليم : أولاً لابد من تحديد المفاهيم، فالسوق الشرق أوسطية كان المقصود بها عند البعض مفهوماً أقرب لسوق شرق أوسطية مشتركة، ولكن أعتقد مع الكثير من المفكرين - ومنهم الدكتور الإمام - أن فكرة سوق مشتركة تضم الدول العربية ومعها إسرائيل فكرة مستحيلة، بحكم طبيعة دولة إسرائيل، لأن من عناصر السوق المشتركة حرية انتقال وإقامة قوة العمل إلى جانب حرية انتقال بقية العناصر الاقتصادية، بمعنى آخر تغيير الطبيعة السكانية لدولة إسرائيل، ومن ثم فإن إسرائيل لن تنفى نفسها عبر آلية اقتصادية، فالسوق المشتركة هى فرض مستحيل إلا إذا افترضنا أن إسرائيل مستعدة لأن تنفى نفسها.

من جانب آخر، أشك فى أن طبيعة التناقض العربى - الإسرائيلى قابلة للانتهاء حتى بعد السلام، حيث ستظل أسباب كثيرة جداً للتناقض وبالتالى فأى حديث عن مصلحة لإسرائيل فى إقامة بنية اقتصادية متكاملة من المحيط إلى الخليج هو نوع من الوهم، ويبقى ما قاله الدكتور سمير طوبار، فبافتراض تحقق السلام الشامل، بمعنى قيام دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشرقية وانسحاب إسرائيل من الجولان وجنوب لبنان، وفى إطار السلام المتكافىء للجميع فلا تنفرد إسرائيل بالسلاح النووى وأسلحة الدمار الشامل وحدها فى المنطقة.



المصـدر : الأهـرام العـربـى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٨/١٩٩٧

د. محمد محمود الإمام :

لابد من معايير لمتابعة "التقارب بين الاقتصادات فى المنطقة"

مثلما يحدث فى أية تجمعات إقليمية أخرى ، فاليوم يسود العالم اتجاه إلى تحرير التجارة، ثم ندخل فى مرحلة جديدة وهى حرية التجارة والتنافس، وأريد أن أؤكد أن كل التجمعات الاقتصادية سواء فى أوروبا أو الولايات المتحدة وكندا والمكسيك أو تجمع دول شرق آسيا (الآسيان)، لديها تنسيق قوى فى المواقف، صحيح أن الاختلاف وارد، ولكن فى النهاية هناك اتفاق على مواقف محددة، إذن عند الحديث عن تعاون اقتصادى عربى لابد من النظر إلى البعد السياسى فيه والاتفاق حول حد أدنى من الآراء العربية التى عندها لا يمكن أن يحدث خلاف.

فالوحدة العربية ليست شعارات فقط ولكن تبنى على إمكانيات وأسس، فكيف يمكن أن نتحدث عن مشروعات صغيرة والعالم الآن يتعامل مع الشركات العملاقة وهى الشركات متعددة الجنسيات؟ ولكى يكون هناك تعاون عربى تجمعه رابطة قوية والتى تتمثل فى المشروعات المشتركة العملاقة، فلا يمكن التحكم فى السوق العربية بمشروعات صغيرة، إذن لابد من دراسة المصالح المشتركة وكذلك احتياجات الدول المشاركة فى هذه المشاريع التى يمكن عن طريقها إرساء قاعدة اقتصادية قوية، وهذا لا يمكن أن يحدث بدون بنية أساسية موجودة بالطبع المصارف جزء منها، ولكن لابد من شبكة طرق جيدة تربط الدول العربية ببعضها.

فإذا نظرنا إلى العالم العربى نجد أن مساحته حوالى ١٤ مليون كيلومتراً مربعاً أى تعادل ١٠٪ تقريباً من مساحة العالم، ويبلغ عدد سكانه ما يقرب من ٢٥٥مليون نسمة أى أنها

وتتضمن أيضاً برنامج اتحاد المصارف العربية، العديد من الخدمات العربية مثل خدمات السياحة البينية العربية، وأنا سعيد بعقد مجلس وزراء عرب للسياحة، فقد نادى اتحاد المصارف العربية به منذ سنوات، وقد قمنا بإنشاء شركة للسياحة البينية العربية، حيث ينفق العرب ما يفوق الـ ٣٠ مليار دولار على السياحة، ويبلغ نصيب الدول العربية من هذا المبلغ ثلاثة مليارات ونصف فقط، والسياحة صناعة سهلة ونستطيع بحكم التقارب العربى والاجتماعى ووحدة اللغة والآلام والمشاكل أن نضع لها سياسة فى سنة واحدة ونضاعف هذا الرقم بينما التجارة العربية لا نستطيع أن نضاعفها فى سنة واحدة، وبجانب السياحة العربية توجد صناعة النقل وصناعة المقاولات والتشييد وكلها مجالات واعدة للعمل العربى المشترك.

توحيد المواقف العربية

الأهرام العربى : حدث العديد من التطورات على صعيد الاقتصاد العربى والتى تفضل الدكتور الإمام بذكر بعضها، ولكن من الواضح أنه فى السنوات القليلة الماضية بدأت بعض الدول العربية فى برامجها للإصلاح الاقتصادى ، واتجهت إلى تشجيع القطاع الخاص، وحدث الآن نوع من التشابه فيما بين الاقتصاديات العربية، فلم يعد هناك اقتصاد مختلط أو اقتصاد مخطط، وكلنا تقريباً نسير فى اتجاه اقتصاديات السوق، الأمر الذى يطرح التساؤل حول: إلى أى مدى يعتبر ذلك عاملاً مساعداً فى اتجاه إقامة السوق العربية المشتركة؟

الدكتور سمير طوبار : ليس هناك خلاف على أهمية وجود تعاون عربى ، ولكن قبل الحديث عن التعاون نريد توحيد المواقف العربية



المصـدر : الأهـرام العـربـى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/ ٨/ ١٩٩٧

د. سمير طوبار :

لابد من إزالة قيود تدفق السلع والخدمات قبل الحديث عن الوحدة العربية

فالسلام المتكافىء يتم فى إطار التوازن فى التقدم فيما بين السياسة والاقتصاد، وأنا لا أتصور أن إسرائيل من السذاجة بحيث تعطينا كل الأرض دون مقابل، ولا هى تتصور أننا من السذاجة بحيث نعطى لها كل شىء دون مقابل، فنحن هنا نتكلم عن عملية تتم بشكل متوازن، وفى ظل هذا السياق لا يعدو مسمى السوق الشرق أوسطية أكثر من إزالة للحواجز أمام تدفقات التجارة، بالإضافة

إلى أن إسرائيل ليست بلداً مصدرة لرأس المال، وأتصور أنه يمكن حدوث تبادل تجارى قائم على أساس اختيارى ليس فيه قصر أو قهر، بمعنى أنه يمكن رفض الاستيراد من إسرائيل أو البيع لها أو على الأقل السياحة فى إسرائيل، فكل هذا نوع من المقاطعة الشعبية وهو أمر وارد ويمكن أن يستمر حتى بعد السلام، وفى هذا السياق فإن الحديث عن المشروعات الإقليمية الكبرى والبنية الأساسية - حتى لو كانت إسرائيل مستفيدة منها - ليس من مصلحتنا، ولكن الأكيد أنه من مصلحتنا أن تكون هناك حركة انتقال برى من مصر لسوريا مباشرة وبين مصر والمغرب العربى ولكن هناك تخوفاً من أن تكون إسرائيل مركز هذه الطرق، ولكن من الممكن أن تكون غزة أو لبنان أو مصر أو أية دولة عربية، فالمنافسة قائمة وطبيعية، ومن الطبيعى أن تتنافس مصر وإسرائيل على القيادة الإقليمية.

وتعتبر إسرائيل نفسها هى العائق أمام أى تطبيع أو تعاون شرق أوسطى، لأنها بمواقفها المتعنتة والرافضة دائماً للحقوق العربية تضع المزيد من الحواجز أمام أى تعاون شرق أوسطى وليست مصر أو العرب، وأجزم أن السلام الوحيد المستقر فى المنطقة هو السلام المصرى - الإسرائيلى، لأن مرجعه

ليس التفوق العسكرى الإسرائيلى بل الانسحاب الإسرائيلى من كل شبر من الأراضى المصرية، وأعتقد أننا دون ذلك كنا سنقاتل إسرائيل حتى آخر مصرى وهذا أمر طبيعى ومنطقى ولذلك فمن المنطقى أيضاً استمرار المقاومة اللبنانية فى الجنوب والرفض السورى للابتزازات الإسرائيلية واشتعال المقاومة الفلسطينية.

وقد أثارت ورقة النقاش مسألتين، الأولى : مرتبطة بأننا نتحدث عن سوق عربية مشتركة

فى إطار واقع متغير تماماً إقليمياً وعربيا ودوليا، الأمر الذى يهدد جميع الاقتصاديات العربية - بما فى ذلك الاقتصاديات الغنية فى إطار البيئة العالمية المتغيرة - بخطر التهميش فى الاقتصاد العالمى، وهو ما نلحظه فى حصة الدول العربية فى التجارة والاستثمار والتكنولوجيا وغيرها...

وهذا الخطر يهدد الدول العربية بما فيها الدول الخليجية لأسباب سياسية واقتصادية، على سبيل المثال تعمل الدول المتقدمة الآن على توفير بدائل للطاقة، ومصادر بديلة للنفط العربى وتقلص أيضا استهلاكها من النفط وبالفعل فإن الواقع الاقتصادى العربى يوضح أن هناك اقتصاديات مهمشة وأخرى فى وضع انتقالى يمكن بعده تهميشها ودول أخرى يمكن أن تنطلق مثل الاقتصاد المصرى، وأعتقد أن الاقتصاد المصرى مؤهل للانطلاق أكثر منه للتهميش.

المسألة الثانية : التى أود إثارتها، هى شكل هذا التكامل العربى، سواء أخذت شكل منطقة تجارة حرة تبنى بشكل تدريجى أو سوق مشتركة أو حتى أرقى أنواع التكامل وهى الوحدة الاقتصادية، فإن ذلك يتم فى إطار بيئة عالمية متغيرة، فالتكامل فى أوربا ليس نفياً لتحرير التجارة العالمية، أونفياً للعولمة فنزعات التكامل الإقليمى والشراكة تستمر فى إطار عولمة الاقتصاد العالمى وهذا لا يتنافى مع القومية الاقتصادية فأمريكا هى أمريكا فى النهاية وفرنسا هى فرنسا فى النهاية أيضا، إذن علينا ونحن نتحدث عن مشروع التكامل الاقتصادى العربى ألا يعنى ذلك أن ننفى احتمال وجود علاقات اقتصادية طبيعية مرهونة بالسلام العادل الشامل فى الشرق الأوسط، أو أن ننفى مصلحتنا فى الاندماج فى الاقتصاد العالمى - بشرط - أن نبنى أسباب القدرة العربية على التنافس فى هذا الاندماج - وإلا سنكون خاسرين ■

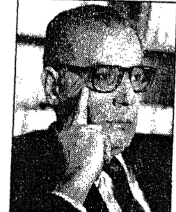


المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٧/٨/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خواطر فى السياسة



رجب البنا

مسألة حياة أو موت !

حين سألت الرئيس حسنى مبارك : ماذا يشغلك الآن ؟ أجابنى على الفور : السوق العربية المشتركة !

ولو تابعت رحلات الرئيس مبارك فى الفترة الأخيرة إلى السعودية .. وسوريا .. وليبيا .. والأردن .. والمغرب .. واتصالاته مع الزعماء العرب فسوف تجد أن هذا الموضوع أصبح على قمة الأولويات فى كل مباحثات وكل حديث .

كل تصريح صحفى .. وكل لقاء مع القيادات الشعبية والوزراء .. وكل حديث مع ممثلى الدول العربية .. يركز الرئيس مبارك على موضوع السوق العربية المشتركة .

لماذا .. فى هذه الفترة بالذات ؟

الحقيقة أن هناك أسبابا كثيرة .. بعضها قديم وبعضها جديد ..

الأزمة فى الواقع العربى الآن هى الدافع الأول .. أزمة فى عملية السلام .. أزمة فى العلاقات العربية العربية .. أزمة اقتصادية تعانى منها الدول العربية دون استثناء حتى الدول التى كانت تعتبر دولاً غنية .

والنظام الاقتصادى العالمى الجديد هو الدافع الثانى .. بما يحمله هذا النظام من مخاطر .. انخفاض محتمل فى كل لحظة للمساعدات والمنح .. حرص الدول الكبرى على زيادة الحماية الاقتصادية لإنتاجها وأقرب مثال فرض نظام الحصص على صادرات الدول النامية .. ولعلنا نذكر كيف واجهنا مشكلة مع أمريكا لأننا أردنا تصدير كمية من القمصان الجاهزة تزيد على الحصة التى قررتها لنا مع أن أمريكا تفرض على العالم استيراد إنتاجها من كل السلع حتى اللبان والآيس كريم وأدوات التجميل والنظافة والشامبو .. دون أن تسمح لها بتحديد حصة بأى شكل .. وفى نفس الوقت تتبع



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٤ / ١٩٩٧

الدول الكبرى سياسة الإغراق فى أسواق الدول الصغيرة .. تخفض أسعار السلع التى لها مثيل من الإنتاج المحلى للقضاء عليها .. وآخر مثال السكر والحديد ، وجاء الدور على الأقمشة والسلع الغذائية للقضاء على هذه الصناعات .. والدول الكبرى أصبحت تستورد من الدول الصغيرة بشروط مجحفة، وتصدر لها أيضا بشروط مجحفة .

هذا والدول الكبرى لا تعمل منفردة ، ولكنها تتجه إلى التكتل .. أمريكا وكندا والمكسيك من ناحية .. والمجموعة الأوروبية من ناحية أخرى .. وتكتل جنوب شرق آسيا بقيادة اليابان من ناحية ثالثة .. هذه التكتلات تتجه إلى زيادة القوة الاحتكارية للدول المتقدمة .. وزيادة فقر الدول الفقيرة .. وأكثر من ذلك تتجه إلى الاكتفاء الذاتى من داخلها .. تعطى للصادرات فيما بينها أولوية ومعاملة تفضيلية .. فالمنتجات الزراعية فى دول أوروبا هى الآن المنتجات التى تجد سوقا فى كل الدول الأوروبية .. وهكذا .

الخطر القادم على الدول النامية شديد ..

كانت الدول الكبرى تحاول التخلى عن بعض الصناعات القديمة للدول النامية مثل صناعة الغزل والنسيج .. لكنها تراجعت عن هذه السياسة وبدأت تزيد وتحسن إنتاجها وتنافس الدول الصغيرة وتهدد صناعاتها .. الدول الكبرى هى التى تتحكم فى أسعار المواد الخام .. وأمامكم مثال البترول والقطن والمنتجات الزراعية .

الدول الكبرى تحتكر التقدم التكنولوجى .. ولا تصدر للدول الصغيرة إلا التكنولوجيا القديمة .

الأموال الأوروبية لا تتجه إلى الدول الصغرى إلا قليلا .. الأموال تتجه إلى الاستثمار فى دول الاتحاد الأوروبى بعد أن زالت الحواجز تماما أمام انتقال الأموال بين هذه الدول .

البنوك الأوروبية والأمريكية العملاقة تتجه إلى التوحد لتصبح بنوكا عملاقة تهدد بنوك الدول الصغيرة .. وهى ترحف إلى أسواق الدول الصغيرة لابتلاع المؤسسات المالية فيها .

الدول الكبرى تتسابق على أسواق الدول الصغيرة ولاتدع فرصة للدول النامية للدخول فى أسواق بعضها البعض .

الدليل على ذلك أن حجم تجارة كل الدول العربية فيما بينها ٨٪ فقط من حجم تجاراتها بينما حجم تجارتها مع العالم الخارجى ٩٢٪

والدول الكبرى تتجه كمجموعة إلى التعامل مع المجموعات الأخرى .. تعامل مجموعة اقتصادية مع مجموعة اقتصادية .. تكتلات ، مع تكتلات وتضيع الدول التى تعمل وحدها تحت أقدام العمالقة ..

الفجوة التكنولوجية بين الدول الكبرى والدول العربية مثل المسافة بين السماء والأرض .. والدول الكبرى تسعى إلى أن تزداد هذه الفجوة أكثر وأكثر .. ولا تستطيع كل دولة عربية وحدها أن تقيم لنفسها قاعدة تكنولوجية .

الدول العربية لا تنتج غذاءها .. تستورد الغذاء من خارج الدول العربية .. مع أن داخل المنطقة العربية مساحات من الأرض لو وجدت التمويل لأمكن إصلاحها وزراعتها لتكفى العالم العربى كله وتزيد .

غذاء كل الدول العربية من الخارج .. ومعدات الإنتاج والتكنولوجيا تستوردها جاهزة من الخارج .. حتى السلع الاستهلاكية ولعب الأطفال وورق التواليت .. من الخارج أيضا !

ويتحدث العرب عن وحدة لا يغلبها غلاب .. وعن أمة واحدة من المحيط إلى الخليج .. وعن لغة واحدة .. وثقافة واحدة .. وتراث واحد .. ومصالح مشتركة ..



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٠

ويجتمعون فى الجامعة العربية .. وينشئون مجلس الوحدة الاقتصادية .. وصندوق الإنماء العربى .. وألف لافتة ليس تحتها إلا كلام وورق وتصريحات لا تقنع أحدا ولا حتى الذين يدلون بها .

أين التخطيط القومى لعناصر الإنتاج ؟ .. أين أهداف التنمية العربية المشتركة ؟.. أين تنظيم وتوحيد أسلوب التعامل مع التكتلات الاقتصادية القوية ؟ .. أين الفلسفة الموحدة للتعامل مع الجات .. أو مع المجموعة الأوروبية ؟ .. أين السياسة العربية المشتركة في التجارة الخارجية ؟

أين النظام الاقتصادى العربى الجديد الذى نتحدث عنه كثيرا ونقول إنه طوق النجاة للدول العربية أمام الطوفان القادم مع النظام الاقتصادى العالمى الجديد ؟ .

هذه هي القضية ..

القضية أن الوحدة العربية السياسية ليست الهدف الآن . هى حلم .. وأمل .. وشعار .. ربما تتحقق فى عصور قادمة ..

ولكن الأمر العاجل الذى لايحتمل الانتظار والذى يمثل مسألة حياة أو موت هو التنسيق الاقتصادى .. حماية اقتصاد الدول العربية من الانهيار .

السوق العربية المشتركة هى الحل .. .

تحتاج إلى الإرادة السياسية .. وتحتاج أكثر إلى الفصل بين الخلافات السياسية العربية التقليدية وبين التعامل الاقتصادى فى هذه السوق المشتركة .. نعمل فى الاقتصاد معا ، ونختلف فى السياسة كما نشاء .

لا أحد يطلب إقامة السوق العربية المشتركة الآن .. لانطالب بقرار أو قانون أو استفتاء يقيم كيانا نهلل له فى يوم وليلة .. ثم يموت بعد يوم وليلة .

لانريد التسرع .. ولا القفز .. ولا القرارات الانفعالية ..

نريد وضوح الرؤية .. وتحديد أهداف واقعية .. والسير لإنشاء السوق العربية بهدوء وخطوة خطوة وعلى أساس سليم يضمن الاستمرار .. لانريد البناء على الرمال العربية المليئة بالحماس المؤقت .

هل عرفتم لماذا أصبح الرئيس مبارك الآن مشغولا بالسوق العربية المشتركة ؟



المصدر : الحيـــــاة
التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٨

المغرب وتونس وليبيا وافقت على السوق العربية

□ القاهرة –
من محمد علام:

■ تلقى الرئيس حسني مبارك موافقة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والعاهل المغربي الملك الحسن الثاني والزعيم الليبي العقيد معمر القذافي على الجهود المبذولة لانشاء منطقة تجارة حرة عربية، كنواة لانشاء السوق العربية المشتركة، والوثيقة المصرية – السورية التي بلورت مشروعاً متكاملاً في هذا الشأن.

وتوقعت مصادر مصرية عقد لقاءات على مستوى رفيع تمهيداً لاجتماعات بين الوزراء المعنيين في هذه الدول للبحث في تفاصيل المشروع.

وكان مبارك طرح مبادرة تدعو الى استعجال انشاء السوق في اطار مواجهة التحديات الاقليمية والدولية.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٨ / ١٩٩٧

مصر: محادثات مع ٤ دول عربية لانشاء مناطق حرة تمهد للسوق المشتركة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ اعلن الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتموين المصري ان بلاده اتخذت خطوات ايجابية لاحياء السوق العربية المشتركة، مشيراً إلى محادثات تجرى حالياً مع المغرب وتونس ولبنان والكويت لإنشاء مناطق تجارة حرة كبداية لإنشاء السوق وتسهيل حركة التجارة بين الدول المعنية.

وأوضح لدى لقائه مسؤولين في جامعة الإسكندرية قبل ايام ان الصادرات حققت السنة الجارية زيادة ملحوظة إلى دول افريقيا وأوروبا الشرقية مقارنة مع العام الماضي. وذكر أن صادرات مصر من السلع المصنعة زادت خلال الاشهر الخمسة الماضية بنسبة ٢٩ في المئة على ما كانت في الفترة نفسها من العام الماضي. كما زادت صادرات السلع نصف المصنعة بنسبة ٩ في المئة وكذلك صادرات الغزل والنسيج، لافتاً إلى ان اجمالي الصادرات زاد بمعدل ٦ في المئة وانخفض العجز في الميزان التجاري.

وافاد جويلي ان المفاوضات مع الدول الأوروبية وزيارات الوفود الاقتصادية تهدف إلى زيادة تصدير المنتجات الزراعية إلى السوق الأوروبية لتحقيق الشركة مع مصر، مشيراً إلى ان المفاوضات الأخيرة مع الصين وسنغافورة اسفرت عن زيادة حجم المبادلات والبدء بتنفيذ مشروع منطقة خليج السويس.

واشار إلى ان دور الحكومة حالياً هو إحكام الرقابة على السلع لحماية المواطنين، إذ انجزت الوزارة خطة لتطوير اداء اجهزة الرقابة لمواجهة الغش. وذكر انه يتم شهرياً رفع نحو ٢٧ الف دعوى ضد التجار المخالفين.

واعتبر جويلي ان قرارات وقف استيراد اللحوم من بلجيكا كانت محتمة، مشيراً إلى انه لم تدخل مصر اي لحوم مصابة بمرض جنون البقر او غير مطابقة للمواصفات الصحية. وأشار إلى ان مصر تعتبر من اولى الدول التي انشات جهازاً خاصاً لمكافحة الدعم والاغراق، لافتاً إلى ان هناك زيادة في توريد القمح للموسم الحالي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبــــــار

التاريخ : ١٩/ ٨/ ١٩٩٧

فى أحدث دراسة للجامعة العربية

٧٦٢ مليار دولار

حجم صادرات واستثمارات تضمن نجاح مناطق التجارة الحرة بين الدول العربية

قاعدة سكانية عريضة يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠ مليون نسمة وقوة عمالية تزيد عن ٦٠ مليون عامل وناتج محلى اجمالى يصل إلى ٤٤٠ مليار دولار ويزيد مرتين عن الناتج المحلى لتركيا واسرائيل وايران مجتمعة وحجم صادرات يزيد عن ١١٢ مليار دولار سنويا وطاقة استيرادية تصل لـ ١١٠ مليارات دولار سنويا وحجم استثمارات يبلغ ١٠٠ مليار دولار. هذه المزايا.. هل تضمن تنفيذا ناجحا لتجربة العمل الاقتصادى العربى المشترك.. لقد قطع الزعيمان مبارك والقذافى خطوة عملاقة على طريق التعاون الاقتصادى العربى عندما أعلنا فى ختام اجتماعاتهما مؤخرا فى طبرق موافقتهما على قيام منطقة تجارة حرة بين مصر وليبيا تمهيدا لقيام السوق العربية المشتركة.. وصحيح ان هذه الخطوة قد سبقتها خطوات عديدة مشابهة على نفس الطريق طوال العقود الخمس الماضية لم يقدر لها النجاح إلا ان التحديات التى تواجه منطقتنا العربية الآن وتستهدف مسخ هويتها وتمزيق روابطها واذابتها فرضت علينا العودة إلى الطريق الذى رسمه لنا أباؤنا فى عام ٤٥ عند انشاء الجامعة العربية وجعلوا التعاون الاقتصادى بين الدول العربية من أهم الأهداف القومية.

●●●

تكامل الانتاج والاستثمارات العربية المشتركة تؤكد امكانية نجاح المناطق الحرة

«الافتا» العربية.. خطوة عملاقة على طريق التعاون الاقتصادى العربى

اعداد :
مديحة عزب

وفى محاولة من جامعة الدول العربية لالقاء الضوء على مناطق التجارة الحرة العربية وهل تتعارض مع التعاون الاقليمى وكيف تتعامل مع التطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية.. قامت الجامعة باعداد دراسة حول الاتجاه لبناء مناطق تجارة حرة عربية فيما يعرف باسم الافتا وفى اشارة لتجربة العمل الاقتصادى العربى المشترك اظهرت - فى البداية - اماكن القوة ومكامن الضعف فى الاقتصادات العربية مقارنة مع المؤشرات الاقتصادية لكل من تركيا واسرائيل وايران مجتمعة. جاء فى الدراسة ان أهم عناصر القوة فى الاقتصادات العربية تتركز فى ٥ نقاط رئيسية.. هى: قاعدة سكانية عريضة يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠ مليون نسمة وقوة عمالية تزيد عن ٦٠ مليون عامل وناتج محلى اجمالى يصل إلى ٤٤٠ مليار دولار ويزيد مرتين عن الناتج المحلى لتركيا واسرائيل وايران معا.. كذلك حجم صادرات يزيد عن ١١٢ مليار دولار سنويا ويزيد مرتين ونصف عن صادرات تركيا واسرائيل وايران.. وهناك ايضا حجم استثمارات يصل لحوالى ١٠٠ مليار دولار «٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى» وأخيرا تتميز الاقتصادات العربية بطاقة استيرادية كبيرة تصل لحوالى ١١٠ مليارات دولار سنويا وتزيد حوالى مرتين عن الطاقة الاستيرادية للدول الثلاث الاخرى مجتمعة. وقبل ان تنتقل الدراسة إلى مكامن الضعف أشارت إلى انه يحسب للدول العربية فى التاريخ الحديث انها كانت أول مجموعة فى العالم تقرر التعاون الاقتصادى فيما بينها.. يتضح ذلك من بروتوكول الاسكندرية عام ٤٤ ثم من ميثاق الجامعة العربية عام ٤٥ ثم من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ٥٠ ثم اتفاقية تسهيل التبادل التجارى عام ٥٣ ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ٥٧ وغير ذلك من الاتفاقيات وقرارات القمم العربية.

مواضع الضعف

فى حين أشارت الدراسة إلى ان أهم مواضع الضعف بالنسبة للاقتصادات العربية تتركز فى ضيق اسواقها المحلية نظرا لانها اقتصادات مجزأة إلى وحدات صغيرة الحجم نسبيا.. كذلك التقلبات فى معدلات نموها الاقتصادى وتراجع معدله خلال عقد الثمانينات. وتتسم ايضا بضعف القاعدة الإنتاجية ومستوى التطور الاقتصادى والتكنولوجى والاعتماد فى النمو على الصادرات من المواد الأولية والاعتماد ايضا فى الغذاء على الاستيراد من الخارج بالرغم من ارتفاع اهمية القطاع الزراعى. وأكدت الدراسة ايضا على ان تطبيق مفهوم منطقة تجارة حرة يقوم على حرية انتقال السلع دون حرية انتقال عناصر الانتاج وعلى اساس الميزة النسبية والتباين فى القواعد الانتاجية واختلاف مستويات الدخل نظرا لان الذى يحكمها هو قانون التطور غير المتكافىء بحيث يتحدد مدى استفادة الدولة من هذه المنطقة بمدى تطورها الاقتصادى.. وعادة ما تشترط الدول الاقل تطورا فى مثل هذه المناطق فترات زمنية لتطبيق التحرير على دخول السلع إلى اسواقها.

لا تعارض مع التعاون الاقليمى

أكدت الدراسة كذلك على ان مفهوم التجارة الحرة لا يتعارض مع مقتضيات التعاون الاقليمى.. فقد يحدث مشاريع مشتركة فى مجالات معينة مثل النقل والمياه والسياحة وغيرها إلى جانب تحرير انتقال السلع دون ان تكون منطقة التجارة الحرة بديلا عن هذا التعاون. كما أن مفهوم التجارة الحرة يتوافق مع التوجه العالمى لتحرير التجارة الدولية والاتجاه نحو عالمية التجارة الحرة. كما ان معدل النمو فى حجم الاستثمارات المحلية العربية قد انخفض وانخفضت معدلاتها التراكمية بينما يقابلها ارتفاع فى حجم الاستثمارات العربية فى الخارج وقد بلغت مؤخرا حوالى ٦٧٠ مليار دولار.

نمط جديد

وفى اشارة سريعة لتجربة العمل الاقتصادى العربى المشترك بآلياته المختلفة والاسباب التى حالت دون تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية الجماعية العربية.. اكدت الدراسة على ان التطورات المستجدة الدولية والاقليمية تفرض نمطا جديدا من التعامل الجماعى العربى الجاد مع هذه التطورات.. الامر الذى يفرض علينا البحث عن اساليب جديدة للتعامل معها مثل الاتجاه لانشاء مناطق تجارة حرة عربية وذلك لاعتبارات عديدة من بينها التعامل مع التطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية بنفس المبادىء والقواعد التى تتعامل بها التكتلات الاقليمية والدولية. كما ان الوصول إلى السلام مع اسرائيل والغاء المقاطعة الاقتصادية العربية ضدها - إن حدث شىء من هذا القبيل - لا يعنى حتمية الدخول فى منطقة تبادل حر معها إلا انه يحمل معه علاقات تجارية عادية وفق قوانين التعامل الدولى السائدة.

حقوق السيادة العربية

وأكدت الدراسة - فى هذا الصدد - على ان تحول الدول العربية فى منطقة تبادل حر فيما بينها وعدم قبول أعضاء آخرين لا يتعارض مع القوانين الدولية السائدة.. وهو حق من حقوق السيادة للدول الاعضاء فى التكتل الاقليمى.. فضلا عن ان تطبيق مناطق التجارة الحرة العربية سيحقق مزايا اقتصادية للدول العربية استاتيكية وديناميكية تفوق المزايا فى ظل الوضع الحالى والمزايا التى يمكن تحقيقها فى حالة الانضمام إلى منطقة تبادل حر شرق اوسطية.

أما اذا نظرنا إلى تلك المزايا الاقتصادية بشىء من التفصيل فسنجد انها تتركز فى ارتفاع معدل نمو القطاع الصناعى فى الدول العربية مقابل احتمالات الانخفاض فى حالة الانضمام إلى منطقة حرة شرق أوسطية.. وارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات نتيجة ارتفاع حركة النقل والمواصلات والزيادة فى الطلب على الخدمات المصرفية والتأمينية والسياحية.. كذلك تحسن فى اداء القطاع الزراعى والتشييد نتيجة لتحسن وضع المنافسة للسلع الزراعية العربية أما الآثار المحتملة على القطاعات الخارجية فهى حدوث زيادة فى نمو الصادرات من السلع الصناعية الاستهلاكية وحدوث زيادة فى صادرات المواد الخام الأولية والسلع الغذائية والزراعية وفى جانب الواردات السلعية فانه يتوقع حدوث زيادة فى نموها بسبب تحسن نشاط القطاع الصناعى والقطاع الخدمى..

انخفاض البطالة

بينما ستنعكس هذه المتغيرات على مؤشرين هامين: الأول معدل البطالة.. حيث ستنخفض معدلات البطالة فى الدول العربية بسبب الزيادة فى النمو الذى سيشهده قطاع الصناعة وقطاع الخدمات نتيجة توسع السوق العربية.

والمؤشر الثانى هو معدل نمو دخل الفرد.. اذ يتوقع ان يزداد مستوى دخل الفرد فى الدول العربية بشكل ملحوظ نتيجة التطورات السابقة الناتجة عن تطبيق «الافتا» مناطق التجارة الحرة العربية. وضمانا للحفاظ على المصالح العربية الاقتصادية أكدت الدراسة على انه من الضرورى ان تسعى الدول العربية الى تطوير قاعدة البحث العلمى بانشاء مراكز البحث العلمية العربية المشتركة وتطوير الجهاز المصرفى العربى وتسهيل انتقال الخدمات المالية بين الدول العربية وذلك حتى يتمكن الجهاز المصرفى من القيام بدوره..

يجب ايضا على الدول العربية ان تسعى لرفع كفاءة الادارة الجمركية العربية وتطوير مهامها بما يتلاءم والتطورات الدولية فى هذا الشأن خاصة انعكاسات قرارات الجات الاخيرة كالتقييم والفحص والتفتيش والتخليص والحجر الصحى وغيرها..

وأخيرا.. التوسع فى اقامة الشركات العربية المشتركة وتسهيل انتشارها بين الدول العربية وان تكون متاحة لمشاركة المستثمرين العرب فى كافة البلدان العربية دون قيود.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/ ٨/ ١٩٩٧

حوار صريح مع طالبات الجامعات المصرية

السوق المشتركة.. البديل الصحيح أمام العرب

محمود عبد الشكور

كيف تفكر طالبات الجامعة فى مصر ؟ ..

فى عصر ثورة الاتصالات وتدفق المعلومات يصبح الحوار مع الشباب ضرورة .. وفى زمن « الإنترنيت » ود الدش » تتصادم الآراء والأفكار والمعتقدات بصورة قد تثير البلبلة والحيرة فى الأذهان .. وبذلك لا يصبح الحصول على المعلومة سوى الخطوة الأولى فى طريق تكوين الرأى بعد فحص المعلومات وتنقيتها ..

هذا المعنى يؤكد من جانب آخر أهمية الندوات والحوارات المفتوحة التى تتم مع طلبة وطالبات الجامعة .. فمن المؤكد أن لديهم كثيرا من الأسئلة التى يبحثون لها عن إجابات .. ويمتلكون فى نفس الوقت القدرة على التعليق والرد بحرية لم تتوافر لأجيال سابقة ..

فى هذا الإطار .. جاء الحوار المفتوح للأستاذ « رجب البنا » رئيس مجلس إدارة دار المعارف ورئيس تحرير « أكتوبر » مع طالبات الجامعات المصرية فى معسكر بورسعيد الدائم الذى ينظمه المجلس الأعلى لرعاية الشباب .. وخلال أكثر من ساعتين طرحت أسئلة متنوعة فى السياسة والاقتصاد .. وظهر منها متابعة الطالبات لما يجرى على الساحة المصرية والعالمية .. ويبدو أن أحدا لا يستطيع أن يعزل نفسه عن المعلومات فى عالم اليوم .. حتى لو أراد ذلك ! ..

عملية السلام

فى بداية الحوار قال الأستاذ رجب البنا : لقد جئت إلى هنا لكى أعرف أفكار الجيل الجديد وأحلامه ووجهات نظره ، وإذا لم نتحاور فى هذه المعسكرات بحرية كاملة لن نحقق الهدف منها ..

سأبدأ أولا : بالحديث عن التطورات الحالية فى عملية السلام .. فلاشك أن هذه العملية تمر حاليا بأزمة ليس لها مثيل رغم أن جميع الأطراف تريد السلام : العرب والفلسطينيون ومصر وأمريكا وإسرائيل .. ولا تصدقوا أن مناورات إسرائيل الحالية تعنى أنها لاتريد السلام.. فالجميع يدركون أن أىّ حرب لابد أن تنتهى بالسلام .. وهذا ما حدث فى أوربا بعد الحربين الأولى والثانية .. وإسرائيل بالذات لا تستطيع أن تعيش فى حالة حرب دائمة لأن مساحتها محدودة وامكاناتها البشرية قليلة .. ولأنها تدرك أن العرب أقرب إليها من أمريكا التى يفصلها عنها المحيط .. بينما لا تستغرق رحلة الطائرة بين إسرائيل والأردن أكثر من ربع الساعة .. وبينها وبين مصر لاتزيد الرحلة الجوية على خمسين دقيقة ..

الحرب فعلت الكثير فى إسرائيل .. ويكفى أن نشير إلى أن إعلان حالة التعبئة العامة هناك يصيب إسرائيل بالشلل خاصة أن كل شخص أقل من أربعين عاما يعتبر مجندا فى الجيش الإسرائيلى ، ومن ناحية أخرى .. لا يحتمل الاقتصاد الإسرائيلى حالة حرب طويلة ، وهناك نقطة ضعف أخرى هى أن الشعب الإسرائيلى خليط من كل الجنسيات ، وكل إسرائيلى لديه جواز سفر آخر لدولة أخرى ، فإذا شعر بعدم الأمان بسبب الحروب سيعود إلى وطنه الأصلى ..

وأضاف الأستاذ رجب البنا : والعرب أيضا يحتاجون إلى السلام لأنه لا يمكن أن نتصور



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤/٨/١٩٩٧

أن تكون اقتصادياتهم مجرد اقتصاديات حرب.. وبسبب أزمة مصر الاقتصادية الحروب المستمرة .. أما الولايات المتحدة التى تقود العالم الآن فهى تريد السلام كذلك لأنها تتحمل تكلفة وأعباء الحرب فى إسرائيل ..

وكما نعرف تعتبر أمريكا نفسها مسئولة عن أمن وسلامة إسرائيل..

وإذا كانت كل الأطراف - كما رأينا - تريد السلام .. فما معنى الذى نراه الآن ؟ الإجابة تتطلب منا أن نفرق بين الهدف الاستراتيجى وهو السلام الذى يطلبه الجميع ، وبين الإجراءات التكتيكية التى تستهدف منها إسرائيل أن تضغط على العرب والفلسطينيين ليصلوا إلى درجة من اليأس حتى يقبلوا ما يُعرض عليهم ..

■ إسرائيل تريد السلام .. ولكنها تلجأ للمناورات لتحقيق أكبر المكاسب ..

■ إذا أرادت إسرائيل الأمن يجب أن تُعطى الحقوق لأصحابها ..

■ السوق الشرق أوسطية فكرة بعيدة المنال فى الوقت الحالى ..

إعادة الحقوق

والمشكلة فى إسرائيل هى الحصول على ضمانات بالنسبة للأمن ، فكل إسرائيلى يعيش فى حالة من الخوف والقلق لأنه يدرك تماما أنه اغتصب ما ليس له بالقوة وبسياسة الأمر الواقع .. وعندما كنت فى لندن منذ شهر .. ألقيتُ محاضرة بالمعهد الملكى للدراسات العسكرية الذى يدرس به ضباط من جميع أنحاء العالم .. وتحدثت عن ضرورة أن يتضمن أى حل مسألة إعادة الأرض العربية.. وقلت : إن السلام شيء ثمين ولكن الأرض لا يمكن التنازل عنها ، ولكن أحد الضباط الإسرائيليين قال معلقا: إن الإسرائيليين يعيشون فى قلق دائم لأن الفلسطينيين يعيشون وسطهم ، وكان ردِّى عليه هو: امنحوا الفلسطينيين أرضهم.. واجعلوا لكل طرف حدوده.. وإذا أردت أن تحمى نفسك لابد أولا أن تعطى صاحب الحق حقَّه..

وعن سياسة نتنياهو الحالية .. قال الأستاذ رجب البنا : إنها تمثل قمة التشدد السياسى الذى يمثله التيار الأصولى الرجعى المتعصب الذى يعيش على الأساطير الدينية ، ولكن علينا ألا ننسى وجود تيار آخر تعبِّر عنه حركة السلام الآن وغيرها من الجماعات التى تؤمن بأن إسرائيل يمكن أن تعيش فى سلام إذا أعطت العرب حقوقهم ، ولاننسى أيضا بأن نتنياهو نجح بنسبة ٥١٪ ، أى أن هناك ٤٩٪ من الإسرائيليين يعارضون سياسته ، والفكر الإسرائيلى يتضمن الآن مسألة إقامة دولة فلسطينية ، وأذكر أننى سألت بيريز عندما كان فى القاهرة : هل تقبلون بفكرة إقامة دولة فلسطينية ؟ فرد قائلا : نعم .. نقبل إقامة هذه الدولة فى المستقبل بشرط ألا تكون مسَّلحة تسليحا يهدد إسرائيل ..

السوق العربية

وتطرق الأستاذ رجب البنا للحديث عن العلاقات العربية - العربية فقال : العرب الآن مع الأسف - ليسوا صفا واحدا وهذا ما يُضعف موقفهم مع إسرائيل التى تنتهز فرصة هذا



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٨/١٩٩٧

التمزق لكى تحصل على أكبر المكاسب .. والرئيس مبارك يتكلم فى كل مناسبة عن السوق العربية المشتركة ولا يتحدث عن الوحدة العربية لأن الوحدة هدف بعيد ، وتجارب الوحدة السياسية بين الدول العربية فشلت . لأن كل حاكم يريد أن يبقى فى مكانه ، وطالما أن النظم قائمة كما هى لن تحدث وحدة شاملة ، لذلك لأن من البحث عن تحقيق الممكن .. والممكن هو السوق العربية المشتركة ..

والعالم الآن يتجه نحو التكتلات فى أمريكا وآسيا وأوربا .. ودول أوربا تتعامل مع مجموعات اقتصادية .. وعندما تتعامل مع دولة صغيرة تصبح هذه الدولة فى موقف ضعيف وتفرض عليها الشروط .. وعلينا أن نعرف أن هناك أولوية تفضيلية بين دول الاتحاد الأوربى ، كما أن الاستثمارات الأوربية تصب داخل الدول الأوربية .. ولابد أن نتحرك فورا للتعامل مع هذه الكيانات عن طريق السوق العربية المشتركة لأنه من المضحك أن تكون التجارة بين الدول العربية لا يزيد حجمها على ٨٪ فقط ، والسوق العربية المشتركة بذلك ستكون وسيلة ضرورية لكى نعيش.. ولكى نمنع الأخطار التى تهدد حياتنا.. ورغم كل شيء.. فهناك ما يبعث على التفاؤل والأمل فى مجال الواقع العربى.. فالاتصالات تتواصل.. والرئيس مبارك يبذل جهده لبلورة موقف عربى موحد ولتحقيق السوق العربية المشتركة. وهناك أوراق كثيرة وأسلحة مختلفة يمكن أن نستخدمها فى معركة السلام..

حكاية التطبيع

وبعد هذا العرض السريع للموقف العربى والدولى .. تسابقت الطالبات فى عرض أسئلتهن . وردا على سؤال من الطالبة « نيفين فرج » بجامعة الاسكندرية حول السوق الشرق أوسطية قال الأستاذ « رجب البنا » : إن أساس هذه الفكرة هو رؤية إسرائيل بأنه لكى يتحقق الأمن لها لابد من التطبيع مع جيرانها .. ثم تطورت الفكرة للدعوة صراحة بأن تكون العلاقات الاقتصادية مرتبطة بإسرائيل مع التخلى عن فكرة القومية العربية وفكرة السوق العربية المشتركة .. ولكن كل هذه الأفكار لم تصل إلى مرحلة النضج .. وهى أفكار خيالية تحاول من التمزق العربى الراهن .. والواقع أننى لست ضد التطبيع ولكن : أين إسرائيل التى أقوم بالتطبيع معها ؟ ! هل هى إسرائيل المسلحة بالدبابات ؟ . هل هى إسرائيل التى تتكلم « بالسفالة السياسية » وهو الوصف الوحيد اللائق بتصريحات نتنياهو ؟ ! ..

إسرائيل التى يمكن الحديث عن التطبيع معها هى إسرائيل الدولة التى تحترم القانون الدولى والشرعية الدولية وتحترم الاتفاقيات وليست إسرائيل « العصابة » التى تسلك سلوك رجال العصابات ! ولذلك نقول للإسرائيليين بصراحة : كونوا دولة أولا .. ثم تعالوا نُطبِّع معكم .. ومشكلة السوق الشرق أوسطية التى كان يحلم بها « بيريز » هى أنها - كما قلت - خيالية وبعيدة المنال .. ولكن السوق العربية هى البديل الصحيح أمام العرب ..

الإساءة للإسلام

■ وتساءلت « إحسان عبدالفتاح » بحقوق المنصورة فى ثورة عن الاستفزازات الإسرائيلية بالإساءة لنبى الإسلام ولمقدسات المسلمين ، وعلق الأستاذ رجب البنا على ذلك بقوله : إننى سأفترض أن الفتاة الإسرائيلية التى أساءت للرسول الكريم عاقلة .. وحتى فى هذه الحالة أحذر من أن ننساق وراء هذه التصرفات ونبادلهم بنفس الأسلوب : يسبُّون الإسلام فنسبّ اليهودية .. ويسيئون إلى محمد (ﷺ) فنسيء إلى « موسى » عليه السلام ، لأن رد الفعل هذا معناه أننا خرجنا عن الإسلام نفسه الذى يطالبنا بأن نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله .. والقرآن الكريم يتحدث عن سيدنا « موسى » بكل الإجلال والتعظيم .. ولذلك نحن نؤمن به ونؤمن بأن اليهودية دين سماوى .. واستفزاز المسلمين بهذه التصرفات مؤامرة خبيثة لكى نطعن نحن فى اليهودية فيتحول الصراع العربى الإسرائيلى إلى معركة دينية .. والواقع أنها معركة سياسية ..

ولابد أن نضع كل مسألة فى حجمها .. فهل إذا قامت فتاة مجنونة - والعالم ملىء بالمجانين- بالتطاول على الرسول ﷺ سيؤثر ذلك على

شموخ مكانته ؟ ! والرسول ﷺ نفسه تعرض للإيذاء والقذف بالحجارة من خدم السفهاء وسجل القرآن ذلك.. ومع ذلك لم يهتز أبدا وواصل دعوته .. والإسلام تعرض للحروب الصليبية فلم يحدث شىء .. وإذا كان هناك دين يهتز وينهار لمجرد ان فتاة مجنونة أساءت إليه فهو دين ضعيف .. والواقع أن الإسلام سيظل باقيا كما عاش ألف سنة ..

أزمة المعارضة

■ طالبة أخرى أرادت توضيحا لموقف أحزاب المعارضة المختلفة من القضايا المتعددة مثل السلام .. وتساءلت : من تعارض هذه الأحزاب ؟ ! ..

أجاب الأستاذ رجب البنا : فى مصر الآن جو من الحرية لم يتحقق من قبل.. وينعكس ذلك فى الصحف.. وليس هناك من يحاسب أحدا على رأيه إلا إذا كان الرأى مدعما بالبندقية ، وفى هذه الحالة يتحول الأمر إلى إرهاب.. أمّا الحياة الحزبية فى مصر فلم يكتمل نضجها بعد.. وأحزابنا ليس بينها فروق واضحة فى البرامج كالتى بين حزب العمال وحزب المحافظين فى بريطانيا.. والحزب الوطنى هو الوحيد الذى يمكن أن نسميه حزبا لأن له قيادة وكوادر وبرامج واضحة.. وحزب الوفد أيضا له قاعدة ووجود فى الحياة السيابسية ولكنه حزب ينتمى للماضى .. وهناك أحزاب أخرى هشة لا يعرف عنها أحد شيئا.. وأحب أن أؤكد أن فكرة المعارضة لاتعنى أن نسُبَّ الناس.. والمؤسف أن بعض صحف المعارضة تلجأ إلى الشتائم وليس للنقد ..

■ وتساءلت إيمان عبدالعال – جامعة طنطا عن اعتراف مصر بإسرائيل وقضية قطع العلاقات معها فى ضوء التطورات الأخيرة ، وأجاب الأستاذ رجب البنا بأنه ليس من المصلحة أن نغلق سفارتنا فى إسرائيل وليس من مصلحة الفلسطينيين أيضا.. وهم يعرفون أهمية الدور المصرى.. ويعرفون أن وجود السفارة المصرية يخدم قضيتهم..

■ تقول للإسرائيليين : كونوا دولة تحترم المعاهدات ثم تعالوا نطبّع معكم! ..

■ لن ننزلق إلى الهجوم على اليهودية رغم بذاءات « مجانين » إسرائيل! ..

■ إتفاقية « الجات » ستجعل الدول الغنية أكثر ثراء ..

■ سؤال آخر عن أوراق الضغط التى يمتلكها العرب فى قضيتهم مع الغرب ومع إسرائيل ؟ والإجابة حددها الأستاذ رجب البنا فى عدة نقاط هى :

أولا البترول الذى يمتلكه العرب وتقدم عليه الحضارة الغربية .. والنقطة الثانية تتمثل فى الأسواق العربية التى تستورد كل شىء تقريبا من الخارج مما يعنى أن اقتصاديات دول كثيرة تعتمد على المستهلك العربى ، وبالتالى يمكن استخدام ورقة المقاطعة للضغط على هذه الدول . وهناك بالطبع عائدات البترول التى تقدر بالمليارات والتى توجد فى بنوك أوربا وأمريكا .. وهى ورقة مهمة لو نجحنا فى استخدامها ..

■ وتساءلت طالبة فلسطينية – من الوفد الفلسطينى بالمعسكر – عما فعله العرب ومصر من أجل حل القضية الفلسطينية ؟ ! وعلّق الأستاذ رجب البنا على سؤالها بقوله : إن الفلسطينيين يعيشون الآن ظروفا اقتصادية غاية فى الصعوبة .. ولذلك نتفهم أن يكونوا فى حالة من الضيق والتوتر .. ولكن دور مصر واضح فى التخفيف من الحصار الاقتصادى الإسرائيلى لهم .. ومصر هى خط الدفاع الأول عن الفلسطينيين .. وهذا سرّ زيارات عرفات الدائمة لمصر . ومصر تتفاوض مع دول السوق الأوربية المشتركة لكى تستخدم الضغط ضد إسرائيل بمنع استيراد منتجاتها حتى يرفع الحصار عن الفلسطينيين ..

والواقع أن الدور المصرى هو الوحيد الآن الذى يساعد الفلسطينيين ويفتح النوافذ أمامهم ويخفف من معاناتهم ، ولكن المسألة معقدة وتحتاج إلى وقت .. ومن ناحية أخرى هناك تساؤل يفرض نفسه هو : هل الفلسطينيون جبهة واحدة وخط سياسى واحد ؟ ! ..



■ وعن معاملة المصريين فى الدول العربية قال الأستاذ رجب البنا : إننا لدينا حساسية كبيرة فى هذه المسألة .. وهناك بالطبع حالات فردية فى سوء المعاملة يجب وضعها فى حجمها الطبيعى .. وعلينا أن نفرق بين تعاملات الأفراد وتعاملات الدول.. وإذا تحدثنا مثلا عن العلاقات المصرية السعودية فهى علاقات أكثر من ممتازة .. وللمملكة مواقف مشكورة فى دعم مصر ..

الغول اليابانى

■ سؤال آخر عن مدى بروز اليابان كقوة عظمى فى المستقبل ، وقال الأستاذ رجب البنا : حول هذه النقطة : إن اليابان تتحول بالفعل لقوة عظمى .. وأمريكا مدينة لها « بتريليونات » من الدولارات والحرب بين اليابان وأمريكا اقتصادية يُفجّرها تفضيل الأمريكيين لشراء المنتجات اليابانية بينما يرفض المواطن اليابانى شراء أى منتجات غير يابانية والطريف أنهم يقنعون فى اليابان بشراء الموديلات القديمة بينما يرسلون أحدث الموديلات للتصدير .. وفى أمريكا أنشأت شركات السيارات اليابانية مثل « تيوتا » و« مازدا » مصانع فى مدينة « ديترويت » الأمريكية لتكتسح الشركات الأمريكية العريقة فى صناعة السيارات ..

اليابان الآن ليست نمرا اقتصاديا ولكنها « غول » حقيقى ، ولذلك صدر كتاب بعنوان « اليابان تستطيع أن تقول لا » اشترك فى تأليفه رئيس مجلس إدارة شركة « ميتسوبيشى » ويقول الكتاب : إن اليابان بعد أن فرضت عليها أمريكا إرادتها نتيجة الهزيمة العسكرية أصبحت الآن قوة اقتصادية ويمكنها أن تقول لا ، ويقول الكتاب بصراحة إن الأمريكيين « متخلفون » عن اليابان فى مجال التكنولوجيا والإدارة .. وإذا سمح لليابان بتكوين جيش سنفعل ذلك بسهولة وفى أقصر وقت ليكون لديها أحدث جيش فى العالم ، لأنها تنتج بالفعل أهم الاجزاء الالكترونية الدقيقة فى الأسلحة الأمريكية ، فالصاروخ « باتريوت » مثلا يعتمد على جهاز صغير جدا لتوجيهه ، وهذا الجهاز تصنعه المصانع اليابانية ! ..

مخاطر « الجات »

■ وعن اتفاقية « الجات » قال الأستاذ رجب البنا : إنه نظام صنعته الدول الغنية لامتصاص دماء الدول الفقيرة .. وهو يعنى التجارة الحرة بين الدول بحيث تنتهى الحواجز الجمركية ، ونتيجة ذلك ستصبح الدول الغنية أكثر ثراء بينما يزيد فقر الدول النامية وتقل فرصتها فى قيام صناعة وطنية .. ولونجح العرب فى إقامة السوق المشتركة بينهم سيكون ذلك الرد المناسب على اتفاقية « الجات » ومخاطرها المتوقعة ..

■ وجاء التساؤل الأخير حول شبكة « الانترنيت » ومدى نجاح فكرة مراقبة معلوماتها لمنع اساءة استخدامها ، ورد الأستاذ رجب البنا قائلا : إن « الانترنيت » شبكة معلومات دولية .. وهى مثل أى وسيلة يمكن أن يُبَث من خلالها الجيد والردىء .. إنها أشبه بمجلة الحائط التى يمكن أن يكتب فيها أى فرد أى شىء . ولكن الرقابة عليها مستحيلة ونحن لانعادى وسائل المعرفة لأنها تيسر لنا سبل الحصول على المعلومات .. ويبقى أن نطرح الجانب المهم وهو : هل نراقب « الانترنيت » ، أو نبنى الإنسان المتماسك الذى يتمسك بالقيم فى داخله .. ويستطيع التمييز بين الجيد والردىء ؟ إننى أقول دائما ان الحماية الوحيدة لابنك هو أن تُحسن تربيتها .. ولذلك لابد أن ننشىء جيلا قادرا على حماية نفسه من الدش أو الانترنيت أو حتى أصدقاء السوء لأن الرقابة المباشرة أصبحت أمرا مستحيلا .. والأقرب للعقل أن نجعل كل شاب رقيبا على نفسه بعد أن نحسن تربيته وتعليمه ..



هجرة العمالة فى مرحلتها الجديدة .. السوق العربية (٢)

أمينة شفيق

عندما تشكلت سوق العمل العربية، اعتمدت على مجموعتين من البلدان، المجموعة الأولى هى تلك الدول المالكة للمال النفطي وهى بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا، ثم المجموعة الثانية وهى البلدان المالكة لليد العاملة وهى مصر واليمن والسودان وسوريا ولبنان والاردن. وضمت حركة الخروج من الاردن كلا من الاردنيين والفلسطينيين. لذلك انقسمت حركة المال فيما بين الاردن والارض المحتلة، الضفة والقطاع. وبما أن حركة الهجرة تضم مجموعة دول تملك الثراء المالى وأخرى بها الثراء البشرى، لذلك كانت حركة الانتقال هى حركة لانتقال البشر اولا و المال ثانيا.

وكما قلنا، وكما هو معروف، اعترض هذه الحركة تراجعان اساسيان، التراجع الأول مع انخفاض سعر النفط فى بدايات العقد الثمانيني مما أدي إلى عودة جزئية اولى للعمالة فى الاقطار الستة المذكورة كنتيجة للانكماش الاقتصادى الذى صاحب هذا الانخفاض فى بلدان النفط ذاتها. ثم حدث التراجع الثانى الكبير عام ١٩٩٠ مع غزو العراق للكويت وتوقف كل المشروعات فى بلدان الخليج والعراق بسبب الحرب وتوجيه ميزانياتها لتغطية النشاط العسكرى.

والملاحظة الاساسية التى يمكن تسجيلها أن جميع الظروف التى مرت بحركة الهجرة فى البلدان الستة لا تتشابه فحسب وإنما تكاد تكون واحدة. فسنوات الذروة واحدة وسنوات التراجع واحدة وتاثر التحويلات بالضغط السياسى العربى واحد وانخفاض الاجور وارتفاعها واحد وانقسام التحويلات بين تحويلات نقدية وآخرى عينية واحد ايضا. وحتى ذلك النظام الذى عرف فى مصر «بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة» واحد فى البلدان الستة. واكثر من ذلك انه قد تشكلت مكاتب أو مجموعات مالية فى بلدان الاستقبال تجمع العملة الحرة من العمال المهاجرين لتعيد قيمتها بالعملات المحلية إما لاسرهم فى اوطانهم او لهم عند عودتهم. كذلك مكاتب التشغيل التى وجدت وتاجرت في عرق العمال المهاجرين وخاصة الفقراء والاميين منهم. ظواهر تكررت فى البلدان الستة وكانها قد خطط لها من إدارة تخطيط واحدة ونفذت من إدارة تنفيذ واحدة ثم تمت متابعتها من جهة متابعة واحدة. هذا ما يخص صلب الحركة ذاتها.

أما فيما يخص الدول الست نفسها فقد تشابهت فيها الظواهر إلى حد التطابق. فالدول الست المعنية بالدراسة المشتركة لمنظمتى العمل الدولية والعربية والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة تشير إلى سياسات رد الفعل التى ركز عليها الخبير الاقليمى الأستاذ إبراهيم خليفة فى أنها افتقدت السياسات الاستراتيجية التى تستطيع بها حماية هؤلاء العمال وحماية رزقهم الحلال الذى كسبوه بكدهم فى غربتهم. لم تكن هذه الدول تملك القاعدة الأساسية لتسجيل أعداد هؤلاء المهاجرين أو أماكن هجرتهم أو فتراتها أو دخلهم او سلامة تحويلاتهم ولا حتى الظروف القانونية التى يعملون فى إطارها. بإختصار، ترك هؤلاء العمال فريسة لظروفهم وحظوظهم السعيدة أو البائسة. كل الذى عنيت به دول الارسال الست هو التخفيف من معدلات البطالة الداخلية ثم الزيادة فى الدخل القومى. ثم بعد فترة تطول لسنوات بدأت الدول الست تتنبه للقضية العمالة المهاجرة ومشاكلها فى بلدان المهجر المؤقت ومشاكل أسرها التى تخلفت وراءها فى الوطن وبالنسبة لما تعرضت له هذه الملايين المهاجرة من عمليات إستنزاف مالى، ثم أخيرا بالنسبة لمشاكلها المترتبة على عودتيها المفاجئتين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٠.

فقاعدة المعلومات الأساسية فى البلدان الستة إفتقدت، لسنوات وربما إلى وقتنا الراهن، الدقة في معرفة الاعداد الحقيقية للعمال المهاجرين فى كل بلد. نقرأ باستمرار أن الارقام تقديرية ومقترنة بكلمة «حوالى». فى السودان مثلا، يقولون إن العدد الاكبر من المهاجرين وصل فى ذروته إما إلى ٢٥٠ الف عامل أو إلى ٤٠٠ الف عامل او إلى ٣٥٠ الف



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٧

عامل.وفى مصر تختلف الاحصائيات المقدمة من جهاز التعبئة والاحصاء عن تلك المقدمة من وزارة القوى العاملة عن تلك التى توفرها المجالس القومية المتخصصة. هذا الخلل فى الاحصاء يتسبب عنه خلل فى تقدير كل الحلول التى قد توضع لحل مشاكل هؤلاء العمال خاصة إذا ما ارتبطت الحلول بمشاكل عودتهم وإعادة انخراطهم فى سوق العمل الوطنية الداخلية.

ولا نستطيع القول بان هذه الدول الست قد توقفت عند البدايات التى كانت عليها مع الانطلاقة الأولى لحركة انتقال العمالة وتشكيل هذه السوق العربية الواسعة. لقد تنبهت وبدات تعمل من خلال وضع سياسات الفعل وليس رد الفعل. لكن الظروف القديمة ليست ذات الظروف التى تسجلها الآن هذه الدراسة الاقليمية والتى أعدتها مجموعة واسعة التركيب من خبراء البلدان الستة ذاتها.

تلخص الدراسة الظروف المستجدة فى بلدان الاستقبال والتى سيتم بناء عليها استيعاب أو عدم استيعاب العرض الموجود فى سوق الارسال على اساس أن سوق العمل العربية هذه لن تغلق حتى عام ٢٠٠٠ ولكن ستخضع لهذه الظروف الجديدة؛

اولا: خلال الفترة الماضية حدث نمو فى قوة العمل الوطنية لبلدان الاستقبال بحيث بدأ العديد من هذه الدول تتبع سياسة إحلال للعمالة بها والاكثار من عمالتها الوطنية فى مواقع الانتاج ودرجاتها. ومن المتوقع أن ترتفع نسب العمالة الوطنية فى هذه البلدان على الوجه التالى، الامارات ١١,٢٪ البحرين ٥٥,٣٪ قطر ٢٣,٥٪ السعودية ٥٥,٥٪ عمان ٤٧٪ الكويت ٢٨,٤٪.

ثانيا: ارتفاع نسبة العمالة الاسيوية فى تلك البلدان المستقبلة. وهى ظاهرة مرتبطة بعولمة رأس المال وتشابك الدول بكسر حدودها الوطنية القديمة.

ثالثا: اختلاف الهيكل القطاعى لدول مجلس التعاون تحديدا فيما يخص القطاعات كثيفة العمالة. بناء على دراسة متوسطات المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية فى هذه البلدان اتضح انتقال قطاعات مكان قطاعات أخرى بعد أن استكملت تلك البلدان بنيتها الاساسية خلال حقبة النفط الماضية. فلم يعد قطاع التشييد هو القطاع الأكبر للعمالة المهاجرة وإنما تعدل الترتيب بحيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى، ويأتى فى الترتيب الثانى قطاع الصناعة التحويلية والاستخراج ثم التشييد ثم الزراعة. وبسبب أهمية قطاع الخدمات فقد ذكرت الدراسة أن معدلاتها بالنسبة للقطاعات الاخرى تحتل الارقام التالية فى كل بلد على حدة، البحرين ٥٣,٧٪ الكويت ٤٦,٦ ٪ قطر ٤٨,٨٪ السعودية ٢٥,٥٪ الامارات ٤٦,٢ ٪ فيما عدا عمان التى يفوق فيها قطاع التعدين على قطاع الخدمات بنسبة ٤,١٪.

رابعا: قدرة بلدان الاستقبال على امتلاك التقنية الحديثة التى توجد قطاعات اقتصادية كثيفة راس المال وتستغنى عن العمالة الكثيفة. لذلك تقدم الدراسة توجهاتها بالنسبة للمرحلة القادمة والتى تتلخص فى اهمية العناية بالاساس القانونى لحركة الهجرة القادمة من خلال تدخل الدول والتعاون بينها سواء كانت مستقبلة او مرسلة. ثم إعداد برامج التدريب اللازم للعناصر التى يراد انتقالها ومواكبة هذا التدريب مع المتطلبات الجديدة لهذه السوق الجديدة من حيث الحجم والنمط والشروط.

كذلك رأت الدراسة إعطاء عناية كافية لتوفير قاعدة إحصاء دقيقة لحركة انتقال اليد العاملة. لكن الهام فيما وصلت إلية هذه الدراسة هو أن فترة ازدهار الهجرة هذه لن تعود مرة أخرى. الذى سيحدث وبناء على التغيير المذكور فى اقتصاديات بلدان الاستقبال ستكون الهجرة اكثر انتقائية وقد لا تمتص أعدادا معقولة إلا فى حدود الخبرات والمهن المتخصصة. لذلك على بلدان الارسال عدم التعويل على الهجرة فى حل القضايا الاجتماعية الداخلية وإنما يكون أساس الحل هو البناء الداخلى الذى يمتص البطالة وينمى القطاعات السلعية الوطنية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٨/١٩٩٧

بعد توصيات قمة «لومى» بإزالة الحواجز الجمركية:

السوق المشتركة .. فعلها الأفارقة .. والعرب محلك سر!

د. ابراهيم فوزى

أدهشنى تقدم الافارقة نحو السوق المشتركة وتأخر العرب!



أدعو حكماء العرب لتجاوز الواقع الاقتصادى والسياسى وتحقيق الوحدة الاقتصادية

□ تحقيق: مجاهد مليجى:

جاءت التوصيات التى اصدرتها القمة الاقتصادية لدول غرب افريقيا مؤخرا بخفض الرسوم الجمركية بنسبة 60٪، وازالة مختلف الحواجز تمهيدا لاقامة السوق المشتركة بحلول عام 2000 لتثير العديد من الشجون حول الاسباب التى تعوق قيام السوق العربية المشتركة رغم اعلان قيامها منذ أكثر من نصف قرن..!

وقد أعرب د. ابراهيم فوزى رئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الاستثمار عن دهشته من توصيات قمة لومى، والتى تؤكد أن العالم كله يتحرك من حولنا فى اتجاه التكتل والوحدة.

ودعا د. فوزى مجددا إلى ضرورة تفعيل اجراءات انشاء السوق العربية المشتركة وازالة الحواجز أمام قيامها حتى يلحق العرب بالعالم المتقدم بل وبالعالم الثالث قبل فوات الاوان..!!

مطلوب اتحاد عربى

ويقول د. سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى لا يخفى على أحد أن المبررات والاسانيد والضرورة التى تدعو إلى انشاء تعاون عربى وسوق ومنطقة عربية حرة أكثر الحاحا ووضوحا للعرب عن غرب افريقيا لأن مشاركتنا التجارية والاقتصادية مع أوروبا ستكون اقوى لو تمت بين الاتحاد الاوروبى والاتحاد العربى بدلا من أن تتم بين الاتحاد الاوروبى والدول العربية منفردة..

ويشير إلى أن العرب يواجهون العديد من التكتلات ولذلك فإن الاسراع بانشاء هذه التسوق والتكتل العربى أمر ملح للغاية ولا يجب على العرب أن يتأخروا أكثر من ذلك لان الزمن يتحرك بسرعة وخريطة العالم تتغير من لحظة لاخرى وتكتلنا أمر يفرضه الواقع السياسى والاقتصادى وعلينا ألا نتباطأ.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٦ / ٨ / ١٩٩٧

واضاف أن المبررات قوية وواضحة ومن مصلحة الدول العربية أن تتعامل مع العالم الخارجي من خلال تكتل عربي موحد الأمر الذى دفع مصر إلى التعجيل بالسير فى طريق ايجاد نواة تجمع اقتصادى عربى ثنائى وثلاثى حتى يتم الوصول إلى الهدف وهو التكتل الاقتصادى العربى والسوق العربية المشتركة والمنطقة الحرة كما هو الحال فى التجربة الاوروبية.

كما أن التحديات التى تواجهنا فى المنطقة بغض النظر عن الامثلة والتجارب الاوروبية والافريقية تجعلنا أكثر حرصا على نجاح التجمع الاقتصادى العربى من أجل المواجهة والمنافسة على المحيط الاقليمى والعالمى الامر الذى لا يتطلب التعامل بالنوايا وإنما يعتمد على المصالح المشتركة ومراعاتها بين الدول العربية حتى تنجح.

ويؤكد د. طوبار على أن الدول العربية احوج ما تكون اليوم قبل غد للسوق المشتركة والتكتل السياسى والاقتصادى لمواجهة التحديات ولن يتم ذلك إلا من خلال اجتماع القيادات العربية السياسية والخبراء الاقتصاديين لرسم الخطوات والتعديلات فى القوانين والاجراءات وتنفيذها على الفور من أجل الوصول للهدف المشترك.

واشار طوبار إلى أن أهم العقبات التى تعترض السوق هى غياب الارادة السياسية القوية وعدم الالتزام بنصائح الخبراء من قبل القيادات السياسية للتغلب على العقبات الجمركية وعدم التكامل.

مشيرا إلى أن التحرك الافريقى فى هذا الاتجاه جدير بالاهتمام ويعطينا الدافع للانطلاقة الحقيقية نحو السوق العربية التى تعطلت عشرات السنين بغض النظر عن اعتبار أن سوق الافارقة أملا يراودهم أم واقعا ولكن علينا أن نتحرك قبل فوات الاوان.

رغم التناقض.. اجتمعوا!

ويؤكد عبد الستار عشرة أمين عام اتحاد الغرف التجارية أن هناك العديد من المشاكل التى تواجه افريقيا مما يجعل هذه المجموعة التى اعلنت تشكيل الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب افريقيا «أويموا» تأخذ وقتا طويلا للوصول إلى هدفها علاوة على أن افريقيا ليست موحدة كما أنه لا يمكن لأى مجموعة من الدول أن تعمل سوقا مشتركة أو تكتلا اقتصاديا أو وحدة اندماجية فى يوم وليلة وإلا سوف تفشل فى هذه الحالة ولذلك لابد من التدرج.

واضاف أن هذه الدول اقتصادياتها متنافرة وبعض نظم الحكم فيها غير مستقرة ورغم ذلك تسعى لتشكيل الاتحاد الأمر الذى يدفعنا للاستفادة من هذا الدرس كعرب لنسرع باقامة المنطقة الحرة الكبرى والتى يجب البدء فيها مع منتصف عام 1998 وأن تسارع الدول العربية التى لم توقع عليها بالتوقيع فورا.

ويضيف عشرة قائلا: إن مصر تعمل بثقلها فى اتجاه الوحدة الاقتصادية العربية وتحاول أن تبدأ بنواة عربية سواء من خلال اعلان دمشق أو من خلال الوحدة مع ليبيا اقتصاديا ويدعو دول الخليج لذلك ولم تسكت مصر وتؤمن بان الاتحاد الأوروبى بدأ فقط بـ 6 دول ثم 8 ثم 12 ثم 15 دولة وفى نفس الوقت ينهض بالدول الفقيرة فى الاتحاد حتى لا يكون هناك فجوة بين الدول الاعضاء.

ويطالب عشرة الدول العربية بضرورة ازالة مختلف الحواجز لاتاحة الفرصة لتنقل رجال الأعمال والايدى العاملة ورؤوس الاموال والبضائع والسلع والخدمات بدون قيود بينها لانه بدون هذه الاجراءات لن تستطيع الدول العربية تحقيق التكامل المنشود واقامة السوق.

مطلوب اعادة النظر

ويقول د. حسن عباس زكى الخبير الاقتصادى المعروف ووزير الاقتصاد الأسبق ان فكرة انشاء سوق مشتركة لم تكن مطروحة فى أوروبا يوم دعا إليها العرب بعضهم البعض كما أن أوروبا هى التى نقلت عن العرب هذه الفكرة واستطاعت أن تحولها اليوم إلى واقع عملى فى حين أن الدول العربية للأسف الشديد مازالت مختلفة فيما بينها وكلما تقاربت خطوة تباعدت خطوات الأمر الذى جعل الافارقة يطرحون فكرتهم بعد أن طرحها العرب بحوالى نصف قرن وينطلقون نحو تفعيلها ونحن مازلنا محلك سر!

ويضيف ان أوروبا بدأت باتحاد الفحم ثم السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبى واليوم يوحدون العملة الأوروبية والنظام الاقتصادى الواحد وازيلت الحواجز وفتحت الأسواق الأوروبية لجميع الاعضاء وتمر السلع والخدمات بدون أية عوائق.

ودعا زكى حكماء الأمة العربية باعادة النظر فى واقعها الاقتصادى والسياسى حتى تتم الوحدة وتتحول السوق الحلم إلى واقع ملموس حتى نخرج من دائرة الخلاف والتخلف إلى الانطلاقة الاقتصادية الحقيقية والسوق الموحدة حتى يصبح العرب قوة اقتصادية وسياسية عظمى يعمل لها ألف حساب.

يؤكد رجل الأعمال نبيل عبد اللطيف نائب رئيس اتحاد السياحة العربى أن العالم كله يتجه نحو التكتل حتى الأفارقة أصبحوا اليوم يفكرون بعقلية جماعية ككتلة واحدة فى غرب أفريقيا لتنشيط التبادل التجارى فيما بينهم من ناحية ومع العالم الخارجى كوحدة واحدة من ناحية اخرى فى عالم لم يصبح فيه للضعفاء مكان.



ويرى ان على الأمة العربية أن تستفيد من الدرس الافريقى وإذا لم نتعلم من النموذج الأوروبى فهذا النموذج جدير بأن يحفزنا نحن العرب على تفعيل السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية وإزالة الحواجز الجمركية وغيرها من الاجراءات.

ويشير إلى أن السوق العربية تحتاج من المسئولين عن صناعة القرار أن ينظروا على المدى البعيد وأن يتنازلوا عن الحصيلة الجمركية التى يحصلون عليها على المدى القريب فى سبيل مزيد من الرواج الاقتصادى والتبادل التجارى بين البلدان العربية ككل.

وأوضح أن ذلك يستلزم من صاحب القرار أن يضمن سهولة انتقال الافراد والسلع ورؤوس الأموال واعطاء المواطن العربى نفس الحقوق التى يحصل عليها فى وطنه من اقامة وتملك وحرية الحركة بعيدا عن الكفيل أو غيرها من الانظمة التى تعوق حركة رجال الاعمال والصناعة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨/٤/١٩٩٧

هل يدرك العرب أخيرا مصلحتهم ويبداون فى السير فى مراحل التكامل الاقتصادى العربى؟- هذا هو الطريق الوحيد الذى ينقذهم من الاندثار ويبعدهم عن الحياة على هامش المسيرة الانسانية فى القرن القادم.

التكتل الاقتصادى .. هل يأتى فعلا؟!

د. عبدالعزيز اسماعيل داغستانى

لا يعير الانسان العربى العاقل أى اهتمام جدى للقرارات السياسية الجماعية العربية لاعتقاده المبرر بانها مجرد حبر على ورق يجمل البيانات الختامية للاجتماعات العربية التى لا يحسب لها من ايجابيات فعلية إلا ندرة انعقادها. يجتمع العرب ويختلفون ويعرفون ذلك كما نعرفه ولكنهم يتميزون بقدرة خارقة على دفن خلافاتهم بين أسطر بيانات وتصريحات منمقة. والعلة فى هذا النهج أنه يزيد من الرماد فوق النار لتشتعل فجاة فلا تبقى ولا تذر. والشواهد على ذلك كثيرة، ولعل أهم الشواهد هى غزو العراق للكويت.

وعلى الرغم من هذا الاحباط الذى يخيم على رؤية الانسان العربى العاقل للمسار السياسى العربى، فإن بصيص الامل يصر على أن يخترق ظلمة الواقع العربى المؤلم الذى يتيه بين فرقة الشتات وغمة العداء. هذا البصيص يتمثل فى المسار الاقتصادى العربى الذى بدأت خطواته فى قرار القمة العربية الاخيرة بالبدء فى مراحل التكامل الاقتصادى العربى والوصول إلى السوق العربية المشتركة خلال عشر سنوات بدءا من أول شهر يناير القادم. هذا البصيص الخافت هو رؤية عملية شذت عن المسار السياسى وجاءت بمنهج جديد يحمل قدرا كبيرا من الموضوعية، إذ لا يمكن أن تتجسد هذه الرؤية الاقتصادية فى هذا المناخ العربى القائم بين ليلة وضحاها. وفترة السنوات العشر سنوات هى مرتكز هذا المنهج الذى يحمل بذرة النجاح وقدرة الفهم وامكانية التطبيق. وإذا كان للعالم العربى أن يمثل تكتلا اقتصاديا قادرا على الوقوف في صف التكتلات الاقتصادية الدولية القائمة وفى مكانة الند المدرك لامكاناته وموارده الاقتصادية المتاحة ،واصراره على تفعيلها واستغلالها الاستغلال الأمثل، فإن هذا المطلب يستدعى فترة زمنية تتفق مع هذا المنهج الجديد. إذ لا يمكن أن يبنى هذا الهرم الاقتصادى المامول من لبنان يختلف تركيبها الاقتصادى الفكرى. ولعل برامج الاصلاح الاقتصادى والتوجه نحو نظام السوق ومراعاة الملكية الخاصة وتفعيل برامج وسياسات التخصيص فى الدول العربية المعنية بالذات بحتمية هذا التوجه، سيكون رافدا أساسيا ومرتكزا مهما لتوحيد النهج الاقتصادى بين جميع الدول العربية لتتمكن من تنظيم أطر وأليات التكامل الاقتصادى والوصول الى مرفأ السوق العربية المشتركة براحة وثقة وقدرة وأمان.

ويحسب الانسان العربى العاقل أن هذا القرار الاقتصادى الذى خرج من رحم السياسة العربية ليكسر قاعدة ما تلده من خدج لا يقوون على مواجهة هذا العالم القوى، هو قرار تاريخى ولكن تحقيقه يظل مرهونا بفترة السنوات العشر والتى يجب أن تعمل خلالها كل دولة عربية على بناء هيكلها الاقتصادى وفق النهج العالمى الجديد حتى تكون لبنات الجزء مؤهلة لبناء كل يوجد نمورا عربية تنطلق من ساحة واحدة لتصطف صفا واحدا على قدم المساواة مع التكتلات الاقتصادية الدولية القائمة. ستمضى هذه السنوات العشر من عمر هذا الزمان سريعة متعاقبة مع نبض هذا العالم المتدفق الذى لا يتوقف ،ويحق للانسان العربى العاقل أن يقبض على أنفاسه مترقبا ذلك المستقبل الوضاء الذى يحلم به ليمسح من جبهته كل احباطات وتراكمات وتداعيات الماضى. إن هذه الرؤية تعكس حتمية العمل الاقتصادى العربى المشترك إذا أراد العرب أن يعيدوا امجاد أجدادهم التى مرغها أبنائهم فى وحل الخلافات. فهل يعيد الاحفاد مجد الاجداد؟ وهل ياتى هذا المستقبل المامول فعلا؟ عودوا إلى الاقتصاد فهو العود الأحمد.





يكتبها : سامي متولي

السوق العربية المشتركة وتفعيل آليات التعاون العربي

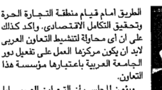
اكد مجلس الشعب في مناقشاته ان اقامة سوق عربية مشتركة تضمن التكامل الاقتصادي وتكفل تفعيل اليات التعاون الاقتصادي العربي المشترك سبيلا لحماية كياننا والحفاظ على هويتنا والدرع الواقية لأمننا القومي ورعاية مصالحنا المشتركة في ظل عالم يعيش عصر الكيانات العملاقة حيث لا مكان فيه للكيانات الضعيفة. ويرى المجلس ان الواقع العربي الراهن على المستويين السياسي والاقتصادي، وبخاصة في ضوء المناخ الطيب الذي أوجدته قمة القاهرة العربية الاخيرة وما حققه مؤتمر القاهرة الاقتصادي من تصحيح لمفاهيم وأوضاع وأشكال التعاون الاقليمي، يبشر بإمكانية السير المتدرج في اتجاه قيام تعاون اقتصادي عربي يستند الى أسس واقعية تجعله غير قابل للانتكاس، يتم الفصل فيه بين الخلافات السياسية والتعاون الاقتصادي. وأعرب المجلس عن ارتياحه لما تضمنه البيان الختامي الصادر عن القمة العربية من ضرورة التوصل لخطط اقتصادية واجتماعية متكاملة تهيىء لأمتنا القدرة على التعامل من موقع التكافؤ مع الشركاء الآخرين في النظام الاقتصادي الراهن.

واشاد المجلس بقرار تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية لاتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما، وكذا اتفاق وزراء الاقتصاد العرب في اجتماعاتهم التي عقدت في سبتمبر الماضي على قيام هذه المنطقة بشكل متدرج على مدى السنوات العشر القادمة التي تنتهي في عام ٢٠٠٧ تمهيدا لإقامة السوق العربية المشتركة وأوصى المجلس بضرورة العمل على إزالة كل ما يعوق حركة تداول السلع وحرية انتقال البضائع والافراد ورءوس الاموال فيما بين الدول العربية. والعمل على تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتوحيد التشريعات المنظمة لحركة التجارة، وانشاء اتحاد جمركي بين الدول العربية وتوحيد المزايا والاعفاءات للمشروعات الاقتصادية العربية من خلال التنسيق الضريبي ووضع تصور لخريطة الاستثمارات في الوطن العربي والعمل على تهيئة البنية الأساسية بالنسبة لوسائل الربط والاتصال والمواصلات لدعم الاستثمار.

ودعوة الدول العربية التي لم تنضم الى الان لاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية للانضمام الى هذه الاتفاقية.

واشار المجلس إلى ضآلة حجم التجارة العربية البينية والتي لاتتجاوز ٨٪ من اجمالي تجارة المنطقة، وتطلع الى ان تنتهي اللجنة التي شكلها المجلس الاقتصادي لدراسة البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف انشاء منطقة التجارة الحرة في وقت قريب حتى يمكن اقرارها في اجتماعات المجلس القادمة. بما يساعد على انتعاش وزيادة تدفقات التجارة ورفع مستويات الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية واعادة تخصيص الموارد.

وعلق المجلس اهمية كبيرة على دور البرلمانيين العرب في تمهيد الطريق امام قيام منطقة التجارة الحرة وتحقيق التكامل الاقتصادي. واكد كذلك على ان أي محاولة لتنشيط التعاون العربي لابد ان يكون مركزها العمل على تفعيل دور الجامعة العربية باعتبارها مؤسسة هذا التعاون.


د. كمال الجنزوري د. فتحي سرور

ويؤمن المجلس بأن التعاون العربي ايا كان مستواه يمكن ان يمثل ميزة مشتركة لجميع الاطراف كإطار متوازن لتطوير اقتصادياتها ولدعم حركتها في اتجاه التعاون مع الاطراف الاخرى. ورحب بالاتفاق الذي وقعته كل من مصر والأردن لاقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين وكذلك الاتفاقيات التي وقعت مع الدول العربية الاخرى وبما اسفرت عن اجتماعات وزراء خارجية دول اعلان دمشق من خطوات ايجابية لتفعيل الاعلان سواء في شقه الاقتصادي أو السياسي أو الامني.

وأشاد بما تبذله الحكومة من جهد لدعم وتطوير وتنسيق التعاون مع الدول العربية الشقيقة في شتى المجالات من خلال عمل اللجان المشتركة من منطلق ايمانها بأنها خيوط تدعم تماسك التسليح العربي.

واكد المجلس ان كل التجمعات الاقليمية العربية سواء في اطار مجلس التعاون الخليجي أو اعلان دمشق أو اتحاد المغرب العربي ليست الا روافد للعمل العربي المشترك تعمل تحت لواء الجامعة العربية وفي اطار اهداف ميثاقها، ومن ثم يرى اهمية تعديله بما يكفل تحقيق المزيد من الفعالية لعمل الجامعة.

واشاد المجلس بالقرار الصائب الذي اتخذه الرئيس مبارك بعقد مؤتمر القاهرة الاقتصادي واشاد بالنجاح المصري في طرح رؤية متوازنة وموضوعية عن امكانيات التعاون الاقليمي والتعريف بالمناخ المواتي للاستثمار في المنطقة. الامر الذي اسفر عن نجاح مصر في التعاقد على العديد من المشروعات الاستثمارية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لكي تعزز دورها السياسي الرائد بقدرة اقتصادية مماثلة.

ورحب المجلس بما اكده المؤتمر من ان السلام هو المنطلق الصحيح لأي تعاون إقليمي في الشرق الاوسط، وبما اكدته الدول العربية المشاركة، قولا وفعلا من ان السلام العادل والشامل هو البوابة التي ينبغي ان تدخل منها اسرائيل الى المنطقة، وان الامن المتكافيء والمتوازن الذي لا تهدده اسلحة الدمار الشامل هو الذي يكفل لها الاندماج في المحيط الشرق أوسطي.

ورأى المجلس انه ربما كان الانجاز الأهم لهذا المؤتمر هو تصحيح الخلل في مفهوم الشرق أوسطية وارساء اسس واقعية للتعاون الاقليمي. والتأكيد على ان لهذا التعاون صيغه واشكاله واطرافه المتعددة وان اسرائيل ليست محوره كما حاولت الايحاء بذلك في مؤتمري الدار البيضاء ١٩٩٤ وعمان ١٩٩٥ ولكن مصر هي مرتكز أي تعاون اقليمي وبوابة الاستثمار الى المنطقة. وان الدول العربية التي اظهرت أعلى درجات التنسيق خلال هذا المؤتمر لايمكن ان تقبل تهميش دور جامعتها لصالح أي تنظيم اقليمي آخر أيا كان مسماه.



المصدر : الحـــــوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٨/١٩٩٧

في الذكرى ٣٣ لانشاء السوق العربية المشتركة

التكامل الاقتصادي العربي يرتفع لمواجهة العولمة والشرق اوسطية واسرائيل

احتفلت جامعة الدول العربية بمرور ثلاثة وثلاثين عاماً على تاسيس السوق العربية المشتركة التي انطلقت بموجب قرار اتخذه مجلس الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٤، واعتبر القرار انشاء السوق مرحلة من المراحل الواجب اجتيازها لبلوغ اهداف الوحدة الاقتصادية العربية. وها هي ثلاثة عقود من الزمن مضت ولم تتبلور السوق في واقع، بل ان الجامعة العربية في ذكرى تاسيس تلك السوق دعت بلسان الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى انشاء لجنة عليا عربية مشتركة بين هذا المجلس وبين الجامعة للاسراع في اقامة مشروع تلك السوق وكذلك منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

وقال الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية، الدكتور حسن ابراهيم، ان المجلس اعطى اولوية لاقامة المشروعات العربية المشتركة باعتبارها صيغة من الصيغ المهمة لايجاد قاعدة انتاجية واسعة، وكذلك تشجيع الاستثمارات العربية وتشغيل الايدي العاملة العربية وتوفير السلع لزيادة حجم التبادل التجاري.

واعلنت مصادر عربية اقتصادية مختصة ان هذه الدعوة لمرجع اقتصادي عربي تأتي متواضعة جداً بعد اكثر من ثلاثين سنة على انشاء السوق العربية المشتركة، وتكشف حجم الضعف الذي اصاب العمل العربي المشترك على الصعيد الاقتصادي الذي برزت اهميته في هذه المرحلة من حياة العرب. ويتبين هذا الضعف في كلام الدكتور ابراهيم نفسه عندما يشير الى بذل جهود كبيرة لتوحيد الانظمة والتشريعات العربية وكذلك لتوحيد التعرفات الجمركية بين الدول العربية بهدف بناء جدار جمركي موحد في مواجهة العالم الخارجي. لكن ذلك كله لم يتحقق، وها هي الدعوات تتكرر سنة بعد سنة وعقدا اثر عقد، الامر الذي جعل الدكتور ابراهيم نفسه يدعو للعمل بجدية لتطبيق احكام السوق المشتركة كاملة والاخذ في الاعتبار الدعوات التي تتبناها الدول العربية لتحرير التجارة العربية وتشجيع انتقال السلع، والعمل على الغاء الرسوم الجمركية على مراحل، وتوحيد التعرفات الجمركية.

ورغم ان شيئاً مما يدعو اليه الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم يتحقق حالياً، الا انه يمكن القول ان الدعوات لاشكال مختلفة من التوحيد او التكامل العربي او اي عمل عربي اقتصادي مشترك تتعاظم هذه الايام بحيث يشهد كل يوم موقفاً ودعوة لا سيما وان الشرق اوسطية تطرق ابواب العرب بشدة وتكاد تكون البديل لما هو عربي مشترك.

وتقول المصادر المشار اليها ان من حسنات الدعوة للشرق اوسطية هي انها حركت نوعاً من الاهتمام العربي بضرورة قيام عمل عربي اقتصادي مشترك، فكانت دعوات لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وللسوق العربية المشتركة في مواجهة السوق الشرق اوسطية او اساس لها، او اتخاذ خطوات تكامل اقتصادي. وتمثل ذلك كله احياناً في قرارات دول ومنظمات وهيئات. ففي حين دعت جامعة الدول العربية نفسها لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتحريك مشروع السوق العربية المشتركة، عملت دول اعلان دمشق في اجتماعاتها الاخيرة التي عقدت في دمشق هذا العام على بلورة السوق المشتركة في اوراق عمل عدة تقدم بها اكثر من دولة عضو وخصوصا مصر وسورية. ولم تمر مناسبة الا وجرى التأكيد على خطوات اقتصادية عربية مشتركة، كان آخرها ما اطلقته اجتماعات اصيلة في المغرب التي اعتبرت ان هناك ضرورة ملحة لعمل عربي مشترك في مواجهة العولمة الاقتصادية.

وكانت آخر دعوة اطلقها الامين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون الاقتصادية عبد الرحمن السحيباني عندما اعلن ان نجاح مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لن يتحقق تلقائياً الا بتنفيذ ما ورد في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة تلك، من قواعد وآليات على قاعدة الالتزام بالقرار العربي نفسه الذي اتخذ به قمة عربية هي الاخيرة التي عقدت في القاهرة.

وفي اجتماعات اصيلة بالمغرب، رغم الصفة الثقافية لتلك الاجتماعات، عقدت ندوة تحت عنوان «الخدمات الاقتصادية كخيار ستراتيجي للحاق

بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم». في تلك الندوة لم يجر التأكيد على صيغة عربية مشتركة للعمل الاقتصادي العربي، وانما اكتفى المشاركون بملاحظة واقع الحال في الدول العربية فجرى تقسيمها الى ثلاث فئات هي: الدول المصدرة للنفط، وهي لها خصوصيتها الاقتصادية ولديها استثمارات مالية في العالم، وفئة ذات اقتصاد ليبرالي بدأت تقيم شراكات مع اوروبا على الصعيد الاقتصادي، ثم ثالثة بدأت حالياً خطوات الانفتاح على الخارج. وابرزت الندوة تحديات العولمة الاقتصادية التي تواجه الاقتصادات العربية دون ان تبرز تلك الضرورة التكاملية لتلك الاقتصادات.

وتشير المصادر المختصة الى ان العمل العربي المشترك لا يحتاج الى الكثير من الاطارات النظرية التشريعية لان لديه الكثير من النصوص اذ المهم هو تطبيقها. فهناك مشروع السوق العربية المشتركة، والمشروع الخاص بالوحدة الاقتصادية العربية، المشروعات المشتركة، ومشروع تنظيم العمالة او الايدي العاملة العربية، وغيرها الكثير من النصوص التي لم يطبق منها شيء. وتعتبر السوق العربية المشتركة التي جرى الاحتفال بمرور اكثر من ثلاثة عقود على قيامها اكثر المؤسسات وضوحاً في نصوصها وتشريعاتها.

وذكرت تلك المصادر ان الجامعة العربية ضمنت كتاباً لها عنوانه «خمسون عاماً على قيام الجامعة العربية» النصوص الاقتصادية وغيرها. وجاء في نصوص السوق المشتركة ان انشاء هذه السوق مرحلة من مراحل يجب اجتيازها لبلوغ اهداف الوحدة الاقتصادية العربية. وذكرت ان عدة دول عربية وقعت على الاتفاقية الخاصة بقيام تلك السوق هي: مصر، سورية، العراق، الاردن والكويت. ثم انضمت اليها فيما بعد السودان واليمن. ورغم ان المقرر هو ان تبدأ تلك السوق عام ١٩٦٥، الا انها بقيت كما انشئت مجرد نصوص اكدت على عدة اهداف منها: توفير الحرية لانتقال الاشخاص ورؤوس الاموال، وتبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية، والاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي. وكذلك الحرية للنقل والترانزيت (اي النقل المتواصل دون توقف) واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات بين الدول الاعضاء في تلك السوق.

هذا المستوى المتقدم لاهداف السوق رأت فيه تلك المصادر عقبة امام تنفيذها، اذ كان المهم البدء بخطوات تنفيذية تحضيرية محدودة تتحول شيئاً فشيئاً الى خطوات كبرى شاملة كما هو منصوص عليه. ولم تقف تلك النصوص عند تحديد هذه الاهداف فقط بل وصلت الى حد النص على قيام مشروعات عربية اقتصادية مشتركة وقيام اتحادات صناعية نوعية تهدف للتنسيق بين الدول الاعضاء في تلك السوق، رغم وجود صيغ اقتصادية سابقة على تلك السوق المقترحة كانت مهمة ايضاً للعمل العربي الاقتصادي المشترك. ففي مطلع الخمسينات عقدت الدول العربية فيما بينها اتفاقيتين هما: اتفاقية التجارة والترانزيت واتفاقية المدفوعات والتحويلات. كذلك تم انشاء المجلس الاقتصادي العربي في اطار الجامعة ايضاً، وهو يضم وزراء الاقتصاد والمال العرب ويملك صلاحيات عدة منها تقديم المقترحات وتصور صيغ العمل الاقتصادي المشترك تحديداً، وتحول مع الوقت الى مؤسسة وحيدة لهذا العمل. رغم وجود اللجنة الاقتصادية الدائمة للجامعة.

ومع العام ١٩٥٧ جرى الاتفاق على قيام الوحدة الاقتصادية العربية ووضعت الاتفاقية الخاصة بها على ان يبدأ التنفيذ عام ١٩٦٤، لكن ظروفاً كثيرة حالت دون ذلك. نصت تلك الاتفاقية على اقامة وحدة اقتصادية كاملة بين الاقطار العربية بحيث تشمل وضع التعرفات والانظمة والتشريعات التي تهدف الى قيام منطقة جمركية موحدة وادخال التعديلات اللازمة عند الاقتضاء، وتنسيق سياسات التجارة الخارجية بما يكفل تنسيق اقتصاد المنطقة العربية حيال الاقتصاد العالمي وبما يحقق اهداف الوحدة الاقتصادية. وكذلك تنسيق الانماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الانماء العربية المشتركة. اضافة الى ذلك تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والسياسات المالية والنقدية بحيث يمكن الوصول الى الوحدة النقدية. ولم تترك النصوص امراً الا اشارت اليه بحيث يشمله التوحيد، ان في مجالات النقل او تشريعات العمل والضمان الاجتماعي والتشريعات الضريبية والرسوم.

وتقول المصادر المشار اليها انه لم تمر سنة تقريباً الا واتخذ العرب قراراً او اجراء او وضعوا نصاً او مشروعاً بشان وحدة اقتصادية او تنسيق او تعاون او تكامل في المجال الاقتصادي. لكن خطوات عدة تحققت لم تكن في مستوى ما تضمنته النصوص والمشاريع.

وترى المصادر الاقتصادية المختصة ان ذلك كله يشير الى اوضاع سلبية سادت العلاقات بين الاقتصادات العربية، لكن ذاك الكم الكبير من النصوص على التعاون، التنسيق، التكامل، العمل المشترك او الوحدة الاقتصادية، ذلك يؤكد وجود مبررات كبيرة امام صيغة ما عربية اقتصادية مشتركة تتيح للاقتصادات العربية ان تتطور اكثر فاكثر باتجاه الوحدة فيما بينها. اضافة الى ذلك فان الدعوة الشرق اوسطية التي يراد بها تبرير وجود اسرائيل في اطار المنطقة العربية تحت اسم الشرق الاوسط بدأت تشكل تحدياً يدفع باتجاه ان تكون الوحدة الاقتصادية العربية هي البديل للشرق



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٨/١٩٩٧

اوسطية، خصوصاً بعد ان تطلعت اسرائيل نفسها الى صيغة وجدتها مناسبة لها واعتبرتها رداً على العرب الرافضين لها، تلك الصيغة هي تعزيز علاقاتها مع تركيا واتخاذ قرار اسرائيلي - تركي يقضي باقامة منطقة تجارة حرة بين الدولتين، والهدف من ذلك التقليل من اهمية العلاقة الاقتصادية الاسرائيلية مع العرب وفي الوقت نفسه تخويف العرب بهذا النوع من التنسيق الاقتصادي مع تركيا والذي قد يتطور الى اكثر.

من هنا توقعت المصادر المشار اليها ان يعلو صوت الخطاب الاقتصادي العربي اكثر امام اشكال التحديات، اكانت العولمة الاقتصادية ام الشرق اوسطية ام التحركات الاسرائيلية وما تخيفه من تخويف للعرب. ورأت المصادر جدية التحرك على مستوى دول اعلان دمشق مدخلاً عملياً لتكامل عربي اقتصادي لطبيعة تشكيل تلك الدول لحجمها الاقتصادي الكبير. فوجود مصر بين المشرق والمغرب العربيين، ووجود سورية في المشرق، ثم وجود دول مجلس التعاون وسط الخليج والجزيرة العربية ككل، ذلك يتيح تداخلاً اقتصادياً كبيراً بين جهات الوطن العربي كلها يمكّن المنطقة العربية كلها من ان تتداخل دولها في ما بينها. اضافة الى الحجم الكبير لاقتصادات مصر ودول المجلس وسورية، وكذلك تنوع تلك الاقتصادات. واخذت دول اعلان دمشق خطوات عملية بدات بوضع مشروع السوق العربية المشتركة فيما بينها املاً في تعميمه على الدول العربية كلها.

بانتظار ذلك قد يكتسب الاحتفال هذا العام بمرور ٣٣ عاماً على اعلان السوق العربية الاقتصادية المشتركة اهمية بحيث تتحول الى انطلاق تلك السوق بشكل عملي فعلا.■

القاهرة - «الحوادث»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ٧/ ٩/ ١٩٩٧

«ظافر البشرى» لـ«السياسى المصرى» :

المناطق الحرة ضمان لنجاح السوق العربية المشتركة

اكد ظافر البشرى وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولى «للسياسى المصرى» أن أهم أولويات الخطة الخمسية الحالية تنشيط التصدير وتنمية الدخل القومى للإرتقاء بمستوى الفرد ، وأن عناصر تنمية التصدير فى حد ذاتها خلال سياسة الجات الإقتصادية ترتبط بالعمل على محاور معينة تعمل فى إطار «حرية السوق» سواء للإقتراض الخارجى أو التجارة الخارجية ، وهذا يتطلب ان يكون هناك علاقات وشراكة مثل الشراكة الأمريكية أو الشراكة مع السوق الاوروبية بالإضافة إلى العمق الاسيوى والأفريقى ، فالحركة على المحاور الأربعة تنمى العلاقات الإقتصادية .

وحول السوق العربية المشتركة أشار وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولى إلى أن السوق العربية المشتركة التى تسعى الى تحقيق أركانها بتوجيهات الرئيس مبارك على ان تتم على مراحل بتنشيط الاستثمار بين البلاد العربية وإنشاء مناطق حرة عديدة وعندما يزيد الإنتاج يكون هناك مجالا أوسع وبالتكامل يتحقق الهدف من السوق العربية المشتركة .

● وحول «أجندة» التعاون الدولى فى الفترة القادمة

يؤكد الوزير ظافر البشرى أن التعاون بين الوزارات الأخرى والتموين والتجارة هى علاقة تكامل بين الوزارات ، فالتوجه فى الخارجية هو توجه إقتصادى يكمل التوجه السياسى ، ووزارة التجارة مثلاً معنية بترشيد العلاقات التجارية .

كما أن اقتصاديات السوق هى التى تحكم العلاقات ، وأخيرا تم انشاء منطقة حرة مع لبنان واخرى مع سوريا ، وهناك اتفاقية مع بنك الاستثمار الدولى توضح فى مجملها فلسفة الوزارة فى صورة تكاملية مع الوزارات الآخرى وتم توقيع اتفاقية مع كوريا لضمان وحماية الاستثمار لتوظيف العلاقة الاقتصادية بين البلدين ، وهذا الأمر من اساسيات الخطة الخمسية باعتبار أن البعد الاسيوى والتبادل التجارى وترشيد الاستثمار هم الوسائل الأساسية للتنمية الإقتصادية فى المرحلة القادمة .

وعن حجم الديون الخارجية وكيفية التخلص منها .

يقول ظافر البشرى أن الديون المصرية تقلصت الى ٢٨ مليار جنيه وأن فلسفة الوزارة فى القروض الخارجية تتمثل فى عدم زيادة القروض ، وعلى الجهة التى تقترض أن تكون قادرة على رد القرض من متحصلات المشروع .

ظافر البشرى

انور خاطر

الأمين العام المساعد بمجلس التعاون

تنسيق عربى ـ خليجى لتفعيل السوق العربية المشتركة

الدوحة من: العزب الطيب الطاهر

أعلن الدكتور عبد الله الخليفى الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجى للشئون الاقتصادية أن خبراء من مصر وسوريا سيزورون الرياض فى ٢٣ سبتمبر الحالى للقاء نظرائهم من دول مجلس التعاون الخليجى، وذلك للتنسيق فى إطار التكامل الاقتصادى العربى ولبحث الأفكار والآليات التى يمكن من خلالها التوصل إلى السوق العربية المشتركة، وهى الفكرة التى طرحتها كل من مصر وسوريا خلال اجتماع إعلان دمشق بمدينة اللاذقية بسوريا فى شهر يونيو الماضى وفى حديث لـ «الأهرام» خلال زيارته للدوحة الأسبوع الماضى قال الدكتور الخليفى: إن الأمين العام لمجلس التعاون السيد جميل الحجيلان خاطب كلا من السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى والسيد فاروق الشرع وزير الخارجية السورى حول دعوة خبراء البلدين لزيارة الرياض، مؤكدا أهمية هذه السوق فى تفعيل التعاون الاقتصادى العربى.

وردا على سؤال عن أن هناك اقتناعا خليجيا بفكرة السوق العربية أم هناك توجه للانكفاء عن الواقع الخليجى فحسب، أوضح انه متى ما صدقت النيات، فان دول مجلس التعاون تؤيد تماما هذه الفكرة ولا تنس أننا أعضاء فى الجامعة العربية، ونحن مع كل تفعيل لكل قرارات وخطوات العمل العربى المشترك، وقد وقعت دول المجلس على اتفاقيتى تسهيل التبادل التجارى بين الدول العربية، وإقامة منطقة تجارة حرة عربية وإقتناعنا دوما بانه لا بديل إقليمى عن التعاون فى إطار منظومة الجامعة العربية، ولكن حتى الآن لم تتحقق السوق الخليجية المشتركة.

هذا صحيح لكن النيات صادقة بين دول المجلس فى هذا الاتجاه وهى تسعى بخطوات متينة للوصول إلى مرحلة التعرفة الجمركية الموحدة ثم إلى الاتحاد الجمركى، التى تؤدى بصورة فعلية إلى السوق الخليجية المشتركة وثمة قرارات وإجراءات عدة اتخذت لتسهيل انتقال وتوظيف العمالة بين دول المجلس، وكذلك حرية انتقال رؤوس الأموال وكل هذه الخطوات من صميم السوق الخليجية المشتركة، وفيما يتعلق بمسالة تأخر التطبيق الكامل للاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس قال إن ثمة بنودا عديدة فى هذه الاتفاقية يتطلب تطبيقها حيثما يجب الانتهاء من بند حتى يبدأ تطبيق البند الآخر فعلى سبيل المثال تطالب الاتفاقية دول المجلس بالتوصل إلى السوق الخليجية المشتركة وهو أمر يتطلب العديد من الخطوات التى يستغرق تنفيذها فترات زمنية طويلة كالاتحاد الجمركى ومنطقة التجارة الحرة وعلى أى حال نحن نتطلع إلى قمة الكويت أو القمة التى تليها لانجاز التعرفة الجمركية الموحدة وهى من أهم بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

وبمناسبة قمة الكويت الخليجية فى ديسمبر القادم قال إن الأمانة العامة لم تنته بعد من بلورة هذه القضايا لكن يمكن الإشارة إلى بعضها وهى قانون الجمارك الموحد بين دول المجلس، والذى ستتم مناقشته خلال اجتماع لمديرى الجمارك الشهر المقبل، وهناك فكرة فتح فروع للبنوك الخليجية فى دول المجلس، والتى ستناقش فى اجتماع لمحافظى البنوك والمصارف المركزية الخليجية بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض خلال الشهر القادم، والذين سيحيلون توصياتهم واقتراحاتهم حول هذه الفكرة إلى لجنة التعاون المالى والاقتصادى التى تبلور الفكرة فى إطار مشروع محدد يطرح على قادة مجلس التعاون فى قمتهم القادمة، وهناك الكثير من الموضوعات والقضايا الاقتصادية موضع دراسة وبحث باللجان الوزارية والفنية.

وعن إمكان إصدار عملة خليجية موحدة قال الخليفى: إن هذا ما نتطلع إليه فى الأمانة العامة وفى دول مجلس التعاون، ولكن التوصل إلى العملة الموحدة يتطلب أولا تحقيق السوق الخليجية المشتركة أو تحقيق اتحاد اقتصادى، وأشير هنا إلى التجربة الأوروبية، فقد استغرق الوصول إلى العملة الأوروبية الموحدة ما يربو على الاربعين عاما وعندما يبدأ تطبيقها فى العام ١٩٩٩ فإنه لن يلتزم بها الجميع، كما هو واضح من استقراء مواقف بعض الدول الأوروبية وبالنسبة لنا فإنه لو تحقق التكامل الاقتصادى بين دول المجلس فإنه يمكن الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة فى مدة أقصر من النموذج الأوروبى.

وعن تقويمه للتعاون العربى الاقتصادى علق قائلا: لاشك فى أنه قائم لكنه مازال دون الطموحات وأتطلع إلى أن أرى الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها والخاصة بالتبادل التجارى المشترك، وإقامة منطقة تجارة عربية حرة مطبقة فى الواقع العربى، وإن كنت لا أرى مبررا لهذه الفترة الطويلة التى حددت قبل البدء فى إقامة منطقة التجارة العربية الحرة والتى تبلغ عشر سنوات لقد توصلنا إلى هذه المنطقة فى دول الخليج بعد تأسيس مجلس التعاون بعامين على أى حال هذا يوضح أن ما تحقق على صعيد التعاون الاقتصادى العربى مازال أقل مما يطمح إليه الشارع العربى.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٩ / ١٩٩٧

نائب رئيس الاتحاد العربى للأسمنت

إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية للوطن العربى

أكد الكيمائى محمد سيد دسوقى نائب رئيس الاتحاد العربى للأسمنت ومواد البناء، ان الوطن العربى يملك العديد من الميزات النسبية فى صناعة الأسمنت ومن أهمها توافر الطاقة باسعار اقل من مثيلاتها فى الدول الأخرى وتوافر الخامات الجيدة والعمالة المدربة وكل هذه العوامل تجعل تكلفة الإنتاج اقل وتكون قادرة على المنافسة والتصدير الى الأسواق الخارجية بالإضافة إلى جودة الإنتاج واستخدام أحدث التقنيات فى صناعة الأسمنت

وأشار الكيمائى محمد دسوقى الى أن إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية للوطن العربى ويأتى ذلك عن طريق إحداث تعاون وتكافل تام فى صناعة الأسمنت حيث إنه يوجد الكثير من الطاقات المتاحة فى بعض البلاد العربية فى حين انه يوجد نقص فى بعض البلاد الأخرى.

محمد دسوقى

ويقوم الاتحاد العربى للأسمنت بجهود كبيرة ومتابعة لأعضاء الاتحاد لبحث أوجه التعاون بين الدول الأعضاء فى مجال صناعة الأسمنت

واضاف انه سوف ينعقد بالقاهرة مجلس إدارة الاتحاد العربى للأسمنت وسوف تناقش الجمعية العمومية العديد من الموضوعات الهامة مثل التعاون المشترك بين الدول الأعضاء وتوسيع قاعدة الاشتراك ووضع السياسات التكاملية للتجارة البينية بين الدول العربية كنواة للسوق العربية المشتركة وكذلك بحث الخطط المستقبلية لصناعة الأسمنت فى الوطن العربى

ناجى راشد



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ١٥/٩/١٩٩٧

فى اجتماع المجلس الاقتصادى الاجتماعى العربى بعد غد

اجراءات للإسراع بإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى

كتب - نصر زعلوك:

يناقش اليوم المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته العادية الستين على مستوى المندوبين الدائمين والخبراء بجامعة الدول العربية على مدى يومين عددا من القضايا الاقتصادية القومية التى تعرض على المجلس الاقتصادى الوزارى الذى يعقد بعد غد الاربعاء برئاسة تونس لاقرارها.

ويناقش المجلس ١٤ بندا يتعلق اهمها بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتوصيات مجلس محافظى البنوك المركزية ورؤساء مؤسسات النقد العربية والخطاب العربى الموحد فى الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير والتقرير الاقتصادى العربى الموحد للعام الحالى بالاضافة إلى مناقشة تقرير حول تطورات أوضاع الأمن الغذائى فى الوطن العربى للعام الماضى والنظام الاساسى للمجلس الوزارى العربى للسياحة.

كما يناقش المجلس تعديل النظام المالى والمحاسبى الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وتعديل بعض احكام دستور منظمة العمل العربية وطلب الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية حضور اجتماعات المجلس بصفة مراقب وإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لمكاتب إقليمية فى المنطقة العربية بالاضافة إلى تحديد موعد ومكان عقد الدورة القادمة للمجلس ومحور أعمالها.

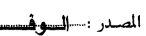
وتبدأ الجلسة الافتتاحية للمجلس الاقتصادى الاجتماعى الوزارى صباح بعد غد الأربعاء بكلمة لرئيس الدورة السابقة للمجلس رئيس وفد الامارات تتبعها كلمة لوزير التجارة التونسى منذر الزنايدى رئيس الدورة الحالية ثم يلقى الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد كلمة حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وعلم مندوب «الأهرام» أن رئيس الدورة كان من المفترض أن يكون رئيس الشئون الاقتصادية الدولية بدولة البحرين يوسف عبدالله حمود الا انه إعتذر.. ومن المقرر أن يشارك فى اجتماعات المجلس ٨ وزراءهم وزير الاقتصاد الفلسطينى ماهر المصرى ووزير الصناعة والتجارة الأردنى هانى الملقى ووزير الاقتصاد المصرى الدكتور يوسف بطرس غالى ووزير الاقتصاد والتجارة ياسر جابر ووزير الاقتصاد والتجارة الليبى عبدالحفيظ الزليطى ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الكويتى ناصر عبدالله الروضان ووزير التجارة العراقى الدكتور محمد مهدى صالح بالاضافة إلى رئيس الدورة الحالى منذر الزنايدى وزير التجارة التونسى.

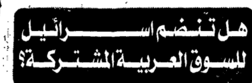
كما سيشارك فى الدورة رؤساء وفود وكلاء وزارات فى باقى الدول العربية.

وستطلب الأمانة العامة للجامعة العربية من مندوبى الدول العربية إجراءات للإسراع باقامة منظمة التجارة العربية الكبرى تتعلق بضرورة أن تعمل الدول العربية غير المصادقة على إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول العربية على استكمال إجراءات المصادقة عليها عاجلا وأن يصدر توجيه من مجلس الوزراء فى كل دولة لكافة الوزارات والجهات المعنية داخل كل دولة لتنفيذ متطلبات إنشاء منظمة التجارة الحرة كل فى مجال إختصاصها وإعلام المنافذ الجمركية بذلك. بالاضافة الى موافاة الامانة العامة بجداول الرسوم الجمركية المطبقة حاليا فى كل دولة وبجداول الرسوم التى ستكون نافذة فى مطلع عام ١٩٩٨.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/ ٩/ ١٩٩٧



الدعوة مرفوضة

ولاتتوافق مع مقومات السوق

إسرائيل تريد السيطرة وجعل العرب سوقا لمنتجاتها!!

"منذ عدة سنوات طرحت اسرائيل - بوقاحة تحسد عليها - فكرة الانضمام للجامعة العربية، بهدف تقويض النظام العربى، والنفاذ اليه، ومن ثم تفتيته وكأن اسرائيل لايكفيها ماحدث للنظام العربي بعد حرب الخليج الثانية فارادت ان تقضي على البقية الباقية منه، واليوم تعيد اسرائيل طرح فكرة اخرى اشد وقاحة من سابقتها وذلك حسب ماجاء على لسان رجل الاعمال الاسرائيلى «البرت بابو كادو» الذى دعا مؤخرا الى انضمام اسرائيل للسوق العربية المشتركة وأعلن أن السوق العربية المشتركة لن يكتب لها النجاح مالم تشترك فيها اسرائيل بشكل كامل.

مامعنى هذا كله؟ وما مغزى دعوة رجل الاعمال الاسرائيلى؟! وهل يمكن تحقيق ذلك؟!"



المصدر : الـوفـــد

التاريخ : ١٥ / ٩ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدكتور حمدى عبد العظيم مدير اكاديمية السادات فرع طنطا، يرى ان مقومات السوق العربية المشتركة لاتسمح بدخول اسرائيل اليها، نظرا لان هناك أسساً عربية لاقامة السوق تم وضعها عبر عشرات السنوات الماضية، منها مجلس الوحدة الاقتصادية، والعديد من صناديق التمويل والانماء العربية واتفاقية تسهيل التجارة وتيسير المبادلات التجارية بين الدول العربية، واتحاد تسوية المدفوعات العربية، والاتفاق على ضمان الاستثمار من المخاطر والتى تضم فى عضويتها جميع الدول العربية، ولاتسمح أى مؤسسة من هذه المؤسسات بانضمام اسرائيل اليها، كذلك نجد ان اقتصاديات الدول العربية تستطيع ان تحقق التكامل على اساس مصالح متكافئة، واستفادة متبادلة بين الدول الاعضاء من خلال حرية عناصر الانتاج السلع والخدمات وذلك بعكس الحال اذا مادخلت اسرائيل الى السوق العربية المشتركة، فهى لاترضى ان تحصل على فرص متكافئة بل تسعى الى السيطرة والحصول على مكاسب اكبر من بقية الدول العربية لتجعل جميع الدول العربية سوقاً لمنتجاتها وللتكنولوجيا الاسرائيلية التى لها اثار سلبية على البيئة والصحة العامة، فضلا عن تنافر تراثها الثقافى الحضارى مع التراث الثقافى والحضارى العربى حيث تعتمد ثقافة اسرائيل على الاباحية والفساد الخلقى، وبالتالى لايمكن تحقيق اندماج حضارى بين اسرائيل وبقية الدول العربية فى مجال الخدمات او الملكية الفكرية او الثقافة وبالتالى تظل اسرائيل منبوذة ويظل الحاجز النفسى موجودا لدى جميع الدول العربية ويظل مانعا للتجارة والاستثمار خاصة فى ظل وجود مشاكل سياسية مع حكومة اسرائيل الحالية التى ترفض الاعتراف باتفاقياتها السابقة مع الجانب الفلسطينى، واستمرار فرض حصارها على الضفة والقطاع وغير ذلك من ممارساتها العدوانية ضد الاديان السماوية، الاصرار على بناء المستوطنات فى الاراضى الفلسطينية فى القدس الشرقية..

ويضيف الدكتور حمدى عبد العظيم: وعلى هذا يمكن القول ان وجود اسرائيل فى اى اتفاقيات مع اى طرف عربى يؤدى الى زيادة الانقسام والفرقة فى الصف العربى وهنا خطر يجب ان تنتبه اليه كافة الدول العربية، لان سعى اسرائيل الى التكامل مع الدول العربية هو مجرد مسعى استيطانية لاستنزاف الموارد الاقتصادية العربية ابتداء من المياه حتى النفط العربى للاستفادة من المقومات الطبيعية فى السياحة الاسرائيلية وهى من المؤسسات التى حرصت اسرائيل على انشائها فى اطار المفاوضات الاقتصادية مع الاطراف العربية لذلك نجد ان المقولة الاسرائيلية التى تدعو لانضمام



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥/٩/١٩٩٧

تحقيق
طلعت المغربي

للسوق العربية المشتركة لاتستند الى اساس علمي او منطقي سواء من الناحية الاقتصادية او السياسية.

اما الدكتور حسن وجيه خبير التفاوض الدولي في جامعة الازهر فيؤكد ان دعوة رجل الاعمال الاسرائيلي «البرت بابو كادو» لانضمام اسرائيل الى السوق العربية المشتركة هي تكرار لدعوة شيمون بيريز للسوق الشرق اوسطية بحيث يمكن تحويل النظام العربي الى نظام شرق اوسطى وقد ذكر هذا صراحة شيمون بيريز فى كتابه «الشرق الاوسط الجديد» وكان الشعار السائد وقتها فى عملية السلام التي كانت في اوجها «الامن مقابل الاقتصاد والرفاهية» اما الشعار السائد حاليا فى زمن نتنياهو هو «الامن مقابل الامن» وبالتالى فان طرح رجل الاعمال الاسرائيلى ليس فيه جديد وانما هو تكرار للدعوات السابقة بقيام السوق الشرق اوسطية ولدعوة بيريز من قبل حينما طلب من الدكتور عصمت عبد المجيد، انضمام اسرائيل صراحة للجامعة العربية.

من ناحية اخرى يرفض الدكتور احمد سعد استاذ القانون جامعة القاهرة فكرة انضمام اسرائيل للسوق العربية المشتركة من حيث المبدأ لسبب بسيط وهو ان السوق العربية المشتركة هي قمة التلاحم العربي لان تكون هناك وحدة اقتصادية وقد كافحنا كثيرا منذ بداية الخمسينيات حتى جاء المخاض للدول العربية ايذانا بمولود جديد بعيد عن نظم الحكم العربية رغم تباينها وهذا المولود الجديد يعتبر بصدق ان الدم العربى، دم واحد يسمو على تعدد انظمة الحكم، فمن غير المعقول ان يلوث هذا الدم بدخول اسرائيل، وغني عن الذكر فى هذا المقام ان العالم العربى قد استوعب برفضه دخول اسرائيل الاسلوب الجديد للحرب مع العرب فمن غير المعقول ان تنفذ اسرائيل للمواطن العربي عن طريق ماتسميه «وحدة اقتصادية» لانه اذا كان العرب قد ادركوا مؤخرا ان قوتهم في وحدتهم الاقتصادية اسوة بالعالم الغربي فلا يمكن ان تستقيم هذه الحكمة مع انضمام اسرائيل لهم لانه فى هذه الحالة ستكون هناك حرب اقتصادية وليست وحدة اقتصادية وقد آن الاوان بعد ان قضينا على اسطورة اسرائيل العسكرية ان نقضي ايضا على اسطورتها الاقتصادية فحذار ان تتسرب اسرائيل الى هذه القوة الاقتصادية الجديدة.

لقد ادركت اسرائيل ان القرارات السياسية لاتصنع مع الدبلوماسية وحدة الشعوب، فتريد ان تلغى عزلتها السياسية بالنفوذ للمجتمع العربى عن طريق الوحدة الاقتصادية، فعليها ان تدرك ان الشعوب العربية كما رفضت التطبيع سترفض ايضا التعاون الاقتصادى الا اذا قامت بتغيير سياستها العدوانية واكتسبت مصداقية عند الشعوب العربية قبل حكامها واعطت كل حق حقه هنا فقط يمكن مناقشة فكرة التعاون الاقتصادى معها.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/ ٩/ ١٩٩٧

فى اجتماع المجلس الاقتصادى العربى على مستوى المندوبين:

إقرار ١٥ بندا فى جدول أعمال المجلس الوزارى غدا

كتب ـ نصر زعلوك:

ناقش المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى امس على مستوى الخبراء والمندوبين الدائمين، ١٤ بندا أهمها إجراءات تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والتى يتبقى على بداية تنفيذها ثلاثة اشهر لتكتمل خلال عشر سنوات حتى تتسنى إقامة السوق العربية المشتركة.

وقد ألقى رئيس الدورة الـ ٦٠ الحالية للمجلس منذر الزنايدى وزير التجارة التونسى، كلمة فى بداية الاجتماع أكد فيها أن هذه الدورة التى تبدأ على المستوى الوزارى ويحضرها وزراء ٩ دول عربية، بالإضافة إلى وكلاء وزارة وممثلى الدول العربية الأخرى غدا «الأربعاء» تهتم بالنواحى التنفيذية لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى من خلال تواصل عمل اللجان. ثم بدأ المجلس فى مناقشة جدول الأعمال الذى يتعلق أيضا ببحث توصيات مجلس محافظى البنوك المركزية ورؤساء مؤسسات النقد العربية والخطاب الموحد فى الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير والتقرير الاقتصادى العربى الموحد للعام الحالى، بالإضافة إلى مناقشة تقرير حول تطورات اوضاع الأمن الغذائى فى الوطن العربى والنظام الاساسى للمجلس الوزارى العربى للسياحة.

وعلم مندوب «الأهرام» أن الجلسة المغلقة شهدت خلافات بين مندوبى الدول العربية حول طلب مندوب سوريا الدائم لدى الجامعة العربية وسفيرها بالقاهرة عيسى درويش إدراج بند إلغاء المركز العربى للتعريب والترجمة والنشر بدمشق والذى طالبت بإلغائه المنظمة العربية للثقافة والعلوم ضمن بند ما يستجد من أعمال فى جدول أعمال المجلس، إلا أن الطلب رفض فى البداية بعد تأييده من لبنان والعراق والسودان والرد عليه من الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية عبدالرحمن السيبانى الذى أشار إلى أن إضافة أى بند لجدول الأعمال يجب أن يطلب قبل ٤٥ يوما من موعد انعقاده وأنه لا يأخذ صفة عاجلة.. إلا أنه وبعد استمرار المداولات والمناقشات تمت الموافقة على إدراج هذا البند ليصبح أمام المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٥ بندا.

وحول إقامة منطقة التجارة العربية الحرة والتى تشكل محور اهتمام الدورة الحالية للمجلس، تم التأكيد على ضرورة أن تصدر جميع الدول العربية توجيهات إلى الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ متطلبات إنشاء المنطقة وموافاة الأمانة العامة بجدول الرسوم الجمركية المطبقة حاليا والتى ستكون نافذة فى مطلع عام ١٩٩٨.

كما دعت الجامعة العربية إلى أن تعمل الدول العربية غير المصادقة على اتفاق تيسير وتنمية التبادل التجارى العربى البينى على سرعة استكمال إجراءات المصادقة. كما اتفق على إنشاء قاعدة المعلومات الجمركية وعلى دراسة إمكان توحيد الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج ووسائل النقل العربية.

ومن المقرر أن يرفع مجلس المندوبين الدائمين توصياته إلى وزراء الاقتصاد والمالية العرب فى اجتماعهم بعد غد «الأربعاء» تمهيدا لإقراره.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧/٩/١٩٩٧

وزراء الاقتصاد العرب يبحثون اقامة منطقة التجارة الحرة اليوم

خريطة جديدة للإستثمار بالوطن العربى وتنشيط التبادل التجارى

أحمد عصمت

بدء إقامة قواعد للبيانات التجارية والجمركية

منطقة التجارة الحرة هى الفرصة الوحيدة المتاحة أمام الدول العربية، وإذا لم يتم استغلالها خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة، فلن تكون الفرصة متاحة مرة أخرى بالنظر إلى ما يشهده العالم من متغيرات اقتصادية ضخمة فى الفترة القادمة وابرزها إقامة التكتلات العالمية وفتح الأسواق وارتفاع حرارة المنافسة التى لن تترك مكانا للدول التى تعيش على الهامش.

ومن أجل هذا السبب فإن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية كانت على مستوى المسئولية، حينما جعلت من موضوع إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية هو البند الأول والرئيسى على جدول أعمال وزراء المال والاقتصاد العرب فى اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى التى تبدأ اليوم بالقاهرة تنفيذا لقرار المجلس الذى سبق إصداره بالإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال ١٠ سنوات تبدأ فى ١٩٩٨/١/١ طبقا لبرنامج عمل وأن يكون موضوع تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية محوراً لاعمال المجلس فى دوراته القادمة،، إلى أن يتم استكمال بنائها وباعتبار أن الدورة الحالية تسبق مباشرة بدء تنفيذ منطقة التجارة العربية فى يناير القادم، فإن محور أعمالها يتضمن بحث برامج العمل والإجراءات التنفيذية المطلوبة من الدول العربية ومن الأمانة العامة حتى تتكاتف الجهود لإنجاح المشروع.

اتصالات مكثفة

وقد خاطب الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية رؤساء الوزراء فى الدول العربية من أجل إصدار توجيهاتهم لتنفيذ إعلان منطقة التجارة الحرة العربية وتمهيد المنافذ الجمركية استعدادا لتطبيق التخفيض، كما هو محدد فى البرنامج بنسبة ١٠٪ بدءا من ١٩٩٨/١/١.

وقد بعثت سفارة الجمهورية التونسية برسالة إلى أمانة الجامعة تتعلق برؤية وزارة التنمية الاقتصادية هناك بأنه يتعين أن يتركز الاهتمام خلال الدورة الـ٦٠ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لما سيحققه من فوائد ملموسة لعالمنا العربى.

وحتى يأخذ القطاع الخاص دوره فى بناء منطقة التجارة الحرة العربية قامت الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار بعقد الندوة العربية حول التجارة والاستثمار مؤخرا تحت رعاية الدكتور عصمت عبد المجيد، وقد تم وضع نتائج هذه الندوة أمام وزراء الاقتصاد فى اجتماعهم اليوم وفى مقدمتها دعوة الحكومات والجهات المعنية بالسعى لتحقيق النمو المتوازن بحيث يجرى إعادة هيكلة الاقتصادات العربية على أساس التبادل بالسلع الإنتاجية ومعالجة قصور النمو الاقتصادى فى البلاد العربية بشكل عام مع وضع سياسات تلحظ البعد الاجتماعى للتنمية، وأيضا تنويع القاعدة الإنتاجية فى البلاد العربية والاسراع فى انجاز برامج



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٧/٩/١٩٩٧

التخصيص المعلنة وتطويرها انطلاقا من أن التخصيص من شأنه أن يفتح المجال لزيادة الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات المخصصة، وفى غيرها من المجالات مما يساعد على اجتذاب التقنيات والمهارات الإدارية الحديثة ويحفز المنافسة فى الاقتصاد الوطنى بشكل عام، وكذلك أهمية توفير شبكة من المعلومات التجارية والفرص الاستثمارية عبر البلاد العربية بما يعرف المستثمر العربى بالفرص الجديدة المتاحة للاستثمار.

وقد أكدت تلك الندوة ضرورة قيام منطقة التجارة الحرة وتوفير السبل اللازمة لتطبيقها من خلال وجود آلية متابعة بأسلوب حديث يختلف عما هو قائم الآن لدى مؤسسات العمل العربى المشترك ومن الممكن أن يأخذ شكل هذه الآلية منظمة تجارة عربية أو هيئة مشتركة من أجهزة العمل الاقتصادى العربى المشترك وتنظيمات القطاع الخاص وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ومنظماته واتحاداته فى إقرار اللوائح التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة والاهتمام بتوحيدالمواصفات والمقاييس بين الدول العربية وقواعد المنشأ العربية وتوافر الإرادة السياسية وتكييف النظم والتشريعات وإنشاء غرفة عربية لتبنى قواعد محددة لتسوية المنازعات، وقد كان من أبرز مقترحات الندوة التى ستعرض على وزراء المال والاقتصاد العرب اليوم قيام هيئة عربية لوضع خريطة استثمار للوطن العربى ودعم وتنشيط المعارض المتخصصة العربية المقامة خارج الوطن العربى وإنشاء شركات مساهمة عربية محكومة بنظام استثمار موحد وتحظى بأفضلية فى المعاملة وبدعم الصناديق العربية.

قاعدة معلومات جمركية

وفى إطار تطوير الإمكانات المتوافرة للأمانة العامة من أجل تسهيل تنفيذ وتطبيق البرنامج التنفيذى لإقامة السوق العربية يقول المستشار طلعت حامد نائب رئيس مكتب الأمين العام للجامعة العربية والمتحدث الرسمى للجامعة: إن الأمانة العامة بدأت فى بناء قواعد للمعلومات والبيانات تشمل قاعدة للبيانات الجمركية من حيث الرسوم والقيود والإجراءات والمواسم الزراعية وغيرها وقاعدة للمعلومات التجارية من حيث الاستيراد والتصدير والإنتاج والاستهلاك ومستويات الأسعار والأسواق العربية والدولية وقاعدة للسياسات التجارية للدول العربية نظم الاستيراد والتصدير والإغراق والدعم.

ويضيف المستشار طلعت حامد قائلا: إن برامج العمل لمنطقة التجارة الحرة ترتكز أيضا على كفاءة التجارة العربية لأن تحرير التبادل التجارى لا يحقق الأهداف المرجوة دون رفع كفاءة التجارة العربية وأهم محور فى ذلك هو تطوير أداء مختلف الإدارات ذات العلاقة فى المنافذ الجمركية فى الدول العربية من حيث إجراءات التخليص الجمركى للسلع والإجراءات على المنافذ الجمركية وتقليص عملية رفع الرسوم والأجور ورفع كفاءة العمل الجمركى ووفقا لتجارب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى هذا المجال تبين ضرورة انخال الحاسب الآلى فى انجاز المعاملات الجمركية، وسوف يتناول المجلس تقرير لجنة المعلومات الجمركية ويتضمن قيام اللجنة بوضع خطة عمل مستقبلية تترجم إلى برامج عمل لتطوير استخدام نظم المعلومات في الدول العربية ووضع معايير وبروتوكولات لتسهيل تبادل المعلومات الجمركية المطبقة فى بعض الدول العربية وتعقد اللجنة اجتماعها القادم فى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر فى الإسكندرية للإطلاع على الأنظمة المعلوماتية المطبقة فى الجمارك المصرية والتجربة التونسية وأيضا التجربة السعودية مع زيارة ميدانية لإدارة الجمارك المصرية فى الإسكندرية.

وسوف يخصص الوزراء جانبا من مناقشاتهم لبحث دور مؤسسات التمويل العربية فى مجال الاستثمار والتجارة، حيث يبلغ راسمال هذه المؤسسات نحو ٣٤ مليار دولار أمريكى وتزيد قدرتها التمويلية على مثلى هذا الرقم، كما امتد نشاطها إلى ١١٧ دولة ويبلغ المجموع التراكمى لتمويلاتها حتى نهاية عام ١٩٩٦ مبلغ ٤٥ مليار ودلار أمريكى وكان نصيب مجموعة البلدان العربية ٢٨ مليار دولار امريكي وهو ما يعادل ٦٢٪ من مجموع عملياتها التراكمية وبالتالى اجمالي تكاليف المشروعات، حيث يطالب الخبراء العرب بالتركيز على تطوير شبكة معلومات تربط بين المصارف العربية وتطوير التشريعات المصرفية والاهتمام بتطوير تجربة المصارف الشاملة فى الدول العربية، والتى تتولى استكشاف فرص الاستثمار واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والمشاركة فى المشروعات المشتركة مع تشجيع الاستثمارات العربية من خلال انتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية مع توفير الحماية لها وصونها وتشجيعها وعدم التمييز ضدها ومنحها المزايا والحوافز والإعفاءات وحرية التحويل النقدى لرأس المال والعوائد وايجاد نظام قضائى لتسوية المنازعات.

وسوف يناقش المجتمعون محاور مشروع الخطاب العربى الموحد وبلورة موقف عربى تجاه التطورات والقضايا الرئيسية الدولية وهو الخطاب الذى يلقى سنويا باسم المجموعة العربية فى الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، كما سيبحثون أيضا تقرير وتوصيات مجلس محافظى البنوك المركزية ورؤسات مؤسسات النقد العربية وأيضا مناقشة مسودة التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٧ ويتضمن التقرير استعراضا شاملا وتحليلا للتطورات الاقتصادية الدولية والعربية، كما يطلع المجلس الاقتصادى والاجتماعى على تقرير حول أوضاع الأمن الغذائى العربى لعام ١٩٩٦ بالإضافة إلى إقرار النظام الأساسى للمجلس الوزارى العربى للسياحة.

كما يبحث الوزراء فى اجتماعهم اليوم تعديل بعض أحكام دستور منظمة العمل العربية وهو التعديل الذى يراعى تمثيل الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال فى مكتب العمل العربى، وأيضا النظر فى كيفية دعم توجه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بفتح مكاتب لها ببعض الدول العربية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٧/١٩٩٧

الاتفاقيات الثنائية.. هل تدعم الفكرة أم تقيدها؟

مناطق التجارة الحرة الثنائية أو متعددة الأطراف.. هل تشكل دعما لفكرة المنطقة الحرة العربية الكبرى أم أنها تعوق تنفيذها وتشكل قيدا لها؟ هذا السؤال يطرح نفسه على اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى، الذى ينعقد بالقاهرة الآن، حيث تقوم بعض الدول العربية بإبرام اتفاقيات ثنائية فيما بينها لإقامة مناطق حرة معفاة من الجمارك فيما بينها، حيث يتيح البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة للدول العربية إمكانية أن تتفق هذه الدول بشكل ثنائى أو متعدد الأطراف بحيث تنطلق فى التنفيذ أسرع مما ينص عليه البرنامج، الأمر الذى يساعد على تسهيل مهمة انجاز منطقة التجارة الحرة العربية فى موعدها المقرر وهو ١٠ سنوات إلا أن هناك وجهة نظر أخرى تقول إنه إذا كانت امتيازات المناطق الثنائية تكرارا لنفس الامتيازات التى تقدمها منطقة التجارة الحرة العربية، فإن ذلك يضيف أعباء غير مبررة إذ يمكن الوصول الى نفس النتائج عبر منطقة التجارة الحرة العربية حتى لا تضيف هذه المناطق قيودا جديدة على حرية المبادلات التجارية بين الدول العربية من خلال تضمينها استثناءات غير واردة فى منطقة التجارة الحرة العربية وبالتالى تصبح قيدا على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية بدلا من أن تكون دافعا وتسهيلا لإقامتها. ومن أجل تلافى سلبيات هذا التناقض وانسجاما مع مبدا الشفافية الوارد فى البرنامج التنفيذى للمنطقة الحرة العربية، والذى تعهدت بموجبه الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية على اخطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجارى بين الدول الأعضاء، فإن المطلوب الاتفاق على قيام الدول العربية بإيداع اتفاقيات إقامة المناطق الحرة فيما بينها لدى الأمانة العامة مثلها مثل أية اتفاقيات أخرى وأن تقوم لجنة السياسات التجارية بدراسة تحليلية مقارنة لكل اتفاقية من اتفاقيات المناطق الحرة الثنائية لتحديد مدى انسجامها مع البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية، وتقديم توصياتها للمجلس الاقتصادى الاجتماعى.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٩/١٩٩٧

فى ختام أعمال مجلس وزراء الاقتصاد العرب:

إصدار القوانين الإدارية لإقامة المنطقة الحرة العربية فى يناير

دعوة صندوق النقد لتقديم المساعدة الفنية لاتفاقية التجارة الحرة

طالب وزراء الاقتصاد العرب الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة باصدار توجيهات إلى جميع الجهات المعنية داخل كل دولة لاتخاذ الاجراءات التنفيذية اللازمة لانشاء المنطقة خلال شهرين من الآن.



د. عصمت عبد المجيد



د. يوسف بطرس

كما دعا المجلس الاقتصادى الاجتماعى للجامعة العربية - فى ختام دورته الـ ٦٠ امس - الدول العربية غير المصدقة على اتفاقية تيسير وتنمية التعاون التجارى العربى لاستكمال اجراءات المصادقة حتى تتمكن من الاستفادة من الامتيازات التى تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.كما طالب مجلس وزراء الاقتصاد العرب الدول العربية بالقيام بابلاغ الامانة العامة بهياكل تعريفاتها الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل المفروض على استيراد السلع العربية قبل نهاية اكتوبر القادم. واكد المجلس ضرورة قيام كل دولة عربية خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من الآن باصدار القوانين والقرارات الإدارية اللازمة لتطبيق القواعد العامة لمنشأ السلع العربية فيها، وكلفت فريقا من الخبراء بوضع قواعد منشأ خاصة ومفصلة للسلع العربية يتم عرض نتائجها على الاجتماع المقبل. ودعا المجلس المنظمات العربية للعمل على التوسع فى المشاريع القومية والاقليمية العربية وضرورة تضمينها فى برامجها وانشطتها المستقبلية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية الراهنة. كما تم تكليف الامانة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية للاتصال بصندوق النقد الدولى لمعرفة امكانية حصول الدول العربية اعضاء منطقة التجارة العربية على مساعدات فنية من الصندوق فى مجال تطبيق منطقة التجارة الحرة وعرض نتائج الاتصال على الدورة القادمة. ومن جانب آخر اكد مجلس وزراء الاقتصاد العرب اهمية تضافر الجهود العربية والدولية لوقف تدهور الظروف المعيشية للشعب الفلسطينى من خلال الزام إسرائيل بفك الحصار ودعوة الدول المانحة للاسراع بالوفاء بتعهداتها لدعم عمليات الاعمار واعادة البناء.

كما أكد المجلس أهمية تعزيز العلاقات الفلسطينية - العربية للحفاظ على القواعد الانتاجية للاقتصاد الفلسطينى وتقليص تبعيته للاقتصاد الإسرائيلى والعمل على تسهيل دخول البضائع الفلسطينية المنشأ إلى أسواق الدول العربية.

كما وافق المجلس الاقتصادى الاجتماعى لجامعة الدول العربية على النظام الاساسى لمجلس وزراء السياحة العرب. وقرر احالة تقرير وتوصيات اللجنة الخاصة بتعديل النظام المالى والمحاسبى الموحد للمنظمات العربية المتخصصة إلى لجنة التنسيق والمتابعة فى اجتماعها المقبل.

وكانت الجلسة الافتتاحية قد بدأت صباح امس بكلمة للسيد توفيق بكار وزير التنمية الاقتصادية التونسى ورئيس الدورة الحالية للمجلس الاقتصادى - أكد فيها على ان اختيار منطقة تجارة حرة عربية كبرى كموضوع رئيسى لاجتماعات المجلس



خير دليل على الاهتمام المتزايد الذى توليه الدول العربية لهذا الموضع مؤكدا ضرورة التوجه نحو الاعتماد على قدراتنا الذاتية ودفع العمل العربى المشترك كحتمية لمواجهة التحديات المنتظرة على الساحة الاقليمية والدولية والوطنية.

كما أكد الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية ضرورة اسراع الدول العربية باصدار توجيهاتها لتنفيذ الاجراءات اللازمة لانشاء منطقة التجارة الحرة العربية وتمهيد المنافذ الجمركية استعدادا لتطبيق التخفيض كما هو محدد فى البرنامج بنسبة ١٠٪ ولمدة ١٠ سنوات تبدأ من يناير ١٩٩٨.

وأوضح الدكتور عصمت عبد المجيد - فى كلمته التى القاها فى افتتاح اعمال المجلس الاقتصادى الاجتماعى العربى - أن سياسة الحصار الإسرائيلى ادت إلى الحاق خسائر جسيمة بالاقتصاد الفلسطينى تقدر باكثر من ١٠ ملايين دولار يوميا مشيرا إلى أن عملية السلام بالشرق الأوسط تمر بمرحلة بالغة الصعوبة من جراء ممارسات الحكومة الإسرائيلية الحالية مطالبا بضرورة تضافر الجهود العربية لانقاذ الشعب الفلسطينى والقوى المؤمنة بالسلام لمواجهة مخططات القوى المعادية للسلام.

كما أكد الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد المصرى - فى كلمته أمام الجلسة المغلقة - أن قرار انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى ستكون له آثار ايجابية بعيدة المدى على التعاون الاقتصادى العربى وسيشكل احدى الركائز الاساسية التى يقوم عليها التحرك العربى كخطوة أولى لتحقيق مستويات أعلى من التعاون الاقتصادى الاقليمى.

وقال: إن هناك عدة عوامل ستسهم فى نجاح تطبيق هذه الاتفاقية الاقتصادية العربية - خلافا لما حدث مع الاتفاقيات السابقة - والتى تتمثل فى تطبيق الدول العربية لنظم الاقتصاد الحر والعمل على زيادة التصدير وقيام القطاع الخاص بدور رئيسى لاستغلال الموارد وتعميق الاندماج الاقتصادى مشيرا إلى أن التعاون الاقتصادى العربى سيؤدى إلى دعم الموقف التفاوضى للدول العربية أمام التكتلات العالمية مما سيؤدى إلى تحسن شروط التجارة ورفع الكفاءة وزيادة حجم الانتاج.

جدير بالذكر أن المجلس الاقتصادى الاجتماعى لجامعة الدول العربية ضم وزراء الاقتصاد و المالية فى ٨ دول عربية هى مصر - تونس - الامارات - الأردن - العراق - فلسطين - لبنان - ليبيا - وبقية الاعضاء على مستوى وكلاء الوزارات والمندوبين الدائمين.

محمد عبد الغنى



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٩/١٩٩٧

السوق العربية المشتركة ... وحلم التكامل المنشود

عندما يتطرق الحديث عن ملامح التخطيط الاقتصادى العربى تمهيداً لإقامة سوق عربية مشتركة ترتكز على قاعدة قوية محاورها التنمية الزراعية والصناعات القوية والتصدير والنهضة السياحية، فإنه لابد أن يواكب ذلك دعوة مخلصة ورغبة صادقة لحشد عناصر القوة العربية بحيث تثمر عن إقامة هذا الحلم الذى طال انتظاره وعز تحقيقه، وخاصة أنه أصبح ضرورة حتمية فى ظل الواقع الذى نحياه، والذى يتسم بالتكتلات الاقتصادية، والتى بلا جدال تؤثر على مقدرات البلدان العربية وعلى البرامج التنموية بها.

... حول إقامة السوق العربية المشتركة والدور الملقى على عاتق الدولة .. كان هذا اللقاء ونخبة من قيادات العمل والإنتاج.

الريادة .. وتكامل المقومات :

بداية يقول د. حسن عباس زكى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس مجلس إدارة بنك الشركة المصرفية العربية الدولية أن السوق العربية المشتركة كان يجب أن تكون أول سوق تقام وتشيد دعائمها باعتبار أنها تحمل السبق فى الدعوة لإقامتها وكذلك تحمل الريادة فى الفكر والتكامل فى المقومات، وليس أدل على ذلك من أن هناك ٢٥٠ مليون نسمة يتحدثون لغة واحدة، وينتمون لديانة واحدة، هذا فضلاً عن أن لديها كل منابع الثروة سواء المالية، البشرية، الطبيعية .. ولهذا لم تكن هناك أدنى صعوبة فى أن تتزايد نسب التجارة بين بلدانها، ولكن للأسف منذ قرابة الأربعين عاماً وحجم التجارة يتذبذب من ٩ : ١٣٪.

معوقات وعراقيل :

ويشير د. حسن عباس زكى بأن تدنى نسبة التجارة البينية يعود إلى العديد من المعوقات سواء أكانت سياسية أو تلك التى نشأت عن سوء العلاقات بين الدول وبعضها، أو التى تعود إلى اختلاف النظم الخاصة بكل دولة، مما يحول دون انصهارها وتفاعلها مع الأنظمة الأخرى.

حل إيجابى :

ويؤكد د. حسن عباس زكى بأن التغلب على هذه العقبات سهل ويسير ويتبلور الحل فى عدم الاعتماد على الحكومات، بل يجب أن يتم الاتصال بين الغرف التجارية والمجالس السلعية واتحادات الصناعات والاتحادات الزراعية بعضها البعض، حيث إن ذلك سيحقق الجدوى ويؤتى بنتائج سريعة وفعالة، وسيؤدى إلى المزيد من التبادل السلعى ودلالة ذلك على سبيل المثال منظمة الأوبك والدور الفعال التى قامت به لخدمة الدول المنتجة للبترول، والذى حال دون انهيار الأسعار، وذلك من خلال إرساء نظام متكامل للعرض والطلب.

زيادة إطر التنمية :

ويعرب د. حسن عباس زكى عن أهمية التركيز على نقطة هامة جداً لإنجاح السوق العربية المشتركة، ويتمثل ذلك فى ضرورة زيادة محاور التنمية وتعميق أطر الاستثمار العربى عربى، وهذا يستلزم ضرورة استقدام جزء بسيط من الاستثمارات العربية المستثمرة فى الخارج والتى تقدر بـ ٨٠٠ مليار دولار، ومحاولة استثمارها داخل الأجواء العربية لخدمة مقدرات الشعوب العربية، وذلك من أجل إحداث نوع من التكامل الصناعى والزراعى والسلعى والخدمى والسياحى لخدمة المتطلبات العربية، وكذا تقليص الاستيراد.

نظرة تاريخية :

ويقول د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس مجلس إدارة بنك مصر أمريكا الدولى بأن النظرة التاريخية تشير بأن العمل العربى المشترك رائد وسباق، وبدأ التفكير فيه قبل كافة التجمعات الحالية حيث بدأت بلكورة العمل العربى المشترك منذ عام ١٩٤٥، بإنشاء الجامعة العربية، وفى عام ١٩٥٠ تم إنشاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى، والذى أوصى بإبرام اتفاقية يتم فيها تحقيق مبدأ المعاملة التفضيلية بين الدول العربية وفى عام ١٩٦٢ تم التصديق على إنشاء اتفاقية الوحدة الاقتصادية تلك التى انبثق عنها مجلس



المصدر : الحـــــوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ٩/ ١٩٩٧

● رأي

الخلافات السياسية والسوق العربية المشتركة

● يرى البعض ان الخلافات السياسية بين الدول العربية ستحول دون قيام السوق العربية المشتركة، لكن الخلافات العربية لا تذكر امام الخلافات السياسية الاوروبية التي قتلت الملايين من شعوبها. وهناك شعوب من اعراق وجنسيات ولغات مختلفة وصراعات تاريخية فريدة ودموية. و مع ذلك استطاعت ان تقيم التعاون الاقتصادي لمصلحة بلدانها واقتصادياتها مع الحفاظ على خصوصياتها وخلافاتها السياسية حتى الآن.

الخلافات هي طبيعة البشر والمجتمعات وكذلك هي الخلافات العربية، لكن ذلك لا يمنع اطلاقاً قيام وحدة اقتصادية عربية بعيداً عن السياسة ونتائجها.

الخبراء يشيرون الى ان اتفاقية الغات ضمت حتى الآن ١٣١ دولة بينها كل الصراعات والخلافات السياسية في الدنيا. ومع ذلك اتفقت اقتصادياً في ما بينها ، وشكلت سوقاً واحدة بين اعضائها بدون حواجز.

فاذا كان يمكن قيام سوق عالمية واحدة بين اعضاء المنظمة العالمية للتجارة على رغم كل الخلافات السياسية بينها، فليس هناك سبب يمنع قيام سوق عربية واحدة على رغم الخلافات السياسية العربية.

واي توجه نحو قيام سوق شرق اوسطية هو تشتيت للجهد وعرقلة للمسيرة ولا يهدف لتحقيق المصلحة العربية التي تفرض علينا اعطاء الاولوية لقيام السوق العربية خصوصاً في ظل اتفاقية التجارة الحرة التي تحكم اليوم النظام الاقتصادي العالمي.■

عصام شلهوب



الكيان الصهيونى.. والسوق العربية المشتركة

السوق العربية المشتركة تعتبر ضرورة حتمية لكافة الدول العربية سواء كانت دولا استهلاكية أو انتاجية.. إن فكرة إقامة كيان اقتصادى متكامل بين الدول العربية فكرة قديمة وذلك كما يوضح الدكتور جلال غراب رئيس إدارة الشركة القابضة للأدوية والصناعات الكيماوية.. ولكن لم يهتم بها أحد من المسئولين على مر السنوات السابقة والحقيقة أن فكرة إقامة كيان اقتصادى عربي متكامل هى فكرة سبقت إقامة السوق الاوروبية المشتركة.. ويؤكد الدكتور جلال غراب على أن الخريطة العالمية تتسم بالتكتلات ففى اوروبا بدأت السوق الأوروبية المشتركة ثم ما لبثت أن اتسعت لتشمل ١٥ دولة ثم أصبحت فيما بعد الاتحاد الاوروبى وقد بدأت هذه السوق بالتيسيرات فى التعريفة الجمركية والاجراءات المتعلقة بها.. كذا نظم الحصص.. ثم امتدت لتشمل الدعم الزراعى والصناعى والعملة الموحدة وحرية انتقال الافراد ورؤوس الأموال وإذا ما انتقلنا الى أمريكا الشمالية فسنجد النافتا اما فى أمريكا الجنوبية فيوجد تكتلا الأنديانو والركبور.. أما آسيا ففيها الأبيك والأسيان وهذا يعنى أن التكتلات أصبحت بمثابة ظاهرة عالمية يسعى إليها الجميع لمواجهة المستجدات العالمية من خلال الحصول على امتيازات وتيسيرات وتخفيضات فى التعريفة الجمركية داخل التكتل الواحد وذلك استناداً الى قاعدة التعامل بالمثل.. ويضيف د. جلال غراب.. أن الرئيس مبارك من أشد المؤيدين لفكرة إقامة السوق العربية المشتركة واليوم يقود الرئيس باقتدار كل الجهود الرامية لإقامتها باعتبارها ضرورة لمصلحة الوطن والمواطن العربى كما أن التغييرات العالمية والاتجاه العالمى الى التكامل الاقتصادى يفرض هذه الفكرة على المنطقة العربية..

السيد الدمرداش